السلطة الوطنية الفلسطينية
السلطة القضائية
مجلس القضاء الأعلى

التقرير السنوي السادس

للعام 2010

رام الله – فلسطين

2011

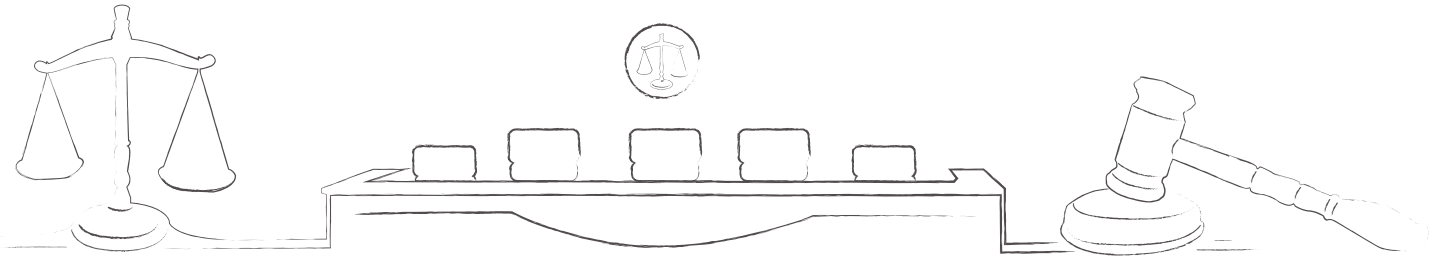

تم إعداد هذا التقرير من قبل:

مركز الأبحاث والدراسات القضائية

مجلس القضاء الأعلى

فلسطين

2011

بالتعاون مع الإدارات القضائية في مجلس القضاء الأعلى

فريق العمل :

أحمد الأشقر

مدير مركز الأبحاث والدراسات القضائية

تمارا عواد

مساعد قانوني / مركزالأبحاث والدراسات القضائية

نادية ذياب

باحث قانوني / مركز الأبحاث والدراسات القضائية

فارس سباعنة

مدير في المركز الاعلامي القضائي

صلاح الصوباني

خبير تحليل إحصائي

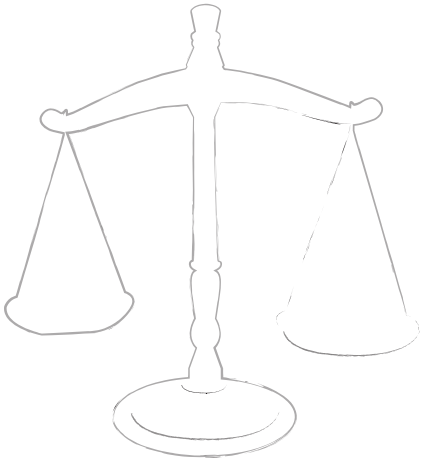

حقوق النشر الطبع والتأليف محفوظة

لمجلس القضاء الأعلى / فلسطين

2011

www.courts.gov.ps

بدعم من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID

USAID
من الشعب الأمريكي

فخامة الرئيس محمود عباس

رئيس دولة فلسطين

رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير

رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية

معالي القاضي
فريد الجلاد
رئيس المحكمة العليا
رئيس مجلس القضاء الأعلى

رسالة معالي القاضي فريد الجلاد، رئيس المحكمة العليا، رئيس مجلس القضاء الأعلى، إلى فخامة الرئيس «محمود عباس»
بمناسبة صدور التقرير السنوي السادس للعام ٢٠١٠

فخامة الرئيس الأخ محمود عباس "أبو مازن" حفظه الله،،
رئيس دولة فلسطين ،،
رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ،،
رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية ،،

تحية الحق والعدالة،،

نرفع لفخامتكم التقرير السنوي السادس الذي نستعرض فيه منجزات ومسيرة السلطة القضائية خلال عام ٢٠١٠ والذي يوضح حجم الجهد المبذول في بناء سلطة قضائية فاعلة ومستقلة وقادرة على تقديم الخدمة الفضلى للجمهور، وذلك من خلال سعي مجلس القضاء الأعلى لتنفيذ رؤاه الاستراتيجية القائمة على تعزيز مبدأ سيادة القانون وتعزيز ثقة المواطن بالسلطة القضائية كإحدى المكونات الرئيسية للدولة القادمة بإذن الله، فقد حققت السلطة القضائية نجاحا ملحوظا في العام ٢٠١٠ باتجاه دفع مسيرة العمل القضائي قدماً من خلال زيادة فاعليته وقدرته على تطوير أدائه في ظل زيادة كبيرة في عدد القضايا الواردة إلى المحاكم باختلاف أنواعها ودرجاتها مما يؤشر لازدياد كبير في ثقة المواطن بالقضاء الفلسطيني ومؤسسات العدالة التي تهدف بالأساس إلى توفير مظلة العدالة للمواطنين وفقا لأحكام القوانين النافذة .

لقد كان العام ٢٠١٠ بداية لانطلاقة جديدة للسلطة القضائية نحو تعزيز الشراكة الحقيقية مع كافة مكونات قطاع العدالة في فلسطين مما شكل إضاءة حقيقية على جهد فخامتكم نحو تكامل مؤسسات الدولة عبر منظومة العمل المشترك في إطار السعي لتقديم نموذج حضاري لدولة المؤسسات والقانون، وهذا ما عمد إليه المجلس القضائي الحالي في تنفيذ رؤية استراتيجية والتي تقوم بالأساس على التفاعل البنّاء مع مؤسسات المجتمع المدني وأركان العدالة وأعوان القضاء، مما شكل مرحلة جديدة مغايرة لطبيعة العلاقة بين أركان و أطياف الجهات المشتغلة بالقانون نحو مزيد من العمل الجاد والدؤوب لتحقيق نهضة السلطة القضائية الذي كرسته عديد مذكرات التفاهم والشراكة مع مكونات المجتمع الفلسطيني.
وحيث أن مجلس القضاء الأعلى هو المؤسسة المخولة دستورياً بإدارة شؤون ومرافق العدالة، فإننا وضعنا نصب أعينا تعزيز مأسسة السلطة القضائية عبر تفعيل الإدارات القضائية في منظومة مؤسسية متناسقة تقوم على التخصص والمهنية العالية في مساندة العمل القضائي الأمر الذي ساهم في الرقي بالعمل المؤسسي نحو مزيد من الشفافية والرقابة ورفع جودة العمل القضائي والإداري داخل المؤسسة القضائية.

فخامة الرئيس :

إنَّ الرسالة القضائية السامية التي يحملها قضاة فلسطين أمانة في أعناقهم هي مناط جهدنا ورعايتنا وهي المحرك الرئيس والدافع الأساس نحو العمل على أن تؤدى هذه الرسالة بأمانة وإخلاص، وقد كان العام ٢٠١٠ عاماً زاخراً بالمنجزات التي جعلت هذه الرسالة القضائية حقيقة واقعة وثابتة لمسها المواطنون الفلسطينيون من خلال وفائنا لواجبتنا الدستورية وأهمها تحقيق العدالة وفقاً لما نصت عليه أحكام القانون الأساسي والتشريعات السارية .

وفي هذا السياق، فإننا نقدر عالياً دور فخامتكم في دعم وإسناد السلطة القضائية واهتمامكم بإعمال مبادئ العدالة ، كضمانة لتحقيق التقدم والتطور وتهيئة المناخ الملائم للمزيد من البناء في مؤسساتنا الوطنية ، وإننا إذ نرفع لفخامتكم هذا التقرير بما يحتويه من تقديم مفصل لواقع السلطة القضائية ومنجزاتها فإننا نؤكد أننا استطعنا تجاوز العديد من المعيقات التي عطلت سير العملية القضائية، مما يدفعنا للفخر بما قدم قضاتنا وبما سيقدمون في الأعوام القادمة، آملين أن يتواصل دعمكم الكريم لتعزيز استقلال السلطة القضائية وتوفير الدعم الكامل لمجلس القضاء الأعلى على كافة الأصعدة بما يعزز من قدرته على الرقي بالعمل القضائي والحفاظ على استقلال السلطة القضائية، وتمكينها من أداء رسالتها وتوفير الدعم اللوجستي للمحاكم وتحسين ظروف العمل بها، وتحسين شروط العيش الكريم لقضاتنا بما يتوائم مع عظمة الرسالة التي يحملونها أمانة في أعناقهم.

ولا يسعنا في الختام، إلا أن نتقدم لفخامتكم باسم قضاة فلسطين والعاملين بالمحاكم، بموفور الصحة والعافية، والتوفيق والنجاح في جهدكم الدؤوب نحو بناء دولتنا الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف .

القاضي فريد الجلاد
رئيس المحكمة العليا
رئيس مجلس القضاء الأعلى

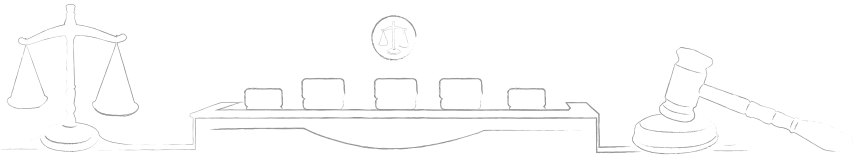

مقدمة:

وعلى ذات الخطى، تقدم السلطة القضائية تقريرها السنوي لهذا العام كما دأبت في الأعوام الماضية، بكل ما يشتمل عليه هذا التقرير من وصف دقيق لحالة السلطة القضائية في العام ٢٠١٠، ليكون هذا التقرير السادس الذي يصدر عن مجلس القضاء الأعلى بعد توالي صدور التقارير السنوية في كل عام، وهو يهدف إلى توفير قاعدة بيانات لكل المهتمين بالشأن القضائي والعاملين بالحقل القانوني كتعبير عن مدى شفافية العمل بالسلطة القضائية وكمظهر من مظاهر الانفتاح على الجمهور الفلسطيني لبيان التقدم الذي تحققه السلطة القضائية عبر مؤشرات منهجية لقياس التطور في أدائها وأهم العقبات التي تحول دون ذلك.

يتضمن التقرير السنوي السادس إنجازات السلطة القضائية خلال العام ٢٠١٠، ويرصد الإنجازات التي تحققت بعد الانتهاء من الخطة الاستراتيجية لقطاع العدل وخطة الاصلاح والتنمية الحكومية مما استدعى قراءة إنجازات السلطة القضائية لهذا العام كمحصلة للإنجازات التي تحققت في بداية العام ٢٠٠٨ وحتى نهاية ٢٠١٠، ويشتمل التقرير على ستة فصول تستعرض جهود مجلس القضاء الأعلى والادارات المختلفة في تحسين وتطوير النظام القضائي على عدة محاور منهجية أهمها:

١. تقييم منجزات مجلس القضاء الأعلى في تنفيذ أهداف خطته الاستراتيجية حتى نهاية العام ٢٠١٠، من ضمنها الجهود المبذولة في تنظيم وتطوير العلاقات التكاملية مع مؤسسات العدالة، من أجل ضمان محاكمة عادلة وتمكين مؤسسة القضاء لتحسين خدماتها و كفاءتها وفقاً للقانون، وحماية حقوق المواطن و حرياته الأساسية.
٢. ويستعرض التقرير رؤية السلطة القضائية لآليات تحقيق الأهداف الاستراتيجية لقطاع العدل وسيادة القانون في إطار أهداف الخطة الإستراتيجية الوطنية للعدل وسيادة القانون (٢٠١١-٢٠١٣)، التي ترسخ الالتزام بأجندة السياسات الوطنية وأولوياتها السياسية والاستثمار الأمثل للموارد.
٣. ويتطرق التقرير إلى الإنجازات المتحققة في مجال رفد المحاكم على مختلف أنواعها بالقضاة الجدد المؤهلين والمدربين وذوي الخبرة والسمعة الطيبة لسرعة الفصل في القضايا، والتخفيف من القضايا المتراكمة والحد من الاختناق القضائي، وتنظيم دورات تدريب للقضاة الجدد وتحديث وتطوير معلومات القضاة بمختلف مستوياتهم عبر تنظيم الدورات داخل الوطن وخارجه واستقطاب وتنمية وتحسين الكادر الاداري في المحاكم من حيث التأهيل والتدريب، لرفع كفاءة الكادر الإداري في المحاكم حيث صممت موضوعات التدريب بناء على دراسة الاحتياجات التدريبية لموظفي المحاكم ودوائر كاتب العدل والتنفيذ، لتحقيق الغاية المنشودة، وهي تقديم خدمات قضائية وقانونية متميزة.
٤. ويستعرض هذا التقرير إنجازت مجلس القضاء الأعلى من أجل تعزيز مبدأ استقلال القضاء وتعزيز ثقة الجمهور بالمرفق القضائي عن طريق تفعيل دور الدائرة الرقابية على أعمال القضاة والموظفين والعاملين في جميع محاكم محافظات الوطن، بجميع درجاتها صلحاً وبدايةً واستئنافاً. ورفع شأن العمل القضائي والنهوض به ورفع كفاءته وتحقيق حياديته وتعزيز الثقة به.
٥. ويرصد التقرير مؤشرات التطور في أداء المحاكم النظامية خلال الفترة (٢٠٠٨-٢٠١٠) في مجال الفصل في القضايا على مختلف أنواعها ودرجاتها والحد من تراكمها، وإجراء مقارنات لحجم الإنجاز خلال ثلاث سنوات انقضت ٢٠٠٨-٢٠١٠ لمعرفة حجم التطور في أداء المحاكم من حيث حجم القضايا المدورة والواردة والمفصولة خلال هذه السنوات ووضع اليد على جوانب القوة والضعف في أداء المحاكم.
٦. ويرصد التقرير مؤشرات التطور في أداء إدارات السلطة القضائية في العام ٢٠١٠، كإدارة التخطيط وإدارة المشاريع وإدارة المحاكم والمركز الإعلامي القضائي ودائرة العلاقات العامة، ومؤشرات أداء دائرة تكنولوجيا المعلومات (حوسبة المحاكم)، ومؤشرات الأداء في استخلاص ونشر المبادئ القانونية (المكتب الفني)، ومؤشرات تعزيز البحث القضائي والقانوني (مركز الأبحاث والدراسات القضائية) واخيرا، يرصد التقرير مؤشرات التطور في أداء القطاع المالي للسلطة القضائية.

إن القارئ المتمعن لمحتويات ومضامين هذا التقرير يلحظ أنه يؤسس لمؤشرات مرجعية لقطاع العدل لغايات قياس التطور في أداء السلطة القضائية للسنوات الثلاث القادمة في إطار الخطة الاستراتيجية الوطنية للعدل وسيادة القانون ٢٠١١-٢٠١٣.

إن مركز الأبحاث والدراسات القضائية في مجلس القضاء الأعلى وهو يقدم هذا التقرير بالتعاون مع كافة إدارات مجلس القضاء الأعلى، يؤكد حرصه على اعتماد منهجية علمية استقصائية متجردة وموضوعية، تقوم على قراءة دقيقة ومتبصرة للمؤشرات التي تصلح أساساً لتقييم حالة السلطة القضائية، ليشكل هذا التقرير بكل ما احتواه إطاراً مرجعياً للباحثين والمهتمين بدراسة الواقع القضائي الفلسطيني، آملين أن نتمكن دائما من تقديم كافة البيانات اللازمة للجمهور الفلسطيني وفقا للأصول العلمية المنهجية وبما تسمح به القوانين النافذة تحقيقاً لقدر أكبر من الشفافية وخدمة لقطاع العدالة في الطريق إلى تحقيق سيادة القانون .

مركز الأبحاث والدراسات القضائية

مجلس القضاء الأعلى

رام الله / فلسطين

قائمة المحتويات

	الملخص التنفيذي	١٠
	الفصل الأول: الإطار القانوني والإداري للسلطة القضائية وفقاً للتشريعات النافذة	١٦
١	المرجعية القانونية لتشكيل مجلس القضاء الأعلى ومباشرة اختصاصاته	١٧
٢	الإطار القانوني لمجلس القضاء الأعلى	١٧
٣	تشكيل مجلس القضاء الأعلى	١٧
٤	اختصاصات مجلس القضاء الأعلى	١٨
٥	اجتماعات مجلس القضاء الأعلى وآلية العمل واتخاذ القرارات	١٨
٦	التنظيم الإداري لمجلس القضاء الأعلى وأثره في تعزيز استقلال السلطة القضائية عام ٢٠١٠	١٩
٧	الادارة العامة للشؤون المالية والادارية	٢١
٨	دائرة الرقابة والجودة والمتابعة	٢٣
	الفصل الثاني: التقدم في تحقيق الاهداف الاستراتيجية لقطاع العدالة وسيادة القانون	٢٨
١	أولا: تقييم منجزات مجلس القضاء الأعلى في تنفيذ أهداف خطته الاستراتيجية حتى نهاية العام ٢٠١٠	٢٩
٢	ثانيا: رؤية السلطة القضائية لآليات تحقيق الأهداف الاستراتيجية لقطاع العدل وسيادة القانون	٣٣
٣	ثالثا: الخطوط العريضة لاستراتيجية السلطة القضائية المقترحة للأعوام ٢٠١١- ٢٠١٣	٣٣
٤	رابعا : إنجازات دائرة التخطيط وإدارة المشاريع في العام ٢٠١٠	٣٩
٥	خامسا: السياسات والبرامج التدريبية المنوي تنفيذها خلال العام ٢٠١١	٤٣
	الفصل الثالث: مؤشرات التطور في الموارد البشرية العاملة في السلطة القضائية للعام ٢٠١٠	٤٦
١	أولا: التطور في أعداد العاملين في السلطة القضائية	٤٦
٢	ثانيا: مؤشرات رفع كفاءة القضاة (البرامج التدريبية)	٥٧
٣	ثالثا: مؤشرات رفع كفاءة الكادر الاداري (البرامج التدريبية)	٦٥
	الفصل الرابع: تعزيز الرقابة والمساءلة بالسلطة القضائية ومؤشرات التطور في أداء المحاكم	٦٦
١	مؤشرات تعزيز الرقابة والمساءله والشفافية	٦٧
٢	مؤشرات التطور في أداء المحاكم النظامية خلال الفترة (٢٠٠٨-٢٠١٠)	٦٩
٣	أولا: مستوى الاداء في محاكم الصلح	٧٠
٤	التطور في أداء محاكم الصلح في الفصل في القضايا المدنية	٧٣

٥	التطور في أداء محاكم الصلح في الفصل في القضايا الجزائية	٧٨
٦	التطور في أداء محاكم الصلح في الفصل في قضايا السير	٨٢
٧	ثانيا: التطور في أداء محاكم البداية في الفصل بالقضايا	٨٤
٨	التطور في أداء محاكم البداية في الفصل في القضايا المدنية	٨٥
٩	التطور في أداء محاكم البداية في الفصل في القضايا الجزائية	٨٩
١٠	ثالثا: التطور في أداء محاكم البداية بصفتها الاستئنافية الفصل في القضايا	٩٣
١١	التطور في أداء محاكم البداية بصفتها الاستئنافية للقضايا المدنية	٩٥
١٢	التطور في أداء محاكم البداية بصفتها الاستئنافية للقضايا الجزائية	٩٩
١٣	رابعا: التطور في أداء محكمة العدل العليا	١٠٣
١٤	خامسا : التطور في أداء المحكمة العليا	١٠٤
١٥	سادسا: التطور في أداء محكمة النقض	١٠٤
١٦	سابعا: التطور في أداء محكمة استئناف رام الله	١٠٥
١٧	ثامنا: التطور في أداء محكمة استئناف القدس	١٠٦
١٨	تاسعا: التطور في أداء دوائر التنفيذ	١٠٧
١٩	عاشرا: دقة الأحكام في محاكم البداية بصفتها الاستئنائية ومحكمتي استئناف رام الله والقدس	١١٢
٢٠	حادي عشر: خلاصة لأهم مؤشرات ألاداء وألاثر في عمل المحاكم	١١٦
الفصل الخامس: مؤشرات أداء إدارات السلطة القضائية في العام ٢٠١٠		١٢٠
١	أولا: مؤشرات أداء المركز الإعلامي القضائي ودائرة العلاقات العامة ٢٠١٠	١٢١
٢	ثانيا: مؤشرات أداء دائرة تكنولوجيا المعلومات (حوسبة المحاكم)	١٢٦
٣	ثالثا: مؤشرات الأداء في استخلاص ونشر المبادئ القانونية (المكتب الفني)	١٢٩
٤	رابعا: مؤشرات تعزيز البحث القضائي والقانوني (مركز الأبحاث والدراسات القضائية)	١٣٢
الفصل السادس: مؤشرات التطور في أداء القطاع المالي للسلطة القضائية في العام ٢٠١٠		١٣٤
١	أولا: تقرير الدائرة المالية	١٣٥
٢	ثانيا: تقرير دائرة اللوازم والمخازن	١٣٨

الملخص التنفيذي

في إطار الجهود التي يبذلها مجلس القضاء الأعلى لتعزيز سيادة القانون، وسرعة البت في القضايا وتحسين البنية التحتية للمحاكم وإعادة تأهيل وتدريب أعضاء السلك القضائي، وبناء علاقات تكاملية بين مؤسسات العدالة وصولاً إلى الحكم الرشيد، أنجز مجلس القضاء الأعلى رزمة واسعة من الاعمال في العام ٢٠١٠ لتشمل جميع أركان قطاع العدل وبما ينسجم مع أهداف الخطة الاستراتيجية، حيث يستعرض هذا التقرير إنجازات مجلس القضاء الاعلى في إطار تحقيق أهداف الخطة الاستراتيجية (٢٠٠٨-٢٠١٠) وتحديداً ما أنجز منها في العام ٢٠١٠ وذلك وفقا للتالي :

أولاً: دور إدارات مجلس القضاء الأعلى في تعزيز استقلال السلطة القضائية:

حققت التجربة الفلسطينية الحديثة في بناء سلطة قضائية مستقلة وفاعلة نجاحاً ملحوظاً في زيادة فاعلية العمل القضائي من خلال تمكين القضاة الفلسطينين من أداء رسالتهم القضائية السامية باستقلالية ومهنية عالية، ويأتي ذلك عبر مجموعة من العوامل ساهمت في جعل مجلس القضاء الأعلى مؤسسة متكاملة قادرة على إدارة شؤون العدالة بكافة مكوناتها القضائية وكوادرها الإدارية العاملة بالمحاكم النظامية وذلك لتحقيق الاشتراطات الدستورية الداعية لاستقلال القضاء كسلطة رئيسة في النظام السياسي والدستوري الفلسطيني حيث تتمتع السلطة القضائية باستقلالية شاملة في إدارة شؤون العدالة والمحاكم.

وقد عكس أداء الإدارات القضائية في العام ٢٠١٠ رؤية متطورة وشاملة لتنظيم وتفعيل المحاكم الفلسطينية، ليتمكن مجلس القضاء الأعلى من تحمل أعباءه الدستورية وفق رؤية استندت إلى تعزيز استقلال السلطة القضائية، من خلال تمكين السلطة القضائية من إدارة شؤونها على أكمل وجه، وقد ساهمت هذه الإدارات بشكل لافت في تعزيز استقلال السلطة القضائية وفق مؤشرات الأداء المختلفة.

ثانياً: إنجازات مجلس القضاء في تنفيذ أهداف خطته الاستراتيجية حتى عام ٢٠١٠:

حقق مجلس القضاء الأعلى في نهاية العام ٢٠١٠ منجزات كبيرة في تحقيق الرؤية الاستراتيجية تمثلت في التالي :

- الشروع بإنشاء محاكم متخصصة تمثلت في البدء بافتتاح محكمة جرائم الفساد بتاريخ ٢٠١٠/١٠/٢١ حيث وفر المجلس قضاة ذوي كفاءة عالية لتولي العمل القضائي بهذه المحكمة وقام بتوفير الكادر الإداري اللازم وتوفير المبنى والاحتياجات اللوجستية لتمكين المحكمة من مزاولة اختصاصاتها.
- تم تفعيل مجلس القضاء الأعلى بحيث انعقد بشكل دوري شهري وفقاً للقانون.
- استكمال المخطط التنظيمي الإداري لمجلس القضاء الأعلى المكون من مجموعة من الدوائر المتخصصة يمثل رئيس المجلس أعلى سلطة فيه، وبالإضافة إلى الاختصاصات والمسؤوليات التي منحها القانون لمجلس القضاء الأعلى ولرئيسه، يتولى الرئيس وفق الهيكلية التنظيمية الإشراف على عدد من الإدارات والدوائر المختلفة.
- قام مجلس القضاء بتوقيع عدة مذكرات تفاهم مع العديد من المؤسسات العاملة بالحق القانوني كنقابة المحامين ومعهد الحقوق ببيرزيت وغيرها لتعزيز التعاون في سبيل تحقيق سيادة القانون ونهضة قطاع عدل في فلسطين .
- بلغ عدد القضاة حتى نهاية عام ٢٠١٠ حوالي ١٩٥ (قاضيا) بزيادة مطردة.
- بلغ عدد الموظفين حتى نهاية عام ٢٠١٠ (٦٧٦) موظفاً،أكثر من ثلثي الموظفين ونسبتهم ٦٧,١٪ تم تعينهم في السلطة القضائية خلال الفترة ما بين ٢٠٠٧-٢٠١٠. كما أن ثلثي الموظفين هم من الشباب والنسبة بالتحديد ٦٤,٣٪ تتراوح أعمارهم ما بين ٢٠-٣٤ سنة، منهم ١٢,٥٪ تتراوح أعمارهم ما بين ٢٠-٢٤ سنة، ونسبة ٢٧,٤٪ تتراوح اعمارهم ما بين ٢٥-٢٧ سنة ونسبة ٢٤,٣٪ اعمارهم ما بين ٣٠-٣٤ سنة. أما الذين تزيد اعمارهم عن ٣٥ سنة نسبتهم ٣٧,٢٪. نسبة كبار السن الذين تتراوح أعمارهم ما بين ٥٠-٦٠ سنة لا تتجاوز ٧,٤٪.

ثالثاً: رفع كفاءة الكادر القضائي والاداري:

١. برامج رفع كفاءة الكادر القضائي:

أعطيت صلاحية تطوير الكادر القضائي والاداري لدائرة التدريب القضائي حيث قامت بتحديد منهجية وسياسة التدريب بناء على تحديد الاحتياجات التدريبية للعاملين في السلطة القضائية ووضع خطط وبرامج التدريب السنوية بالتعاون مع دائرة التخطيط، إعداد برنامج للتدريب الأولي وآخر للتدريب المستمر للعاملين، وتطوير منهاج شامل للتدريب القضائي بما فيه المهارات الإدارية واستخدام التكنولوجيا، حيث قامت الدائرة بتنفيذ العديد من الدورات التدريبية للكادر تتلخص في

البرامج التدريبية **التالية**:

- الوساطة القضائية، وبرنامج تدريب مدربين في إدارة الدعوى المدنية، برنامج التدريب الأساسي الرابع لقضاة الصلح الجدد. واستمر التدريب لمدة ثلاثة أسابيع انتظموا خلالها في برنامج تدريبي نظري وعملي مكثف.
- برنامج تدريب مدربين في إدارة الدعوى المدنية، الهدف من هذا البرنامج هو إعداد نواة من القضاء المؤهلين ليصبحوا مدربين في هذا الاختصاص.
- برنامج التدريب الأساسي الرابع لقضاة الصلح الجدد، يشمل هذا البرنامج عدة موضوعات تدريبية نظرية منها: قانون أصول المحاكمات المدنية، قانون الإجراءات الجزائية، وقانون البينات، وأخرى عملية مثل برنامج الإشراف الزمالي بشقيه الجزائي والمدني. شارك في التدريب في هذا البرنامج مجموعة من القضاة الفلسطينيين المتميزين على اختلاف درجاتهم (محكمة عليا، استئناف، بداية، وصلح).
- قانون أصول المحاكمات المدنية ويشمل برنامج السلوك القضائي، برنامج تدقيق القاضي للدعوى قبيل السير في الإجراءات، الدفوع الشكلية والموضوعية، الطلبات المستعجلة والعارضة الحكم القضائي.
- قانون البينات ويشمل الإقرار واليمين الحاسمة واليمين المتممة، شهادة الشهود واستجواب الخصوم، القرائن القانونية والقرائن القضائية، وغيرها.
- برنامج الإشراف الزمالي المدني في المحاكم.
- قانون الإجراءات الجزائية ويشمل الجرائم المخلة بالأخلاق والآداب العامة، تدريب عملي على المحاكمات في الدعاوي المدنية (المحاكمات الصورية)، الإجراءات والبينات في الدعوى الجزائية، الاعتراض والأصول الموجزة، الاعتراف والحكم الجزائي، مهارات الصياغة في اللغة العربية وغيرها.
- برنامج تطوير أساليب ومناهج التدريب القضائي، والسلوك القضائي، والادلة العلمية، برنامج تدريبي حول قضايا الفساد وغسيل الأموال.
- تنفيذ المرحلة الثالثة من تدريب الموظفين في مجالات مختلفة منها: ورشة تدريب عن الإجراءات الموحدة للمحاكم ولدوائر التنفيذ والعدل ولدوائر التبليغات، مهارات الإدارة والتخطيط وأسس ومفاهيم ضبط وضمان الجودة.
- ورشات عمل للقضاة بالتعاون مع مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان تضمنت الورشات العديد من المحاور ومنها (حق المرأة في التظلم الفعال/ دور القضاء في حماية ضحايا العنف من النساء " القتل على خلفية الشرف"/ الحق في الوصول إلى المحاكم وفي المحاكمة القانونية/ طرح قضايا واقعية حول الموضوع كحالات دراسية حيث تم تقسيم المشاركين إلى مجموعات عمل لمناقشة هذا الجانب).

٢. برامج رفع كفاءة الكادر الاداري:

استكمالا للنشاطات التدريبية المتفق عليها ضمن الخطة التدريبية التي تستهدف موظفي المحاكم بالتعاون مع دوائر المجلس المختلفة والتي تم البدء بتنفيذها في عام ٢٠٠٩ فقد تم عقد عدة ورش عمل للموظفين أهمها:

- الإجراءات الموحدة للمحاكم ولدوائر التنفيذ والعدل شارك موظفو دوائر الكاتب العدل وعددهم (٣٠) موظفا، موظفو دوائر التنفيذ وعددهم (٣٩) موظفا، موظفو رؤساء أقلام محاكم البداية والصلح ونوابهم وعددهم (٣٠) موظف.
- تدريب حول الإجراءات الموحدة لدوائر التبليغات استهدفت هذه الدورة المحضرين وكتبة التبليغات بلغ عددهم (٨٨) موظفا.
- الإدارة والتخطيط وأسس ومفاهيم ضبط وضمان الجودة: استهدفت هذه الدورة مجموعة من الموظفين بلغ عددهم (٧٥) موظفا.
- ورشات عمل متخصصة للموظفين مثل دورة تدريبية حول تدريب مدربين على الميزان ٢ استهدفت هذه الدورة مجموعة من موظفي المحاكم بلغ عددهم (٢٠) موظفا، دورة تدريبية حول إدارة دورة المشروع استهدفت هذه الدورة مجموعة من موظفي المحاكم بلغ عددهم (٩) موظفين.

رابعاً: تعزيز الرقابة والمساءله والشفافية:

تم تفعيل دور دائرة التفتيش القضائي ورفدها بالقضاة المتفرغين للعمل بها وقد نفذت ما يلي:

- عدد الزيارات التي تمت عام ٢٠١٠ حوالي ٩٦ زيارة وقد نفذت على جميع المحاكم بمختلف أنواعها شملت محاكم الصلح والبداية ومحكمتي استئناف رام الله والقدس وتراوح عدد الزيارات لكل محكمة ما بين (٣-٤) زيارات خلال العام ٢٠٠٩/٢٠١٠.
- أحال رئيس مجلس القضاء الأعلى لدائرة التفتيش القضائي بالعام ٢٠١٠ حوالي ١٧٨ شكوى تم التعامل معها وفقا للأصول وبالسرعة القصوى وبمهنية وموضوعية عالية؛ حيث تم فصل حوالي ١٤٥ من هذه الشكاوي، وبقي مدورا فقط ٣٢ ملف وتم إحالة ملف شكوى واحدة إلى إدارة المحاكم.

- تم تقييم اداء القاضي استناداً على معايير موضوعية مثل: كيفية معالجة القاضي للقضايا، ومدى ما بذله من جهد وبحث، ومدى إلمامه بأحكام الفقه والقضاء، ونهجه في صياغة أسباب الأحكام، وأيضاً تقييم الحالة الشخصية للقاضي، كالمظهر العام ومدى الالتزام بقواعد السلوك، ومدى العناية والالتزام بالمواعيد وتقوم الدائرة برفع هذه التقييمات لمجلس القضاء الأعلى.

خامساً: أهم مؤشرات الأداء في عمل المحاكم (مقارنة من بداية العام ٢٠٠٨ كسنة أساس لبداية الخطة الاستراتيجية وحتى نهاية العام ٢٠١٠ كنهاية للخطة الاستراتيجية):

١. نسبة القضايا المفصولة إلى الواردة:

فيما يلي أبرز النتائج حول انجازات المحاكم بمختلف انواعها في قدرتها على الفصل بما يعادل القضايا الواردة خلال العام ٢٠١٠ والفصل في القضايا المتراكمة للحد من الاختناق القضائي:

- **محاكم الصلح:** بلغت نسبة القضايا المفصولة للواردة في العام ٢٠١٠ حوالي ١٠٤٪ (مدنية ١٠٥٪ وجزائية ١٠٠٪). أي ان محاكم الصلح قامت بالفصل فيما يعادل القضايا الواردة ونسبة ٤٪ من المتراكمة. اما بالنسبة لقضايا السير فقد تم الفصل في جميع القضايا الواردة والغالبية العظمى من القضايا المدورة.
- **محاكم البداية:** بلغت نسبة الفصل في القضايا في العام ٢٠٠٨ حوالي ٨٩٪ (مدنية ٩٨٪ وجزائية ٥٧٪) ارتفعت عام ٢٠١٠ الى ٩٣٪ (مدنية ٧٩٪ وجزائية ١٥٩٪).
- **محاكم البداية بصفتها الاستئنافية:** بلغت نسبة الفصل في القضايا في هذه المحاكم في العام ٢٠٠٨ حوالي ١٠٢٪ (مدنية ١١٣٪ وجزائية ٩٥٪) ارتفعت عام ٢٠١٠ الى ١٠٦٪ (مدنية ٩٨٪ وجزائية ١١٠٪).
- **محكمة العدل العليا:** ارتفع اداء محكمة العدل العليا في الفصل في القضايا بمختلف انواعها من ٦٦٪ في العام ٢٠٠٨ الى ٧٣٪ عام ٢٠٠٩ وواصلت النسبة ارتفاعها الى ١٠٠٪ اي قامت بفصل ما يعادل جميع القضايا الواردة اليها في نفس السنة.
- **محكمة النقض:** بلغت نسبة الفصل في القضايا بمختلف انواعها في محكمة النقض عام ٢٠٠٨ حوالي ٩٣٪ وفي العام ٢٠٠٩ الى ٨٨٪ وعام ٢٠١٠ حوالي ٦٢٪.
- **محكمتي استئناف القدس ورام الله:** ارتفع اداء المحكمتين في الفصل في القضايا بمختلف انواعها (حقوقي جزائي اجرائي) من ٩٥٪ في العام ٢٠٠٨ الى ٩١٪ عام ٢٠٠٩ الى ١٠٣٪ عام ٢٠١٠ اي قامت بفصل ما يعادل جميع القضايا الواردة اليها في سنة ٢٠١٠.
- **دوائر التنفيذ:** بلغت نسبة القضايا المفصولة إلى الواردة في دوائر التنفيذ للاعلامات المحكوم بها وسندات العدل والاعلامات الشرعية والحقوقية عام ٢٠٠٨ حوالي ٨٧٪ وفي العام ٢٠٠٩ حوالي ٥٢٪ عام ٢٠٠٨ وعام ٢٠١٠ حوالي ٥١٪.

٢. معدل عدد القضايا المفصولة شهرياً:

- ارتفع معدل عدد القضايا المفصولة شهريا المدنية والجزائية والسير في العام ٢٠١٠ بالمقارنة مع عام ٢٠٠٨ في محاكم الصلح في جميع القضايا من ٥٩٦٣ قضية شهريا عام ٢٠٠٨ الى ١٠٤٩٨ قضية شهريا عام ٢٠١٠ بنسبة زيادة ٧٦٪ (مدنية ٦٥٪ والجزائية ١١٠٪ وقضايا السير ٧٦٪).
- كما ارتفع معدل عدد القضايا المفصولة شهريا في محاكم البداية للقضايا المدنية والجزائية من ٢٠٤ قضية شهريا عام ٢٠٠٨ إلى ٣٥٨ قضية شهريا عام ٢٠١٠ بنسبة زيادة ٧٥٪ (مدنية ٤٤٪ جزائية ٢٦٦٪) خلال الفترة نفسها.
- وارتفع معدل عدد القضايا المفصولة شهريا في محاكم البداية بصفتها الاستئنافية للقضايا المدنية والجزائية من ٢٠٤ قضية شهريا عام ٢٠٠٨ إلى ٣٥٨ قضية شهريا عام ٢٠١٠ بنسبة زيادة ١٠٠٪ (مدنية ٧٥٪ جزائية ١٤٨٪) خلال الفترة نفسها.
- وارتفع معدل عدد القضايا المفصولة شهريا في محكمة العدل العليا لمختلف القضايا من ٢٦ قضية شهريا عام ٢٠٠٨ إلى ٨٤ قضية شهريا عام ٢٠١٠ بنسبة زيادة ٢٢٣٪.
- وارتفع معدل عدد القضايا المفصولة شهريا في محكمة النقض لمختلف القضايا من ٣٥ قضية شهريا عام ٢٠٠٨ إلى ٥٢ قضية شهريا عام ٢٠١٠ بنسبة زيادة ٤٩٪.
- وارتفع معدل عدد القضايا المفصولة شهريا في دوائر التنفيذ لمختلف القضايا من ٧٧٤ قضية شهريا عام ٢٠٠٨ إلى ١٠٢٠ قضية شهريا عام ٢٠١٠ بنسبة زيادة ٣٢٪.

٣. معدل عدد القضايا الواردة شهرياً:

يعكس هذا المؤشر مدى ثقة الجمهور بالنظام القضائي وقدرته على حل مشاكلهم من خلال التجائهم للسلطة القضائية.

- ارتفع معدل عدد القضايا الواردة شهريا المدنية والجزائية والسير في العام ٢٠١٠ بالمقارنة مع عام ٢٠٠٨ في محاكم الصلح في جميع القضايا من ٦١٠٤ قضية

شهريا عام ٢٠٠٨ الى ١٠٠٧٠ قضية شهريا عام ٢٠١٠ بنسبة زيادة ٦٥٪ (مدنية ٥٤٪ والجزائية ٥٨٪ وقضايا السير ٦٩٪).

- كما ارتفع معدل عدد القضايا الواردة شهريا في محاكم البداية للقضايا المدنية والجزائية من ٢٢٩ قضية شهريا عام ٢٠٠٨ إلى ٣٨٣ قضية شهريا عام ٢٠١٠ بنسبة زيادة ٦٧٪ (مدنية ٧٨٪ جزائية ٢٩٪) خلال الفترة نفسها.
- وارتفع معدل عدد القضايا الواردة شهريا في محاكم البداية بصفتها الاستئنافية للقضايا المدنية والجزائية من ١٥٢ قضية شهريا عام ٢٠٠٨ إلى ٢٨٩ قضية شهريا عام ٢٠١٠ بنسبة زيادة ٩٠٪ (مدنية ٥٥٪ جزائية ١١٠٪) خلال الفترة نفسها.
- وارتفع معدل عدد القضايا الواردة شهريا في محكمة العدل العليا لمختلف القضايا من ٣٩ قضية شهريا عام ٢٠٠٨ إلى ٨٤ قضية شهريا عام ٢٠١٠ بنسبة زيادة ١١٥٪.
- وارتفع معدل عدد القضايا الواردة شهريا في محكمة النقض لمختلف القضايا من ٣٨ قضية شهريا عام ٢٠٠٨ إلى ٨٤ قضية شهريا عام ٢٠١٠ بنسبة زيادة ١٢١٪.
- وارتفع معدل عدد القضايا الواردة شهريا في دوائر التنفيذ لمختلف القضايا من ٨٩١ قضية شهريا عام ٢٠٠٨ إلى ١٠٢١ قضية شهريا عام ٢٠١٠ بنسبة زيادة ١٥٪.

٤. معدل عدد القضايا المفصولة لكل قاض:

- يرتبط حجم هذا المعدل بزيادة عدد القضايا المفصولة خلال السنة وعدد القضايا الواردة وعدد القضاة الذين يتولون الفصل في هذه القضايا.
- ارتفع معدل عدد القضايا المفصولة لكل قاض (المدنية والجزائية والسير) في العام ٢٠١٠ بالمقارنة مع عام ٢٠٠٨ في محاكم الصلح في جميع القضايا من ١٥٩٠ قضية/قاض عام ٢٠٠٨ الى ٢٣٧٧ قضية/قاض عام ٢٠١٠ بنسبة زيادة ٤٩٪ (مدنية ٤٠٪ والجزائية ٧٩٪ وقضايا السير ٤١٪).
- كما ارتفع معدل عدد القضايا المفصولة لكل قاض في محاكم البداية للقضايا المدنية والجزائية من ٤٨ قضية/قاض عام ٢٠٠٨ إلى ٧٣ قضية شهريا عام ٢٠١٠ بنسبة زيادة ٥٢٪ (مدنية ٢٤٪ جزائية ٢١٤٪) خلال الفترة نفسها.
- وارتفع معدل عدد القضايا المفصولة لكل قاض في محاكم البداية بصفتها الاستئنافية للقضايا المدنية والجزائية من ٣٩ قضية/قاض عام ٢٠٠٨ إلى ٦٢ قضية/قاض عام ٢٠١٠ بنسبة زيادة ٥٩٪ (مدنية ٦٪ جزائية ٩٦٪) خلال الفترة نفسها.

سادساً: أداء وحدة التخطيط وإدارة المشاريع :

تلقت وحدة التخطيط وإدارة المشاريع خلال العام ٢٠١٠ العديد من الاحتياجات من خلال الدوائر المختلفة للمجلس، وعلى أساس هذه الاحتياجات قامت بصياغة المشاريع وتقديم الطلب لدعم هذه الاحتياجات برؤية استراتيجية تحقق الاهداف المقصودة بالتعاون مع الجهات المانحة منها دعم إدارة المجلس المالية وذلك من خلال توفير خبير مالي ليقوم بتقييم وضع الدائرة المالية، وتدريب كوادرها، وتقديم خطة عمل لتطويرها وتنظيم عملها وتغيير هيكليتها ودعم إنشاء مركز الدراسات والأبحاث القضائية في المجلس ودعم إنشاء مكتبات قضائية في محاكم الضفة الغربية ودعم وحدة التكنولوجيا وإدارة المعلومات، من خلال توفير خبير لتطوير عمل الوحدة، ودعم بناء محاكم صلح لخدمة المواطنين وغيرها من المشاريع حيث مثلت هذه الإدارة مجلس القضاء الأعلى كعضو في مجموعات عمل عديدة كمجموعة عمل قطاع العدل ومجموعة عمل قطاع العدالة التقنية ومجموعة عمل تطبيق تنفيذ الممولين لالتزاماتهم المالية تجاه قطاع العدالة وعضوا في اللجنة التقنية واللجنة التوجيهية لمشروع بناء المحاكم وعضوا في اللجنة الفلسطينية الأوروبية لسياسة الجوار الأوروبي وعضوا في اللجنة المشتركة الفلسطينية الاوربية لحقوق الإنسان وسيادة القانون و الحكم الرشيد، وكذلك ساهمت في مجموعة من اللجان العاملة في مجلس القضاء كلجنة تقييم ووضع الخطط التدريبية للقضاة ولجنة وضع الموازنة المالية لمجلس القضاء الأعلى ولجنة التدريب.

سابعاً : أداء إدارة المحاكم :

قامت هذه الإدارة بتاريخ ٢٠-٢٠١٠/٥/٢٢ بعقد المؤتمر الأول لإدارة المحاكم بعنوان « دور إدارة المحاكم في تعزيز فاعلية القضاء» حيث أعلن عن استحداث منصب رئيس الديوان في المحاكم النظامية ودائرة الرقابة والجودة ونفذت هذه الدائرة من خلال الادارة العامة للشؤون الإدارية والمالية في العام ٢٠١٠ مجموعة من الانجازات تمثلت بالاشراف على شؤون الموظفين من تعيينات وتنقلات وترقيات وغيرها من خلال أقسام هذه الإدارة ودوائرها المختلفة وعملت على أرشفة ملفات الموظفين وترقيمها وتجديدها وإعداد الملفات الجديدة للموظفين الجدد وحفظ جميع الوثائق والمستندات والمعلومات الخاصة بالموظف بعد تدقيقها وتدقيق ملفات الموظفين والتعاون مع متخذي القرارات ووضع السياسات الخاصة بالموظفين ومتابعتها وتنفيذها ومتابعة كافة الكتب التي ترد إلى الشؤون الإدارية من قبل المحاكم والرد على هذه الكتب ومتابعة كافة المراسلات التي ترسل إلى ديوان الموظفين العام وعملت على التسكين على الهيكليات المعتمدة .

ثامناً : أداء المركز الاعلامي القضائي ودائرة العلاقات العامة في العام ٢٠١٠:

قامت السلطة القضائية بإنشاء المركز الإعلامي القضائي ودائرة العلاقات العامة كوحدة ملحقة بمكتب رئيس مجلس القضاء الأعلى لتصبح حلقة وصل بين القضاء الفلسطيني ووسائل الاعلام المختلفة وقطاعات الجمهور الفلسطيني هدفهما تعزيز ثقة الجمهور الفلسطيني بالقضاء ونشر الوعي القضائي وخلق ثقافة مجتمعية تنظم توجهات المجتمع في التعامل مع حقوقه وحرياته وقد نفذ المركز الاعلامي مجموعة من الاعمال والمنجزات في سبيل تحقيق رؤيته :

- نشر أخبار المجلس في الإذاعة والتلفزيون كتقارير إخبارية بعدد الأحداث المهمة التي قامت بها السلطة القضائية منذ بداية العام ٢٠١٠، على الصعيد الجماهيري مثل: المؤتمر القضائي الثالث، مؤتمر القضاة والنيابة العامة، توقيع مذكرة التفاهم مع جامعة بيرزيت، افتتاح رئيس مجلس القضاء لمعرض فني عن سيادة القانون، المؤتمرات الصحفية عن التفتيش القضائي وإدارة المحاكم ونشر المعلومات حول ذلك...وغيرها.
- نشرة قضاؤنا حيث أصدرت خمسة أعداد وقد اهتمت بنشر أهم الأخبار خلال الفترة الدورية للمجلة وهي ثلاث شهور تقريبا، إضافة إلى أهم التحقيقات والمقالات والآراء القانونية الهامة.

تاسعاً : أداء دائرة تكنولوجيا المعلومات:

تقوم دائرة تكنولوجيا المعلومات في مجلس القضاء الأعلى بمهام أتممتة و حوسبة المحاكم من أجل تطوير وتسهيل العمل القضائي في المحاكم الفلسطينية ليرقى هذا العمل الى مصاف الأنظمة القضائية المتطورة حيث حققت هذه الدائرة انجازات باهرة على هذا الصعيد تجسدت في تصميم برنامج ميزان (٢). وقامت الدائرة بتنفيذ الانجازات التالية:

- تطبيق برنامج الميزان (٢) في مجمع محاكم رام الله ودائرة التنفيذ.
- تجهيز الأجهزة الالكترونية اللازمة لاستخدام المحاكم بالإضافة إلى متابعة العمل اليومي للمحاكم ودوائر مجلس القضاء الاعلى.
- بناء نسخة خاصة من برنامج الميزان ٢ لخدمة مكتب النائب العام و دوائر النيابة العامة.
- ربط الكتروني مع نقابة المحامين الفلسطينيين.
- بناء برنامج خاص بدائرة الحركة في مجلس القضاء الاعلى.

عاشراً : أداء المكتب الفني:

يتولى المكتب الفني استخلاص المبادئ القانونية من الأحكام القضائية الصادرة عن المحكمة العليا في المواد المدنية والجزائية والإدارية ونشر هذه المبادئ والأحكام بصورة مستمرة ، والإشراف على عمل المكتبة، وتقديم المذكرات واللوائح ، وقد نفذ المكتب الفني الانجازات التالية:

- **النشرة الورقية:** نشر واستخلاص المبادئ القانونية الصادر عن المحكمة العليا في الضفة الغربية وغزة.
- **النشر الإلكتروني:** تم نشر جميع الأحكام القضائية على قاعدة المقتفي حتى عام ٢٠١٠ بموجب مذكرة تفاهم أعدها المكتب الفني ومعهد الحقوق بجامعة بيرزيت ووقعها سعادة رئيس المحكمة العليا مع رئيس جامعة بيرزيت.
- **دائرة الإحصاء:** يعمل المكتب الفني وبشكل دوري (شهري) على إحصاء القضايا التي تم فصلها في كافة المحاكم النظامية والقضايا المدورة والمسجلة حديثاً.
- إعداد مجموعة من الدراسات والمذكرات بطلب من رئيس المحكمة العليا.

حادي عشر : أداء الأمانة العامة لمجلس القضاء الأعلى :

حققت الأمانة العامة في العام ٢٠١٠ نجاحاً ملحوظاً بتنفيذ الأهداف التي أنيطت بها بما يتوائم وإستراتيجية السلطة القضائية، وفق رؤية مؤسساتية تنهض بمستوى الخدمات التي تقدمها للسادة القضاة، حيث قدمت لمكتب رئيس مجلس القضاء الأعلى والدوائر الأخرى الخدمات المتعلقة بالبيانات الرئيسة التي تساعد في عملية اتخاذ القرارات إدارة الشأن القضائي، ونفذت قرارات مجلس القضاء الأعلى المتعلقة بالتنقلات والتشكيلات القضائية وقامت بالإعداد والتحضير لاجتماعات مجلس القضاء الأعلى من خلال إعداد جدول الأعمال وتبليغ الدعوات للأعضاء ومتابعة كل ما يخص شؤون السادة القضاة الإدارية، بما في ذلك التعيينات القضائية والإحالة على التقاعد والعلاوات المختلفة.

ثاني عشر: أداء مركز الأبحاث والدراسات القضائية :

رغم حداثة إنشاء مركز الأبحاث والدراسات القضائية إلا أنه حقق إنجازات هامة في العام ٢٠١٠ كإعداد الرؤية الخاصة بإنشاء محكمتي الجمارك البدائية والاستئنافية واقتراح هيكليتها وتحديد احتياجات الانشاء والتنسيق مع الجهات ذات الصلة لغايات إنشائها وتنظيم زيارة استطلاعية بتاريخ ٢٠١٠/١٢/٢٠ لوفد من مركز الأبحاث والدراسات القضائية والدائرة القانونية بوزارة المالية لمحاكم الجمارك البدائية والاستئنافية في المملكة الأردنية الهاشمية من أجل الاطلاع على التجربة الأردنية في القضاء الجمركي وتقديم المقترحات لمجلس القضاء الأعلى بهذا الخصوص، وتنظيم زيارة لوفد من مركز الأبحاث والدراسات القضائية ستجري مطلع العام ٢٠١١ لزيارة المركز القومي للدراسات القضائية في جمهورية مصر العربية للاطلاع على تجربة هذا المركز في الأبحاث القضائية والاستفادة من هذه التجربة، والمشاركة في العديد من المؤتمرات والورشات والندوات التي تعقدها المؤسسات القانونية الفلسطينية، وتقديم تقارير لمجلس القضاء الأعلى حول مجرياتها واستخلاص النتائج التي تمخضت عنها، والمشاركة في صياغة جملة من التوصيات في اللجان التي شكلها مجلس الوزراء الفلسطيني لاقتراح تعديلات على القوانين والأنظمة السارية، كما قام المركز بوضع الخطة التفصيلية للأبحاث المنوي إجرائها في الربع الأول من العام ٢٠١١ .

ثالث عشر: مؤشرات الأداء في النظام المالي:

تظهر النتائج أن إجمالي الإيرادات من جميع المحاكم عام ٢٠٠٨ قد بلغ حوالي ١٦,١ مليون شيكل ارتفعت إلى ٢٣,٩ مليون شيكل عام ٢٠٠٩ وواصلت الإيرادات ارتفاعها إلى ٢٨,٥ مليون شيكل عام ٢٠١٠ بنسبة زيادة ٧٧٪ عام ٢٠١٠ بالمقارنة مع عام ٢٠٠٨ فيما يلي أهم المؤشرات في جانب الإيرادات والمصروفات:

- شهدت الإيرادات من جميع المحاكم زيادة مطردة فقد ارتفعت عام ٢٠٠٩ بنسبة ٤٨,٤٪ بالمقارنة مع عام ٢٠٠٨ وواصلت الارتفاع عام ٢٠١٠ بنسبة ٧٧٪ بالمقارنة مع عام ٢٠٠٨.
- ازدادت المصروفات عام ٢٠٠٩ بنسبة ٨٨,٦٪ بالمقارنة مع عام ٢٠٠٨، كما تضاعفت المصروفات عشرة مرات عام ٢٠١٠ بالمقارنة مع ٢٠٠٨ وحوالي ستة مرات بالمقارنة مع عام ٢٠٠٩.

الفصل الأول

الإطار القانوني والإداري للسطلة القضائية وفقاً للتشريعات النافذة

أولاً: المرجعية القانونية لتشكيل مجلس القضاء الأعلى ومباشرته اختصاصاته:

١. الإطار القانوني لمجلس القضاء الأعلى:

أصدر الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات بتاريخ ٢٠٠٠/٦/١ القرار رقم (٢٩) لعام ٢٠٠٠، شكّل بموجبه مجلس القضاء الأعلى الأول في السلطة الوطنية الفلسطينية. نصّ القرار المذكور على تشكيل المجلس من أحد عشر عضواً. هدف القرار المذكور إلى توحيد مرجعيات إدارة السلطة القضائية في جناحي السلطةالوطنية؛ الضفة الغربية وقطاع غزة، والتي كانت تحتكم إلى قوانين في الضفة الغربية تختلف عنها في قطاع غزة، وذلك لاختلاف النظام القانوني والقضائي الساري في كلّ منهما. كما هدف القرار المذكور إلى الحدّ من تدخّل السلطة التنفيذية في عمل المحاكم وإدارتها بما يمس من إستقلال ونزاهة وحيدة العمل القضائي.

وبتاريخ ٢٠٠٢/٦/١٤ دخل قانون السلطة القضائية رقم (١) لسنة ٢٠٠٢ حيز التنفيذ في أراضي السلطة الوطنية. وقد وضع القانون المذكور حداً للازدواجية القائمة حينذاك في إدارة السلطة القضائية، حيث ألغيت القوانين السابقة ذات العلاقة بالقضاء، وتم تبني مفهوماً جديداً لإدارة السلطة القضائية، حيث أناط بمؤسسة مجلس القضاء الأعلى وبرئيسه، الذي هو أيضاً رئيس المحكمة العليا، صلاحيات إدارة شؤون السلطة القضائية، ومن بينها تعيين القضاة وترقيتهم وإجراء التشكيلات القضائية من نقل وندب وإعارة، تنظيم عمل المحاكم وتقسيمها إلى دوائر متخصصة، تدريب القضاة، التفتيش على أعمالهم، وفي التأديب، وغير ذلك من المسائل ذات الصلة.

وفي إطار تطبيق المادة (٨١) من قانون السلطة القضائية، والتي نصّت على تشكيل مجلس قضاء أعلى انتقالي مؤقت لمدة عام، أصدر الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات بتاريخ ٢٠٠٢/٦/٢٨ المرسوم الرئاسي رقم (١١) والذي نصّ على اعتبار المجلس القضائي المُشكّل في العام ٢٠٠٢ مجلساً انتقاليا لغايات ما ورد في النصّ المذكور.

وتطبيقاً للمادة (٣٧) من قانون السلطة القضائية أصدر الرئيس الفلسطيني بتاريخ ٢٠٠٣/٥/١٤ المرسوم الرئاسي رقم (٨) والقاضي بتشكيل مجلس القضاء الأعلى الدائم، والمكون من (٩) أعضاء. وقد كان ذلك التاريخ فاصلاً بالنسبة للسلطة القضائية، خاصة بالنسبة لتوحيد إداراتها وتعزيز استقلالها، وتكريس مبدأ الفصل بين السلطات.

٢. تشكيل مجلس القضاء الأعلى:

يختلف شكل إدارة القضاء من دولة إلى أخرى، وذلك بحسب النظام القانوني والقضائي السائد. فالدول التي تتبنى النظام القانوني "الأنجلو-سكسوني" تنيط برئيس أو قاضي القضاة Chief of Justice كافة الصلاحيات المتصلة بإدارة السلطة القضائية، ومن هذه الدول(المملكة المتحدة) بريطانيا(وبعض مستعمراتها السابقة. وفي الدول التي تتبنى النظام القانوني الفرنسي أو ما يُعرف بالنظام "اللاتيني"، فإنها تُنيط بمجلس مُشكّل من القضاة أنفسهم، يُعرف بمجلس القضاء الأعلى أو المجلس الأعلى للقضاء، صلاحيات إدارة السلطة القضائية، مع إعطاء بعض الصلاحيات المحدودة لوزارة العدل، والتي تنصبّ على متابعة احتياجات القضاء مع السلطة التنفيذية والتسريع في تلبيتها دون التدخل في شؤون القضاة، ومن هذه الدول معظم الدول العربية كمصر ودول المغرب العربي والأردن.

في أعقاب صدور قانون السلطة القضائية في العام ٢٠٠٢ تبنى المشرّع الفلسطيني نظاماً قانونياً وقضائياً أقرب إلى النظام "اللاتيني" منه إلى النظام "الأنجلو-سكسوني". فقد أناط صلاحية إدارة القضاء بمجلس مُشكّل من القضاة أنفسهم يسمى مجلس القضاء الأعلى. بموجب القانون الأساسي الفلسطيني المعدل لعام ٢٠٠٥، وقانون السلطة القضائية رقم (١) لسنة ٢٠٠٢ ، وقانون تشكيل المحاكم النظامية رقم(٥) لسنة ٢٠٠١ فإنّ الجهة المختصة بإدارة شؤون مكونات السلطة القضائية هي مجلس القضاء الأعلى. فقد نصّت المادة (٣٧) من قانون السلطة القضائية المذكور على أن:

١. ينشأ بمقتضى أحكام هذا القانون مجلس للقضاء يُسمى مجلس القضاء الأعلى، ويمارس صلاحياته وفقاً للقانون.

٢. يُشكل مجلس القضاء الأعلى من:

- رئيس المحكمة العليا رئيساً.
- أقدم نواب رئيس المحكمة العليا نائباً.
- أثنين من أقدم قضاة المحكمة العليا تختارهما هيئة المحكمة العليا.

- رؤساء محاكم استئناف القدس وغزة ورام الله.
- النائب العام.
- وكيل وزارة العدل.

وقد تمّ تشكيل مجلس القضاء الأعلى على هذا الأساس منذ صدور المرسوم الرئاسي بتاريخ ١٤ / ٥/ ٢٠٠٣ المشار إليه أعلاه.

٣. اختصاصات مجلس القضاء الأعلى:

تنص المادة (١٠٠) من القانون الأساسي الفلسطيني على أن: "ينشأ مجلس أعلى للقضاء، ويبين القانون طريقة تشكيله واختصاصاته وقواعد سير العمل فيه، ويُؤخذ رأيه في مشروعات القوانين التي تنظم أي شأن من شؤون السلطة القضائية، بما في ذلك النيابة العامة «. يُعتبر هذا النص الدستوري وقانون السلطة القضائية الأساس المرجعي لمجلس القضاء الأعلى. يمارس مجلس القضاء الأعلى اختصاصاته المنصوص عليها في قانون السلطة القضائية رقم (١) لسنة ٢٠٠٢ ، ومنها على سبيل المثال لا الحصر:

- إعداد مشروع الموازنة.
- إعداد نظام التدريب وتأهيل القضاة قبل مباشرتهم للعمل.
- تعيين القضاة.
- تحديد القواعد العامة لمدد الخبرة اللازمة للتعيين.
- حضور أداء القضاة القسم قبل مباشرتهم لعملهم.
- نقل القضاة وندبهم.
- إعارة القضاة.
- استلام استقالة القاضي.
- تنظيم أعمال محاكم الصلح والاستئناف والمحكمة العليا وتقسيمها إلى دوائر متخصصة.

اجتماع لمجلس القضاء الأعلى

هذا بالإضافة إلى المسائل المتصلة بالتفتيش القضائي ووضع الأنظمة واللوائح التنفيذية التي نصّ القانون على أن يقوم المجلس بإصدارها. وفي السياق ذاته، نصّت المادة (٣٩) من قانون السلطة القضائية على أنّ يتولى رئيس مجلس القضاء الأعلى متابعة تنفيذ قرارات المجلس، كما ينوب عنه في صلاته بالغير ويمثله أمام القضاء.

بصورة عامة، يرى المجلس أنّ نصوص قانون السلطة القضائية المتعلقة بتشكيل المجلس وباختصاصاته تتفق مع الفصل السادس من القانون الأساسي الفلسطيني، وتتفق إلى حدّ ما مع المعايير الدولية والإقليمية ذات العلاقة باستقلال القضاء وفي مقدمتها مبادئ الأمم المتحدة الأساسية بشأن استقلال السلطة القضائية لعام ١٩٨٥ . وبالرغم من ذلك، يرى المجلس بأهمية إجراء تعديلات على قانون السلطة القضائية وغيره من القوانين ذات العلاقة بحيث تتوافق مع المعايير المذكورة ومبدأ استقلال القضاء وسيادة القانون بصورة أمثل، ومنها:

- إزالة أيّ لبس أو غموض أو تداخل في الصلاحيات والمسؤوليات، وفي إدارة المحاكم وفي ممارسة كافة الصلاحيات المتصلة بشؤون القضاة من التأديب وقبول الاستقالة، وذلك للحيلولة دون التأثير على هيبة واستقلال القضاء.
- ضرورة إعادة النظر في النصوص القانونية الخاصة بالإشراف على الإداريين العاملين في المحاكم ومتابعة عملهم واتخاذ الإجراءات التأديبية بحقّهم ومنح تلك الصلاحيات حصراً لمجلس القضاء الأعلى وللإدارات التي يكلفها بهذا الشأن.

٤. اجتماعات مجلس القضاء الأعلى وآلية العمل واتخاذ القرارات:

نظّم قانون السلطة القضائية اجتماعات المجلس والنصاب القانوني وآلية العمل وكيفية اتخاذ القرارات. فقد نصّت المادة (٤٠) من القانون المذكور على ما يلي:

- يجتمع مجلس القضاء الأعلى بمقرّ المحكمة العليا مرّة كلّ شهر على الأقل.
- يجتمع عند الضرورة بدعوة من رئيسه أو بطلب من وزير العدل أو من ثلاثة من أعضائه.

- يكون الاجتماع صحيحاً بحضور سبعة من أعضائه على الأقل على أن يكون من بينهم الرئيس أو نائبه عند غيابه وتصدر القرارات بأغلبية الحاضرين وعند تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي فيه الرئيس
- على الجهات الحكومية وغير الحكومية تقديم كلّ ما يطلبه مجلس القضاء الأعلى من بيانات أو أوراق أو وثائق ذات علاقة بصلاحياته.

ونصت المادة (٤١) من القانون المذكور على أن يضع مجلس القضاء الأعلى لائحة بالقواعد التي يسير عليها في مباشرة اختصاصاته، ويجوز له أن يُشكل لجنة أو أكثر من بين أعضائه يُفوّضها في بعض اختصاصاته عدا ما يتعلق منها بالتعيين أو الترقية أو النقل.

واستناداً للمادة (٤١) المذكورة أصدر المجلس بتاريخ ١٠ / ٥/ ٢٠٠٦ هذه اللائحة في قراره رقم (٢) لسنة ٢٠٠٦تتضمن اللائحة المذكورة الأحكام التفصيلية الخاصة بمباشرة المجلس لعمله، خاصة أحكام الفصل الخامس المتعلقة باستحداث إدارة جديدة هي الأمانة العامة للمجلس، والتي أُنيط بها مسك السجلات وتصنيفها وحفظ المعلومات واسترجاعها والتحضير لاجتماعات المجلس وتوثيقها ومتابعة تنفيذ مقرراته.

ثانياً: التنظيم الإداري لمجلس القضاء الأعلى وأثره في تعزيز استقلال السلطة القضائية عام ٢٠١٠:

لقد حققت التجربة الفلسطينية الحديثة في بناء سلطة قضائية مستقلة وفاعلة نجاحاً ملحوظاً في زيادة فاعلية العمل القضائي من خلال تمكين القضاة الفلسطينين من أداء رسالتهم القضائية السامية باستقلالية ومهنية عالية، وقد تأتى ذلك عبر مجموعة من العوامل ساهمت في جعل مجلس القضاء الأعلى مؤسسة متكاملة قادرة على إدارة شؤون العدالة بكافة مكوناتها القضائية وكوادرها الإدارية العاملة بالمحاكم النظامية وذلك لتحقيق الاشتراطات الدستورية الداعية لاستقلال القضاء كسلطة رئيسة في النظام السياسي والدستوري الفلسطيني حيث تتمتع السلطة القضائية باستقلالية شاملة في إدارة شؤون العدالة والمحاكم.

ويباشر رئيس مجلس القضاء الأعلى أعماله بهذه الصفة الإدارية، بالإضافة إلى اختصاصاته القضائية كرئيس للمحكمة العليا من اجل تحقيق حسن سير العمل في السلطة القضائية وفق أحكام قانون السلطة القضائية، وقانون تشكيل المحاكم والأنظمة واللوائح الصادرة بمقتضاهما، ويمارس بوجه خاص دوره في رئاسة مجلس القضاء، والدعوة إلى جلساته ويمثل مجلس القضاء في علاقته بالسلطات الأخرى والهيئات والأشخاص لتسيير السلطة القضائية ضمن السياسة العامة التي يقرها مجلس القضاء الأعلى. وينوب عن المجلس في صلاته بالغير ويمثله أمام الكافة ويعمل على إدارة شؤون مجلس القضاء وهيئاته، ويتولى متابعة تنفيذ قرارات مجلس القضاءالأعلى ومراقبة تنفيذ قانون أحكام السلطة القضائية والقوانين ذات الصلة والأنظمة واللوائح الصادرة بمقتضاها ضمن اختصاص مجلس القضاء. ويشرف على إعداد مشروع موازنة السلطة القضائية، ومراقبة مدى الالتزام بتنفيذها، ويتلقى باسم المجلس التقارير والتظلمات وطلبات رؤساء المحاكم. ويتولى الاشراف الاداري على عمل المحاكم والعاملين فيها قضاة وموظفين.

إن هذه الاختصاصات الواسعة المنوطة بمجلس القضاء الأعلى، دفعت باتجاه استحداث مجموعة من الإدارات القضائية المساندة لمجلس القضاء الأعلى من أجل تمكينه من ممارسة هذا الدور المستند إلى مبدأ تفرد المجلس القضائي بإدارة شؤون العدالة. ليتولى هذه المهمة بالصورة القادرة على إدارة شؤون المحاكم عبر مؤسسة متكاملة تعمل على السهر والمثابرة على تهيئة المناخات المناسبة والملائمة لقيام السادة القضاة بمهامهم القضائية عل أكمل وجه.

ويشتمل المخطط التنظيمي الإداري لمجلس القضاء الأعلى على مجموعة من الدوائر المتخصصة يمثل رئيس المجلس أعلى سلطة فيه، وبالإضافة إلى الاختصاصات والمسؤوليات التي منحها القانون لمجلس القضاء الأعلى ولرئيسه، يتولى الرئيس وفق الهيكلية التنظيمية الإشراف على عدد من الإدارات والدوائر وهي:

- الأمانة العامة لمجلس القضاء الأعلى.
- وحدة التخطيط والتطوير والمشاريع.
- إدارة التفتيش القضائي.
- الإدارة العامة للحوسبة وتكنولوجيا المعلومات.
- الإدارة العامة للإعلام والعلاقات العامة(المركز الإعلامي القضائي).
- المكتب الفني.
- إدارة التدريب القضائي .
- مركز الأبحاث والدراسات القضائية.
- إدارة المحاكم .
- مكتب رئيس مجلس القضاء الأعلى.

١. الأمانة العامة لمجلس القضاء الأعلى:

تعتبر الأمانة العامة من أبرز الدوائر التابعة لمجلس القضاء الأعلى التي تأخذ على عاتقها تقديم الدعم اللوجستي لمكتب رئيس المجلس، بالإضافة إلى دورها في تسيير الأمور المناط بها، حيث أن الأمانة العامة هي التي تتولى الأعمال الإدارية المتعلقة بشؤون القضاة الإدارية الداخلية وتنظيم العمل ومتابعته مع المؤسسات المختلفة.

أهم التحديات أمام الأمانة العامة لمجلس القضاء الأعلى هي إبراز دور الأمانة العامة بشكل اكبر وتفعيل دورها لتحمل المسؤوليات الملقاة على عاتقها للنهوض بمستوى الخدمة في القطاع القضائي. وتطوير برنامج شؤون القضاة وفق رؤيا شمولية لباقي إدارات المحاكم للاستفادة من بيانات كل دائرة لتكون الأمانة العامة القاعدة الرئيسية لجميع البيانات التي تخص القضاة والمرجعية للمعلومات القضائية.

٢. وحدة التخطيط و التطوير وإدارة المشاريع:

تسعى وحدة التخطيط وإدارة المشاريع لتحقيق أهداف الخطة الإستراتيجية لمجلس القضاء الأعلى، والتي تقضي بتطوير الوحدات والإدارات الموجودة في مجلس القضاء الأعلى، وإنشاء الإدارات الجديدة التي تهدف إلى تقوية النظام القضائي الفلسطيني كمؤسسة تقدم الخدمات المطلوبة للجمهور.

تشتمل وحدة التخطيط على الوظائف الرئيسية وخاصة في مجال تخطيط المصادر البشرية واللوجستية ووضع السياسات بالتعاون مع الادارة العامة للشؤون الادارية والمالية، ووضع خطط إحتياجات الموارد البشرية بناء على دراسة الاحتياجات وبما ينسجم ومتطلبات الخطط الإستراتيجية والتطويرية. وتتولى تخطيط التشريعات والأنظمة والإجراءات، والمشاريع والتطوير، والتنسيق مع مختلف الإدارات والدوائر لتطوير خططهم التنفيذية ووضع معايير أداء للقياس ووضع إستراتيجيات تنفيذية ومتابعة تنفيذها ومتابعة تنفيذ خطط التطوير القضائي مع الدول المانحة والتنسيق والمتابعة مع الممولين التنسيق والتعاون مع الإدارات والدوائر في المجلس والمحاكم في خلق مشاريع تضمن توفير مستويات تقنية تتماشى مع المتغيرات وتتواكب مع التطورات.

أبرز التحديات التي تواجه وحدة التخطيط او التطوير وإدارة المشاريع هي تفعيل دور دائرة التخطيط ورفدها بالكادر المؤهل كماً ونوعا، وتعزيز دور الدائرة في مراقبة الجودة وتقييم الأداء للمشاريع، تحسين الاتصال والتواصل بين هذه الدائرة والدوائر الأخرى ورفدها بالمعلومات الضرورية للقيام بدورها في التخطيط والمتابعة والتقييم. ووضوح العلاقة بين الدائرة من جهة والجهات المانحة والوزارات المختصة ووزارة التخطيط بشكل خاص من جهة أخرى.

٣. إدارة التفتيش القضائي:

لقد أناط قانون السلطة القضائية رقم (١) لسنة ٢٠٠٢ ولائحة التفتيش القضائي رقم ٤ لسنة ٢٠٠٦ مهاماً ومسؤوليات دائرة التفتيش. ومن ضمن هذه المهام ترسيخ مبدأ استقلال القضاء والحفاظ على قواعد العدالة وتعزيز ثقة الجمهور بالمرافق القضائية، وإيجاد قضاء عنوانه النزاهة وقوامه المعرفة، من خلال تفعيل دورها الرقابي على أعمال القضاة بجميع درجاتها صلاحاً وبدايةً واستئنافاً، وتنظيم زيارات تفتيشية فجائية ودورية وفق برنامج تعده لهذه الغاية والتعرف على قدراتهم المهنيه واللغوية والتنظيمية وكفاءتهم القضائية والقانونية ومقدرتهم في الأداء كماً وكيفاً، ومدى انضباطهم بالسلوك القضائي وانتظامهم بالعمل وأداء ما يوكل إليهم من مهام ومردود ذلك كله على مرفق العدالة. والتعرف على القضايا التي ينظرونها والتي شاركوا فيها والتي فصلوا بها، وكيفية استغلال وقتهم بعد انتهاء عملهم وقبل بداية العمل وتعزيز ثقتهم بأنفسهم وأخيراً مدى انتمائهم لعملهم.

٤. الادارة العامة للحوسبة وتكنولوجيا المعلومات:

في إطار سعي مجلس القضاء الأعلى لحوسبة وأتمتة المحاكم، قامت ادارة تكنولوجيا المعلومات بتزويد مجلس القضاء الأعلى بشبكة مناطقية (WAN) تربط جميع المحاكم بعضها ببعض، وتربط مجلس القضاء الأعلى ودوائره. وقامت بتوفير اشتراكات انترنت ADSL لجميع المحاكم ودوائر مجلس القضاء الأعلى، وتزويد المحاكم الفلسطينية بالأجهزة الالكترونية اللازمة لعملية الربط بالتعاون مع الادارة العامة للشؤون الادارية و المالية، وتزويد مجلس القضاء الأعلى بالسيرفرات اللازمة لعملية الربط، كذلك تركيب وبرمجة أجهزة الربط الالكترونية على شبكة الانترنت، وحوسبة المحاكم بمختلف أنواعها وبناء قاعدة بيانات مركزية لتسهيل الوصول إلى المعلومة ووضع جميع المعلومات اللازمة أمام صانع القرار، وإيجاد آلية لتبادل المعلومات مع الوزارات الأخرى المعنية مثل الربط مع وزارة المواصلات من أجل تزويدهم بقرارات مخالفات السير بالسرعة الممكنة.

٥. الإدارة العامة للإعلام و العلاقات العامة (المركز الاعلامي القضائي):

في إطار النشاطات الهادفة إلى توعية الجمهور بالقضاء وتوطيد العلاقة مع مؤسساته الإعلامية والمجتمعية، وتقوم إدارة الإعلام والعلاقات العامة بالسلطة القضائية،

بالعمل على تمكين المواطنين من الحصول على المعلومات القضائية، تصميم حملات توعية وتوفير المعلومات القضائية بلغة بسيطة وتعزيز جهود إرساء عملية تقاضي تتسم بالشفافية، توطيد الروابط مع الإعلام ومؤسسات المجتمع المدني ومع مؤسسات الإعلام والإعلاميين للتوعية بالقطاع القضائي.

من أبرز التحديات التي تواجه ادارة الإعلام والعلاقات العامة

- دعم عمل الدائرة من خلال رفدها بالموظفين المؤهلين.
- بناء روابط منظمة بين الدائرة وباقي دوائر السلطة القضائية بما يضمن تزويد الدائرة المستمر بالمعلومات المتعلقة بعمل السلطة القضائية.
- توطيد علاقات الدائرة بمؤسسات المجتمع الحساسة والأجهزة الحكومية لتعريفها بدور القضاء وانجازاته.

٦. المكتب الفني:

يعتبر المكتب الفني بالمحكمة العليا أحد أهم الوحدات التي تعمل على تدعيم وتحسين أداء جهاز القضاء لتحقيق نقلة نوعية باتجاه نظام معلومات قضائي فعال، من خلال العمل على استخلاص المبادئ القانونية المقرة من قبل المحكمة العليا، مما يساهم في توحيد نسق الأحكام في مختلف المحاكم ويعمل على تقليل الطعون المرفوعة إلى محاكم الاستئناف والبداية بصفتها الاستئنافية وحتى المحكمة العليا الأمر الذي يخفف الاختناق القضائي أمام المحاكم، وزيادة جودة الأحكام الصادرة من المحاكم الأدنى درجة ولما يساهم في إعطاء قضاة المحاكم الخطوط العريضة للقضايا المنظورة أمامهم عند قيامها بالأحكام الصادرة عن المحكمة العليا، ويساهم في اطلاع المحامين والقضاة على قرارات المحكمة العليا الصادرة بهيئتها العامة.

من أبرز التحديات أمام المكتب الفني لمجلس القضاء الأعلى:

- زيادة الاهتمام الرسمي بعملية النشر في ظل غياب نظام نشر معتمد.
- وضع خطة إستراتيجية موحدة للنشر الرسمي للأحكام القضائية.
- ضمان توالي عمليات النشر واستمرارها بشكل دوري .

٧. إدارة التدريب القضائي :

يعتبر تدريب القضاة والموظفين الإداريين العاملين بالمحاكم النظامية في أعلى سلم أولويات عمل إدارة التدريب القضائي، حيث تتولى هذه الإدارة تحديد واعتماد منهجية للتدريب والإشراف على إعداد وتنفيذ الدورات التدريبية المتخصصة للموظفين الجدد (برنامج التدريب الأساسي) بناء على الاحتياجات، وإعداد برامج التدريب الأولي للقضاة للجدد وآخر للتدريب المستمر ينسجمان والخطة الإستراتيجية والسنوية، شاملة للمهارات الإدارية والتدريب على الحاسوب ومفاهيم حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وتقوم بتزويد دوائر المجلس الأخرى بتقييم التدريب مثل دائرة التفتيش القضائي والأمانة العامة للمجلس.

٨. مركز الأبحاث والدراسات القضائية :

حيث تم إنشاءه بموجب اللائحة رقم ١ لسنة ٢٠١٠ الصادرة عن مجلس القضاء الأعلى، و يختص المركز بإعداد الدراسات والأبحاث المرتبطة بالشأن القضائي وتوفير كل ما يلزم من تصورات قانونية لتطوير عمل السلطة القضائية بطلب من رئيس مجلس القضاء الأعلى والتواصل مع المراكز البحثية القانونية ومؤسسات المجتمع المدني العاملة في الحقل القانوني.

اجتماع الإدارة العامة للشؤون الإدارية والمالية

٩. إدارة المحاكم، وتتألف من:

١. الإدارة العامة للشؤون المالية والإدارية:

تعتبر الإدارة العامة للشؤون الإدارية والمالية إحدى أهم الإدارات في السلطة القضائية، حيث تعتمد عليها الإدارات المختلفة في تنفيذ خططها وتحقيق أهدافها وفقاً للهيكلية الإدارية المقرة، ويدير هذه الإدارة مدير عام الشؤون الإدارية يساعده نائب المدير العام ومساعدين قانونيين بالإضافة إلى مساعد إداري وسكرتيرة ومراسل، ويتبع هذه الإدارة العامة أربعة دوائر متخصصة هي: دائرة الشؤون المالية، ودائرة صيانة المحاكم، ودائرة الشؤون الإدارية (الموظفين) ودائرة اللوازم والمخازن ويديركل دائرة موظف بدرجة مدير ويتفرع عنها ستة أقسام .

تشتمل إدارة الشؤون الإدارية على عدد من الدوائر أبرزها ما يلي:

١- **دائرة شؤون الموظفين الإدارية:** تهدف هذه الدائرة إلى استقطاب وتنمية وتطوير القوى البشرية المناسبة وتطبيق قانون الخدمة المدنية والأنظمة واللوائح المكملة والقرارات والتعليمات الإدارية التابعة له، ويتولى معالجة المسائل المتعلقة بأوضاع الموظفين في الدوائر والمحاكم من تعيين ونقل وانتداب واستقالة وترقية وغيرها من الحالات طبقاً لقانون الخدمة المدنية واللوائح التنفيذية، ويدير هذه الدائرة مدير ويتبع لها ثلاث أقسام كل قسم يديره رئيس قسم وهي: قسم شؤون الموظفين وقسم الرواتب والتعيينات وقسم الخدمات الإدارية.

٢- **دائرة صيانة المحاكم:** يدير هذه الدائرة مدير يتفرع عنها قسم واحد هو قسم صيانة المحاكم ويدير الأخير رئيس القسم وتتولى هذه الدائرة تلبية احتياجات المحاكم من ناحية تحسين البنية التحتية لها واحتياجاتها من أجهزة الصيانة والمعدات الضرورية لعملها.

٣- **دائرة اللوازم والمخازن:** يدير هذه الدائرة مدير دائرة المخازن واللوازم ويتبع له قسم المخازن واللوازم ويتبع للأخير أمين مخازن ومساعده وعاملين.

٤- **دائرة الشؤون المالية:** بموجب المادة (٢) من قانون السلطة القضائية كلف مجلس القضاء الأعلى الدائرة المالية للمجلس بإعداد الموازنة الخاصة بالسلطة القضائية وعرضها على المجلس وإقرارها ثم إرسالها إلى الجهات المختصة حسب القانون ويدير الدائرة مدير الشؤون المالية يساعده عدد من المساعدين الإداريين و تتكون الدائرة من عدة أقسام **وهي:**

- قسم الإيرادات يعمل فيه محاسب ومدقق حسابات.
- قسم النفقات يعمل فيه ثلاثة محاسبين ومدقق.
- لجنة الموازنة.
- قسم الامانات يعمل فيه محاسبين اثنين و مدقق حسابات.
- قسم المشتريات يعمل فيه محاسبين اثنين.

تتكون الدائرة المالية لمجلس القضاء الأعلى من عدة أقسام، وذلك على النحو التالي:

١. **قسم الإيرادات:** يتولى هذا القسم الرقابة والتدقيق والإشراف على تطبيق سياسة التحصيل في المجلس والمحاكم والأنظمة والقوانين ذات العلاقة، ومتابعة التعليمات الصادرة من وزارة المالية بشأن الإيرادات وأية قوانين وقرارات وأنظمة ذات علاقة. ومتابعة تحصيل الرسوم وترحيلها وإعداد كشوف التحصيل اليومية، ومراقبة تنفيذ الخطط المالية وإجراء التحليلات المالية ذات العلاقة بالإيرادات.

٢. **قسم النفقات:** يتولى هذا القسم تنفيذ وتطبيق سياسة الصرف في المحاكم والمجلس والأنظمة وفق القوانين ذات العلاقة، وتنفيذ بنود الصرف والنفقات استناداً لبنود الموازنة السنوية للمجلس وضمن الصلاحيات المقرة، بحيث يتم تنفيذ عمليات الصرف والدفعات النقدية حسب إجراءات الصرف المتبعة والتأكد أن الصرف يتم وفقاً لبنود الموازنة العامة ومدى توافر مبالغ مرصودة لهذه النفقات، ومراقبة تنفيذ الخطط المالية وإجراء التحليلات المالية ذات العلاقة بالنفقات.

٣. **لجنة الموازنة:** تتولى لجنة الموازنة بناء وإعداد خطط مالية منسجمة مع خطط المجلس والمحاكم الإستراتيجية والسنوية للنهوض بأدائها وتطويرها وفق احتياجاتها ومتطلباتها، والتنسيق مع الإدارات والدوائر على إعداد الموازنة السنوية التقديرية بناء على متطلبات واحتياجات المجلس والمحاكم والموازنات الملحقة بموازنة المجلس وما يتطلب ذلك من موارد، مع الأخذ بالاعتبار إمكانيات المجلس المالية، وتقوم بالتدقيق المالي على جميع مدخلات ومخرجات المجلس والمحاكم ماليا، وإعداد تقارير التدقيق حول الأداء المالي ورصد حالات عدم الالتزام واقتراح التوصيات اللازمة لتحسين الأداء المالي للمجلس والمحاكم.

٤. **قسم الأمانات:** يقوم قسم الأمانات بمتابعة التحصيلات النقدية من الأمانات وعمليات صرفها لمستحقيها في دوائر التنفيذ، والتنسيق والتعاون مع المحاكم لاسيما محكمة الاستئناف بما يتعلق بجميع الملفات التي لها تبعات مالية، ومتابعة الأمانات المالية مع البنوك وتدقيق الكشوف البنكية وأية أوراق بنكية ذات علاقة ومتابعة إجراء التسويات المالية، والتدقيق على أعمال دوائر التنفيذ المالية والتأكد من صحة وسلامة القيود المالية وأن عمليات الإيداع والصرف تمت سليمة، وقد سعى هذا القسم بتعليمات من مدير عام الشؤون المالية و الادارية إلى التفاوض مع البنوك للحصول على نسبة فوائد عالية على مبالغ حسابات الامانات للاستفادة من هذه العوائد بالانفاق على نشاطات المجلس.

٥. **قسم المشتريات:** يقوم هذا القسم الدائرة بمتابعة طلبات الشراء الداخلية من الإدارات والدوائر المختلفة وتوفير المستلزمات وفقاً لنظام إدارة المشتريات المتبع، وبما يتماشى مع الأنظمة والقوانين العامة ذات العلاقة، وإعداد أوامر الشراء للموردين المعتمدين أو الذين يتم اختيارهم وفق آليات الشراء المتبعة وتحضير الاتفاقيات والتأكد من توقيعها ومتابعة تنفيذها. التقيد بالعطاءات المركزية المحالة من قبل وزارة المالية وفقاً للنظام المتبع وطرح العطاءات اللازمة من المواد والخدمات والعمل وفقاً لنظام إدارة المشتريات.

٢. إدارة الرقابة والجودة والمتابعة:

يدير هذة الدائرة مدير ويساعده عدد من الموظفين تقوم إدارة الرقابة والجودة بمتابعة تطبيق الأعمال الإدارية وفق الأنظمة والإجراءات المتبعة في المجلس والمحاكم وبما يتوافق مع القوانين العامة، وتتولى إدارة عملية الرقابة الداخلية وتقييم العمل في المجلس والمحاكم ومتابعة عمليات التدقيق الخارجية والاستفادة من نتائجها في تحسين الأداء الإداري، ومتابعة وإدارة خدمات المحاكم في دوائر أقلام المحاكم، كتبة العدل، دوائر التنفيذ، ودوائر التبليغات، وهي تقسم إلى:

- **قسم متابعة خدمات المحاكم:** ويتولى وضع خطط تنفيذية للدائرة بحيث تشمل جميع أعمالها الرقابية والإشرافية على دوائر كل من أقلام المحاكم، كتبة العدل، التبليغات، والتنفيذ، ومتابعة تنفيذ الخطط الخاصة بدوائر أقلام المحاكم، كتبة العدل، التبليغات، والتنفيذ.
- **قسم متابعة دوائر اقلام المحاكم:** ويتولى هذا القسم متابعة دوائر أقلام المحاكم ووضع الخطط اللازمة لسير العمل فيها، والتأكد أن الدوائر تعمل على إستلام الدعاوى وتسجيلها وفتح ملفات الدعاوى وكتابة المحاضر وتعيين مواعيد الجلسات وفق الأصول ووفق الأنظمة والتعليمات وبشكل دقيق.
- **قسم متابعة دوائر كاتب العدل:** تعتبر دائرة الكاتب العدل من أهم وأكثر الدوائر حيويةً في النظام القضائي بشكل عام، بسبب طبيعة عمل هذه الدائرة المختلفة عن بقية الدوائر والأقسام في المحاكم، حيث تختص بتنظيم وتصديق وتدقيق الوثائق وأهمها الوكالات بأنواعها، سندات الرهن، الكفالات، العقود والإخطارات والتأكد من اكتمال وجود الأطراف وصحة ودقة الإجراءات، وبالتالي فإن الإقبال على هذه الدائرة في المحكمة له طابع خاص من الناحيتين الكمية والنوعية، مما جعل مجلس القضاء الأعلى يعطي اهتماما كبيرا وتركيزا في الجهود وفي خطط العمل لتحسين أوضاع دائرة الكاتب العدل وتطوير الإمكانيات والقدرات الخاصة بها من كافة النواحي.

من أبرز التحديات التي تواجه دوائر كاتب العدل:

- رفع مستوى رضا الجمهور المستفيدين من خدمات كاتب العمل من خلال السرعة في الانجاز، وحسن معاملة الموظفين، وتوفير بيئة آمنة ونظيفة للمراجعين.
- تعميم الأرشفة الالكترونية في جميع الدوائر ووضع آلية للتحديث وللمتابعة والتدقيق.
- تأهيل الكادر لاستيعاب عمليات التطوير والتحديث في البرامج والأجهزة.
- تحسين أساليب تدفق المعلومات وتسهيل الإجراءات.

دائرة الكاتب العدل تقدم الخدمات للجمهور

١- **قسم متابعة دوائر التنفيذ:** تتمتع دائرة التنفيذ المدني بأهمية بالغة في العملية القضائية، وذلك لما تمثله من حلقة مفصلية في تنفيذ الأحكام المختلفة والصادرة عن المحاكم الحقوقية والشرعية والأجنبية بشكل رئيسي، بالإضافة لموقعها في الاتصال المباشر مع الجمهور وتحصيل حقوقهم المالية والإنسانية، الشيء الذي يجعل دائرة التنفيذ في المحكمة من أهم الدوائر التي تعكس واقع القضاء وفعاليته الحقيقية في تلبية حاجات المواطنين للحصول على حقوقهم التي نص عليها القانون.

إن أهمية هذا الدور العضوي والحيوي للتنفيذ المدني يجعلانه يحتل درجات عليا في سلم الأولويات التي تخص تطوير وتحديث وتمكين الدوائر والإدارات القضائية، الأمر الذي جعل مجلس القضاء الأعلى يعطي تركيزاً كبيرا لإنجاز كل ما تحتاجه هذه الدوائر في المحاكم الفلسطينية من متطلبات حتى تقوم بمهامها الموكلة إليها على أكمل وجه وبصورة تليق بهيبة القضاء.

هناك العديد من التحديات تواجه هذا القسم تتمثل فيما يلي :

- عدم وجود نظام موثق معتمد لترتيب ملفات التنفيذ واسترجاعها.
- خلو بعض دوائر التنفيذ من نظام ترقيم موثوق بالنسبة للخزائن والرفوف التي توضع عليها الملفات، ويتم الرجوع إلى هذه الملفات بالعين المجردة وبالمعرفة الشخصية.
- افتقار دوائر التنفيذ لنظام أرشفة موحد، حيث يتمّ إرسال الملفات التي تمّ الانتهاء منها إلى دائرة الأرشيف أو المخزن، واسترجاعها منها كلما لزم الأمر.
- عدم توفر العدد الكاف من الحواسيب وآلات الطباعة والتصوير.
- عدم كفاية النصوص القانونية السارية، ومنها المتعلقة بالاستئناف، وغموض بعضها خاصة المتعلقة بمهام دائرة التنفيذ مثل الحجز على الأموال غير المنقولة وغيرها.

٢- **قسم متابعة دوائر التبليغات:** يشكل التبليغ في المحاكم الفلسطينية عبئًا ثقيلا على كاهلها، وذلك لأن إصدار قرار المحكمة يعتمد اعتمادا كبيرا على عملية تبليغ الأطراف التي يوجب القانون تبليغهم، فهي جزء لا يتجزأ من سير عمل القضية. يتولى القسم متابعة دوائر التبليغات ووضع الخطط اللازمة لسير العمل فيه. ومتابعة السجلات والوثائق في سجلات خاصة لغايات الحفظ الدائم في الدوائر من حيث تنظيمها وترتيبها بشكل ملائم.

يواجه هذا القسم العديد من التحديات التي تعيق عملية التبليغ أبرزها الاحتلال الإسرائيلي، وعدم قدرة مأمور التبليغات الوصول إلى الكثير من المناطق، وهناك تحيات أخرى تتمثل في:

- المعيقات المالية واللوجستية كتوفير المركبات الخاصة بكل مأمور تبليغ، وصعوبة ضبط عملية الرقابة على أداء المحضرين لأن عملهم يتركز خارج مبنى المحكمة في شتى المناطق.
- ضعف نظام الأرشيف الورقي الذي تعتمده دوائر التبليغات، حيث لا يغطي جميع الحركات الخاصة بجميع التبليغات، وعدم وجود نظام حاسوبي كامل وشامل لجميع مراحل العمل.
- عدم وضوح العنوان أو الاسم الرباعي على الكثير من أورق التبليغات الصادرة عن الدوائر والأقلام المختلفة.

١٠. مكتب رئيس مجلس القضاء الأعلى :

يتولى مكتب رئيس مجلس القضاء الأعلى مهام متابعة تنفيذ قرارات رئيس المجلس وتنظيم المواعيد وآليات الاتصال وتنظيم الملفات الخاصة بعمل رئيس المجلس، وتنظيم المراسلات الواردة والصادرة ومتابعة اجتماعات الرئيس مع الجهات الداخلية والخارجية ومتابعة تنفيذ توصايته والاتصال بالدوائر المعنية وتوفير المعلومات المطلوبة والقيام بكافة المهام المنوطة به بطلب من رئيس مجلس القضاء الأعلى .

يتضح من كل ما سبق، أن الإدارات القضائية تعكس رؤية متطورة وشاملة لتنظيم وتفعيل المحاكم الفلسطينية، ليتمكن مجلس القضاء الأعلى من تحمل أعباءه الدستورية وفق رؤية استندت إلى تعزيز استقلال السلطة القضائية، من خلال تمكين السلطة القضائية على إدارة شؤونها على أكمل وجه، وقد ساهمت هذه الإدارات بشكل لافت في تعزيز استقلال السلطة القضائية، حيث شكلت إدارة المحاكم من خلال الادارة العامة للشؤون الادارية والمالية عبر توليها الإشراف الإداري على جميع موظفي المحاكم الإداريين بتعليمات وإشراف رئيس مجلس القضاء الأعلى أداة فاعلة لتنفيذ قرارات مجلس القضاء الأعلى، من خلال وضع الخطط السنوية لتطوير الكوادر الإدارية المساندة للعمل القضائي في المحاكم بما يشتمل على تقدير احتياجات القوى البشرية في المحاكم وإعداد الموازنة السنوية لها لدوائر السلطة القضائية، وإعداد مشروع الموازنة السنوية للسطلة القضائية، وتحديد احتياجات المحاكم اللوجستية، وإدارة الشؤون الإدارية والمالية للموظفين العاملين في المحاكم من تعيين ونقل وندب وإعارة وغيرها. وتطوير أساليب العمل الإداري في المحاكم وحوسبتها ووضع الخطة الإستراتيجية السنوية لتدريب موظفي

رئيس مجلس القضاء الأعلى يتفقد مجمع محاكم الخليل

المحاكم ومتابعة تنظيم إدارة الدعوى وتطوير إدارة المحكمة ومتابعة شكاوى المواطنين المتعلقة بالمحاكم النظامية بالتنسيق مع رؤساء المحاكم وتسهيل حصول المواطنين على الخدمات التي تقدمها المحاكم على اختلاف درجاتها من خلال الإعلام والنشر والاتصال وتعميم استخدام الوسائل الحديثة.

لقد ساهمت هذه الإدارة بشكل فاعل على تعزيز اتصال الطواقم الإدارية العاملة بالمحاكم اتصالاً ايجابياً وبنّاء مع هرم السلطة القضائية كسلطة مستقلة وعملت على ربط عمل موظفي المحاكم بمفهوم استقلال السلطة القضائية التي تستعين بهم في إكمال العملية القضائية وتطويرها بمعزل عن تدخل أي جهة قد يؤدي إشرافها على موظفي المحاكم إلى المساس باستقلال السلطة القضائية التي تشكل كلاً متكاملاً لا انفصام فيه عن طواقمها الإدارية المساندة .

في حين نجد أن الأمانة العامة لمجلس القضاء الأعلى قد لعبت دوراً حيوياً في تمكين ومساعدة مجلس القضاء الأعلى في أداء مهامه من خلال إعداد جدول إجتماعات مجلس القضاء الأعلى وتحضير الوثائق والمرفقات ومتابعة تنفيذ قرارات المجلس القضائي ومتابعة نشرها في الجريدة الرسمية وحفظ سجلات وملفات المجلس وملفات وسجلات القضاة وتقديم الدعم اللوجستي لعمل مجلس التأديب والدوائر واللجان المنبثقة عن المجلس.

اجتماع الدوائر مع رئيس مجلس القضاء الأعلى

وقد ساهمت هذه الدائرة إلى حد بعيد في تعزيز استقلال السلطة القضائية من خلال حرصها على ضرورة تنفيذ قرارات مجلس القضاء الأعلى بالصورة الفضلى لدى الجهات التنفيذية المختصة وفقا لرؤية المجلس الاستراتيجية، وقد اكتسبت هذه الدائرة حضورها لدى الجهات التنفيذية المختصة كونها تتابع شؤون القضاة واحتياجاتهم مما جعل قرارات مجلس القضاء الأعلى أكثر قابلية للتنفيذ بطريقة سلسلة ومنظمة سواء في داخل الجهاز القضائي أو خارجه بحيث تمكن المجلس من الحفاظ على استقلالية عالية في أداء رسالته من خلال عدم رهن تنفيذ قراراته لجهات قد لا تولي هذه القرارات الأهمية اللازمة والملحة للتنفيذ السليم والصحيح لها، لاسيما أنها تتعلق بشؤون القضاة بشكل مباشر.

ومن خلال ما تتمتع به دائرة التخطيط والتطوير وإدارة المشاريع من اختصاصات هادفة إلى تطوير عمل السلطة القضائية والتخطيط السليم المبني على أسس استراتيجية وفق منهج علمي، عملت هذه الدائرة على تحضير الخطة الإستراتيجية لمجلس القضاء الأعلى وعرضها على المجلس، وتنسيق دمج الخطة التطويرية متوسطة المدى لمجلس القضاء الأعلى بمثيلتها الوطنية ومراجعة مقترحات المشاريع المتعلقة بمجلس القضاء والمحاكم النظامية، وتحليلها لتقديم التوصيات بخصوصها لمجلس القضاء وتحضير مقترحات المشاريع المتعلقة بتطوير مجلس القضاء والمحاكم النظامية وتقديمها للمجلس، وهي في سبيل ذلك تتولى إعداد الدراسات والإحصائيات والتقارير لأغراض تحديد حاجات القضاء والتخطيط والتطوي وإعداد مسودات الخطط والأولويات للتطوير القضائي بما فيها إدارة المحكمة وإدارة الدعوى بالتعاون مع الوحدات والجهات المختلفة، ومتابعة إقراره والتوصية بالمشاريع لتنفيذ خطة التطوير القضائي المقرّة، ومتابعة تنفيذ خطة التطوير القضائي مع الدول المانحة ومراجعة الإتفاقيات والبروتوكولات والشروط المرجعية لها وإبداء الرأي والتوصيات لرئيس المجلس لضمان إنسجامها وتلبيتها لإحتياجات القضاء الفلسطيني وأولوياته وتقديم الإستشارات والمقترحات لرئيس المجلس بخصوص التطوير القضائي.

لقد حققت هذه الإدارة منجزات بينة في تطوير عمل السلطة القضائية وساهمت في تقديم خطط تطويرية جادة لغايات تفعيل أداء النظام القضائي وزيادة فاعليته وعززت بذلك رؤية مجلس القضاء الأعلى القائمة على استقلاله كمؤسسة تدير المحاكم النظامية وتعمل على تطويرها بشكل دائم ومستمر.

ولأن تعزيز مبدأ الشفافية والمسآلة هو أحد اشتراطات تعزيز استقلال السلطة القضائية، فإن دائرة التفتيش القضائي تعتبر من أهم الإدارات القضائية الملحقة برئيس مجلس القضاء الأعلى وهي تقوم بالتفتيش على القضاة وتقييم أدائهم والتفتيش على دوائر التنفيذ والكاتب العدل والنظر و/أو التحقيق في الشكاوي المقدمة ضد القضاة والمحالة من رئيس المجلس وإعداد التقارير أو إبداء الرأي فيها وحفظ سجل وملفات سرية للقضاة خاصة بالتفتيش وتلقي نتائج النشاطات التدريبية من دائرة التدريب القضائي وتقديم الاقتراحات والتوصيات على ضوء تقييم أداء وسلوك القضاة وإعداد لائحة تقييم القضاة وتقديم الاقتراحات بتعديلها وإعداد معايير تقييم المحاكمة العادلة فيما يخص القضاة.

لقد ساهمت هذه الدائرة بدور بالغ الأهمية في تعزيز مبدأ الشافية والمسآلة كدائرة قضائية تمارس اختصاصاتها بحياد وموضوعية وبإشراف رئيس مجلس القضاء الأعلى مما عزز مبدأ استقلال السلطة القضائية. وتتولى دائرة التدريب القضائي بوصفها أحد أهم الإدارات القضائية اقتراح نظام خاص بالتدريب القضائي وتحديد منهجيات التدريب القضائي واحتياجاته وإعداد خطط التدريب السنوية بالتعاون مع دائرة التخطيط والمشاريع ومتابعة تنفيذها وإعداد برامج التدريب القضائي الابتدائي والتوجيهي والمستمر بما يتناسب مع الخطة الإستراتيجية المقرّة والخطة السنوية وتطوير منهاج شامل للتدريب القضائي بما فيه المهارات الإدارية واستخدام التكنولوجيا وتتولى أيضا الترشيح للدورات والنشاطات التدريبية المحلية والخارجية حسب الفئات المستهدفة وتنفيذ ومتابعة برامج التدريب القضائي وتقييم الدورات التدريبية بالتعاون مع دائرة التفتيش، عمل التقييم الفردي لكل مشارك في الدورات التدريبية وتنمية الارتباطات مع مؤسسة التعليم القضائي الإقليمية والدولية من أجل الاستفادة من الموارد البشرية والفنية لاسيما المعهد القضائي الفلسطيني والإشراف على مركز للموارد الخاصة بالتعليم القضائي والتأكد من جمع وفهرسة المواد التعليمية المطبوعة والصوتية والمرئية.

وقد عمدت هذه الدائرة إلى تنظيم العشرات من الدورات التدريبية المتخصصة للقضاة والعاملين بالمحاكم مما كان له الأثر البالغ في رفع كفاءة العمل القضائي وتعزيز استقلاله وتنمية القدرات البشرية العاملة في المحاكم نحو مزيد من تقديم خدمة كفؤة للجمهور الفلسطيني.
في حين نجد أنَّ المكتب الفني بالمحكمة العليا قد قام بنشر العديد من مجموعات المبادئ القانونية وتوزيعها على القضاة توحيدا للاجتهاد القضائي وتعميما للمبادئ الصادرة عن المحكمة العليا في المواد المدنية والجزائية والادارية .

أما الإدارة العامة للحوسبة وتكنولوجيا المعلومات فقد تولت تخطيط عمليات الحوسبة في مجلس القضاء والدوائر القضائية والمحاكم و تعميم تطبيق برامج الحوسبة القضائية في المحاكم والدوائر القضائية وتدريب طواقم المحاكم والدوائر القضائية على استخدام نظم الحوسبة والعمل على تطوير برامج الحوسبة القضائية المشغلة لزيادة كفاءتها وتحسين الأداء القضائي والعمل على ربط مجلس القضاء الأعلى ببرامج الحوسبة، وهي تعمل على تقديم أعمال الدعم الفني بخصوص أجهزة الحاسوب والبرامج المحوسبة في كل من مجلس القضاء والمحاكم على اختلافها وإدارة الصفحة الالكترونية لمجلس القضاء والعمل على تحديثها بشكل دوري بالتعاون مع المركز الإعلامي، حيث استطاعت هذه الدائرة حوسبة كافة المحاكم النظامية وربطها بنظام معلومات موحد وبرنامج حاسوبي متطور لإدارة الدعوى وإجراءات التقاضي تمثل في برنامج ميزان (٢)الحديث والمتطور لتصبح المحاكم الفلسطينية ودوائر المجلس مرتبطة بنظام حاسوبي ومعلوماتي موحد مما ساهم في تفعيل وتطوير اداء المحاكم وتوفير قاعدة بيانات للدعاوى مما ساهم بشكل مباشر في إثراء قدرة مجلس القضاء الأعلى على قياس مؤشرات أداء المحاكم النظامية نحو مزيد من المتابعة الحثيثة واليومية لبيانات المحاكم الواردة في الدعاوى المختلفة.

وبصدور لائحة رقم ١ لسنة ٢٠١٠ ، باشر مركز الأبحاث والدراسات القضائية اختصاصاته كمركز بحثي يختص بإجراء الدراسات المتعلقة بالشأن القضائي، حيث يتبع المركز رئيس مجلس القضاء الأعلى مباشرة ويهدف إلى توفير الدراسات القضائية لتطوير مرافق القضاء والتشريعات وإعداد الأبحاث القضائية التي يطلبها مجلس القضاء الأعلى تنفيذا لاستراتيجيته في تعزيز استقلال السلطة القضائية وتطوير أدائها .

وبالإضافة لعمل هذه الدوائر المختلفة، يمارس المركز الإعلامي ودائرة العلاقات اختصاصاتهما بربط مجلس القضاء الأعلى مع المؤسسات الاعلامية الرسمية وغير الرسمية لنقل تصورات ومنجزات وفعاليات السلطة القضائية لوسائل الاعلام المختلفة المرئية والمكتوبة والمسموعة عبر عقد المؤتمرات الصحفية وتنظيم الفعاليات الكاشفة عن أداء المحاكم المختلفة مما ساهم في تعزيز ثقة المواطن الفلسطيني بالقضاء واستقلاله وقدرته على تحقيق العدالة وأداء رسالته القضائية بالصورة المثلى.
جدير ذكره ، أن معالي رئيس مجلس القضاء الأعلى قد اصدر قرارا بتشكيل لجنة خاصة لتطوير الهيكل التنظيمي للسلطة القضائية بما يعزز مأسسة مجلس القضاء الأعلى ورفع كفاءة العمل الإداري،حيث تعكف هذه اللجنة على إعداد هيكلية معدلة موسعة تمهيداً لعرضها على مجلس القضاء الأعلى لإقرارها حسب الأصول والقانون.

لقد حققت التجربة
الفلسطينية الحديثة في بناء سلطة
قضائية مستقلة وفاعلة نجاحاً ملحوظاً
في زيادة فاعلية العمل القضائي من خلال تمكين
القضاة الفلسطينين من أداء رسالتهم القضائية السامية
باستقلالية ومهنية عالية، وقد تأتى ذلك عبر مجموعة من
العوامل ساهمت في جعل مجلس القضاء الأعلى مؤسسة متكاملة
قادرة على إدارة شؤون العدالة بكافة مكوناتها القضائية وكوادرها
الإدارية العاملة بالمحاكم النظامية وذلك لتحقيق الاشتراطات
الدستورية الداعية لاستقلال القضاء كسلطة رئيسة في
النظام السياسي والدستوري الفلسطيني حيث تتمتع
السلطة القضائية باستقلالية شاملة في إدارة
شؤون العدالة والمحاكم.

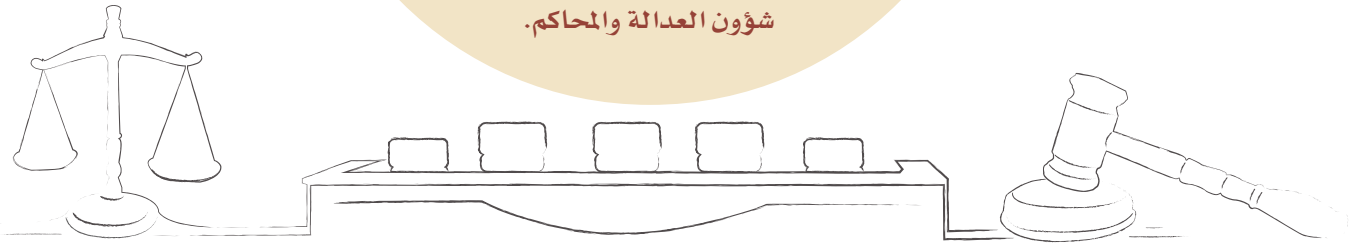

الفصل الثاني

التقدم في تحقيق الأهداف الاستراتيجية لقطاع العدالة وسيادة القانون

يستعرض هذا الفصل مدى التقدم في تحقيق الاستراتيجية للسلطة القضائية حتى العام ٢٠١٠ والتي أعدتها ورصدتها دائرة التخطيط وإدارة المشاريع بمجلس القضاء الأعلى من خلال سعي السلطة القضائية لتحقيق أهداف قطاع العدالة والقانون وذلك عبر محاور أربعة وهي:

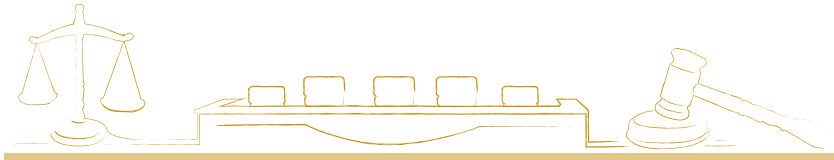

أولاً: تقييم منجزات مجلس القضاء الأعلى في تنفيذ أهداف خطته الاستراتيجية حتى نهاية العام ٢٠١٠:

- **الهدف الاستراتيجي الأول: تنظيم وتطوير العلاقات التكاملية مع مؤسسات العدالة**

١. تم تفعيل مجلس القضاء الأعلى بحيث انعقد بشكل دوري شهري وفقاً للقانون.
٢. قام مجلس القضاء بتوقيع مذكرة تفاهم مع أكثر من ١٩ مؤسسة مدنية للتعاون مع هذه المؤسسات بالمشاركة في الأنشطة التي تقيمها هذه المؤسسات المتعلقة بالقضاء كما قام المجلس بمساعدة هذه المؤسسات في تنفيذ نشاطاتها.
٣. تم إبرام مذكرة تفاهم مع النيابة العامة تتضمن أن يوفر مجلس القضاء الأعلى للنيابة العامة مساحة ملائمة لأعمالها في مجمعات المحاكم المنوي إنشاؤها.
٤. إبرام مذكرة تفاهم مع معهد التدريب القضائي على تفعيل دوره في تدريب القضاة وعلى التنسيق المشترك مع مدير ومجلس إدارة المعهد فيما يتعلق بالتدريب الإلزامي والمستمر للقضاة.
٥. تم توقيع اتفاقية تفاهم مع معهد الحقوق في جامعة بيرزيت لتبادل المعلومات القضائية والاستفادة من قواعد البيانات المشتركة.
٦. إبرام مجموعة من اتفاقيات التفاهم مع مجموعة من المؤسسات الشريكة بخصوص نظام تبادل المعلومات الموحد (ميزان٢) **منها:**

- مكتب النائب العام بخصوص إجراءات سير الدعوى.
- وزارة الداخلية بخصوص تحديث سجل المواطنين.
- نقابة المحامين بخصوص إجراءات سير الدعوى.
- وزارة المواصلات بخصوص مخالفات السير.

- **الهدف الاستراتيجي الثاني: ضمان محاكمة عادلة**

ويتكون من الأهداف الفرعية الأربعة التالية:

الهدف الفرعي الأول: تطوير إدارة سير الدعوى و تسريع إجراءات التقاضي

- بهدف تطوير إدارة سير الدعوى وتسريع إجراءات التقاضي والحد من تراكم القضايا، قام المجلس خلال مدى الخطة الإستراتيجية ٢٠٠٨-٢٠١٠ بتعيين ٧٠ قاضيا بناء على نظام المسابقات القضائية، كما تم تعيين ٤٤١ موظف في مجمل دوائر السلطة القضائية والمحاكم.
- بلغ عدد القضاة حتى نهاية عام ٢٠١٠ (١٩٥) قاضيا.
- بلغ عدد الموظفين حتى نهاية عام ٢٠١٠ (٦٧٦) موظفا.
- تم إعداد دراسة وورشة عمل حول أسباب الاختناق القضائي.
- تم تفعيل دائرة التفتيش القضائي والأخذ بتوصياتها.
- أصدر المجلس تعليمات قضائية مفصلة لرؤساء المحاكم والقضاة وأقلام المحاكم من أجل تفعيل إدارة سير الدعوى وتفعيل دور القاضي في السيطرة على المحكمة والحدّ من مماطلة أطراف الدعوى، وذلك عبر تطبيق أحكام قوانين الأصول المدنية وقانون البينات وقانون الإجراءات الجزائية السارية، كما تم التعميم على السادة رؤساء المحاكم ضرورة إعطاء الأولوية والسرعة في الفصل في القضايا المنظورة أمام المحاكم منذ أكثر من عشر سنوات.

رئيس مجلس القضاء الأعلى يوقع مذكرة تفاهم مع نقيب المحامين للربط الإلكتروني

رئيس مجلس القضاء الأعلى يوقع مذكرة تفاهم مع النائب العام

رئيس مجلس القضاء الأعلى يوقع مذكرة تفاهم مع وزير النقل والمواصلات

الهدف الفرعي الثاني: رفع كفاءة و تطوير قدرات الكوادر البشرية من قضاة و إداريين

- تم وضع برنامج للتدريب المستمر للقضاة من خلال لجنة التدريب القضائي.
- تم تنفيذ برنامج تدريبية المقررة من لجنة التدريبي القضائي للقضاة الجدد والتدريب المستمر.
- تم تدريب مدربين ليصبحوا قادرين على تحليل الاحتياجات التدريبية وتصميم الدورات وتقديمها و تقييمها.
- تم إيفاد ٢٠ قاضياً للتدرب في المعهد القضائي الأردني لمدة سنتين.
- تم إيفاد ١٠ قضاة للتدريب في المعهد العالي للقضاء في اليمن ولمدة ٣ سنوات.
- سيتم تعيين المشاركين بعد انتهاء البرنامج كقضاة في محاكم الصلح حيث تم اختيارهم بموجب مسابقة تم الإعلان عنها في الصحف.
- ومن أجل رفع كفاءة ومهارات الكوادر البشرية العاملة في المحاكم من معاونين وإداريين، قام مجلس القضاء بوضع خطة لتدريب العاملين كل في مجال عمله وقد باشر المجلس بتنفيذها.

إدارة سير الدعوى الجزائية

جلسة لمحكمة العدل العليا الفلسطينية

الهدف الفرعي الثالث: تعزيز أنظمة المساءلة والرقابة

واصلت دائرة التفتيش القضائي دورها الرقابي على أعمال القضاة والموظفين العاملين في المحاكم **حيث:**

- كثفت زياراتها التفتيشية الفجائية والدورية.
- قامت بتقييم عمل قضاة محاكم الصلح والبداية وتم ربط درجات الترفيع بالتقييم.
- قامت الدائرة باستقبال شكاوى المحامين والمواطنين وفصلت في الجزء الأكبر منها.
- ومن أجل تعزيز وتفعيل دور دائرة التفتيش القضائي، اتخذ المجلس تدابير هامة، حيث زاد عدد القضاة المتفرغين للعمل في الدائرة وتم إرسالهم في دورات تدريبية إلى الأردن، بالإضافة إلى إيفادهم لمؤتمرات إقليمية ودولية بهدف التعرف على تجارب الدول الأخرى في التفتيش القضائي والاستفادة منها.
- عمل المجلس على توفير المستلزمات الإدارية للدائرة.
- تم الاستعانة بمجموعة من الخبرات المحلية، الاقليمية والدولية لغايات تطوير الدائرة.
- تم الاتفاق مع مكتب النائب العام على توحيد إجراءات التفتيش القضائي بما يشمل عمل النيابة العامة.

الهدف الفرعي الرابع: إجراء مراجعة لرزمة تشريعات القضاء

- قام المجلس بدراسة التشريعات المتعلقة بالقضاء وبأعمال المحاكم.
- أعد مشاريع معدلة لتلك التشريعات خاصة فيما يتعلق بقانون استقلال القضاء وقانون تشكيل المحاكم النظامية وقانون أصول المحاكمات المدنية وقانون الإجراءات الجزائية بهدف تبسيط الإجراءات، إصلاح وتفعيل نظام التبليغات، وتعزيز دور القاضي في السيطرة على الدعوى وضبط الجلسة، وللتغلب على صعوبة العمل في ظل نظام تشكيل الهيئة الثلاثية المعمول به في محاكم البداية بالنسبة للقضايا الحقوقية.
- كما أعد مشروع قانون العفو العام بهدف التخفيف من القضايا الجزائية العالقة أمام المحاكم إلا أنه لم يتم إقرار أي من هذه المشاريع حتى تاريخ إعداد هذا التقرير.

قام المجلس بإعداد اللوائح التنظيمية المتعلقة بعمل الدوائر والمحاكم **التالية**:

- لوائح وقرارات مجلس القضاء الأعلى.
- دليل الإجراءات الموحدة لأقلام المحاكم النظامية.
- دليل الإجراءات الموحدة لدوائر التبليغات.
- دليل الإجراءات الموحدة لدوائر كاتب العدل.
- دليل الإجراءات الموحدة في دوائر التنفيذ.

- **الهدف الاستراتيجي الثالث: تمكين مؤسسة القضاء بهدف تحسين خدماتها و كفاءتها وفقا للقانون.**

ويتكون من الأهداف الفرعية السبعة **التالية**:

الهدف الفرعي الأول: اعتماد هيكلية متكاملة وملائمة للسلطة القضائية

قامت لجنة مشكلة من إدارات المجلس بدراسة احتياجات المجلس والمحاكم من الكوادر البشرية، وعلى ضوء هذه الدراسة تم مراجعة الهيكلية المعتمدة من قبل مجلس الوزراء للمجلس وإعداد هيكلية جديدة تم إقرارها من قبل المجلس ويتم مراجعة هذه الهيكلية وفقا لاحتياجات المجلس ودراسة إعادة تسكين الكادر المتوفر بما ينسجم مع الفكر التطويري للهيكلة.

الهدف الفرعي الثاني: تفعيل الأمانة العامة لمجلس القضاء

تتولى الأمانة العامة متابعة شؤون القضاة الإدارية وتقوم أيضا بمتابعة وتنفيذ وأرشفة القرارات الصادرة عن مجلس القضاء، وتعتبر الأمانة العامة المصدر الرئيس للمعلومات المتعلقة بالقضاة و توزيعهم. وقد قام المجلس بتزويد الأمانة العامة بالمستلزمات الإدارية اللازمة لعملها.

الهدف الفرعي الثالث: العمل على إنشاء إدارة خاصة بالمحاكم

تم استحداث إدارة المحاكم حيث تكون هذه الإدارة مسؤولة أمام رئيس مجلس القضاء الأعلى عن تنفيذ وتطوير الساسات المالية والإدارية للمحاكم عن طريق مجموعة من الدوائر المتخصصة، وتعنى بحسن سير الأداء المالي والإداري في المحاكم النظامية وفي الأجهزة الإدارية التابعة للسلطة القضائية.

الهدف الفرعي الرابع: تعزيز وتدعيم التخطيط الاستراتيجي لدى مجلس القضاء

تم إستحداث وحدة التخطيط وإدارة المشاريع، حيث قام المانحون بدعم هذه الدائرة وتزويدها بكادر وظيفي مؤهل على أساس أن يقوم هذا الكادر بنقل خبراته لموظفين يتم تعيينهم من قبل المجلس، لمتابعة أعمال الدائرة بعد انتهاء تمويل المانحين للدائرة، ونظرا لعدم تمكن المجلس من توفير موظفين على كادر المجلس للعمل في الدائرة فقد تم تمديد مدة التمويل لسنتين إضافيتين ٢٠١٠-٢٠١١ على أن يتم نقل الخبرات خلال هذه المدة. تولت إدارة التخطيط الاستراتيجي ولا زالت المهام **التالية**:

- تقوم الدائرة بمتابعة تحقيق أهداف الخطط الإستراتيجية.
- وضع الخطط التطويرية للقضاء.
- تصميم المشاريع اللازمة لتنفيذ خطط القضاء.
- وضع مؤشرات الأداء للخطة الإستراتيجية والخطط التشغيلية.
- التواصل مع كافة دوائر المجلس ومساعدتها في وضع خطط العمل لديها.
- التنسيق مع وزارة التخطيط والتواصل مع المانحين للحصول على تمويل لمشاريع المجلس.
- شاركت الدائرة في أعمال فريق قطاع العدالة في وضع خطة إستراتيجية القطاع متوسطة المدى للأعوام ٢٠١١-٢٠١٣.
- قامت الدائرة بالتواصل مع دوائر المجلس المختلفة للمساعدة في تطوير الهيكلية وخطط العمل التنفيذية للدوائر.
- قامت الدائرة بوضع تصور منهجي لإستراتيجية السلطة القضائية المبني على الانجازات المتحققة في الأعوام السابقة.
- قامت الدائرة بوضع خطط العمل التفصيلية لدوائر المجلس المبنية على التوجه الاستراتيجي للسلطة القضائية.

الهدف الفرعي الخامس: إنشاء وتطوير مركز معلومات قضائية

- تم تفعيل المكتب الفني حيث يقوم بإعداد و نشر المبادئ القانونية ورقياً و الكترونياً
- استخلاص وطباعة و نشر المبادئ القانونية الصادرة عن المحكمة العليا في المواد المدنية والجزائية والإدارية.
- نشر أحكام المحكمة العليا الكترونياً بالتعاون مع برنامج "المقتفي" بجامعه بيرزيت.
- كما تم تأسيس مكتبة قضائية في مجمع محاكم رام الله و تزويدها ب ٧٠٠ عنوان في مختلف التخصصات القانونية.
- و تم تزويد المكتب بقاعدة بيانات خاصة بالقوانين مع البرنامج الخاص به.
- العمل على إنشاء مكتبات في كافة المحاكم في الضفة الغربية.
- العمل على زيادة الكتب في مكتبة محكمة رام الله.
- إنشاء مركز الدراسات والأبحاث القضائية.

الهدف الفرعي السادس: حوسبة المحاكم وإدارة ملفات الدعاوى

- قامت دائرة تكنولوجيا المعلومات بربط المجلس ودوائره والمحاكم ببعضها البعض عن طريق شبكة تبادل معلومات داخلية.
- توفير اشتراك انترنت لجميع المحاكم و دوائر المجلس.
- تزويد المحاكم بالأجهزة و السيرفرات اللازمة لعملية الربط بهدف إيجاد قاعدة بيانات مركزية لتسهيل الوصول إلى المعلومة.
- تم إيجاد آلية لتبادل المعلومات مع وزارة المواصلات من أجل تزويدهم بقرارات مخالفات السير بالسرعة الممكنة.
- كما قامت الدائرة بتزويد المجلس بساعات الكترونية لضبط الدوام وتزويد الشؤون الإدارية بنظام شؤون موظفين مرتبط بساعات الدوام اليومي.
- قامت الدائرة بحوسبة محاكم الاستئناف و تدريب الموظفين على استخدام البرنامج الالكترونية.
- تم حوسبة محكمة النقض و محكمة العدل العليا و بناء و تطبيق برنامج خاص بهما.
- كما قامت الدائرة بتطوير النسخة المحدثة لأتمتة نظام إدارة الملفات (برنامج ميزان ٢) و قد تم تطبيق النسخة التجريبية في محكمة رام الله.
- كما تم انجاز ربط نظام المعلومات الموحد مع مكتب النائب العام.

لقاء مع مجتمع المؤسسات الدولية لعرض أثر تكنولوجيا المعلومات في تمكين القضاء

افتتاح مجمع محاكم قلقيلية

- كما تم انجاز ربط نظام المعلومات مع بيانات وزارة الداخلية.

الهدف الفرعي السابع: توفير بيئة مناسبة للتقاضي

- قام المجلس بدراسة حالة المباني القائمة واحتياجاتها ووضع خطط التوسع لها.
- توفير منشآت جديدة حيث تم الانتهاء من بناء وتأثيث مبنى محكمة بداية أريحا، وبصدد الانتهاء من إضافة طابق ثاني للمحكمة، وتم الانتهاء من بناء مجمع محاكم جنين، إضافة طابق ثاني لمحكمة بيت لحم، وتم التوسع أيضا في محكمتي طولكرم و قلقيلية.
- كما وفر المجلس أراضي لبناء مجمعات محاكم في رام الله وطولكرم والخليل ومحاكم صلح في سلفيت و طوباس و قلقيلية.

- توقيع مذكرة تفاهم لتمويل إنشاء قصر العدل في رام الله ومجمعي المحاكم في الخليل وطولكرم.
- إعداد دراسة احتياجات بناء محاكم الصلح حيث سيتم وضع برنامج زمني لبناء المحاكم على مراحل.
- تم تطوير دوائر كتاب العدل حيث تم نقل مقراتهم في رام الله ونابلس إلى أماكن منفصلة في الطوابق الأرضية و تم تعيين ٣٢ كاتب عدل.
- تم إدخال بيانات الدوائر إلى نظام المحكمة المحوسب ميزان حيث أصبح هناك أرشيف الكتروني لجميع الوثائق.
- قام المجلس بتطوير دوائر التنفيذ (رام الله، بيت لحم، جنين، نابلس)، بترميم مقرات هذه الدوائر وتجهيزها بما يعرف بالاصطفاف الإلكتروني، كما تم حوسبة وأتمتة الأعمال اليومية في دوائر التنفيذ واعتماد نظام ترقيم موثق للخزائن والرفوف و للأرشفة.
- القيام بتطوير دوائر التبليغات في المحاكم حيث تم تزويدهم بنظام حاسوبي شامل لجميع مراحل التبليغ واعتماد نظام تغذية لإعادة التبليغات وبيان ما تم عليها من إجراءات.
- بالإضافة إلى إصدار تعليمات واضحة لأقلام المحاكم بعد استلام أية لوائح ما لم تكن أسماء وعناوين الخصوم فيها واضحة.
- تم تزويد كتبة التبليغات في محكمة بداية رام الله بأجهزة آلية لتغذية التبليغات بالحاسوب وتدريبهم على استخدامها.
- كما قام المجلس بتجديد الأغطية الخارجية لملفات المحاكم حفاظا على ما بداخلها من وثائق بالإضافة إلى وضع الأرقام التسلسلية للدعاوى عليها بشكل واضح، وتم إعادة تهيئة الأقلام بما يتناسب وإعادة ترتيب الملفات كما تم فرز و نقل الملفات المفصولة والمتروكة في المحاكم إلى مخازن حيث تم تهيئة المخازن في رام الله و توفير الرفوف وسيتم نقل التجربة إلى المحاكم الأخرى.

الهدف الاستراتيجي الرابع: حماية حقوق المواطن و حرياته الأساسية.

ويشمل العمل على رفع الوعي لدى الجمهور بأهمية القضاء ودوره في ضمان الحقوق وتحقيق العدل وتحسين خدمات الجمهور، وتحديث بعض دوائر خدمات الجمهور وهي كاتب العدل والتبليغات والتنفيذ كما تم استحداث دائرة للإعلام مهمتها تمكين المواطنين من الحصول على المعلومات القضائية و تصميم حملات توعية و توطيد الروابط مع الإعلام و مؤسسات المجتمع المدني حيث قامت الدائرة بإعداد مذكرة تفاهم مع مؤسسات المجتمع المدني و إصدار أربع أعداد من مجلة قضاؤنا و مفكرة و أجندة عام ٢٠٠٩ و بتطوير الصفحة الالكترونية، كما كثف المجلس انفتاحه و تعامله مع الوسائل الإعلامية حيث تم تغطية كافة فعاليات المجلس والمحاكم ونشر أخبار القضاء الأمر الذي من شأنه تعزيز مصداقية القضاء أمام الجمهور، كما شارك القضاة في مجموعه من ورشات العمل واللقاءات المتخصصة في هذا المجال:

- العنف ضد المرأة.
- دور القضاء في حماية و تعزيز حقوق الإنسان.
- قضاء الأحداث.

إنّ جميع المعطيات المذكورة أعلاه تشير إلى نهضة مهمّة في عمل السلطة القضائيّة نتيجة تراكم جهود كثيرة ولفترات طويلة عملت من أجل الوصول إلى هذه الغاية، وتحديداً ما كان لهذا أن يكون دون العمل الدوؤب الذي يقوم به القضاة والطاقم الإداريّ المساند من أقلام وكتبة ومحضرين وغيرهم.

ثانياً: رؤية السلطة القضائية لآليات تحقيق الأهداف الاستراتيجية لقطاع العدل وسيادة القانون.

في سبيل تحقيق تطوير مستدام لقطاع العدالة فإن السلطة الوطنية الفلسطينية، ووفقاً لخطة الإصلاح والتنمية وفي إطار الالتزام بمنهج التخطيط الشمولي، انبثقت أهداف الخطة الإستراتيجية الوطنية للعدل وسيادة القانون (٢٠١١-٢٠١٣)، التي ترسخ الالتزام بأجندة السياسات الوطنية وأولوياتها السياسية والاستثمار الأمثل للموارد، **فيما يلي هذه الأهداف:**

- **الهدف الاستراتيجي الأول: ضمان احترام حماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية وسيادة القانون.**
- **الهدف الاستراتيجي الثاني: ضمان محاكمة عادلة.**
- **الهدف الاستراتيجي الثالث : دعم وبناء ة وتمكين وتطوير مؤسسات العدالة.**
- **الهدف الاستراتيجي الرابع: توحيد وتحديث وتطوير التشريعات.**

استناداً إلى الأهداف الإستراتيجية لقطاع العدل وسيادة القانون تم تطوير التوجهات الإستراتيجية للسلطة القضائية كأساس لنظام قضائي مستقل ومحايد مبني على الشراكة وتكامل العمل لتحقيق العدالة وسيادة القانون في المجتمع الفلسطيني.

١. منهجية العمل على تطوير الخطة الإستراتيجية للسلطة القضائية:

بالاعتماد على مستند الخطة الوطنية للعدل وسيادة القانون، وتمشيا مع الانجازات المحققة كنتائج للخطة الإستراتيجية للأعوام ٢٠٠٨-٢٠١٠، تم العمل على تطوير الخطة الإستراتيجية للسلطة القضائية، من خلال مجموعة ورشات عمل شملت كافة دوائر مجلس القضاء الأعلى حيث تم الاعتماد في تطوير الإستراتيجية ، والتخطيط من القاعدة إلى القمة.

يمنح هذا التوجه إمكانية دراسة واقع دوائر المجلس الحالية والتعرف على نقاط القوة والضعف والاستفادة من الفرص المتاحة للتغلب على المخاطر المتوقعة في سبيل الوصول إلى خطة متوسطة المدى لتطوير السلطة القضائية للسنوات ٢٠١١ - ٢٠١٣ .

يأتي إعداد هذه الإستراتيجية للسلطة القضائية ٢٠١١-٢٠١٣ بناء على الأهداف الوطنية المحددة في وثيقة إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة المبنية على الأولوية الوطنية المتمثلة في إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، كما ترتكز على منجزات خطة الإصلاح والتنمية ٢٠٠٨-٢٠١٠.

٢. الوثائق المساندة لإعداد الخطة الإستراتيجية:

- القانون الأساسي المعدل.
- قانون السلطة القضائية.
- قانون تشكيل المحاكم النظامية رقم ٥ لسنة ٢٠٠١.
- قانون أصول المحاكمات المدنية والتجارية رقم ٢ لسنة ٢٠٠١.
- قانون الإجراءات الجزائية رقم ٣ لسنة ٢٠٠١.
- برنامج الحكومة الثالثة عشر "بناء الدولة الفلسطينية على طريق السلم والازدهار "، التي ركزت في إحدى أهم غاياتها على تعزيز الحكم الرشيد واحترام مبدأ سيادة القانون والفصل بين السلطات، وحماية حقوق الإنسان، واستقرار البنية القانونية لتحقيق السلامة والأمن والمحافظة على القانون والنظام وتوفير مناخ من السلم والأمن للمواطنين والقضاء على الجريمة والفوضى.
- خطة الإصلاح والتنمية للأعوام ٢٠٠٨-٢٠١٠.
- وثيقة إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة.
- مجموعة المعطيات والمعلومات والدراسات والوثائق التي تم العمل عليها سابقا ضمن الخطة الوطنية للعدل وسيادة القانون.
- الدراسات الداخلية ضمن نطاق مجلس القضاء الأعلى.

هذا وقد اتسمت عملية التخطيط **بما يلي:**

- إتباع المنهج الشمولي في بناء إستراتيجية السلطة القضائية والعمل وفق مبدأ الشراكة.
- إدراج منظومة القيم المراد غرسها وتعزيزها في مختلف مجالات قطاع العدالة وسيادة القانون.
- مراعاة بناء وتطوير القدرات المادية والبشرية للسلطة القضائية.
- مراعاة ندرة الموارد وشحها وضرورة ترشيد الكلفة مع الحفاظ على فعالية الأداء.
- مراعاة المؤثرات والمتغيرات الخارجية المؤثرة على تنفيذ الإستراتجية.
- الانسجام مع برنامج الحكومة الثالثة عشر المبني على الأولوية الوطنية المتمثلة في إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وإنهاء الاحتلال.
- مراعاة أسس الشراكة مع المجتمع المدني والأهلي والمؤسسات الأكاديمية والاستعانة برأي ذوي الخبرة والاختصاص.

اتبع الفريق المكلف بإعداد الخطة الإستراتيجية منهجية التنفيذ وفقا لأسلوب التخصص في العمل لتطوير الاستراتيجيات الداخلية لدوائر مجلس القضاء الأعلى وصولا إلى بناء إستراتيجية متكاملة للسلطة القضائية من خلال ما يلي:

- لقاءات تمهيدية ودورية بهدف بلورة الأهداف الإستراتيجية لوحدات ودوائر السلطة القضائية والأنشطة المنبثقة عنها تبعاً لمنهج التفكير الاستراتيجي.
- العمل على جمع المعلومات والبيانات والقيام بالمشاورات واستخلاص النتائج.
- تحليل البيئة الداخلية والخارجية باستخدام منهج التحليل الرباعي SWOT لرصد جوانب القوة والضعف والوقوف على معطيات الفرص والتحديات التي تواجه السلطة القضائية.

» بلورة الوثيقة الإستراتيجية الأولية.

» وضع خطة للتشاور مع مؤسسات المجتمع المدني والاستماع لرأي الأكاديميين والخبراء بشأن إستراتيجية المجلس.

٣. المبادئ الأساسية لتطوير الخطة الإستراتيجية:

» نزاهة واستقلال السلطة القضائية.

» ضمان محاكمة عادلة.

» تطوير الهيكلية الداخلية وبناء هيكلية الدوائر بناء على حاجات العمل.

» بناء علاقات تكاملية مع المؤسسات الرسمية، الأهلية، الإعلامية والمجتمع.

» بناء علاقات شراكة مع المؤسسات الدولية.

» كفاءة الجهاز القضائي وتطوير الأنظمة والإجراءات .

» الرقابة والمسائلة والتفتيش القضائي.

» تطوير الأبنية والبنية التحتية للمحاكم.

» تعزيز القدرة المؤسسية لمجلس القضاء الأعلى.

» أتمتة وحوسبة وظائف مجلس القضاء والمحاكم.

» تنمية وتطوير الموارد البشرية للقضاة وموظفي مجلس القضاء الأعلى والمحاكم.

» تعزيز وتحسين كفاءة الخدمات التي يقدمها الجهاز القضائي للجمهور.

اجتماع وحدة التخطيط وإدارة المشاريع خلال بحث استراتيجية مجلس القضاء الأعلى

٤. الإدارات والوحدات المستفيدة من العمل:

١. مجلس القضاء الأعلى ومكتب رئيس المجلس

٢. الوحدات المساندة لرئيس المجلس ومجلس القضاء الأعلى هي:

» وحدة التخطيط والتطوير والمشاريع.

» مركز الإعلام القضائي والعلاقات العامة.

٣. الإدارات في السلطة القضائية:

» إدارة المحاكم .

» إدارة التدريب القضائي.

» الأمانة العامة.

» إدارة التفتيش القضائي.

» الإدارة العامة للحوسبة وتكنولوجيا المعلومات

» المكتب الفني (الملحق بالمحكمة العليا)

» مركز الدراسات والأبحاث القضائية.

٥. مستند خطة مجلس القضاء الأعلى الإستراتيجية متوسطة المدى للأعوام ٢٠١١-٢٠١٣ يتضمن الآتي:-

» التوجه الاستراتيجي العام للسلطة القضائية.

» الخطط التفصيلية السنوية.

» الموازنات المتوقعة لتنفيذ البرامج المقترحة.

» الإطار الزمني المقترح للتنفيذ.

» مؤشرات الأداء والتقييم.

بحيث يتضمن المستند الخطة التفصيلية لعام ٢٠١١ وفي نهاية كل عام يتم إعداد الخطة التفصيلية للعام التالي بناء على الانجازات المتحققة:

١.تحليل البيئة الداخلية والخارجية

بناء على تحليل واقع الإطار المؤسسي والقانوني، فقد تم رصد وجود العديد من نقاط القوة والضعف وتحديد الفرص والتهديدات، وتبعاً لتحليل المعطيات الرئيسية المترابطة، تم استخلاص نقاط القوة والضعف ومعطيات الفرص والتهديدات التي تواجه السلطة القضائية على أساس منهج التحليل الرباعي للبيئة الداخلية والخارجية وهي على النحو التالي:

٢. نقاط القوة:

- نمو وتطور بنية تحتية ملائمة للتقاضي.
- وجود رزمة من الأنظمة القابلة للتعميم في مجالات العمل.
- بدء تشكيل وتكوين كفاءات في مجالات العمل.
- دخول مفهوم حوسبة وحوكمة أنظمة المعلومات.
- وجود هيكل إداري يمكن الاعتماد عليه في تطوير الهيكل الإداري المتكامل.
- وجود مبادئ التخطيط الاستراتيجي المبني على التخطيط الشمولي.
- توفر المخصصات المالية لتدريب و تطوير الموارد البشرية.
- وجود خطة تدريب سنوية لمختلف العاملين في السلطة القضائية من قضاة وموظفين ولمختلف الدرجات والمستويات الوظيفية.
- دعم مجلس القضاء للتطور الإداري والاستراتيجي في العمل.
- تجاوب الموظفين مع مبادرات التطوير والتمكين.
- العلاقة المميزة مع المؤسسات المانحة والاستثمار الامثل لدعم المنظمات الدولية.

٣. الفرص المتاحة:

- ازدياد الوعي بأهمية استقلال القضاء.
- شمولية الخدمات الرئيسية المقدمة للمواطنين.
- وجود مؤسسات مانحة يمكن الاستفادة منها في تنفيذ البرامج التطويرية للسلطة القضائية.
- دخول مفهوم العمل التكاملي بين مؤسسات قطاع العدالة.
- بنية تحتية أساسية ملائمة لتطوير وتحديث دوائر المجلس والمحاكم.
- العمل على تعديل التشريعات الناظمة لقطاع العدالة.
- استقطاب الكفاءات والخبرات وتوظيفهم وتأهيل وتطوير الموارد البشرية الموجودة.
- وجود دعم سياسي لتعزيز استقلال القضاء.
- اعتراف بأهمية دور السلطة القضائية كأساس لإنشاء دولة القانون.
- اهتمام بدعم و تطوير السلطة القضائية و تعزيز سيادة القانون.

٤. نقاط الضعف:

- تعدد برامج التدريب وازديادها بما يثقل على المتدربين.
- ضعف الموارد المالية وعدم وضوح وكفاية المخصصات المالية المقدمة للسلطة القضائية.
- نقص الكوادر البشرية المدربة على مختلف المستويات الإدارية و الفنية.
- وجود فجوة في المستويات الإدارية في الهيكل الوظيفي.
- ضعف في مهارات الإدارة.
- عدم وجود نواب لمديري الإدارات.
- تدني رواتب الموظفين.
- عدم وجود أو تطبيق الوصف الوظيفي للموظفين بما يحدد مهام و مسؤوليات كل موظف.
- تدني مستوى البنية التحتية (مباني، مكاتب) وعدم ملائمتها لذوي الاحتياجات الخاصة والأحداث والنساء ولاعتبارات الأمن في المحاكم.
- عدم وجود خطط خاصة بالدوائر في المجلس.

- ازدياد أعداد القضايا الواردة على محاكم البداية والاستئناف بما لا يتناسب وأعداد القضاة.

٥. التهديدات:

- استمرار التعارض في القوانين الناظمة لقطاع العدالة.
- التنازع على الصلاحيات بين الشركاء في قطاع العدالة.
- اعتماد الموازنة التطويرية على التمويل الخارجي لتنمية و تطوير السلطة القضائية.
- تفاوت استجابة الممولين والشركاء لاحتياجات القضاء.
- توقف أو تخفيض الدعم للبرامج و الأنشطة التطويرية وفقا لسياسات الدول المانحة.
- عدم ضمان استمرارية ما تم تحقيقه من انجازات نظرا للاعتماد على بعض الكفاءات الخارجية في تطوير العمل.
- عدم القدرة على استيعاب الكفاءات الخارجية للعمل ضمن كادر موظفي السلطة القضائية.

اجتماع وحدة التخطيط وإدارة المحاكم مع منفذي مشاريع مجمعات المحاكم

٦. التحديات التي مازالت تواجه السلطة القضائية:

إنّ الثقة المتصاعدة في القضاء تطرح على السلطة القضائيّة مزيداً من الأعباء والمسؤوليّات، وبشكل خاص، التحدّي المتمثّل في السيطرة على القضايا المتراكمة أمام المحاكم، وهو الأمر الذي تؤثّر فيه مجموعة من المحدّدا،ت يقع قسم كبير منها خارج سيطرة السلطة القضائيّة **مثل** :

- القوانين الناظمة للإجراءات أمام المحاكم و تعطل أعمال المجلس التشريعي.
- توفير الاعتماد الماليّ المستقل و الإحداثيات الوظيفية الضرورية للسلطة القضائية على الصعيدين القضائي و المالي.
- الانقسام الداخلي و فقدان السيطرة على محاكم قطاع غزة

إضافة إلى أداء الجهات الأخرى الشريكة في العمل القضائي **مثل:**

- النيابة العامّة.
- أجهزة الضابطة القضائية.
- المحامين.

بالإضافة إلى ما ذكر، فإن السلطة القضائيّة لازالت تعاني من بعض الإشكاليات القانونيّة الجديّة التي تعطّل الإدارة الفاعلة لسير الدعوى، وتساهم بشكل أو آخر في تراكم القضايا أمام المحاكم، وهي ما تحتاج إلى تعديل تشريعي على مجموعة من القوانين الناظمة للعمل القضائي **أبرزها:**

- قانون تشكيل المحاكم النظامية.
- قانون السلطة القضائية.
- قانون أصول المحاكمات المدنية والتجارية
- قانون الإجراءات الجزائيّة.

على سبيل المثل، فإنّ القوانين تفرض وجود هيئة ثلاثيّة من القضاة للنظر في بعض الدعاوى المدنيّة أمام محكمة البداية، وهذا يحدّ من أعداد القضايا التي يمكن فصلها من القاضي الواحد، ويضيف إلى تراكم القضايا أمام المحاكم.

إن السلطة القضائية لا تزال بحاجة إلى عدد أكبر من القضاة والموظفين الإداريين نظراً لأعداد القضايا المتراكمة، ونظراً لازدياد القضايا الجديدة الواردة الى المحاكم، ولتمكينها من إنشاء محاكم متخصصة ذات قدرة مهنية أكبر على الفصل في القضايا بسرعة وكفاءة.

كما أن دوائر مجلس القضاء لا زالت تعاني من النقص في عدد الموظفين الإداريين المؤهلين للقيام بأعمالها،وكذلك فإنّ السلطة القضائيّة تعاني من بعض التدخّل في صلاحياتها وعدم الامتثال للقرارات التي تصدر عنها:

- فما زالت هناك جهات تعرقل أو ترفض تنفيذ بعض قرارات المحاكم، وتحديداً قرارات محكمة العدل العليا.
- بينما يماطل بعض منتسبي الأجهزة الأمنية في أداء الشهادة أمام المحاكم مما عطّل النظر في كثير من القضايا لفترات طويلة.
- كما يستمر القضاء العسكري في الاعتداء على اختصاص القضاء النظامي خلافاً لأحكام القانون الأساسي وقانونيّ تشكيل المحاكم وقانون السلطة القضائيّة.

كما أنه من الضروري أن يكون للسلطة القضائية موازنة مستقلة ضمن الموازنة العامة توفي بكل احتياجاتها، ذلك أن ضعف موازنة السلطة القضائية التي تشكل نسبة لا تتجاوز٠,٦٣٪ من الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية، ينعكس سلباً على عدم كفاية المباني و عدم القدرة على صيانتها وعلى نقص الدعم اللوجستي للقضاة من حيث تزويدهم بالحواسيب مثلاً، أو باشتراكات ببرامج بحث قانونية، كما وينعكس سلباً على عدم القدرة على تطوير قدرات القضاة العلمية إلا من خلال ممولين، وعدم القدرة على تعيين موظفين إداريين وفقا للهيكلية المقرة في ٢٠٠٦ ، وعدم وجود نظام الحوافز المالية الأمر الذي ينعكس سلباً على الرغبة في الإبداع من قبل الموظفين و القضاة على حد سواء.

هذا كله بالإضافة إلى العوائق الخارجية المتمثلة بالاحتلال الإسرائيلي وما يتبعه من إغلاق للمناطق وحواجز ومنع تجول مما أثر سلباً على عمل السلطة القضائية بأكثر من شكل **من بينها:**

- امتهان كرامة القاضي وتعريضه للتفتيش و إيقافه على الحواجز و منعه من المرور، مما أدى إلى عدم تمكن القضاة من الوصول إلى أماكن عملهم أو أدى لوصولهم متأخرين.
- عدم تمكن المحضرين أو معاوني القضاء من أداء دورهم القانوني في إتمام عمليات التبليغ للدعاوى أو غيرها بسبب الإغلاق المتكرر الأمر الذي أدى إلى تراكم الكثير من الملفات و عدم انجاز العمل بها.
- عدم تمكن الضابطة القضائية من إلقاء القبض على بعض المشتبه بهم بسبب تواجدهم في أماكن خاضعة لسيطرة احتلال الإسرائيلي.
- تأخر الدعم المالي أو الفني من قبل المانحين نظرا لإتباعهم إجراءات روتينية طويلة ومعقدة.

إن السلطة القضائيّة تأمل أن يتم حل كل هذه الإشكالات، وأن يتم تفعيل كافة الأطراف الأخرى الشريكة في قطاع العدالة، لتصل معها إلى الفعاليّة والمستوى الذي يستحقّه المواطن الفلسطيني، حيث تصر السلطة القضائية على الاستمرار في برامج تطوير القضاء المتمثلة في البرامج الهادفة لتسريع الفصل في القضايا، وتنمية وتطوير قدرات القضاة والعاملين في المحاكم، وبناء المحاكم الجديدة وتأهيلها، وتحسين مرافق المحاكم لضمان بيئة مناسبة للتقاضي مع الأخذ بعين الاعتبار سهولة الوصول إليها واستخدامها من قبل أصحاب الاحتياجات الخاصة وبما يضمن حماية الفئات الضعيفة من أحداث ونساء، بالإضافة إلى الاستمرار في النشاطات الهادفة لرفع التوعية المجتمعية واستمرار تعزيز البناء المؤسسي وتقوية الإدارات برفدها بالخبرات والتجهيزات اللازمة لعملها، وتواصل السلطة القضائية تعزيز أنظمة المسائلة والمراقبة ومراجعة فعالية وآليات التفتيش القضائي ولجان التأديب، والعمل على تصميم نشاطات تستهدف قضاة المحكمة العليا لتعزيز قدراتهم اللازمة لعملهم الحالي أو لإعدادهم للمحكمة الدستورية حين إنشائها وتفعيل عمل المعهد القضائي، ووضع سياسات ولوائح واضحة لإجراءات نقل القضاة، ووضع نظام لعمل المحاكم بصورة جزئية أيام العطل للأمور المستعجلة وطلبات التوقيف وإخلاء السبيل، وكذلك التأكيد على أهمية الاستمرار في دعم ومساندة برامج التطوير المعدة من قبل السلطة القضائية من المستوى السياسي والتنفيذي في السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة لضمان استقلال السلطة القضائية، إضافة إلى دعم الجهات المانحة.

ثالثاً:الخطوط العريضة لاستراتيجية السلطة القضائية المقترحة للأعوام ٢٠١١- ٢٠١٣

فيما يلي التوجه الاستراتيجي العام للسلطة القضائية:

١. الرؤيا:

قضاء مستقل متميز بكفاءة كوادره وجودة أحكامه وفعالية إجراءاته وخدماته.

٢. الرسالة:

إصدار الأحكام القضائية حسب التشريعات النافذة، بما يضمن سرعة الفصل بالدعاوى مع الحفاظ على أسس المحاكمة العادلة وتنفيذ الأحكام القضائية، بالإضافة لشمول الخدمات القانونية المقدمه من خلال كوادر متخصصة وإجراءات سلسة تعتمد التقنيات الحديثة، مساهمة في حماية حقوق الإنسان والحريات العامة، والمحافظة على استقرار وامن المجتمع الفلسطيني.

٣. قيم العمل:

- الاستقلال ،العدالة،الحياد ،الكفاءة،النزاهة ،المساواة ،المساءلة
- احترام حقوق الإنسان والحريات العامة.

الهدف الأول: تعزيز استقلال السلطة القضائية.

إن استقلال القضاء سمة حضارية خطتها الدولة المتمدنة في مجال الفكر القانوني، بعد أن تم تحقيق - مبدأ الفصل بين السلطات – احتراما لكرامة الإنسان وتقديساً للعقل الإنساني، لذلك لم يعد مقبولاً في القرن الواحد والعشرين اختراق هذا الاستقلال وإهداره مهما كان مصدر هذا الاختراق، ولم يعد مستساغاً التأثير على السلطة القضائية وإخضاعها لسيطرة أية جهة من الجهات.

إن استقلال القضاء مبدأ مقدس ناشئ عن المكانة الرفيعة للقضاء في مجتمعات العالم، فهو سلطة من سلطات الدولة، وهو الملاذ لأصحاب الحقوق لنيل حقوقهم ودفع المظالم عنهم، وهو جزء من الوجدان الإنساني والضمير العالمي، كما أنه الضمانة الأساسية للعدالة والحقوق والحريات العامة.

وبما أن القضاء أهم معقل قانوني يحتمي به المواطن في مواجهه الظلم والاستبداد، فإن الحرص على استقلاله وضمان حياده ومنع العبث بشؤونه والحرص على شموخ القضاة وعلو هاماتهم يجعله صرحاً حقيقياً وراسخاً للعدالة.

وبناء على التوجه الاستراتيجي للسلطة الفلسطينية لبناء مؤسسات دولة قوية وتحمل عناصر البقاء ومقومات الحياة، وبما أن استقلال السلطة القضائية من أهم هذه المقومات لبناء الدولة المرتقبة، اعتمد مجلس القضاء الأعلى على هذا التوجه لترسيخ مبدأ استقلال القضاء من خلال الأهداف التالية:

أ) **تعزيز الاستقلال المؤسسي للسلطة القضائية، وذلك من خلال:**

- استحداث لجنة السياسات العامة والتطوير.
- تعزيز القدرات المؤسسية لمجلس القضاء الأعلى.
- استحداث تشكيل لجنة الموازنة العامة للسلطة القضائية.
- تطوير آلية التوثيق لاجتماعات مجلس القضاء الأعلى.
- إنشاء مركز الأبحاث القضائية.
- إنشاء ثمانية مكتبات قضائية متخصصة.
- تعزيز الفصل بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية بما يضمن استقلال السلطة القضائية.
- مراجعة قانون تشكيل مجلس القضاء الأعلى .
- مراجعة واقتراح التعديلات في القوانين الناظمة للسلطة القضائية.
- تفعيل دور مجلس القضاء الأعلى في إعداد الأنظمة اللازمة لعمله.
- تطوير واعتماد الهيكل الوظيفي للسلطة القضائية.

ب) **تعزيز الاستقلال الفردي للقاضي، وذلك من خلال:**

١. ضمان استقلال القاضي.
- » وضع نظام موحد للتنقلات والانتدابات للقضاة.
- » وضع نظام حوافز ومكافئات.

٢. ضمان كفاءة ونزاهة وحياد القاضي.
- » دعم الحق في التنظيم المهني للقضاة وموظفي السلطة القضائية.

٣. ضمان هيبة وكرامة القاضي.
- » دعم العمل على تطوير نظام التكافل الاجتماعي.

ج) **تعزيز نزاهة و شفافية القضاء، وذلك من خلال:**

١. تعزيز دور التفتيش القضائي.
- » مراجعه معايير التفتيش القضائي وتوسيع نطاقها.
- » تطوير برامج الكترونية لدائرة التفتيش القضائي.
- » مراجعه وتطوير مدونة سلوك القضاة.
- » زيادة عدد المفتشين القضائيين.
- » برمجة جولات تفتيش دوري وفجائي.

٢. تعزيز نظام المساءلة والمتابعة الداخلية.
- » تفعيل وحدة الرقابة والجودة.
- » تحديد صلاحيات دوائر التفتيش القضائي ووحدة رقابة الجودة.
- » تفعيل دور رئيس المحكمة في متابعه العمل القضائي.
- » تفعيل دور رئيس الديوان في متابعه العمل الإداري.

الهدف الثاني: ضمان فعالية إجراءات التقاضي، وذلك من خلال:

أ) **تقصير أمد التقاضي: ويتم ذلك بما يلي:**

١. تفعيل عمل قضاة التسوية القضائية، حيث يهدف نظام التسوية القضائية إلى حل المنازعات والقضايا التي يجوز الصلح فيها وذلك قبل عرضها على المحكمة، في إطار التوجه العام للسلطة القضائية بالتخفيف من العبء القضائي على القضاة والحد من تراكم القضايا، وقد تم تدريب مجموعه من القضاة للعمل في محاكم الصلح والبداية كقضاة تسوية قضائية، ومن المقرر أن يتم العمل بهذا التوجه في العام ٢٠١١ في ثلاث مجمعات محاكم في الضفة الغربي (وهي رام الله ، نابلس، وبيت لحم) كمرحلة أولى، والمرحلة الثانية تشمل باقي مجمعات المحاكم في الضفة الغربية.

رئيس مجلس القضاء الأعلى يفتتح محكمة جرائم الفساد بتاريخ ٢٠/١٠/ ٢٠١٠

- » تطوير منهجية تحديد العمر الافتراضي للدعوى إمام المحكمة لمساعدة القاضي في إدارة سير الدعوى.
- » تفعيل وتطوير نظام المساعدة القانونية.
- » تطوير دوائر ونظام التبليغ.
- » تطوير أقلام المحاكم.

ب) **تطوير نظام العدالة بما يتوافق مع ضمانات المحاكمة العادلة.**

ج) **إنشاء القضاء المتخصص في إطار القضاء النظامي:**

وذلك من خلال توفير قضاة متخصصين في مجالات محددة من القانون وينظرون في القضايا التي تعرض عليهم تبعا لتخصصاتهم وهذه التخصصات **هي:**

١. **قضاء الأحداث:** من خلال المراجعة الشاملة للوضع القائم حاليا في المحاكم بما يتعلق بقضاء الأحداث وحسب التوصيات التي اشتملت عليها الدراسات المختلفة المتعلقة بهذا الشأن، سيقوم مجلس القضاء الأعلى بإيلاء هذا الجانب أهمية خاصة نتيجة خصوصية هذه الفئة، وبناء عليه، يعمل مجلس القضاء الأعلى على تطبيق مجموعه من الإجراءات السريعة لضمان خصوصية هذه الفئة وسيتبعها بإجراءات طويلة الأمد حيث سيتم تطبيق هذا النظام القضائي المتخصص وفقا لدراسات معدة لهذه الغاية .

٢. **القضاء العمالي:** عمل مجلس القضاء الأعلى على تدريب مجموعه من القضاة ليتسنى لهم النظر في القضايا العمالية حيث سيقوم القضاة بالنظر في الدعاوى العمالية ضمن المحاكم التي يعملون بها، بشكل خاص وسريع بما يتفق وطبيعة هذه الدعاوى.

٣. **إنشاء المحاكم الخاصة:** وهي المحاكم التي تنشأ بموجب قانون للنظر في قضايا محددة على سبيل الحصر:
- » القضاء الدستوري: جاءت فكرة إنشاء المحكمة الدستورية في الأراضي الفلسطينية بعد المصادقة على القانون الأساسي المعدل، والذي وضع أساس القضاء الدستوري حيث دعت المادة ١٠٣ منه إلى إنشاء محكمة دستورية بقانون وحددت صلاحية المحكمة، وقد أناطت

المادة ١٠٤ منه بالمحكمة العليا الفلسطينية صلاحية الانعقاد كمحكمة دستورية الى حين قيام السلطة الفلسطينية بإنشاء محكمة دستورية، وعلى الرغم من إقرار ونشر قانون المحكمة الدستورية العليا رقم ٣ لسنة ٢٠٠٦ إلا أن المحكمة لم تنشأ بعد وما زالت المحكمة العليا تنعقد بصفتها محكمة دستورية في الطعون الدستورية لذلك أولى مجلس القضاء الأعلى اهتماما لتطوير قدرات قضاة المحكمة العليا ومحاكم الاستئناف في نظر الطعون الدستورية وذلك من خلال تبادل الخبرات مع المحاكم والمجالس الدستورية في الدول الأخرى من خلال عقد ورش عمل تدريبية ومؤتمرات خاصة بالشأن الدستوري.

- القضاء الإداري: لتعزيز سيادة القانون والشفافية من خلال تطوير القضاء الإداري في فلسطين ولحين إنشاء المحاكم الإدارية الخاصة المستقلة وحيث أن المناخ القانوني والسياسي ليس جاهزا بعد لإنشاء المحاكم الإدارية المستقلة فان مجلس القضاء الأعلى سيعمل على إعداد الدراسات اللازمة لتحول القضاء الإداري الذي تتولاه محكمة العدل العليا إلى قضاء من درجتين وعلى التوصية بإدخال التعديلات التشريعية اللازمة بهذا الشأن وذلك حرصا على توفير ضمانات إضافية للمتقاضين وحرصا على حقوقهم وتعزيزاً لسيادة القانون.
- محكمة جرائم الفساد: أنشئت محكمة جرائم الفساد بالاستناد إلى قانون مكافحة الفساد حيث قام مجلس القضاء الأعلى بتسمية ثلاث قضاة للنظر في القضايا المحالة إلى المحكمة من هيئة مكافحة الفساد، وقد بدأت المحكمة عملها بشكل رسمي في أيلول ٢٠١٠ كمحكمة خاصة بجرائم الفساد، ويتابع المجلس جهوده لتطوير وتنمية قدرات القضاة في مجال قانون مكافحة الفساد وقانون مكافحة غسل الأموال وفي التعرف على أفضل الممارسات بهذا الشأن.
- محكمة استئناف ضريبة الدخل: أنشئت محكمة استئناف ضريبة الدخل من بداية إنشاء المحاكم في السلطة الفلسطينية والعمل بهذه المحكمة الخاصة، ويقوم مجلس القضاء الأعلى بمتابعه عمل المحكمة ووضع برامج التدريب للقضاة والموظفين العاملين في المحكمة بالتنسيق مع جهات الاختصاص لضمان فعالية التدريب وفاعلية عمل المحكمة كمحكمة خاصة.
- محكمتي الجمارك (البدائية و الاستئنافية): بعد دراسة المراسيم والقرارات اللازمة لإنشاء محكمتي الجمارك البدائية الاستئنافية والتزاما بهما، قام مجلس القضاء الأعلى بدراسة مبدئية قدمت وتمت والمصادقة عليها من مجلس الوزراء وعلى غرارها تم عقد مجموعه من التفاهمات مع وزارة المالية حول تجهيز مبنى والتجهيز اللوجستي لبدء عمل المحكمة حيث من المقرر أن تبدأ المحكمة عملها في بداية عام ٢٠١١، كما قام المجلس بإعداد برنامج تدريبي لأعضاء المحكمة والموظفين العاملين فيها.

الهدف الثالث: تعزيز برامج المساعدة والحماية والرقابة، وذلك من خلال :

أ) برنامج حماية الشهود أو المتهمين:

برامج حماية الشهود والمتهمين من البرامج التي تدار من قبل السلطة التنفيذية وستقوم السلطة القضائية بإتباع الإجراءات الفضلى في هذا المجال في كافة دور المحاكم وحسب توصيات اللجنة الخاصة ببرنامج حماية الشهود والمتهمين.

ب) برنامج المساعدة القضائية:

يشارك مجلس القضاء الأعلى في مجموعه العمل الخاصة لبرنامج المساعدة القضائية والمشكلة من المؤسسات الرسمية والوطنية،وتهدف اللجنة لإنشاء صندوق خاص لتغطية تكاليف توفير التمثيل القانوني للمتهمين خلال إجراءات التحقيق والمحاكمة،وستعمل اللجنة على وضع مشروع قانون المساعدة القضائية.

الهدف الرابع: تعزيز دور رؤساء المحاكم بالإشراف على مراكز الإصلاح والتأهيل ودور رعاية الأحداث.

بموجب القوانين النافذة، يقوم رؤساء المحاكم بتفقد مراكز التأهيل والإصلاح ودور رعاية الأحداث وبتقديم تقرير لمجلس القضاء الأعلى بالتوصيات ونتائج الزيارات حيث يقوم مجلس القضاء الأعلى بمتابعه التوصيات مع المؤسسات المختصة بإدارة مراكز الإصلاح والتأهيل ودور رعاية الأحداث.

الهدف الخامس: بناء وتطوير وتحديث الأبنية القائمة ، وذلك من خلال:

أ) بناء مجمعات المحاكم الرئيسية.

- بناء قصر العدل في رام الله.
- بناء مجمع محاكم طولكرم.
- بناء مجمع محاكم الخليل.

ب) بناء وتطوير محاكم الصلح والبداية.

- بناء محاكم قلقيلية، سلفيت، طوباس، دورا، حلول،
- تطوير محاكم: أريحا، بيت لحم، جنين، نابلس.
- تزويد كافة المحاكم بأنظمة الحماية من السرقة والحرائق.

ج) استحداث وحدة الهندسة الصيانة العامة:

وحدة الهندسة والصيانة عامة تقوم بمتابعة وصيانة الأبنية والخدمات في أبنية المحاكم ومجلس القضاء.

الهدف السادس: تطوير الخدمات المقدمة للجمهور وذلك من خلال:

- إنشاء مراكز خدمات واستعلامات الجمهور.
- تطوير خدمات كاتب العدل.
- تطوير خدمات دائرة التنفيذ.
- تفعيل صفحة خدمات الجمهور على الموقع الالكتروني للسلطة القضائية.

الهدف السابع: تعزيز حماية المعلومات القضائية ، وذلك من خلال:

- تحديد إطار الحماية القانوني لتبادل المعلومات لبرنامج إدارة سير الدعوى.
- الأرشفة الورقية والالكترونية.

الهدف الثامن: تعزيز الاتصال والتواصل داخلياً وخارجياً، وذلك من خلال:

أ) تحقيق تكاملية العمل مع الشركاء وتعزيز الشفافية.

- تعزيز علاقات التعاون مع المؤسسات الرسمية .
- تعزيز علاقات التنسيق مع المؤسسات الأهلية والحقوقية والأكاديمية.
- اعتماد وإعداد متحدثين إعلاميين من الجسم القضائي.
- التوعية بدور السلطة القضائية وجهود التطوير القضائي.
- تفعيل التواصل الالكتروني وتحديث الموقع الكتروني للسلطة القضائية.

ورشة عمل حول إنشاء المحكمة الدستورية العليا

ب) تعميم برنامج إدارة سير الدعوى.

- ربط برنامج ميزان ٢ مع مؤسسات العدالة.
- ربط برنامج ميزان ٢ مع المؤسسات المستفيدة من البرنامج.

ج) تحقيق التواصل و تكامل العمل الداخلي في السلطة القضائية

- تطوير الهيكل الوظيفي للسلطة القضائية.
- تعزيز التواصل الإداري الداخلي بين الدوائر.
- تحديد اختصاصات دوائر مجلس القضاء الأعلى.
- استحداث نظام السلف النثرية في المحاكم.
- استحداث السكرتارية الإدارية للدائرة المالية.
- حوسبة العلاقات المالية بين الدائرة المالية والمحاكم.

رابعاً : إنجازات دائرة التخطيط وإدارة المشاريع في العام ٢٠١٠

بادر مجلس القضاء الأعلى في عام ٢٠٠٨ إلى إنشاء وحدة التخطيط وإدارة المشاريع، كخطوة أولى باتجاه تطوير بناءه المؤسسي، والتي ستساهم لاحقا في سعي المجلس لتحقيق أهداف الخطة الوطنية الفلسطينية للأعوام ٢٠٠٨-٢٠١٠ ، وفيما يتعلق بتطوير القضاء الفلسطيني. بناء على دور هذه الدائرة التخطيط، تم تمويل إنشاء الوحدة من الحكومة الهولندية عبر برنامج الامم المتحدة الانمائي (UNDP)، حيث باشرت بالبدء بالتنفيذ من خلال تعيين خبراء مؤهلين ليقوموا بتأسيس وحدة التخطيط ويعملوا على تحقيق الأهداف التي تم إنشاء الوحدة من أجلها، وفي النهاية ليقوموا بنقل خبراتهم وتدريب كوادر محلية تعمل في مجلس القضاء الأعلى.

١. **هيكلية الوحدة:** تتألف وحدة التخطيط وإدارة المشاريع من مدير الوحدة (يشغل هذا المنصب حالياً قاض تم تعيينه من قبل مجلس القضاء الأعلى) ومنسق علاقات الممولين ومدير مشاريع مجلس القضاء الأعلى ومدير التخطيط الاستراتيجي ومساعداً إدارياً (ويشغل هذه المناصب الثلاثة خبراء قامت (UNDP) بتعيينهم)، وقد انضم حديثا لهذه الوحدة مهندسٌ قام مجلس القضاء الأعلى بتعيينه.

٢. **أهداف الوحدة:** كما يتضح من اسم الوحدة، فإن الهدفين الرئيسيين لها هما وضع ورسم الخطة الاستراتيجية القصيرة المدى والطويلة المدى لمجلس القضاء الأعلى، بحيث تكون خطة قطاع العدالة الاستراتيجية والخطة الوطنية هما المحورين الرئيسين الذين تبنى عليهما خطة المجلس، أما الهدف الرئيس الثاني لهذه الوحدة، فهو تحديد احتياجات مجلس القضاء الأعلى سواء احتياجاته المتعلقة بتطوير وبناء قدرات كوادره أو الاحتياجات المتعلقة بتحديث وتحسين بنيته التحتيه، ومن ثم تقديم هذه الاحتياجات على شكل مشاريع إلى الدول المانحة التي تدعم القضاء.

٣. **مهمات وحدة التخطيط وإدارة المشاريع:**

- المشاركة في اللجنة القطاعية لتحضير خطة قطاع العدالة الاستراتيجية المتوسطة المدى للأعوام ٢٠١١-٢٠١٣ .
- تحضير وصياغة خطة مجلس القضاء الأعلى الاستراتيجية المتوسطة المدى للأعوام ٢٠١١-٢٠١٣، وخطة عمل المجلس السنوية للعام ٢٠١١-٢٠١٢. والمشاركة بتحضير الموازنة السنوية للمجلس.
- تحضير وصياغة خطط العمل السنوية لدوائر مجلس القضاء الأعلى.
- مراجعة الهيكلية المؤسسية لمجلس القضاء الأعلى، والعمل على تطويرها لتقديمها للمجلس للدراسة.
- مراجعة الاتفاقيات المعدة، وصياغة مذكرات التفاهم مع المؤسسات المختلفة وعرضها على رئيس مجلس القضاء الأعلى للإقرار والتوقيع.
- عكس احتياجات المجلس لتطوير وبناء قدرات كوادره من قضاة وموظفين، بالإضافة إلى احتياجاته فيما يتعلق بتحديث البنية التحتية للمحاكم والدوائر على شكل مشاريع، والبحث عن الجهات المانحة لتمويل هذه المشاريع.
- الالتقاء بالمؤسسات والجهات الداعمة للقضاء وبحث سبل التطوير والتعاون من أجل تقوية القضاء الفلسطيني.
- مراجعة كافة الدراسات والتقارير المقدمة من الجهات الدولية التي تعمل لدعم القضاء وقطاع العدالة، وتقديم التعديلات والاقتراحات على هذه الدراسات والتقارير.
- متابعة تنفيذ نشاطات المشاريع وقياس مدى تحقيقها لأهدافها.
- تقديم التقارير التي تعكس إنجازات مجلس القضاء الأعلى لمختلف الجهات، على سبيل المثال، (وزارة التخطيط، رئاسة الوزراء، الجهات المانحة ...الخ)
- التواصل مع الوزارات المختلفة بشكل عام، ووزارة التخطيط بشكل خاص فيما يتعلق بالمشاركة في مجموعات العمل المختلفة، لتنسيق المنح المقدمة لتطوير القضاء وقطاع العدالة في فلسطين.

رئيس مجلس القضاء الأعلى يستعرض مجسمات المصممة لمجمعات محاكم الخليل وطولكرم وقصر عدل رام الله

٤. **منجزات وحدة التخطيط وإدارة المشاريع:**

١. بعد تكليف رئاسة الوزراء المؤسسات الفلسطينية بالبدء بعملية التحضير لوضع الخطة الوطنية الفلسطينية للأعوام ٢٠١١-٢٠١٣، قامت وحدة التخطيط وإدارة المشاريع في مجلس القضاء الأعلى بالتعاون مع اللجنة القطاعية لصياغة خطة قطاع العدالة المتوسطة المدى، وقد انتهى العمل على صياغة هذه الخطة وتم تقديمها لمكتب رئاسة الوزراء، وبالإضافة إلى ذلك، فقد تعاونت الجهات الثلاث على صياغة مؤشرات الأداء للخطة الاستراتيجية لقطاع العدالة، لكن العمل المشترك على صياغة المؤشرات وصل إلى مرحلة تحديد الصلاحيات والمسؤوليات والتي حتى هذه اللحظة لا زالت تشكل عائقا بسبب عدم وجود نص قانوني واضح يحدد صلاحيات ومسؤوليات كل مؤسسة.

٢. أنهت الوحدة بعد عقدها لقاءات مكثفة مع مكتب رئيس مجلس القضاء الأعلى، تحديد وصياغة خطة عمل المجلس السنوية، وخطة المجلس الاستراتيجية متوسطة المدى، بحيث استفادت من اللقاءات التي عقدتها أيضا مع الدوائر وذلك لتكون الخطط الاستراتيجية شاملة وتعكس رؤية واحتياجات المجلس الحقيقية، ومن الجدير ذكره أنّ هذه الخطة سيتم عرضها ونشرها قريبا.

٣. شاركت وحدة التخطيط في اللجنة التي تم تشكيلها من قبل رئيس المجلس لتقديم خطة موازنة مجلس القضاء السنوية للعام ٢٠١٠ .

٤. شارفت وحدة التخطيط وإدارة المشاريع بعد عقد لقاءات تشاورية منفصلةمع دوائر المجلس على الانتهاء من تنسيق وصياغة خطط عمل الدوائر السنوية.

٥. قامت الوحدة بالمساعدة في صياغة ومراجعة مذكرات تفاهم مع كل من المؤسسات التالية لتحديد الصلاحيات والمسؤوليات بهدف التسريع في سير العمل وتطويره، **وهي :**

- **الشرطة القضائية:** قدمت وحدة التخطيط وإدارة المشاريع مقترحا لتنظيم علاقة الشرطة القضائية ومجلس القضاء فيما يتعلق بموضوع عمل الشرطة القضائية المتعلق بالمحاكم وحماية القضاة، ووافق رئيس مجلس القضاء على ما جاء في هذه المذكرة، وينتظر المجلس رداً من الشرطة القضائية بالموافقة وتوقيع مذكرة التفاهم.
- **جامعة بيرزيت:** ساهمت وحدة التخطيط وإدارة المشاريع بمراجعة مذكرة التفاهم بين المجلس ومعهد الحقوق في جامعة بيرزيت، والتي تتعلق بربط برنامج «المقتفي» ببرنامج « ميزان» والذي من خلاله يستطيع المستخدم إيجاد القوانين، والأحكام القضائية المختلفة حسبما تقتضي الحاجة. وقد تم التوقيع على مذكرة التفاهم هذه وتم الانتهاء من ربط البرنامجين.
- **المعهد القضائي:** قدمت وحدة التخطيط وإدارة المشاريع المقترحات والتعديلات على مذكرة التفاهم بين المجلس والمعهد، والتي من خلالها تم توضيح أهمية التواصل مع المعهد وتقديم الخطة التدريبية المقترحة للقضاة والموظفين والتي تقوم اللجان المكلفة في المجلس بإعدادها وتقديمها.
- **النيابة العامة:** قامت وحدة التخطيط بعقد اجتماعات بين النيابة العامة وإدارة التفتيش القضائي و إدارة تكنولوجيا المعلومات، بهدف الوصول إلى اتفاق من خلاله يتم توحيد اجراءات التفتيش القضائي، و فيما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات، قام مجلس القضاء بنقل برنامج إدارة سير الدعوى ميزان٢ للنيابة العامة و تم التوقيع على مذكرة تفاهم بهذا الخصوص.
- **الممثلية الكندية ووزارة التخطيط:** ساهمت وحدة التخطيط وإدارة المشاريع بشكل أساسي

اجتماع دائرة التخطيط مع المكتب الفني والمولين لمناقشة احتياجات المكتب الفني

اجتماع وحدة التخطيط ودائرة التفتيش القضائي والنيابة العامة مع المولين لمناقشة احتياجات التفتيش القضائي

في إعداد وصياغة ومراجعة اتفاقية مشروع بناء (قصر العدل في رام الله، ومجمع المحاكم في الخليل، ومجمع المحاكم في طولكرم) الممول من قبل الحكومة الكندية، وقد اتفقت الأطراف ووقعت على الاتفاقية من أجل بدء العمل على تنفيذ المشروع.

٦. خلال عام ٢٠١٠، تلقت وحدة التخطيط وإدارة المشاريع العديد من الاحتياجات من خلال الدوائر المختلفة للمجلس، وعلى أساس هذه الاحتياجات قامت بصياغة المشاريع وتقديم الطلب لدعم الاحتياجات التالية:

- **دعم إدارة المجلس المالية:** وذلك من خلال توفير خبير مالي يقوم بتقييم وضع الدائرة المالية، وتدريب كوادرها، وتقديم خطة عمل لتطويرها وتنظيم عملها وتطوير هيكليتها، وقد تم تقديم هذا المشروع للمفوضية الأوروبية وتمت الموافقة عليه، وبعد أن راجعت الوحدة اتفاقية المشروع، قام الطرفين بالتوقيع، وقد بدأ الخبير بمزاولة عمله في الإدارة المالية بمجلس القضاء الأعلى.
  - » دعم مكتب رئيس مجلس القضاء بخبير للعمل كمساعد قانوني.
  - » دعم انشاء مكتب الدراسات والأبحاث القانونية في المجلس .
  - » دعم إنشاء مكتبات قضائية في محاكم الضفة الغربية .
  - » دعم وحدة التكنولوجيا وإدارة المعلومات، من خلال توفير خبير لتطوير عمل الوحدة.
  - » دعم طباعة قرارات المحكمة العليا.
  - » دعم بناء محاكم صلح لخدمة المواطنين، بحيث تحل محل المحاكم المستأجرة والتي لا توفر مكاناً مناسباً لعملية التقاضي وتقلل من احترام المواطن وهيبة القضاة، وقد تعاونت وحدة التخطيط بشكل كامل مع البعثة التي كلفتها المفوضية الاوروبية لعمل دراسة مكثفة حول هذا الاحتياج، وشاركتهم بزياراتهم الميدانية للمحاكم ووفرت لهم الدراسات والمعلومات التي تكمل دراستهم، وبعد ذلك تمت الموافقة على المشروع، والاتفاقية حالياً قيد الإعداد.
  - » وافقت وزارة التخطيط على مقترحات االمشاريع الطارئة المقدمة من وحدة التخطيط، وتم تنفيذ المشاريع الثلاثة وهي: توفير مولدات كهربائية لمحاكم بداية وصلح (رام الله، الخليل،جنين) وتأثيث وتجهيز محكمة العدل العليا برام الله، وترميم السجلات العدلية والوثائق الهامة في محاكم الصلح والبداية في الضفة الغربية.
  - » بالتعاون مع وحدة التكنولوجيا وإدارة المعلومات، وبالتحديد مع فريق تطوير برنامج ميزان٢، قدمت وحدة التخطيط وإدراة المشاريع خطة تطبيق وتدقيق البيانات لإنهاء المرحلة الأخيرة من مشروع تطوير برنامج السير الدعوى ميزان ٢ ، المشروع حاليا قيد التطبيق، بالإضافة إلى هذا، فقد قدمت وحدة التخطيط طلبا لتعيين خبير لدعم إنهاء تطوير مشروع ميزان ٢، وقد تمت الموافقة على هذا الطلب ويزاول الخبير حاليا عمله في وحدة التكنولوجيا وإدارة المعلومات.
  - » قامت الوحدة بإعداد وصياغة مشروع إنشاء وحدة العلاقات العامة والإعلام في مجلس القضاء الأعلى، وتم قبول هذا المشروع وتطويره، والعمل على دعم تنفيذه.
  - » تقوم الوحدة بالتعاون المستمر مع وحدة التدريب من أجل تنسيق التمويل المتعدد لموضوع تدريب القضاة وموظفين مجلس القضاء الأعلى.
  - » تعتبر وحدة التخطيط وإدارة المشاريع عضوا مشاركا يمثل مجلس القضاء الأعلى في مجموعات العمل التالية: مجموعة عمل قطاع العدل، مجموعة عمل قطاع العدالة التقنية، مجموعة عمل تطبيق تنفيذ الممولين لالتزاماتهم المالية تجاه قطاع العدالة، عضوا في اللجنة التقنية واللجنة التوجيهية لمشروع بناء المحاكم، عضوا في لجنة تقييم ووضع الخطط التدريبية للقضاة، عضوا في لجنة وضع الموازنة المالية لمجلس القضاء الأعلى، عضوا في لجنة التدريب في مجلس القضاء الأعلى، عضوا في اللجنة الفلسطينية الأوروبية لسياسة الجوار الأوروبي، عضوا في اللجنة المشتركة الفلسطينية الاوربية لحقوق الإنسان و سيادة القانون و الحكم الرشيد.

٥. **الرؤية المستقبلية للوحدة :**

تعمل وحدة التخطيط وإدارة المشاريع جاهدة لتطوير قدرات الكوادر العاملة فيها، وذلك من أجل إبقاء أسسها متينة لضمان استمرارية العمل بمنهجية واضحة ورؤية جدية، وتهدف الوحدة لزيادة كوادرها الموظفين من خلال مجلس القضاء الأعلى وذلك ليكون هناك قدرة على تقسيم المهمات بشكل أفضل لما له من أهمية بزيادة انتاجية الوحدة وتحسين نوعية انجازاتها بفضل التخصص في المهام.

٦. **الصعوبات والتحديات:**

- » تحتاج وحدة التخطيط وإدارة المشاريع لكوادر ذات مؤهلات علمية متخصصة، وخبرة متميزة، لكن الصعوبة تكمن في رصد هذه الخبرات في ظل الرواتب الحكومية المتدنية التي لا تستقطب مثل هذه الكوادر والخبرات.
- » تواجه الوحدة الصعوبات مع بعض المانحين، في الاتفاق على آلية تطبيق نشاط معين، والسبب يعود في ذلك إلى السياسات والتوجيهات التي تحكم المانحين ولا يستطيعون تغييرها، ولهذا تأثيره السلبي على سير العمل، سواء في السرعة أو في نوعية التطبيق.
- » يواجه المجلس بشكل عام والوحدة بشكل خاص، التحديات المتعلقة برصد تمويل للمتطلبات السريعة ذات التكلفة القليلة، فهذه الاحتياجات لا تنال اهتمام الممولين، وفي ذات الوقت يجد المجلس لصعوبة كبرى بتوفيرها من خلال الموازنة المرصودة للمجلس في وزارة المالية، وذلك بسبب الاجراءات الطويلة والمعقدة، وأيضاً حاجة المجلس للحصول على الموافقة لمتطلباته كلما استدعت الحاجة.

خامساً: السياسات والبرامج التدريبية المنوي تنفيذها خلال العام ٢٠١١

١. برنامج التدريب القضائي المستمر:

وهو أحد البرامج التدريبية التي تم تنفيذها في الأعوام السابقة، ويتم تنفيذها كل عام، وذلك بهدف إعادة صقل المعلومات القضائية لدى القضاة العاملين في الجهاز القضائي، ويتم ذلك عبر برنامج يعد من قبل لجنة التدريب القضائي التي تقوم بدورها بإعطاء الأولوية للموضوعات التدريبية التي ترى ضرورة عقدها إما بناء على استمارة استطلاع الرأي، أو من قبل مقترحات تقدمها دائرة التفتيش القضائي، قد تَم إعداد برنامج بهذا الخصوص وجاري التشاور مع رؤساء المحاكم بخصوص الموضوعات التدريبية المطروحة للتوصل إلى برنامج تدريبي يحقق الهدف المنشود منه.

٢. برنامج التدريب القضائي المتخصص:

يهدف هذا البرنامج إلى التركيز على جانب قانوني معين، كالتدريب الذي تَم تنفيذه ومازال مستمراً حول قانون مكافحة الفساد. وكذلك برنامج متخصص تَم تنفيذه حول إدارة سير الدعوى.

هناك مجموعة من التدريبات المتخصصة التي زودت الدائرة بها من قبل دائرة التفتيش القضائي لمجموعة محددة من القضاة وذلك بناء على زيارات التفتيشية الدورية والفجائية، حيث تمت مخاطبة دائرة التخطيط بخصوصها للبحث عن التمويل اللازم للشروع في تنفيذها وهي الآتي:

- إدارة سير الدعوى المدنية والجزائية.
- إدارة جلسات المحاكمة وضبطها.
- التعامل مع الخصوم والمحافظة على هيبة المحكمة.
- حسن استغلال وقت العمل.
- صياغة الأحكام وفق القواعد القانونية واللغوية.

٣. برنامج إعداد وتطوير مناهج التدريب القضائي:

ويهدف هذا البرنامج إلى إعداد مناهج تدريبية قضائية يتم استخدامها كمنهاج في التدريب المستمر وكمنهاج معتمد لدى المعهد القضائي الفلسطيني، وقد شرع في بداية العام ٢٠١٠ تنفيذ البرنامج الأول حيث قَارب البرنامج على الانتهاء والخروج منه بأربعة مناهج تدريبية، ويجري التحضير للبرنامج الثاني، حيث تم اختيار الموضوعات والمجموعات المشاركة في كل موضوع ، بانتظار الانتهاء من البرنامج الأول وتقييمه ومن ثم البدء في تنفيذ البرنامج الثاني.

٤. خطة تدريبية لموظفي مجلس القضاء الأعلى:

تم وضع خطة لتدريب موظفي مجلس القضاء الأعلى، ستيتم تنفيذها في العام ٢٠١١ ، وقد احتوت الخطة على جانبين ، الأول يتضمن موضوعات تدريبية خاصة بموظفي المجلس الجدد، والثاني موضوعات تدريبية تشمل موظفي المجلس القدامى والجدد، ويهدف هذا البرنامج إلى تعريف الموظفين بالعديد من الموضوعات أهمها الثقافة القانونية وحقوق وواجبات الموظف والتركيز كذلك على موضوعات أخرى تحاكي الموظف الذي يعمل في المحاكم على اختلاف درجاتها. كالتدريب على قانون كاتب العدل والتدريب على قانون التنفيذ للموظفين العاملين في دائرة التنفيذ.

٥. دورات تدريبية متخصصة للموظفين العاملين في الدوائر التابعة لمجلس القضاء الأعلى:

تم إعداد جدول يضم العديد من الدورات التدريبية التي تم إدراجها بناءً على استطلاع رأي موظفي الدوائر والتي يرون أنهم بحاجة إليها، وشمل استطلاع الرأي كافة الدوائر، ويهدف هذا التدريب إلى رفع كفاءة الموظفين العاملين في الدوائر من خلال التركيز على الجوانب التي يرون أنهم يحتاجون إلى زيادة في المعرفة بها، أو التي يحتاجون إليها بسبب طبيعة عملهم.

وبناءً على ما تقدم ذكره، فمن الممكن أن يتم إضافة بعض البرامج التدريبية إذا ما دعت الحاجة إليها، وبطبيعة الأمر فإن الهدف الأساسي هو العمل على الرقي بالمستوى العملي لكافة العاملين بالجهاز القضائي سواءً أكانوا قضاة أو موظفين.

إن منجزات مجلس القضاء الأعلى في تحقيق أهدافه الاستراتيجية تنبثق من تحليل نقاط القوة والضعف مما يؤسس لنمو السلطة القضائية بشكل علمي وممنهج باتجاه تفعيل العمل القضائي والرقي بأداء مكونات قطاع العدالة نحو تحقيق سيادة القانون، وقد استطاع مجلس القضاء الأعلى تحقيق مجمل الأهداف ضمن استراتيجية المجلس للأعوام ٢٠٠٨-٢٠١٠، وهو يتطلع إلى تحقيق الأهداف المحددة في استراتيجية الأعوام ٢٠١١-٢٠١٣ المقرّة.

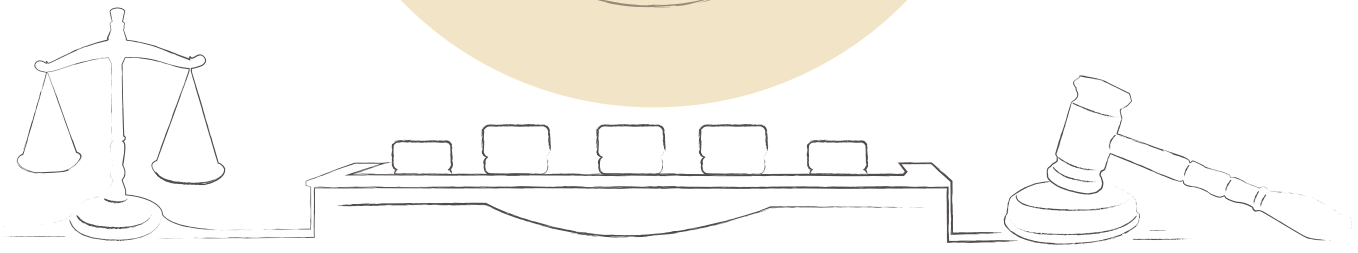

الفصل الثالث

مؤشرات التطور في الموارد البشرية العاملة بالسلطة القضائية للعام ٢٠١٠

أولاً: التطور في أعداد العاملين في السلطة القضائية:

يصنف العاملون بالسلطة القضائية إلى فئتين وهما:

١. **الكادر القضائي:** حيث يشتمل هذا المصطلح على الكادر العامل بالسلطة القضائية من السادة القضاة بمختلف مراتبهم، بدءاً من قضاة الصلح وقضاة البداية، مروراً بقضاة محاكم الاستئناف، وانتهاءً بقضاة المحكمة العليا.

٢. **الكادر الإداري:** ويشمل هذا المصطلح جميع الموظفين الإداريين الذين يعاونون القضاة في أداء مهامهم من رؤساء أقلام المحاكم، ومأموري التنفيذ، وأمناء الصناديق، وكتاب العدل، وكتبة الضبط، وكتبة التبليغات الذين يقومون بتبليغ الأوراق القضائية، ومراسلي المحاكم الذين يقومون بالمناداة على أصحاب القضايا والموظفين الإداريين العاملين في إدارات مجلس القضاء الأعلى كالدائرة الإدارية والمالية ودائرة تكنولوجيا المعلومات وإدارات التفتيش القضائي والتدريب القضائي والمكتب الفني والأمانة العامة للمجلس و مركز الأبحاث و الدراسات القضائية ومكتب رئيس المجلس وغيرها، وعلى ضوء هذا التقسيم، سيتفرع هذا الجزء من هذا الفصل إلى محورين :

قاضي صلح جديد يؤدي اليمين القانونية أمام رئيس وأعضاء مجلس القضاء الأعلى

- **التطور في أعداد وتشكيلات الكادر القضائي .**

يخضع تعيين القضاة وترقيتهم والتفتيش على أعمالهم ومساءلتهم وعزلهم وإجراء الحركة في أوساطهم من نقل وانتداب إلى الشروط والكيفية المنصوص عليها في الباب الثالث من قانون السلطة القضائية رقم (١) لسنة ٢٠٠٢ والتي تضمنت الأحكام الخاصة بالتعيين والترقية والأقدمية، والنقل والانتداب والإعارة والعزل، وواجباتهم وما يُحظر عليهم القيام به، ورواتبهم وعلاواتهم، والإجازات، ووفقاً للمادة (٣٢) من قانون السلطة القضائية، تحدد رواتب ومخصصات القضاة بجميع درجاتهم وفقاً للجدولين الملحقين بقانون السلطة القضائية المذكور ويجب أن يحمل جميع القضاة شهادة جامعية لا تقل عن البكالوريوس القانون ومنهم من يحمل درجة الماجستير، الغالبية العظمى من القضاة خريجي الجامعات العربية وبالتحديد الجامعات الأردنية والمصرية والسورية واللبنانية وقد تم تعينهم بعد ممارستهم لمهنة المحاماة.

- **توزيع عدد القضاة في المحاكم النظامية باختلاف درجاتها:**

يبين الجدول التالي توزيع عدد القضاة في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب اختصاصات المحاكم، ويظهرمنه مايلي:

١. ارتفع عدد القضاة في الضفة الغربية وقطاع غزة بمختلف مراتبهم من ١٩٠ قاضيا عام ٢٠٠٩ إلى ١٩٥ قاضياً في عام ٢٠١٠.
٢. في عام ٢٠١٠ تقاعد خمسة من القضاة لبلوغهم سن التقاعد ليصبح عدد قضاة المحكمة العليا ٣٠ قاضيا.
٣. بلغ عدد قضاة الصلح في العام ٢٠١٠ (٦٢) قاضياً حيث تم ترقية بعضاً منهم من درجة محكمة الصلح إلى درجة محكمة بداية.
٤. بلغ عدد قضاة البداية في العام ٢٠١٠ (٥٥) قاضيا، حيث تم ترقية (٨) قضاة من درجة بداية إلى درجة رئيس محكمة وترقية (١٦) من درجة قاضي بداية إلى درجة قاضي استئناف.
٥. ارتفع عدد القضاة في محاكم الاستئناف ارتفاعا مطرداً من ١٤ قاضياً في ٢٠٠٩ إلى ٤٠ قاضياً في ٢٠١٠ ويشمل هذا العدد قاضيين برتبة رئيسي محكمة استئناف موزعين على محكمة استئناف رام الله ومحكمة استئناف القدس.
٦. بلغ عدد القاضيات في العام ٢٠١٠ في الضفة الغربية ١٨ قاضية وفي قطاع غزة ٤ قاضيات، أي ما مجموعه ٢٢ قاضية موزعين على المحاكم باختلاف درجاتها .
٧. يعمل في محكمة استئناف رام الله ١٣ قاضياً من بينهم قاضيين بدرجة رئيس محكمة بداية منتدبين لمحكمة الاستئناف وفي محكمة استئناف القدس خمسة قضاة.
٨. كما يعمل في دوائر مجلس القضاء الأعلى ٩ قضاة موزعين كما يلي:

- قاض في الأمانة العامة ويعمل أمينا عاما لمجلس القضاء الأعلى .
- قاضي لدائرة التخطيط وإدارة المشاريع وعمل كمديرة لدائرة التخطيط وإدارة المشاريع بالإضافة لوظيفته في محكمة الاستئناف.
- قاضي كمدير لدائرة التفتيش القضائي بالإضافة إلى ثلاثة قضاة آخرين في نفس الدائرة.
- رئيس ادارة المحاكم .
- قاضي كمدير لدائرة التدريب القضائي بالضافة لوظيفته في المحكمة العليا.
- قاضيين اثنين في المكتب الفني، حيث يعمل قاضي محكمة عليا رئيسا للمكتب الفني بالإضافة لوظيفته.

تجدر الإشارة إلى أن توزيع قضاة الصلح في الجدول أدنا وعددهم ١٩ قاضي صلح تم إنتدابهم لدى محاكم البداية ومنهم ١١ قاضياً بالاضافة لوظيفتهم في محاكم الصلح، ورئيسين محكمة بداية منتدبين لدى محكمة الاستئناف.
تمّ تعيين ١١ قاضيا جديداً عام ٢٠١٠ ، موزعين على المحاكم على اختلاف درجاتها، كما تمّ تعيين قاضيين في محكمة البداية ، وتسعة قضاة في محكمة الصلح .

جدول رقم (١): توزيع عدد القضاة حسب نوع المحكمة في الضفة الغربية وقطاع غزة للأعوام (٢٠٠٩-٢٠١٠)

المحكمة	٢٠٠٩			٢٠١٠		
	الضفة الغربية	قطاع غزة	المجموع	الضفة الغربية	قطاع غزة	المجموع
العليا	٢١	١٤	٣٥	١٩	١١	٣٠
رئيس الاستئناف	–	–	–	٢	–	٢
الاستئناف	٩	٥	١٤	١٩	١٩	٣٨
البداية	٤٥	٢٥	٧٠	٤٤	١١	٥٥
رئيس بداية	١	–	١	٨	–	٨
الصلح	٧٠	٠	٧٠	٦٢	–	٦٢
المجموع	١٤٦	٤٤	١٩٠	١٥٤	٤١	١٩٥

جدول رقم (٢): توزيع قضاة محكمة الصلح والبداية حسب المحكمة للأعوام (٢٠٠٩-٢٠١٠)

المحاكم	محاكم الصلح		محاكم البداية	
	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠١٠
رام الله	٩	٨	١١	١٢
نابلس	٩	٩	١١	١٢
الخليل	٤	٥	٦	٨
بيت لحم	٦	٥	٨	٨
أريحا	٢	٢	٣	٣
جنين	٥	٥	٦	٧
طولكرم	٥	٦	٧	٥
قلقيلية	٣	٣	٣	٤
دورا	٣	٤	–	–
حلحول	١	٢	–	–
سلفيت	١	٢	–	–
طوباس	٢	٢	–	–
غزة	٠	٠	٢٥	١١
المجموع	٥٠	٥٣	٨٠	٧٠

وبلاحظ ازدياد عدد قضاة محاكم الاستئناف إلى ٣٨ قاضياً مابين المحافظات الشمالية والجنوبية وموزعين على محاكم الاستئناف بمختلف وظائفها، حيث يتواجد في محكمة استئناف رام الله ١٤ قاضياً بينما في محكمة استئناف القدس خمسة قضاة بالإضافة إلى أربعة قضاة في محكمة استئناف ضريبة الدخل من ضمنهم قاضي عليا منتدب لمحكمة ضريبة الدخل، كذلك الامر نلاحظ الارتفاع الملحوظ بنسبة أعداد القضاة ما بين عام ٢٠٠٩ الذي كان فيه ١٤ قاضي استئناف بينما ارتفع العدد ليصبح ٤٠ قاضي استئناف في عام ٢٠١٠ من ضمنهم رئيس لمحكمة استئناف رام الله ورئيس محكمة استئناف القدس.

افتتاح المؤتمر القضائي الثالث

الإعلان عن منصب رئيس الديوان في مؤتمر إدارة المحاكم

جانب من مؤتمر إدارة المحاكم الأول

أ) إنجازات الأمانة العامة لمجلس القضاء الأعلى خلال عام ٢٠١٠:

منذ إنشاء الأمانة العامة لمجلس القضاء الأعلى وهي تشهد تطورا كبيرا ومتسارعا في المجال الإداري والفني والمهني في متابعة شؤون القضاة واجتماعات مجلس القضاء الأعلى، حيث واكبت هذه الدائرة التقدم الذي شهده مجلس القضاء الأعلى في السنوات الأخيرة، من خلال تنفيذ الأهداف التي أنيطت بها بما يتوائم وإستراتيجية السلطة القضائية، وفق رؤية مؤسساتية تنهض بمستوى الخدمات التي تقدمها للسادة القضاة، من أبرز انجازات الأمانة العامة لمجلس القضاء الأعلى خلال العام ٢٠١٠:

١. قامت الأمانة العامة بالتسيق مع مكتب رئيس المجلس بعقد المؤتمر القضائي الثالث في بيت لحم بتاريخ ٢٠١٠/٧/٢٩.
٢. قدمت الأمانة العامة لمكتب رئيس مجلس القضاء الأعلى والدوائر الأخرى الخدمات المتعلقة بالبيانات الرئيسة التي تساعد في عملية اتخاذ القرارات في إدارة الشأن القضائي.
٣. قامت الأمانة العامة بتنفيذ قرارات مجلس القضاء الأعلى المتعلقة بالتنقلات والتشكيلات القضائية وإعداد تقارير وكشوف خاصة بذلك، والاحتفاظ بنسخ عنها الكترونية وورقية، ومتابعة توزيع السادة القضاة على المحاكم.
٤. الإعداد والتحضير لاجتماعات مجلس القضاء الأعلى من خلال إعداد جدول الأعمال وتبليغ الدعوات للأعضاء، ومتابعة تنفيذ قرارات مجلس القضاء الأعلى وفق الأصول.
٥. قامت الأمانة العامة بمتابعة كل ما يخص شؤون السادة القضاة الإدارية، بما في ذلك التعيينات القضائية والإحالة على التقاعد والعلاوات المختلفة.

ج) أبرز التحديات التي واجهت الأمانة العامة في قيامها بمسؤولياتها :

١. عدم وجود لائحة داخلية تحدد المهام والمسؤوليات وتنظم العمل في الأمانة العامة.
٢. نقص الكادر الإداري العامل في الأمانة العامة.
٣. ضرورة تطوير برنامج شؤون القضاة بما يتوافق والمستجدات في أعدادهم وتوزيعهم وتشكيلاتهم.
٤. تفعيل جميع المسؤوليات المنوطة في الأمانة العامة بموجب قرار مجلس القضاء الأعلى رقم (٢) لسنة ٢٠٠٦ بشأن مباشرة قواعد مجلس القضاء الأعلى لاختصاصاته.

٢.التطور في أعداد ونوعية وتوزيع الكادر الإداري:

يشمل مصطلح الكادر الإداري جميع الموظفين الإداريين الذين يعاونون القضاة في أداء مهامهم من رؤساء أقلام المحاكم، ومأمورو التنفيذ، وأمناء الصناديق، وكتاب العدل، وكتبة الضبط، والمحضرون الذين يقومون بتبليغ الأوراق القضائية، ومراسلو المحاكم الذين يقومون بالمناداة على أصحاب القضايا والموظفين الإداريين العاملين في إدارات مجلس القضاء الأعلى.

بالقاء نظرة على الجداول أدناه، نلاحظ أن عدد الموظفين في السلطة القضائية بلغ ٦٧٤ موظفا وموظفة،وتتميز خصائصهم الديموغرافية بما يلي:

١. حوالي ثلثي الموظفين هم من الشباب والنسبة بالتحديد ٦٤,٣٪ تتراوح أعمارهم ما بين ٢٠-٣٤ سنة، منهم ١٢,٥٪ تتراوح أعمارهم ما بين ٢٠-٢٤ سنة، ونسبة ٢٧,٤٪ تتراوح تتراوح أعمارهم ما بين ٢٥-٢٧ سنة ونسبة ٢٤,٣٪ أعمارهم ما بين ٣٠-٣٤ سنة. أما الذين تزيد أعمارهم عن ٣٥ سنة نسبتهم ٣٧,٢٪. نسبة كبار السن الذين تتراوح أعمارهم ما بين ٥٠-٦٠ سنة لا تتجاوز ٧,٤٪.
٢. أكثر من ثلثي الموظفين ونسبتهم ٦٧,١٪ تم تعينهم في السلطة القضائية خلال الفترة ما بين ٢٠٠٧-٢٠١٠ ، نسبة المعينين خلال الفترة ما بين ٢٠٠١-٢٠٠٦ بلغت ١٨,٥٪. والمعينين بعد مجيء السلطة خلال الفترة ما بين ١٩٩٥-٢٠٠٠ بلغت ١٢٪.
٣. غالبية الموظفين ونسبتهم ٦١٪ تتراوح درجاتهم الوظيفية ما بين (الخامسة - السابعة)، يليهم الدرجة العاشرة ١٣,٥٪. أما الموظفون المصنفون من الفئة العليا الذين درجاتهم الوظيفية (A، B، C، A٤) نسبتهم ١٢,٨٪ الغالبية منهم درجتهم مدير C ونسبتهم ١١,٧٪.

إن الانجازات التي تحققت في السنوات السابقة في أداء المحاكم على صعيد تحقيق سيادة القانون والفصل بين السلطات، جاء أيضا كنتيجة للجهد الذي قدمته الطواقم الإدارية المساندة للعمل القضائي، حيث تشكل الطواقم الإدارية رديفا ومساندا لجهود السادة القضاة في عملهم القضائي التي حققت الخطوة الرئيسة في تطور عمل المحاكم. ويعود تحقيق الكثير من المنجزات في العام ٢٠١٠ إلى الجهود الكبيرة التي بذلها مجلس القضاء الأعلى في تعزيز الواقع الإداري في مجلس القضاء الأعلى ومأسسته، نظرا لأهمية إدارة المحاكم وأداتها الرئيسة المتمثلة في الإدارة العامة للشؤون الإدارية والمالية في الاشراف على قطاع الموظفين العاملين بالمحاكم النظامية وفق أسس إدارية سليمة، وعبر توفير الاحتياجات اللوجستية للمحاكم النظامية المختلفة، ويعمد هذا التقرير الإداري إلى بيان الحالة الخاصة بإدارة شؤون الموظفين في العام ٢٠١٠ .

وتعتبر إدارة المحاكم من أهم إدارات مجلس القضاء الأعلى لدورها في الإشراف الاداري على موظفي المحاكم بتعليمات رئيس مجلس القضاء الأعلى الذي يعهد لها تنفيذ خطط المجلس بخصوص قطاع الموظفين وتنظيم العمل وتوجيه العاملين وتحقيق الأهداف والعمل على متابعة الخطط والسياسات التي تم وضعها والتأكد من تنفيذها بالشكل المطلوب حيث تقوم بالعمل على إحداث التغيير والتطوير في الأنظمة المعمول بها بشكل مستمر لما تتطلبه مصلحة العمل ، وقد قامت هذه الإدارة بتاريخ ٢٠-٢٠١٠/٥/٢٢ بعقد المؤتمر الأول لإدارة المحاكم بعنوان « دور إدارة المحاكم في تعزيز فاعلية القضاء» وقد أعلن فيه عن استحداث منصب رئيس الديوان في المحاكم النظامية وباشرت بإنشاء دائرة الرقابة والجودة وقد نفذت إدارة المحاكم من خلال الادارة العامة للشؤون الإدارية والمالية جملة من الإنجازات، حيث تابعت هذه الإدارة العامة كل موظف في المؤسسة أين كان موقعه ومهما كانت طبيعة عمله والمهام والواجبات التي ينفذها، وهي من الإدارات الخدماتية والتنفيذية التي تحشد فيها كافة جهودها للوصول إلى أمثل الوسائل التي تصنع عنصراً بشرياً كفؤاً يقوم ويساهم من خلال ما يحصل عليه من حقوق وبرامج تأهيل مختلفة وخدمات فنية مختلفة في تنفيذ واجباته بكل إخلاص ومسؤولية عالية.

وفيما يلي إستعراض لأقسام إدارة الشؤون الإدارية والإنجازات السنوية المفصلة وأبرز الإشكالات التي واجهتها وتواجهها الادارة وأبرز النشاطات المخطط لها للعام ٢٠١١.

أ) قسم شؤون الموظفين:

:قام قسم شؤون الموظفين بمنجزات عديدة خلال العام ٢٠١٠ تمثلت بالتالي

١. أرشفة ملفات الموظفين وترقيمها وتجديدها وإعداد الملفات الجديدة للموظفين الجدد وحفظ جميع الوثائق والمستندات والمعلومات الخاصة بالموظف بعد تدقيقها.
٢. تدقيق ملفات إجازات الموظفين في بداية كل عام وطباعة نموذج ٤١ المتعلق بإجازات الموظفين وذلك لترصيد عدد الإجازات التي يستحقها الموظف.
٣. التعاون مع متخذي القرارات ووضع السياسات الخاصة بالموظفين ومتابعتها وتنفيذها.
٤. متابعة كافة الكتب التي ترد إلى الشؤون الإدارية من قبل المحاكم والرد على هذه الكتب ومتابعة كافة المراسلات التي ترسل إلى ديوان الموظفين العام.
٥. العمل في نهاية كل شهر على تجهيز كشف دوام الموظفين وإرساله إلى ديوان الموظفين العام.
٦. عمل قسم شؤون الموظفين بالتدقيق في دوام الموظفين عند بداية الدوام وإنتهائه وبشكل يومي
٧. متابعة شكاوي وتظلمات موظفي المحاكم ومتابعة مايصدر بشأنها من توجيهات وقرارات من قبل رئيس مجلس القضاء الأعلى ومدير عام الشؤون الإدارية و المالية .
٨. تطوير عمليات قسم شؤون الموظفين وتطويرها وتطبيقها في إطار التخطيط للقوى البشرية العاملة وتقييم الأداء.

ارشفة وحفظ الملفات في المحاكم

مواطنون يتلقون خدمتهم من موظفي دائرة تنفيذ

٩. متابعة كافة الأمور المتعلقة باوضاع الموظفين من صرف العلاوات والدرجات المستحقة والندب والتقاعد وأية تعديلات تخص الموظف.
١٠. إنهاء معاملات الموظفين الذين أكملوا سن الستين وذلك بالتنسيق مع ديوان الموظفين العام وهيئة التقاعد.
١١. القيام في بداية كل عام بطلب إقرار الحالة الإجتماعية و التقرير السنوي لكافة الموظفين وذلك لإرسالها إلى ديوان الموظفين العام.
١٢. إعداد التقارير والإحصاءات عن الموظفين.
١٣. إصدار البطاقات الخاصة بدوام الموظفين والبطاقات التعريفية للموظفين.
١٤. إصدار شهادات الإفادة الرسمية بإثبات الموظف(شهادة لمن يهمة الأمر).
١٥. تحديث بيانات الموظفين.

قام هذا القسم بتسكين الموظفين على هيكلية مجلس القضاء الأعلى والترقيات في المحافظات الشمالية كالتالي:

١. مدير عام واحد للشؤون الإدارية والمالية، ونائبين مدير عام على الدرجة A .
٢. رئيس قلم على الدرجة C وعددهم (٤٣)، ونائب رئيس قلم وعددهم(١٠)، ومدير على الدرجة (C) وعددهم (٧).
٣. رئيس ديوان واحد على الدرجة الثانية.
٤. رئيس قسم وعددهم (١١)
٥. كاتب عدل على الدرجة الثاني وعددهم (١٤)، وتسعة مأمور تنفيذ للدرجة الثانية.
٦. مساعد مأمور تنفيذ وعدهم (٢)
٧. ترقية أربعة موظفين على الدرجة B

الترقيات في المحافظات الجنوبية كالتالي:

١. نائب مدير عام واحد على الدرجة A .
٢. رئيس ديوان على الدرجة الثانية وعددهم (٣)، ورئيس قلم على الدرجة C وعددهم (١٤)، ومدير على الدرجة C وعددهم (٥)
٣. نائب مدير عدد واحد .
٤. رئيس قلم وعددهم (١٤)، ونائب رئيس قلم وعددهم (١٢).
٥. مأمور تنفيذ على الدرجة الثانية وعددهم اثنين.
٦. مساعد مأمور تنفيذ وعددهم اثنين.
٧. كاتب عدل على الدرجة الثاني وعددهم ثلاثة.
٨. رئيس قسم وعددهم (٩).

كما قام القسم بأعمال أخرى إضافة لما سبق في مجال المشاركة في ورش العمل ودورات والمؤتمرات كما يلي:

١. تصنيف القوى البشرية والكتابية والخدماتية بالمحاكم وتوزيعها على ضوء الإحتياجات الفعلية لدى المحاكم والدوائر.
٢. عقد المؤتمر الأول لإدارة المحاكم والذي حضره أكثر من مئة وخمسين موظف لمدة ثلاثة أيام في بيت لحم.
٣. تنظيم دورة خاصة برؤساء الديوان في المحاكم لمدة عشرة أيام في الأردن حول إدارة المحاكم.
٤. مشاركة أربعة موظفين في دورة عقدت بالتنسيق مع ديوان الموظفين العام لمدة ثلاثة اشهر من تاريخ ٢٠١٠/١٠/٢٠ ولغاية ٢٠١١/١/٢٠ ضمن برنامج التطوير القيادي لقطاع الخدمة المدنية .

٥. مشاركة موظفين من مجلس القضاء في المؤتمرات والندوات التي عقدت في جامعة بيرزيت وجامعة القدس.

٦. تم منح الموظفين المتميزين شهادات تقدير من خلال مؤتمر إدارة المحاكم الأول.

٧. عقد دورة خاصة بقيادة الحاسوب لموظفي المحاكم بالتنسيق مع دائرة تكنولوجيا المعلومات ودائرة التدريب القضائي وإعطاء الموظفين شهادات لهذه الدورات.

واجهت قسم شؤون الموظفين عدة معيقات، تم تجاوز العديد منها وتمثلت بالتالي:

١. عدم ظهور أسماء بعض الموظفين على شاشة الحضور والإنصراف بسبب إنقطاع التيار الكهربائي أو عطل في ماكنة الختم، او بسبب نسيانهم للبطاقات.

٢. بعض الموظفين الذين مؤهلهم العلمي أقل من الدرجة الجامعية الأولى لم يتم تسكينهم على هيكلية مجلس القضاء الأعلى.

٣. تلف الملفات الخاصة بالموظفين بشكل سريع.

٤. نقص في الخزانات الخاصة بالملفات والمكاتب واجهزة الحاسوب المتعلقة بالموظفين الجدد.

٥. تأخر الأجهزة الأمنية في الرد على الفحوصات الأمنية للموظفين الجدد.

٦. عدم وجود أرشيف مخصص لحفظ الأوراق والمستندات.

الأمانة العامة تعقد امتحانا تحريريا لتعيين قضاة صلح

صورة مسابقة لتعيين موظفين جدد

ب) قسم التعيينات:

قام قسم التعيينات بالعديد من الأعمال والمنجزات خلال العام ٢٠١٠ : وفقا للتالي

١. يقوم قسم التعيينات في بداية كل عام وبعد إقرار الموازنة الخاصة بمجلس القضاء الأعلى وحسب ما يتم منحه من إعتمادات مالية بالإعلان عن الوظائف الشاغرة من خلال الإعلان بالجريدة الرسمية ويتضمن الإعلان البيانات المتعلقة بالوظيفة وشروط شغلها .

٢. ضبط طلبات التوظيف من حيث الالتزام بالشروط ووفقاً لقانون الخدمة المدنية.

٣. بعد الإنتهاء من إستلام الطلبات وفرزها ومطابقتها للشروط المطلوبة من قبل اللجنة المختصة يتم الإعلان عن عقد المسابقات الكتابية ويتم إستدعاء الناجحون في الامتحان الكتابي فقط لإجراء المقابلات الشفهية.

٤. بعد الإنتهاء من عقد الإمتحانات الخاصة بالوظائف الجديدة يتم إستدعاء الموظفين الجدد لتعبئة الأوراق الخاصة بإجراءات التعيين.

٥. إعداد التقارير الشهرية والسنوية للموظفين وأية تقارير آخرى تطلبها الإدارة أو جهات رسمية آخرى.

٦. التاكد من مباشرة الموظفين الذين عينوا حديثاً أعمالهم.

٧. تم الحصول على(١٥٠) إعتماد مالي للعام ٢٠١٠، حيث تم إستلام عمل بعض الموظفين على النحو التالي: أمين صندوق (١)، وأمين مكتبة(١)، وباحث قانوني(٥)، وسائق(١) وفني صيانة حاسوب(١)، ومدخل بيانات(١٥) وكاتب (٣١) وكاتب تبليغات(٢٤) ومترجم(٢) ومحاسب(٣)، ومدير(٢) ومساعد

إداري(٢) ومساعد قانوني(١) ومهندس كمبيوتر(٢) وموظف استقبال(١٣)، وموظف اداري(٥).

٨. بلغ عدد الموظفين في مجلس القضاء الأعلى في محافظات الضفة الغربية ٦٩٨ موظف، كما بلغ في محافظات قطاع غزة ٢٢٢ موظف.

٩. متابعة وضع الموظفين الذين تم تعيينهم على إحداثيات ٢٠١٠ تحت التجربة والذي يجتاز فترة التجربة بنجاح يتم تثبيتهم بقرار من رئيس مجلس القضاء الأعلى.

١٠. إطلاع الموظفين عند التعيين على واجباتهم وسلوكهم الوظيفي.

أبرز المشكلات التي واجهت قسم التعيينات في العام ٢٠١٠ وتم تجاوز العديد منها :

١. التأخير في الفحوصات الامنية من قبل الأجهزة الأمنية وأيضا تامين الفحوصات الطبية الأمر الذي يؤدي إلى أن يفقد مجلس القضاء الأعلى بعض الاعتمادات المالية.

٢. عدم توفير الإعتماد المالي اللازم بشأن تعيين موظفين لدى جميع المحاكم ودوائر السلطة القضائية بالاعداد المطلوبة حسب حاجات العمل بالمحاكم ودوائر السلطة القضائية و خاصة وظيفة (الكاتب،و كاتب التبليغات).

ج) قسم الرواتب :

قام قسم الرواتب بالعديد من الأعمال والمنجزات في العام ٢٠١٠ تمثلت بالآتي :

١. إنجاز ومتابعة كافة الأمور المالية المتعلقة بالموظفين لدى وزارة المالية.

٢. متابعة صرف رواتب الموظفين الجدد.

٣. تدقيق قسائم رواتب الموظفين وتوزيعها عليهم بداية كل شهر.

٤. صرف المواصلات المتحركة لكتبة التبليغات والمحضرين و أمناء الصندوق وتدقيقها.

٥. المشاركة في إعداد وتجهيز الكشوفات الشهرية للموظفين المستحقين للترقية والعلاوات الأخرى.

٦. الانتهاء من تنفيذ هيكلية مجلس القضاء الأعلى من الناحية المالية في وزارة المالية.

جانب من مؤتمر إدارة المحاكم الأول

٧. إحضار قسائم الرواتب على قرص مدمج (C D) و متابعة طباعة القسائم لجميع الموظفين.

٨. متابعة وزارة المالية من أجل صرف بدل المهمات الرسمية وتذاكر السفر بالتنسيق مع الجهة المختصة.

٩. المساهمة في تزويد الجهات المختصة باية بيانات بخصوص الرواتب لإعداد مشروع الموازنة السنوية.

الإشكالات التى واجهها ويواجهها قسم الرواتب وتم تجاوز العديد منها:

١. تأخر وزارة المالية / مديرية الرواتب في تنفيذ الكتب الصادرة من ديوان الموظفين لعدة أشهر احياناً .

٢. التأخر في صرف المهمات الخارجية من قبل وزارة المالية.

٣. تعطل المعاملات في ديوان الموظفين العام بالرغم من المتابعة المستمرة في ديوان الموظفين العام وخاصة المعاملات التي يكون لها أثر مالي.

٤. عدم صرف العلاوات الإدارية من قبل وزارة المالية لمن يحملون مسميات وظيفية (رئيس ديوان ورئيس قلم ومأمور تنفيذ وكاتب عدل ومساعد مأمورتنفيذ ونائب رئيس قلم).

٥. عدم إيداع عقوبات الحسم من الراتب في الحساب الخاص التابع لمجلس القضاء الأعلى.

٦. دمج قسم الرواتب مع قسم التعيينات في هيكلية مجلس القضاءالاعلى

موظف قلم محكمة يقدم الخدمات للجمهور

جدول رقم (٣): مؤشرات عن موظفي السلطة القضائية حتى عام ٢٠١٠

المسمى الوظيفي	العدد	المسمى الوظيفي	العدد	مكان العمل	العدد	مكان العمل	العدد
أمين صندوق	١٥	كاتب في قسم التعيينات	١	ادارة المحاكم	٧	محكمة صلح رام الله	٢٣
أمين مخزن	١	مأمور اجراء	١	الامانه العامه	٢	محكمة صلح سلفيت	١٧
أمين مكتبه	١	مأمور تنفيذ	٩	الشؤون الادارية	٢١	محكمة صلح طوباس	١٦
باحث قانوني	٢١	مأمور تبليغ	٥٣	الشؤون المالية	١١	محكمة صلح طولكرم	١٠
رئيس الديوان	١٢	مبرمج/ة كمبيوتر	٢	المكتب الفني	٥	محكمة صلح قلقيلية	٧
رئيس شعبه	١٠	مترجم	١	دائرة التبليغات/ رام الله	٢٥	محكمة صلح نابلس	٢٦
رئيس قسم	٢	محاسب	٤	دائرة التخطيط وادارة المشاريع	٣	مركز الابحاث والدراسات القضائية	٤
رئيس قسم الارشيف	١	محضر	٢٤	دائرة التدريب القضائي	٤	مكتب رئيس السلطه القضائية	٦
رئيس قسم الامانات	١	مدخل بيانات	١٦	دائرة التفتيش القضائي	٤		

المسمى الوظيفي	العدد	المسمى الوظيفي	العدد	مكان العمل	العدد
رئيس قسم الايرادات	١	مدقق حسابات	١	دائرة العلاقات العامة والاعلام	٢
رئيس قسم البحوث والاحصاء	١	مدير الشؤون الادارية	١	دائرة اللوازم والمخازن	٦
رئيس قسم الرواتب والتعيينات	١	مدير الشؤون المالية	١	دائرة تبليغات – الخليل	١٤
رئيس قسم العلاقات العامه	١	مدير دائرة التدريب والتطوير	١	دائرة تبليغات – قلقيلية	١٠
رئيس قسم المشاريع والتطوير	١	مدير دائرة الرقابة والجودة	٦	دائرة تبليغات – نابلس	١٦
رئيس قسم المعلومات وقواعد البيانات	١	مدير دائرة اللوازم	١	دائرة تكنولوجيا المعلومات	٩
رئيس قسم تخطيط المصادر البشرية	١	مدير عام الشؤون الادارية والمالية	١		١
رئيس قسم تطوير عمل المحاكم	١	مدير مكتب رئيس مجلس القضاء الاعلى	١	محكمة استئناف القدس	٦
رئيس قسم شؤون الموظفين	١	مراسل	٧٤	محكمة استئناف رام الله	١٥
رئيس قلم	٢	مساعد اداري	١٩	محكمة الجمارك البدائية	١
رئيس قلم الجزاء	١٥	مساعد امين صندوق	١	محكمة العدل العليا	١٠
رئيس قلم الحقوق	١٥	مساعد امين مخزن	١	محكمة النقض	٥
رئيس قلم دائرة التبليغات	٩	مساعد رئيس شعبه	٤	محكمة بداية اريحا	١٤
رئيس قلم محكمة العدل العليا	١	مساعد قانوني	١٦	محكمة بداية الخليل	٣١
سائق	٦	مساعد مأمور تنفيذ	٢	محكمة بداية بيت لحم	٣٣
سائق ومرافق	١	مستشار قانوني مساعد	١٤	محكمة بداية جنين	٤٦
سكرتيرة	٨	مهندس كمبيوتر	١	محكمة بداية رام الله	٤٦
طابع	٢	مهندس مدني	١	محكمة بداية طولكرم	٤٣
عامل مخزن	٢	موظف اداري	٦	محكمة بداية قليقيلية	٢٠
عامل تنظيفات	١٨	موظف استعلامات	١	محكمة بداية نابلس	٤٢
المسمى الوظيفي	العدد	المسمى الوظيفي	العدد	مكان العمل	العدد
فني صيانه	٣	موظف استقبال	١١	محكمة جرائم الفساد	٣
فني صيانة حاسوب	١	موظف صيانه	١	محكمة صلح أريحا	٦
كاتب	١٦٢	نائب رئيس شعبه	٢	محكمة صلح الخليل	١١
كاتب تبليغات	٤٩	نائب رئيس قلم الجزاء	٥	محكمة صلح بيت لحم	١٥
كاتب جامعي	٣	نائب رئيس قلم الحقوق	٣	محكمة صلح جنين	٢١
كاتب عدل	١٤	نائب رئيس قلم دائرة التبليغات	١	محكمة صلح حلحول	٢٤
نائب مدير دائرة شؤون القضاة	١	نائب مدير عام الحوسبة وتكنولوجيا المعلومات	١	محكمة صلح دورا	٣٣
نائب مدير عام الحوسبة والتطوير	١				
مجموع الموظفين	٦٧٤ موظف				

جدول رقم (٤): تطور عدد الموظفين حسب سنوات تعيينهم حتى عام ٢٠١٠

سنة التعيين	عدد الموظفين المعينين	النسبة من المجموع
قبل عام ١٩٩٤	١٦	٢,٤
١٩٩٤-٢٠٠٠	٨١	١٢,٠
٢٠٠١-٢٠٠٦	١٢٥	١٨,٥
٢٠٠٧-٢٠١٠	٤٥٢	٦٧,١
المجموع	٦٧٤	١٠٠,٠

جدول رقم (٥): تطور عدد الموظفين حسب فئات الاعمار حتى عام ٢٠١٠

فئات الاعمارعدد الموظفين	عدد الموظفين	النسبة من المجموع
٢٠-٢٤	٨٤	١٢,٥
٢٥-٢٩	١٨٥	٢٧,٤
٣٠-٣٤	١٦٤	٢٤,٣
٣٥-٣٩	٩٥	١٤,١
٤٠-٤٤	٤٤	٦,٥
٤٥-٤٩	٥٢	٧,٧
٥٠-٥٤	٢٩	٤,٣
٥٥-٦٠	٢١	٣,١
المجموع	٦٧٤	١٠٠,٠

جدول رقم (٦): عدد الموظفين حسب الدرجات الوظيفية لموظفي المحاكم في العام ٢٠١٠

الدرجة الوظيفية	عدد الموظفين	النسبة من المجموع
موظفي مياومه	٨	١,٢
١	٢	٠,٣
١٠	٩١	١٣,٥
٢	١	٠,١
٣	٨	١,٢
٤	٢٣	٣,٤
٥	١٧٤	٢٥,٨
٦	٧٦	١١,٣
٧	١٦١	٢٣,٩
٨	١٠	١,٥
٩	٣٣	٤,٩
A	٣	٠,٤
A٤	١	٠,١
B	٤	٠,٦
C	٧٩	١١,٧
المجموع	٦٧٤	١٠٠,٠

ثانياً: مؤشرات رفع كفاءة القضاة (البرامج التدريبية):

تعد السلطة القضائية من أهم السلطات العاملة في الدولة، ذلك أنها الجهة التي يتم من خلالها إرساء قواعد العدالة، وإحقاق الحق، وهي الجهة المحايدة والنزيهة التي تسعى دوماً إلى تطبيق أحكام وقواعد القانون، وحتى يكون هذه السلطة متكاملة البنيان، فكان لا بد من رفد الجهاز القضائي بالكوادر البشرية المؤهلة لتولي المناصب القضائية، وبالتأكيد لن يتم ذلك إلا من خلال التركيز على جانب هام ألا وهو التعليم القضائي الذي من خلاله يتم إعداد وتأهيل قضاة يتمتعون بقدر عالٍ من الاستقلالية والنزاهة والكفاءة ، ومن أجل رفع كفاءة القاضي كان لابد من وجود جهات مختصة تتولى عملية التوجيه، والإشراف، والتدريب الخاصة بالتعليم القضائي، ومن هنا نشأت اللبنة الأساسية في بنيان دائرة التدريب القضائي.

وكما أن للكادر القضائي دور رئيس في دعم وإرساء قواعد العدالة، فان للكادر الإداري المساعد دور لا يقل أهمية عن ذلك، ومن هنا كانت نقطة الانطلاق في تنمية معرفة الموظفين ومهاراتهم وقدراتهم في مجالات أعمالهم، لما للدورات التدريبية من أهمية كبيرة في تجديد الحياة العملية المعتادة وتطوير مهارات الموظف بأفكار جديدة تساعد على إنجاز أعماله بأكثر سرعة وكفاءة ودقة وسهولة، كما ترتقي بمستوى أداء الموظف في كيفية التعامل مع زملائه في العمل مما يعود عليهم بالثقة المتبادلة، وكذلك تكمن أهميتها لما لها من أهمية في زيادة الثقافة العلمية والعملية وتبادل خبرات، ففيها التقاء بالمدربين ذوي الكفاءة العالية والاستفادة منهم وكذلك الإلتقاء بموظفي الدوائر الأخرى والاستفادة من تجاربهم والتعرف عليهم، وفيما يلي دور وإختصاصات دائرة التدريب القضائي:

١. تحديد منهجية وسياسة التدريب.
٢. تحديد الاحتياجات التدريبية للعاملين في السلطة القضائية ووضع خطط وبرامج التدريب السنوية بالتعاون مع دائرة التخطيط.
٣. إعداد برنامج للتدريب الأولي وآخر للتدريب المستمر للعاملين في السلطة القضائية ينسجمان والخطة الإستراتيجية و السنوية.
٤. تطوير منهاج شامل للتدريب القضائي بما فيه المهارات الإدارية واستخدام التكنولوجيا.
٥. الترشيح للدورات والنشاطات التدريبية الداخلية والخارجية وتحديد الفئة المستهدفة من كل تدريب.
٦. تنفيذ الخطط والبرامج التدريبية الداخلية والخارجية.
٧. تقييم البرامج والدورات التدريبية ورفع التقييمات والتوصيات بشأنها إلى رئيس وأعضاء اللجنة.
٨. التحضير لاجتماعات اللجنة وتنظيم الدعوات.
٩. تنظيم وفهرسة المواد التدريبية السمعية والمرئية والمكتوبة وحفظها بالتعاون مع المكتب الفني، لغايات استعمالها كمنهاج متقدم للتدريب القضائي.
١٠. المتابعة والإشراف على الطلبة المبتعثين للدراسة في المعاهد القضائية الأجنبية والعربية والتواصل معهم والإشراف على تفاصيل النتائج التي يحققها هؤلاء الطلبة ومتابعة متطلباتهم.
١١. التعاون مع مؤسسات التدريب القضائي العربية والأجنبية المماثلة لأغراض تنظيم دورات تدريبية خارجية بما يتناسب والفئات المستهدفة ولأغراض الاستفادة من الخبرات الموجودة لديهم.
١٢. تبادل الوثائق والمعلومات القضائية والقانونية مع مؤسسات التدريب القضائي في الدول العربية والأجنبية التي تباشر نشاطاً مماثلاً.
١٣. أية أمور أخرى ذات صلة بطبيعة العمل.

القضاة الفلسطينيون والقضاة الأردنيون في صورة جماعية في ختام الاسبوع الاول من التدريب النظري.

حلقة نقاش للقضاة في اليوم الثاني للتدريب.

وسعياً لتحقيق الأهداف المرجوة فقد عقدت الدائرة خلال هذا العام ٢٠١٠ مجموعة من الخطط والبرامج والدورات التدريبية المنفذة للقضاة يمكن إجمالها بما يلي:

أ) ورشات عمل للقضاة بدعم من مشروع نظام:

١. **الوساطة القضائية:** نظمت هذه الدورة بتاريخ ٢٠١٠/١/٢٤ في المعهد القضائي الأردني لعدد من القضاة حيث كان مجموع المتدربين ٦ قضاة، واستمر التدريب لمدة ثلاثة أسابيع انتظموا خلالها في برنامج تدريبي نظري وعملي مكثف تلقى خلالها القضاة، في الأسبوع الأول من التدريب، تدريباً نظرياً في عدة محاور حول إدارة الوساطة، كان أبرزها موضوع إدارة قضايا الوساطة والمبادئ الأساسية التي ترتكز عليها في التعامل مع أطراف النزاع، إضافة إلى ذلك فقد تضمن التدريب المهارات والخبرات التي يجب أن يتمتع بها قاضي الوساطة، هذا وقد تم عقد التدريب النظري في فندق حياة عمان بمشاركة قضاة أردنيين عاملين في محاكم الصلح والبداية في عمان.

وتمثل الأسبوع الثاني من التدريب في التطبيق العملي للمادة النظرية في إدارة الوساطة في قصر العدل الأردني حيث تابع القضاة إجراءات السير بالدعاوى منذ إحالتها من قاضي الموضوع ولغاية عرضها على قاضي الوساطة، بالإضافة إلى مراحل عملية الوساطة ونطاق سلطة الوسيط وحيادية الوسيط في التعامل مع أطراف النزاع للوصول إلى حل يرضي جميع الإطراف .

وفي محور آخر من محاور التطبيق العملي لإدارة الوساطة فقد مارس القضاة الفلسطينيون دور الوسيط في القضايا المنظورة أمام المحكمة تحت إشراف الوسيط القضائي الأردني لدى المحكمة حتى يتسنى لهم فهم وتطبيق دور الوساطة في حل النزاع ومناقشة الملاحظات التي يبديها القاضي المشرف على التدريب.

٢. **برنامج تدريب مدربين في إدارة الدعوى المدنية:** الهدف من هذا البرنامج هو إعداد نواة من القضاء المؤهلين ليصبحوا مدربين في هذا الاختصاص، تم تنفيذ البرنامج على مرحلتين:

- المرحلة الأولى نفذت من تاريخ ٢٠١٠/٣/٢٠ إلى تاريخ ٢٠١٠/٤/١ في المعهد القضائي الأردني لمجموعة من القضاة في الضفة الغربية، حيث كان مجموع المتدربين ٧ قضاة تحدثت هذه المرحلة عن مهارات نظرية وعملية ، وأشرف على هذا التدريب ثلاثة من القضاة الأردنيين المتميزين والذين تم ترشيحهم من قبل المعهد القضائي الأردني للحديث عن إدارة سير الدعوى المدنية وإجراءاتها وكذلك إجراءات التبليغات والتقنيات الإدارية المتعلقة بها مع القضاة الفلسطينيين.
- قدم الجزء الأول من التدريب القاضي نشأت الأخرس والقاضي أحمد جمالية رئيس محكمة بداية عمان في قصر العدل، وقدم الجزء الثاني من التدريب القاضي وليد كناكرية وتحدث عن إجراءات إدارة سير الدعوى المدنية ومهارات الوساطة.
- أما المرحلة الثانية فقد عقدت لثلاثة أيام متتالية من تاريخ ٢٠١٠/٥/١٤ إلى تاريخ ٢٠١٠/٥/١٦ في المعهد القضائي الفلسطيني لذات المجموعة من القضاة في الضفة الغربية، تركز التدريب فيها حول المهارات الأساسية لتدريب المدربين وتولى التدريب فيها الاستاذ رياض الطيبي، ومنذ تاريخ الورشة يتم التواصل مع القضاة المتدربين من أجل تزويد الدائرة بالمادة التدريبية في صورتها النهائية المعدلة لاعتمادها كمادة تدريبية في برامج التدريب المستمر.

ب) برنامج التدريب الأساسي الرابع لقضاة الصلح الجدد بدعم من مشروع سيادة:

يعقد هذا التدريب عادة لقضاة الصلح الذين يعينون حديثاً، حيث عقد التدريب في العام ٢٠١٠ لمجموعة من القضاة الجدد وعددهم (١١) قاضياً لمدة ثلاثة شهور من تاريخ ٢٠١٠/٣/١٤ ولغاية ٢٠١٠/٦/٣ في المعهد القضائي الفلسطيني، يشمل هذا البرنامج عدة موضوعات تدريبية نظرية منها: قانون أصول المحاكمات المدنية، قانون الإجراءات الجزائية، وقانون البينات، وأخرى عملية مثل برنامج الإشراف الزمالي بشقيه الجزائي والمدني، وقد شارك في التدريب في هذا البرنامج مجموعة من القضاة الفلسطينيين المتميزين على اختلاف درجاتهم (محكمة عليا، استئناف، بداية، وصلح).

١. **قانون أصول المحاكمات المدنية:** حيث تم تنفيذه في الفترة الواقعة بين ١٤-٢٠١٠/٣/٣١ وقام بالتدريب فيه مجموعة من القضاة ويشمل مجموعة من الموضوعات وهي:

- برنامج السلوك القضائي تم تنفيذه على يومين بتاريخ ١٤-٢٠١٠/٣/١٥ وتولى التدريب فيه القاضي عبدالله غزلان.
- برنامج تدقيق القاضي للدعوى قبيل السير في الإجراءات، افتتاح الدعوى المدنية، تكرار اللوائح، تحديد نقاط الاتفاق والاختلاف، تحديد الوقائع الواجب إثباتها، تحديد الطرف المكلف بالإثبات وتحديد وسيلة الإثبات، إجراءات المحاكمة وتم تنفيذه في الفترة الواقعة بين ١٦-٢٠١٠/٣/٢٢ حيث تولى التدريب القاضي د. عثمان التكروري.
- الدفوع الشكلية والموضوعية حيث عقد بتاريخ ٢٠١٠/٣/٢٣ وتولى التدريب فيها القاضي داود درعاوي.
- البطلان بتاريخ ٢٠١٠/٣/٢٤، وعوارض الخصومة بتاريخ ٢٠١٠/٣/٢٩ تولى التدريب فيهما القاضي فتحي أبو سرور.
- الطلبات المستعجلة حيث عقدت الورشة بتاريخ ٢٠١٠/٣/٢٥ تولى التدريب فيها القاضي موسى شكارنة.
- الطلبات العارضة حيث عقدت الورشة بتاريخ ٢٠١٠/٣/٢٨ تولى التدريب فيها القاضي وليد أبو ميالة.
- الحكم القضائي المدني، لمدة يومين بتاريخ ٣٠-٢٠١٠/٣/٣١ تولى التدريب فيه القاضي حازم ادكيدك.

٢. **قانون البينات:** حيث تم تنفيذه في الفترة الواقعة بين ١-٨/٤/٢٠١٠ وتولى التدريب القاضي داود درعاوي، حيث اشتمل على الموضوعات التالية:

- الإقرار واليمين الحاسمة واليمين المتممة.
- شهادة الشهود واستجواب الخصوم.
- القرائن القانونية والقرائن القضائية.
- المعاينة والخبرة.
- السندات الرسمية والسندات العرفية.
- حجية الأمر المقضي به.

٣. **برنامج الإشراف الزمالي المدني في المحاكم:** يتم من خلال هذا البرنامج توزيع القضاة المتدربين للعمل في المحاكم تحت إشراف زملائهم القضاة حيث يشمل التدريب مايلي:

- تسليم ملفات للمتدرب في مواضيع محددة.
- يقوم المتدرب بإعداد ورقة حول الإجراءات و الرأي القانوني في الدعوى و تعرض على القاضي المشرف.
- يكلف المتدرب بنظر الدعوى و السير في إجراءاتها و يتم عرضها على القاضي المشرف في كل جلسة.
- يقدم القاضي المشرف تقريراً مفصلاً حول كل قضية والنتائج التي توصل إليها من خلال عمل المتدرب في المحكمة.
- يقدم المتدرب في نهاية كل مرحلة تقريرا حول سير التدريب.
- تم تنفيذ هذا البرنامج على مرحلتين، المرحلة الأولى نفذت في الفترة الواقعة بين ٢٠١٠/٤/١١ و ٢٠١٠/٤/١٢، أما الثانية فتم تنفيذها في الفترة الواقعة بين ٢٠١٠/٤/٢٥ و ٢٠١٠/٥/٣.

٤. **قانون الإجراءات الجزائية:** حيث تم تنفيذه لمدة شهر ونصف تقريبا في الفترة الواقعة بين ٢٠١٠/٤/١٣ وحتى ٢٠١٠/٦/٣ وتولى التدريب فيه مجموعة من القضاة هم: قاضي محكمة الاستئناف الأردنية د. علي أبو حجيلة، القاضي عبدالله غزلان، القاضي بسام حجاوي، القاضي عماد مسودي والقاضي فضل نجاجرة، حيث شمل هذا الجزء على الموضوعات الآتية:

- الجرائم المخلة بالأخلاق والآداب العامة، تم تنفيذه بتاريخ ٢٠١٠/٤/١٣، الجرائم الواقعة على الأموال وتم تنفيذه على يومين بتاريخ ١٤-٢٠١٠/٤/١٥، جرائم الإيذاء (جنح وجنايات)، جرائم الإيذاء غير المقصود نفذت الورشة بتاريخ ٢٠١٠/٤/١٦ والإجراءات والبينات في الدعوى الجزائية نفذت في الفترة الواقعة بين ٢٩-٢٠١٠/٥/٣١ وتولى التدريب فيها جميعاً القاضي د.علي أبو حجيلة.
- تدريب عملي على المحاكمات في الدعاوي المدنية (المحاكمات الصورية) نفذت الورشة على خمسة أيام من تاريخ ١٨-٢٠١٠/٤/٢٢ تولى التدريب فيها القاضي عبدالله غزلان.
- الحبس الاحتياطي- الإفراج بكفالة نفذت بتاريخ ٢٠١٠/٥/٤، ارتباط دعوى الحق المدني بالدعوى الجزائية نفذت بتاريخ ٢٠١٠/٥/١٣ تولى التدريب فيها القاضي بسام حجاوي.
- الإجراءات والبينات في الدعوى الجزائية، الاعتراض والأصول الموجزة، الاعتراف والحكم الجزائي نفذت هذه المواضيع في الفترة الواقعة بين ٢٠١٠/٥/٥ و٢٠١٠/٥/١١ حيث تولى التدريب فيها القاضي عماد مسودي.
- انقضاء الدعوى الجزائية، الخبرة كوسيلة للإثبات في الدعاوى الجزائية نفذت بتاريخ ٢٠١٠/٥/١٢ درب فيها القاضي فضل نجاجرة.
- تدريب عملي على المحاكمات في الدعاوى الجزائية(محاكمات صورية) نفذ في الفترة الواقعة بين ٢٣-٢٠١٠/٥/٢٧ قام بالتدريب فيه القاضي زاهي البيتاوي والقاضي رائد عساف.
- مهارات الصياغة في اللغة العربية، نفذ في الفترة الواقعة بين ١-٢٠١٠/٦/٣ تولى التدريب فيها الأستاذ أحمد عدنان الجوهري.

٥. **الإشراف الزمالي الجزائي في المحاكم:** تم تنفيذه في الفترة الواقعة بين ١٦-٢٠١٠/٥/٢٠

ت) برنامج تطوير أساليب ومناهج التدريب القضائي- بدعم من مشروع كرامة

بُدء العمل في هذا البرنامج في شهر نيسان من العام ٢٠١٠، وقد كان هذا البرنامج الأول الذي يهدف إلى إعداد مناهج تدريبية قضائية مُعدة بطريقة علمية، ومما يميز هذا البرنامج أنه جرى تصميمه بحيث يمكن استخدامه في برنامجي التدريب القضائي المستمر والابتدائي.

نفذ هذا البرنامج على عدة مراحل، في كل مرحلة كانت تعقد ورشة عمل لمدة يومين أو ثلاث كما هو مفصل أدناه:

- الورشة الأولى: كانت بعنوان مبادئ ومفاهيم أساسية في التدريب، لمدة يومين حيث نفذت بتاريخ ١٥-٢٠١٠/٤/١٥ في فندق الإنتركونتيننتال في بيت لحم.

برنامج تطوير أساليب ومناهج التدريب القضائي

- الورشة الثانية: كانت بعنوان تصميم وبناء المواد التدريبية، لمدة ثلاثة أيام حيث نفذت بتاريخ ٢٠١٠/٥/٧ في فندق الإنتركونتيننتال في أريحا.
- متابعة عمل المجموعات وتم على ستة أيام متفرقة في الاجتماعات الداخلية.
- الورشة الثالثة: كانت بعنوان أساليب تنفيذ التدريب، لمدة ثلاثة أيام حيث نفذت بتاريخ ٢٠١٠/٦/١١ في القرية السياحية في أريحا.
- زيارة إلى كندا: وذلك لتقديم ومناقشة الرزم التدريبية المنتجة، ولمدة ثمانية أيام في الفترة الواقعة بين ٢-٢٠١٠/٨/٩ أيام .
- الورشة الرابعة: عقدت لمدة ثلاثة أيام في الفترة الواقعة بين ٤-٢٠١٠/١١/٦ .

يضاف إلى ذلك أن هذا البرنامج تَم تضمينه العديد من الأساليب الحديثة في التدريب بالإضافة إلى المتابعة الحثيثة من قبل رئيس دائرة التدريب القضائي وأعضاء المجموعات العاملين في هذا البرنامج، وقد استمر العمل بهذا البرنامج لمدة عام وقد قَارب على الانتهاء بأن توجت الجهود فيه بإعداد أربعة برامج تدريبية قضائية في الحقول الأربعة الآتية (قانون التنفيذ/ قانون التامين/ قانون الأحداث/ قانون المالكين والمستأجرين).

ث) ورشات عمل حول السلوك القضائي:

إستهدف التدريب قضاة الصلح الذين بلغ عددهم (٥١) قاضياً وقضاة البداية وعددهم (٥٤) قاضياً، في الفترة الواقعة بين ٢٠١٠/٦/٢ وحتى ٢٠١٠/٧/٢٤، أنجز هذا التدريب في عدة لقاءات حيث تم تقسيم الفئة المستهدفة إلى ثمانية مجموعات تلقت كل مجموعة تدريبا مستقلا، كان الميسرون في هذه اللقاءات جميعا القاضي عزمي طنجير، القاضي عبدالله غزلان، محمد مسلم، وتمحور الحديث حول قواعد استقلال القاضي، واستقلال القضاء ومؤيداته، وحياد القاضي.

اختتم هذا التدريب بلقاء ختامي عقد بتاريخ ٢٠١٠/٧/٢٤ ضم جميع القضاة المشاركين في ورشات عمل السلوك القضائي من قضاة الصلح وقضاة البداية حيث بلغ عددهم مجتمعين (١٠٥) قاضيا، في فندق البست ايسترن، و تم الخروج بتوصيات عرضت في المؤتمر القضائي الثالث.

ج) ورشات عمل حول الأدلة العلمية:

عقدت هذه الورشات استكمالاً للورشة الأولى التي عقدت لمجموعة من قضاة دوائر الجزاء والهيئات الجنائية في عام ٢٠٠٩، حيث استمرت هذه الورشات مدة أربعة أيام متتالية استهدفت (٤٧) قاضي من قضاة دوائر الجزاء والهيئات الجنائية في فندق البست ايسترن تم تقسيمهم إلى مجموعتين، الأولى بلغ عددهم فيها (٢٤) قاضي، حيث تم تدريبهم لمدة يومين بتاريخ ٢٥-٢٠١٠/٧/٢٦ ، وافتتح الورشة رئيس مجلس القضاء الأعلى ورئيس بعثة الشرطة الأوروبية وتم توزيع شهادات في نهاية الورشة، أما الورشة الثالثة فقد ضمت مجموعة من القضاة بلغ عددهم (٢٣) قاضي، تم تدريبهم لمدة يومين بتاريخ ٢٧-٢٠١٠/٧/٢٨ ، وافتتح الورشة مدير المعهد القضائي ورئيس قسم سيادة القانون في الشرطة الأوروبية وتم توزيع شهادات في نهاية الورشة.، وقد تولى مسؤولية التدريب كلا من د. ريان العلي، د. زياد الأشهب، الخبير الأوروبي مايكل شولتي، القاضي رائد عبد الحميد والقاضي علي أبو حجيلة.

ح) برنامج تدريبي حول قضايا الفساد وغسيل الأموال:

من بداية شهر تموز ٢٠١٠ تم التحضير لتصميم وإعداد برنامج تدريبي متخصص في قضايا الفساد وغسيل الأموال بالتعاون مع بعثة الشرطة الأوروبية، وذلك في ظل إنشاء محكمة جرائم الفساد، بحيث يشتمل على موضوعات تدريبية تصب في صميم عمل محكمة جرائم الفساد، وقد تم اختيار الفئة المستهدفة من قضاة هيئة محكمة جرائم الفساد وقضاة آخرون من محكمة البداية والاستئناف وعددهم (١١قاضياً).

بدأ تنفيذ البرنامج بتاريخ ٢٠١٠/٨/٣٠ ولازال مستمراً ، ويحتوي هذا البرنامج على مجموعة من اللقاءات تم تنفيذ ثلاث لقاءات في المعهد القضائي الفلسطيني ومدة كل لقاء يومين تدريبين، نفذ اللقاء التمهيدي حول الفساد وغسيل الأموال ٣٠/٨-١/٩/٢٠١٠ وتولى التدريب فيه وكيل النيابة المتخصص في الجرائم الاقتصادية السيد «ميكا التو»، وقد تم التركيز فيه على العديد من المحاور منها (تعريف الأمم المتحدة للفساد/ أسباب الفساد/ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد/ دراسة حالات/ مقدمة في جرائم غسيل الأموال / النموذج الفنلندي لغسيل الأموال/ التقادم وفقاً إلى قانون العقوبات الفنلندي/ دراسة حالة).

أما اللقاء الأول والذي كان حول مواضيع الفساد، فقد نفذ بتاريخ ١٣-٢٠١٠/١١/١٤ ، وكان لقاء توضيحاً وتفصيليا حول موضوعات (جريمة الرشوة/ والاختلاس/ الاعتداء على الحريات/ إساءة استخدام السلطة والإخلال بواجبات الوظيفة العامة/ جرائم التزوير والاحتيال/ اختلاس المال العام/ المحسوبية والمحاباة / تعريف الكسب غير المشروع/ تعريف الفساد في المواثيق الدولية) وقد قَدم هذا اللقاء السيد «هانس ددولدر» وهو بروفسور في القانون الجنائي.

وبتاريخ ٢-٣/١٢/٢٠١٠ تم عقد اللقاء الثالث الذي تمحور حول مواضيع غسيل الأموال، كان الميسر في هذا اللقاء وكيل النيابة المتخصص في الجرائم الاقتصادية السيد "ميكا التو" ، أما بالنسبة لبقية اللقاءات فلم تحدد مواعيدها، وتدور مواضيعها حول الإجراءات المتبعة ضمن قانون مكافحة الفساد لسنة ٢٠١٠، أساليب التحقيق العدلي بشأن الفساد وغسيل الأموال، المساعدة الدولية المتبادلة، وسينتهي البرنامج بجولة دراسية في ايطاليا للاطلاع على المحاكم الشبيهة.

خ) برنامج اليورو ميد: هو برنامج بدأ في العام ٢٠٠٥ ممول من الاتحاد الأوروبي لدعم ومساندة ثلاثة مواضيع أساسية مهمة هي:
التعاون القضائي ، التعاون في مجال مكافحة الإرهاب والمخدرات و الجريمة المنظمة ، جمع المعلومات ومتابعة وتحليل الظواهر المتعلقة بالهجرة بين البلدان الأوروبية والمتوسطية، وذلك في عشرة دول وهي بلدان المشرق والمغرب ومالطا وقبرص وتركيا و فلسطين وإسرائيل بالاتفاق بين الاتحاد الأوروبي ووزراء خارجية تلك الدول على أن يتم التمويل من قبل الاتحاد الأوروبي وان تتم الاستضافة للندوات والمؤتمرات من قبل تلك الدول.

موظفو محاكم خلال ورشة تدريبية.

انتهى هذا البرنامج وتم تجديده ببرنامج يوروميد ٢ والجاري تنفيذه بالتعاون مع الدول الشريكة، عقد خلال هذا البرنامج مجموعة من الحلقات الدراسية، شارك فيها (٥) قضاة ضمن موضوعات مختلفة، الموضوع الأول بعنوان طرق بديلة لحل النزاعات لمدة ثلاثة أيام حضره القاضي فريد عقل بتاريخ ٢٧-٢٠١٠/٧/٢٩ في صوفيا–بلغاريا، الموضوع الثاني بعنوان وصول المواطنين لنظام العدالة حضره كلاً من القاضي عواطف عبد الغني والقاضي رائد عصفور لمدة أربعة أيام بتاريخ ٢٦-٢٠١٠/١٠/٣٠ في فيينا- النمسا، أما الموضوع الثالث فكان بعنوان اتفاقية لاهاي والمؤسسات الدولية العاملة ضمن إطارها حضره كلاً من القاضي نصار منصور والقاضي محمد سامح الدويك لمدة أربعة أيام بتاريخ ٤-٢٠١٠/١٠/٨ في أثينا.

قضاة فلسطينيون يشاركون في مؤتمر قضائي في البحرين

ذ) ورشات عمل للقضاة بالتعاون مع مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان:

عقدت هذه الورشات بدعم من مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية استكمالا للورشة الأولى التي عقدت لمجموعة من قضاة الصلح الجدد في عام ٢٠٠٩ في الأردن، حيث استهدفت مجموعة جديدة من قضاة الصلح الجدد الذين تم تعيينهم منذ فترة وجيزة وعددهم ٢٨ قاضياً لمدة أربعة أيام حيث تم تقسيمهم على مجموعتين، المجموعة الأولى بلغ عدد القضاة فيها ١٥ قاضياً شاركوا من ٢٦-٢٠٠٩/١١/٢٧ ،أما المجموعة الثانية فقد بلغ عدد القضاة فيها ١٣ قاضياً شاركوا من ١٧-٢٠٠٩/١٢/١٨ في المعهد القضائي الفلسطيني.
تضمنت الورشات العديد من المحاور ومنها (حق المرأة في التظلم الفعال/ دور القضاء في حماية ضحايا العنف من النساء « القتل على خلفية الشرف»/ الحق في الوصول إلى المحاكم وفي المحاكمة القانونية/ طرح قضايا واقعية حول الموضوع كحالات دراسية حيث تم تقسيم المشاركين إلى مجموعات عمل لمناقشة هذا الجانب).
تولى التدريب فيها كل من القاضي إيمان ناصر الدين قاضي المحكمة العليا، السيد أحمد براك رئيس النيابة العامة، السيد ناصر الريس محامي مؤسسة الحق، وفي نهاية الورشات تم توزيع شهادات.

ر) ورشات عمل أخرى:

- ورشة عمل حول الممارسات الفضلى في تعزيز المساءلة القضائية، عقدت هذه الورشة بدعوة من جمعية المحامين الأمريكيين في البحرين شارك فيها كل من القاضي حلمي الكخن رئيس محكمة استئناف رام الله والقاضي بسام حجاوي عضو محكمة استئناف رام الله لمدة يومين تدريبين في فندق كروان بلازا، المنامة – البحرين بتاريخ ٢٨-٢٠١٠/٣/٢٩.
- ورشة عمل حول دور القوانين في إنجاح برنامج تدعيم الطحين وأيدنة ملح الطعام، عقدت هذه الورشة بدعوة من وزير الصحة وذلك لمعرفة مدى الدور الذي

تلعبه القوانين في إنجاح البرنامج الذي وضع من قبل وزارة الصحة لتدعيم الطحين وأيدنة ملح الطعام فكانت الورشة بمثابة حلقة نقاش حضرها رئيس الضابطة الجمركية، وعدد من القضاة عددهم (٢٤) في فندق روكي برام الله – الماصيون بتاريخ ٢٠١٠/٢/٦ .

ز) برنامج التدريب الأساسي الخامس:

عقد هذا البرنامج للدفعة الأولى التي تخرجت من المعهد القضائي الأردني، وعددهم (١٠) قضاة لمدة عشرة أيام في الفترة الواقعة بين ٢٠١٠/١٢/١٩ ولغاية ٢٠١٠/١٢/٣٠ في المعهد القضائي الفلسطيني، اشتمل هذا البرنامج على عدة موضوعات تدريبية منها:

السلوك القضائي، تدقيق القاضي للدعوى قبيل السير في الإجراءات، إجراءات المحاكمة ، افتتاح الدعوى المدنية، عوارض الخصومة، البطلان، الحكم المدني، الحبس الاحتياطي، الإفراج بكفالة، ارتباط دعوى الحق المدني بالدعوى الجزائية، وقف تنفيذ العقوبة، الإجراءات الجزائية أمام محاكم الصلح، الحكم الجزائي وإدارة جلسات المحاكمة وإدارة الدعوى، وقد تولى مسؤولية التدريب فيها مجموعة من القضاة هم: القاضي عبدالله غزلان، القاضي فتحي أبو سرور، القاضي حازم ادكيدك، القاضي بسام حجاوي، القاضي بشار نمر، القاضي أسامة الكيلاني.

ثالثاً: مؤشرات رفع كفاءة الكادر الاداري (البرامج التدريبية):

١. المرحلة الثالثة من تدريب الموظفين:

استكمالا للنشاطات التدريبية المتفق عليها ضمن الخطة التدريبية التي تستهدف موظفي المحاكم بالتعاون مع إدارة الشؤون الادارية والتي بدء تنفيذها في عام ٢٠٠٩، تم عقد عدة ورش عمل للموظفين نسردها كالآتي:

١,١. الإجراءات الموحدة للمحاكم ولدوائر التنفيذ والعدل: عقدت هذه الورشة لمجموعة من الموظفين بلغ عددهم (١٠٢) موظفاً تم توزيعهم حسب وظائفهم كما يلي:

- موظفو دوائر الكاتب العدل وعددهم (٣٠) موظفا عقدت ورشتهم لمدة يوم واحد بتاريخ ٢٠١٠/١/٩.
- موظفو دوائر التنفيذ وعددهم (٣٩) موظفا عقدت ورشتهم لمدة يوم واحد بتاريخ ٢٠١٠/١/١٦.

مشاركون في ورشات عمل تدريبية للموظفين

- موظفو رؤساء أقلام محاكم البداية والصلح ونوابهم وعددهم (٣٠) موظف عقدت ورشتهم لمدة يوم واحد بتاريخ ٢٠١٠/١/٢٣.
- تولى التدريب في هذه الورشات كل من السيد مهند سمور رئيس قلم محكمة بداية طولكرم، السيد أمجد داود رئيس قلم محكمة بداية نابلس، السيد محفوظ زيتاوي كاتب عدل رام الله.

١,٢. مهارات الإدارة والتخطيط وأسس ومفاهيم ضبط وضمان الجودة: استهدفت هذه الدورة مجموعة من الموظفين بلغ عددهم (٧٥) موظفا تم تقسيمهم إلى مجموعتين: المجموعة الأولى وتضم مأمورو التنفيذ وكتاب العدل ونوابهم وعددهم (٣٨) موظفا تم تدريبهم لمدة يوم واحد بتاريخ ٢٠١٠/١/٣٠ ، أما المجموعة الثانية فتضم رؤساء الأقلام في محاكم البداية والصلح ونوابهم ومدراء دوائر التبليغات تم تدريبهم لمدة يوم واحد بتاريخ ٢٠١٠/٢/١٣ وتولى التدريب فيهما السيد بسام ياسين من مشروع نظام في المعهد القضائي الفلسطيني.

١,٣. تدريب حول الإجراءات الموحدة لدوائر التبليغات استهدفت هذه الدورة المحضرين وكتبة التبليغات بلغ عددهم (٨٨) موظفا تم تقسيمهم إلى مجموعتين: المجموعة الأولى وتضم (٤٧) موظفا تم تدريبهم لمدة يوم واحد بتاريخ ٢٠١٠/٢/٢٠ ، أما المجموعة الثانية فتضم (٤١) موظفا تم تدريبهم لمدة يوم واحد بتاريخ ٢٠١٠/٢/٢٧ وتولى التدريب فيهما كل من السيد حسين أبو الهوى والسيد نادر حمادنة من مشروع نظام في فندق الجراند بارك/ رام الله.

٢. ورشات عمل متخصصة للموظفين:

وتشمل ورشتين تدريبيتين لمجموعة من موظفي المحاكم والدوائر وهذه الورشات هي:

١. دورة تدريبية حول تدريب مدربين على الميزان ٢ استهدفت هذه الدورة مجموعة من موظفي المحاكم بلغ عددهم (٢٠) موظفا لمدة ٣ أيام في فندق الهلال الأحمر، تولى التدريب فيها السيد مراد رمان مدير دائرة تكنولوجيا المعلومات في مجلس القضاء الأعلى.
٢. دورة تدريبية حول إدارة دورة المشروع بدعم من بعثة الشرطة الأوروبية

استهدفت هذه الدورة مجموعة من موظفي المحاكم بلغ عددهم (٩) موظفين لمدة ٦ أيام في فندق البست ايسترن، تولى التدريب فيها السيد سامي خضر مدير مركز معا، حيث كانت هذه الدورة مشتركة بين النيابة والقضاء وتم توزيع شهادات في نهاية الدورة التدريبية

الفصل الرابع

تعزيز الرقابة والمساءلة بالسلطة القضائية ومؤشرات التطور في أداء المحاكم

أولا : مؤشرات تعزيز الرقابة والمساءلة والشفافية:

تمارس دائرة التفتيش القضائي دوراً رئيساً في تعزيز مبدأ الرقابة والمساءلة والشفافية في العمل القضائي، وتمارس هذه الدائرة اختصاصتها عبر محاور ثلاث، وهي الزيارات التفتيشية والشكاوى والتقييم:

١. الزيارات التفتيشية (الدورية والفجائية):

وفقا للمادة (٥) من لائحة التفتيش القضائي، تختص الدائرة بالتفتيش على أعمال القضاة والموظفين، ودوائر التنفيذ وكتاب العدل والتبليغات، وتحقيقا لذلك، وضعت الدائرة جدولاً زمنيا لزيارات دورية ابتدأت من بداية السنة القضائية ببداية شهر أيلول لسنة ٢٠٠٩، حتى تاريخ انقضاء العام ٢٠١٠ وتحديدا بتاريخ ٢٠١٠/٧/١٥ وعند بدء السنة القضائية الحالية في ٢٠١٠/٩/١٦ ، أجريت حركة تعيين جديدة بالدائرة، تم على إثرها إعادة تشكيل أعضاء الدائرة ورئاستها، حيث تولى سعادة القاضي فتحي أبو سرور رئاسة الدائرة ، وقد تم إقرار جدول زيارات تفتيشية للدائرة يتم بموجبه تنظيم زيارتين دوريتين للمحاكم بالأسبوع، وفقا لتوزيع متعاقب لمحاكم الصلح فالبداية ومن ثم الاستئناف.

وقد عملت الدائرة على إجراء زيارات استكشافية قبل الشروع في تنفيذ البرنامج المجدول، وذلك بأوقات متقاربة ومتسارعة، كي يتعرف المفتشون الجدد على حال المحاكم ودوائرها، واستكشاف متطلبات التفتيش، وقد أجرت الدائرة خلال السنة القضائية موضوع التقرير زيارات تغطي جدول زيارات ٢٠١٠، حيث بلغت ٤٨ زيارة دورية بالإضافة للعديد من الزيارات الفجائية التي تمت بناء على معلومات وصلت للدائرة عن خلل بالعمل القضائي، أما منذ بداية السنة القضائية الحالية ٢٠١٠/٩/١٦، فقد بلغ عدد الزيارات حتى تاريخ ٢٠١٠/١٢/٣١ حوالي ٤٨، وبذلك يكون مجموع الزيارات التي تمت عام ٢٠١٠ حوالي ٩٦ زيارة.

يلاحظ من الجدول اللاحق أن الزيارات التفتيشية نفذت على جميع المحاكم بمختلف انواعها، حيث شملت محاكم الصلح والبداية ومحكمتي استئناف رام الله والقدس، وتراوح عدد الزيارات لكل محكمة ما بين (٣-٤) زيارات خلال العام ٢٠٠٩/٢٠١٠.

مؤتمر صحفي لدائرة التفتيش القضائي

جدول رقم (٧): عدد زيارات دائرة التفتيش القضائي للمحاكم لعام ٢٠٠٩/٢٠١٠

محاكم الصلح	ش١	ش٢	ش٣	ش٤	ش٥	ش٦	ش٧	ش٨	ش٩	ش١٠	ش١١	ش١٢	المجموع
دورا			١			١				١		١	٤
طولكرم				١		١				١		١	٤
حلحول		١			١		١			١			٤
قلقيلية	١			١		١				١			٤
الخليل		١		١			١			١			٤
جنين	١			١		١				١			٤
أريحا	١			١		١				١			٤
نابلس	١			١		١				١			٤
طوباس	١					١					١		٣
بيت لحم		١		١							١		٣
رام الله	١			١		١					١		٤
سلفيت	١					١					١		٣
محاكم البداية	ش١	ش٢	ش٣	ش٤	ش٥	ش٦	ش٧	ش٨	ش٩	ش١٠	ش١١	ش١٢	المجموع
الخليل			١			١					١		٣
أريحا			١		١						١		٣
رام الله		١			١							١	٣
قلقيلية		١			١							١	٣
طولكرم			١		١							١	٣
بيت لحم			١		١							١	٣
جين			١		١							١	٣
نابلس			١		١							١	٣
محاكم الاستئناف	ش١	ش٢	ش٣	ش٤	ش٥	ش٦	ش٧	ش٨	ش٩	ش١٠	ش١١	ش١٢	المجموع
رام الله والقدس		١				١					١		٣

٢. الشكاوى:

بينت لائحة التفتيش القضائي أن الدائرة مختصة بمتابعة الشكاوى المقدمة ضد القضاة، وفقا لشروط حددتها المادة (١٣)، وحسب الآلية الإجرائية التي نصت عليها اللائحة، حيث تقدم الشكاوى لرئيس المجلس الذي يحيلها بدوره لرئيس الدائرة الذي يحقق بها أو يحيلها لأحد المفتشين، وقد أحال رئيس مجلس القضاء الأعلى لدائرة التفتيش القضائي بالعام ٢٠١٠ حوالي ١٧٨ شكوى تم التعامل معا وفقا للأصول وبالسرعة القصوى وبمهنية وموضوعية عالية، حيث تم فصل حوالي ١٤٥ من هذه الشكاوي، وبقي مدورا فقط ٣٢ ملف وتم إحالة ملف شكوى واحدة إلى إدارة المحاكم.

جدول رقم (٨): عدد الشكاوى الواردة والمفصولة لعام ٢٠١٠ حسب الأشهر

الشهر	ش١	ش٢	ش٣	ش٤	ش٥	ش٦	ش٧	ش٨	ش٩	ش١٠	ش١١	ش١٢	المجموع
الشكاوي الواردة	٢٢	١٢	٢٠	٢٩	٢١	١٢	١٢	٩	١١	١٤	٨	٨	١٧٨
الشكاوي المفصولة	٤	٨	٢٢	١٦	٢٣	٧	٦	٧	٢٤	١٤	١٢	٢	١٤٥

٣. التقييم:

أناطت لائحة التفتيش القضائي بدائرة التفتيش القضائي صلاحية تقييم القضاة وفقا لمعايير محددة وواضحة، تستند على الملاحظات القضائية والإدارية التي ظهرت للمفتش أثناء جولات التفتيش، ومنها ما يستند أيضا لمدى عناية القاضي بعمله، وما أداه من أعمال جديرة بالتنويه، وكذلك تقييم ما كلف به من أعمال خلال فترة التفتيش، وعدد القضايا والمسائل الأخرى التي فصل فيها، كما تستند على الأداء الموضوعي للقاضي مثل: كيفية معالجة القاضي للقضايا، ومدى ما بذله من جهد وبحث، ومدى إلمامه بأحكام الفقه والقضاء، ونهجه في صياغة أسباب الأحكام، وأيضا تقييم الحالة الشخصية للقاضي، كالمظهر العام ومدى الالتزام بقواعد السلوك، ومدى العناية والالتزام بالمواعيد، وتقوم الدائرة برفع هذه التقييمات إلى مجلس القضاء الأعلى.

ويتضح مما سبق أن دائرة التفتيش القضائي قد بذلت في العام ٢٠١٠ جهدا مميزا في تفعيل عمل هذه الدائرة بشكل منظم ومدروس، ويستند على رؤية واضحة تقوم على ممارسة الصلاحيات المخولة لها قانونا، وذلك في سبيل تحقيق الرقابة والمساءلة وصولا إلى مستوى عال من الشفافية والنزاهة في تقديم الخدمة الفضلى لجمهور المتقاضين.

ثانياً: مؤشرات التطور في أداء المحاكم النظامية خلال الفترة (٢٠٠٨-٢٠١٠):

تعود الانجازات في القطاع القضائي إلى الجهود الكبيرة التي بذلها مجلس القضاء الأعلى في مجال مأسسة كافة جوانب عمل المجلس والإدارات التابعة له، ورفع كفاءة المحاكم في الفصل في القضايا ضمن وقت معقول، واتخاذ عدد من التدابير والإجراءات الإدارية الهادفة إلى تنظيم إدارة سير الدعوى وتوحيد الإجراءات الإدارية المعمول بها في كافة المحاكم، وإصدار أدلة إرشادية على شكل كتيبات للتعريف بهذه الإجراءات، وكذلك من خلال القيام برفد قطاع العدالة بالقضاة والموظفين الأكفاء، والعمل حثيثا على تنفيذ الرؤية الإستراتيجية لخطة تطوير القضاء (٢٠٠٨-٢٠١٠) التي تبناها المجلس، والهادفة إلى تحقيق الاستقرار القانوني في فلسطين وتعزيز سيادة القانون والحفاظ على الحريات والحقوق الأساسية للمواطن من خلال ضمان محاكمة عادلة والحفاظ على استقلال ونزاهة القضاء.

فقد تركزت جهود مجلس القضاء الأعلى في تحسين وتطوير النظام القضائي وتوفير بيئة ملائمة للتقاضي وتحقيق الاستقرار القانوني في فلسطين، وتعزيز سيادة القانون والحفاظ على الحريات والحقوق الأساسية للمواطنين، من خلال ضمان محاكمة عادلة لهم مع الحفاظ على استقلال ونزاهة القضاء، رافق ذلك تحديث وتحسين البنية التحتية للمحاكم ودوائر مجلس القضاء الأعلى من حيث توفير المباني وتأهيلها وتجهيزها بالوسائل اللازمة، بهدف تحسين جودة الخدمات المقدمة للجمهور، وتوفير المكان المناسب والمريح للتسهيل على المواطنين الوصول الى الخدمة وتوفير الأمن والحماية اللازمين للمراجعين.

كما قام مجلس القضاء الاعلى برفد المحاكم على مختلف انواعها بالقضاة الجدد المؤهلين والمدربين وذوي الخبرة والسمعة الطيبة لسرعة الفصل في القضايا، والتخفيف من القضايا المتراكمة والحد من الاختناق القضائي، وتنظيم دورات تدريب للقضاة الجدد وتحديث وتطوير معلومات القضاة بمختلف مستوياتهم عبر تنظيم الدورات داخل الوطن وخارجه، واستقطاب وتنمية وتحسين الكادر الاداري في المحاكم من حيث التأهيل والتدريب، وفي هذا الاطار تم تنفيذ أنشطة تدريبية لرفع كفاءة الكادر الإداري في المحاكم، وصممت موضوعات التدريب بناء على دراسة الاحتياجات التدريبية لموظفي المحاكم ودوائر كاتب العدل والتنفيذ، لتحقيق الغاية المنشودة وهي تقديم خدمات قضائية وقانونية متميزة.

وتعمل دائرة التفتيش القضائي على تعزيز مبدأ استقلال القضاء وزيادة ثقة الجمهور بالمرافق القضائية عن طريق تفعيل دور الدائرة الرقابية على أعمال القضاة والموظفين والعاملين في جميع محاكم محافظات الوطن، بجميع درجاتها صلحاً وبدايةً واستئنافاً، ورفع شأن العمل القضائي والنهوض به ورفع كفاءته وتحقيق حياديته وتعميق الثقة به.

سنتناول في هذا الفصل الانجازات التي حققتها المحاكم في الضفة الغربية في مجال الفصل في القضايا على مختلف أنواعها والحد من تراكمها، وسوف نجري مقارنات لحجم الانجاز خلال ثلاث سنوات انقضت ٢٠٠٨-٢٠١٠ لمعرفة حجم التطور في أداء المحاكم من حيث حجم القضايا المدورة والواردة والمفصولة خلال السنوات ووضع اليد على جوانب القوة والضعف في أداء المحاكم.

يجدر ذكره أنه قد تم اعتماد عام ٢٠٠٨ كسنة أساس حيث تمثل السنة الأولى في الخطة الاستراتيجية لقياس مدى التغير في حجم القضايا الواردة والمفصولة والمدورة.

مستوى الأداء في محاكم الصلح:

١. الأداء في جميع محاكم الصلح:

تفصل محاكم الصلح في ثلاث أنواع من القضايا هي القضايا المدنية والجزائية وقضايا السير،حيث أن القضايا التي يتم فصلها في المحاكم منها من القضايا المدورة من السنوات السابقة، والقضايا الواردة الى المحاكم خلال السنة، فعندما تفصل المحاكم في جميع القضايا وبما يعادل القضايا الواردة خلال السنة ولا يتم تدوير قضايا جديدة للسنة اللاحقة بالتالي يبقى عدد القضايا المدورة ثابتا، والعكس صحيح عندما لا تستطيع المحاكم بالفصل بما يعادل القضايا المدورة خلال السنة يزداد عدد القضايا المدورة للسنة اللاحقة ويتفاقم الاختناق القضائي، أما اذا تم الفصل بعدد أكثر من القضايا المدورة خلال السنة، ينخفض عدد المدور للسنة اللاحقة وبنفس النسبة وتنخفض نسب الاختناق القضائي.

بإلقاء نظرة على الجدول (٣) يلاحظ ارتفاعا مطردا في القضايا الواردة للمحاكم خلال السنوات قيد الدراسة ٢٠٠٨-٢٠١٠، فقد ارتفع عدد القضايا الواردة (حقوقية، وجزائية وسير) من ٧٣,٢ الف قضية عام ٢٠٠٨، والى ١٠٤,٢ الف قضية عام ٢٠٠٩ وواصل عدد القضايا الواردة ارتفاعه الى ١٢٠,٨ الف قضية عام ٢٠١٠، فقد زادت القضايا الواردة عام ٢٠١٠ بنسبة ٩,٦٤٪ بالمقارنة مع عام ٢٠٠٨ وبنسبة ١٦٪ بالمقارنة مع عام ٢٠٠٩، وهذا الارتفاع شمل جميع القضايا الحقوقية والجزائية كذلك قضايا السير.

إنّ الارتفاع المطرد في القضايا الواردة الى المحاكم يدل على زيادة ثقة الجمهور بالقضاء الفلسطيني للحصول على حقوقهم وفق القانون، ويؤشر إلى زيادة إيمانهم بسيادة القانون فوق الجميع، حيث ارتفع عدد القضايا التي تم الفصل فيها بنسبة ١,٧٦٪ عام ٢٠١٠ بالمقارنة مع عام ٢٠٠٨ وبنسبة ٨,٥٪ بالمقارنة مع عام ٢٠٠٩، لقد تم الفصل فيما يعادل جميع القضايا الواردة بمختلف انواعها الى المحاكم عام ٢٠١٠ ونسبة ١٦٪ من مجمل القضايا المدورة من السنوات السابقة مما يعني تناقص مطرد في الإختناق القضائي.
فيما يلي التطور في أداء محاكم الصلح في الضفة الغربية حسب نوع القضايا:

١,١. القضايا المدنية:

ارتفع عدد القضايا المدنية الواردة للمحاكم من ٥١٣٦ قضية عام ٢٠٠٨ إلى ٧٢٦١ قضية عام ٢٠٠٩ والى ٧٩١١ قضية عام ٢٠١٠ أي بنسبة زيادة ٥٤٪ خلال العام ٢٠١٠ بالمقارنة مع عام ٢٠٠٨. يبين الجدول اللاحق التغير الايجابي النوعي في أداء محاكم الصلح في الفصل في القضايا المدنية خلال السنوات قيد الدراسة في الجوانب التالية:

- الفصل في القضايا المدنية الواردة بالسرعة المناسبة خلال السنة ومنع تراكمها للسنة اللاحقة، فقد ارتفعت نسبة القضايا المفصولة من مجموع القضايا الواردة من ٩٨,٤٪ عام ٢٠٠٨ إلى ١٠٢,٩٪ عام ٢٠٠٩ والى ١٠٥,١٪ عام ٢٠١٠، يعني ذلك انه قد تم الفصل بما يعدل جميع القضايا الواردة عام ٢٠١٠ ونسبة ٥,١٪ من القضايا المدورة من السنوات السابقة.

مؤشرات التطور في اداء محاكم الصلح للقضايا المدنية

- **زيادة ثقة الجمهور بالقضاء في الحصول على حقوقهم بالسرعة المناسبة، كنتيجة لارتفاع نسبة القضايا الواردة للمحاكم إلى ٥٤٪ خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠.**
- **تم الفصل بما يعادل القضايا الواردة للعام ٢٠١٠ والفصل بنسبة ٥٪ من القضايا المدورة من السنوات السابقة.**
- **وارتفع المعدل الشهري لعدد القضايا الواردة من ٤٢٨ قضية إلى ٦٥٩ قضية في الفترة نفسها.**

- ارتفعت نسبة القضايا المفصولة من مجموع القضايا المدورة والواردة من ٣٣٪ عام ٢٠٠٨ إلى ٤٣٪ عام ٢٠٠٩ وواصلت النسبة ارتفاعها عام ٢٠١٠ إلى ٤٨٪.
- ارتفع معدل الفصل في القضايا من ٤٢١ قضية مدنية شهريا عام ٢٠٠٨ إلى ٦٢٢ قضية عام ٢٠٠٩ والى ٦٩٣ قضية عام ٢٠١٠، كما ارتفع عدد القضايا الواردة للمحاكم من ٤٢٨ قضية شهريا عام ٢٠٠٨ إلى ٦٠٥ قضايا عام ٢٠٠٩ والى ٦٥٩ قضية خلال العام ٢٠١٠.
- ارتفع عدد القضايا المدنية المفصولة لكل قاض صلح من ١٤٩ قضية لكل قاض عام ٢٠٠٩ إلى ١٥٧ قضية عام ٢٠١٠,[١]

١,٢. القضايا الجزائية:

ارتفع عدد القضايا الجزائية الواردة للمحاكم من ١٨١٦٧ قضية عام ٢٠٠٨ إلى ٢٢٠٠٧ قضية عام ٢٠٠٩ والى ٢٨٦٤٦ قضية عام ٢٠١٠ بنسبة زيادة ٢١٪ خلال العام ٢٠١٠ بالمقارنة مع عام ٢٠٠٨. بلغت نسبة القضايا المفصولة من القضايا الواردة عام ٢٠١٠ حوالي ١١٧٪ فقد تم الفصل بما يعادل جميع القضايا الواردة في العام ٢٠١٠ ونسبة ١٧٪ من مجموع القضايا المدورة.

مؤشرات التطور في اداء محاكم الصلح للقضايا الجزائية

- **زيادة ثقة الجمهور بالقضاء في الحصول على حقوقهم بالسرعة المناسبة، كنتيجة لارتفاع نسبة القضايا الواردة للمحاكم إلى ٢١٪ خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠.**
- **تم الفصل بما يعدل جميع القضايا الواردة ونسبة ١٧٪ من القضايا المدورة عام ٢٠١٠.**
- **ارتفع المعدل الشهري للقضايا المفصولة من ١٣٢٥ قضية في العام ٢٠٠٨ إلى ٢٧٨٩ قضية في العام ٢٠١٠.**

بشكل عام ارتفعت نسبة القضايا المفصولة من جملة القضايا الجزائية المدورة والواردة باطراد، فقد بلغت نسبتها عام ٢٠٠٨ حوالي ٣٠٪ ارتفعت إلى ٦٢٪ عام ٢٠٠٩ والى ٦٥٪ عام ٢٠١٠ من جميع القضايا المدورة والواردة، ارتفع المعدل الشهري للقضايا المفصولة من ١٣٢٥ قضية في العام ٢٠٠٨ إلى ٢٧٨٩ قضية في العام ٢٠١٠ مما يعني ازدياد الفصل في القضايا شهريا من ١٥١٤ قضية عام ٢٠٠٨ الى ٢٣٨٧ قضية عام ٢٠١٠ بنسبة زيادة ٥٨٪. نستنتج مما سبق ما يلي:

- لم يواكب أداء المحاكم في فصل جميع القضايا الجزائية الواردة إليها في العامين ٢٠٠٨، في حين انه في عام ٢٠١٠ تم الفصل بما يعادل جميع القضايا الواردة ونسبة ١٧٪ من القضايا المدورة.
- التباطؤ في الفصل في القضايا الواردة سيؤدي إلى زيادة تراكم القضايا في السنوات اللاحقة ويفاقم من أزمة الاختناق القضائي وهذا ينطبق على جميع أنواع القضايا.
- بلغ عدد القضايا الجزائية المفصولة لكل قاض صلح حوالي ٧٣٣ قضية عام ٢٠٠٩ و ٦٣١ قضية عام ٢٠١٠.

١,٣. قضايا السير:

تظهر بيانات الجدول أدناه أن هناك تزايد في عدد قضايا السير الواردة لمحاكم الصلح، فقد ارتفعت النسبة عام ٢٠٠٩ بحوالي ٥٠٪ مقارنة بالسنة السابقة وارتفعت عام ٢٠١٠ إلى ١٣٪ بالمقارنة مع عام ٢٠٠٩. لقد واكب الارتفاع في قضايا السير ارتفاعا في الفصل في هذه القضايا، حيث أن الغالبية العظمى من القضايا التي وردت إلى المحاكم خلال السنوات الثلاث قد تم الفصل فيها ولم يتراكم إلا عدد قليل منها للسنوات اللاحقة، ارتفع معدل عدد القضايا الواردة شهريا من ٤١٦١ قضية عام ٢٠٠٨ إلى ٦٢٤١ قضية عام ٢٠٠٩ وإلى ٧٠٢٣ قضية في العام ٢٠١٠. تدل الزيادة في عدد قضايا السير الواردة خلال الفترة ما بين ٢٠٠٨-٢٠١٠ على التشدد في الرقابة على مخالفات السير وعلى المركبات وأن أداء المحاكم يسير بكفاءة عالية تواكب الزيادة المطردة في قضايا السير وتفصل فيها.

مؤشرات التطور في اداء محاكم الصلح لقضايا السير

- **بلغت نسبة الزيادة في عدد قضايا السير الواردة خلال الفترة ما بين ٢٠٠٨-٢٠١٠ حوالي ٦٩٪، تدل هذه الزيادة على التشدد في الرقابة وتفعيلها على مخالفات السير وعلى المركبات.**
- **تميّز أداء المحاكم بكفاءة عالية وفصلت بما يعادل القضايا الواردة وواكبت الزيادة المطردة في قضايا السير وفصلت فيها.**

١ زاد عدد قضاة الصلح في محاكم الضفة الغربية من ٥٠ قاضيا عام ٢٠٠٩ إلى ٥٣ قاضيا عام ٢٠١٠.

جدول رقم (٨): عدد القضايا المدورة والواردة والمفصولة، المدنية والجنائية والسير في محاكم الصلح ونسبها للاعوام (٢٠٠٨-٢٠١٠)

نوع القضايا	السنة	المدور من السنة السابقة	عدد القضايا الواردة	عدد القضايا المدورة والواردة	عدد القضايا المفصولة	المدور للسنة اللاحقة	نسبة القضايا المفصولة للواردة	نسبة القضايا المفصولة لمجموع المدورة والواردة	عدد القضايا الواردة شهريا	عدد القضايا المفصولة شهريا
قضايا مدنية	٢٠٠٨	١٠٣٥٢	٥١٣٦	١٥٤٨٨	٥٠٥٣	١٠٣٦٢	٩٨,٤	٣٢,٦	٤٢٨	٤٢١
	٢٠٠٩	١٠٢٩٢	٧٢٦١	١٧٥٥٣	٧٤٧١	٩٣٤٣	١٠٢,٩	٤٢,٦	٦٠٥	٦٢٣
	٢٠١٠	٩٣٤٥	٧٩١١	١٧٢٥٦	٨٣١٨	٨٩٣٨	١٠٥,١	٤٨,٢	٦٥٩	٦٩٣
قضايا جزائية	٢٠٠٨	٣٥٤٣٧	١٨١٦٧	٥٣٦٠٤	١٥٩٠١	٣٧٦٧٣	٨٧,٥	٢٩,٧	١٥١٤	١٣٢٥
	٢٠٠٩	٣٧٥٩٠	٢٢٠٠٧	٥٩٥٩٧	٣٦٦٧٦	٢٢٦٩٤	١٦٦,٧	٦١,٥	١٨٣٤	٣٠٥٦
	٢٠١٠	٢٢٦٩٤	٢٨٦٤٦	٥١٣٤٠	٣٣٤٧١	١٧٨٦٩	١١٦,٨	٦٥,٢	٢٣٨٧	٢٧٨٩
قضايا سير	٢٠٠٨	١٠٤١	٤٩٩٤٢	٥٠٩٨٣	٥٠٥٩٨	٤٠٦	١٠١,٣	٩٩,٢	٤١٦٢	٤٢١٧
	٢٠٠٩	٤٠٦	٧٤٩٠٣	٧٥٣٠٩	٧٤٩٠٢	٤٠٧	١٠٠,٠	٩٩,٥	٦٢٤٢	٦٢٤٢
	٢٠١٠	١٠٧	٨٤٢٨٥	٨٤٣٩٢	٨٤١٨٦	٢٠٦	٩٩,٩	٩٩,٨	٧٠٢٤	٧٠١٦
الإجمالي	٢٠٠٨	٤٦٨٣٠	٧٣٢٤٥	١٢٠٠٧٥	٧١٥٥٢	٤٨٤٤١	٩٧,٧	٥٩,٦	٦١٠٤	٥٩٦٣
	٢٠٠٩	٤٨٢٨٨	١٠٤١٧١	١٥٢٤٥٩	١١٩٠٤٩	٣٢٤٤٤	١١٤,٣	٧٨,١	٨٦٨١	٩٩٢١
	٢٠١٠	٣٢١٤٦	١٢٠٨٤٢	١٥٢٩٨٨	١٢٥٩٧٥	٢٧٠١٣	١٠٤,٢	٨٢,٣	١٠٠٧٠	١٠٤٩٨

ملاحظة: لا تدخل قضايا املاك الدولة المدورة من سنوات سابقة وعددها ٥٦٧ قضية ولم يجري الفصل فيها

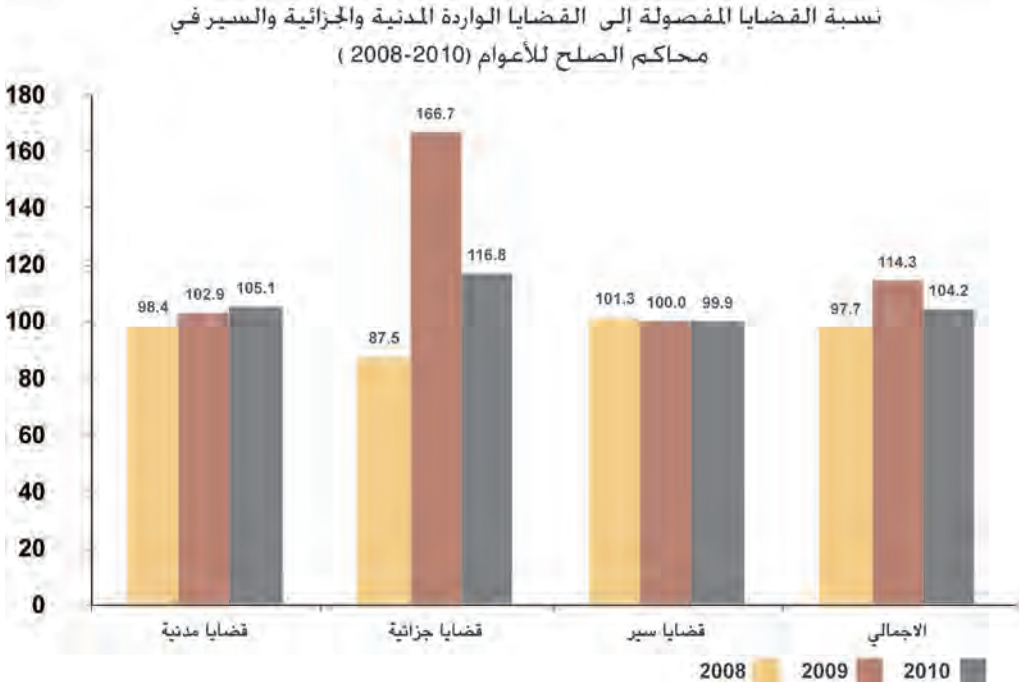

٢. التطور في أداء محاكم الصلح في الفصل في القضايا المدنية:

٢,١. القضايا المدنية في محاكم الصلح:

يبين الجدول اللاحق ترتيب محاكم الصلح في الضفة الغربية التي قامت بالفصل في القضايا المدنية تنازليا، حسب نسب القضايا المفصولة إلى القضايا المدورة استنادا على ترتيبها عام ٢٠١٠. يستعرض هذا الترتيب مقارنات في أداء المحاكم وقدرتها على الفصل في القضايا التي وردتها خلال الأعوام قيد الدراسة.

يلاحظ أن أداء محاكم الصلح في الفصل في القضايا المدنية ينقسم إلى قسمين هما:

١. القسم الأول ويندرج تحته المحاكم التي تزيد أو تساوي نسبة القضايا المفصولة على القضايا الواردة عن ١٠٠٪، وهي المحاكم التي قامت بفصل ما يعدل جميع القضايا الواردة في سنة ٢٠١٠ ونسبة من القضايا المدورة من السنوات السابقة وهذه المحاكم هي: بيت لحم ١٤١٪، أريحا ١٣٦٪، طوباس ١٢٩٪، نابلس ١١٨٪، دورا ١١١٪، رام الله ١٠٦٪، وقلقيلية ١٠٥٪. اما محكمة الخليل فقد قامت بفصل ما يعادل القضايا الواردة فقط.

٢. القسم الثاني ويندرج تحته المحاكم التي نسبة الفصل في القضايا أقل من ١٠٠٪ أي لم تستطع الفصل بما يعادل القضايا الواردة إليها خلال السنة/ مما أدى إلى تدوير جزء من هذه القضايا للسنة اللاحقة، وهي اربع محاكم: سلفيت، جنين، طولكرم، حلحول. فيما يلي المحاكم حسب ترتيبها على سلم الأداء:

أولاً: محكمة صلح بيت لحم للقضايا المدنية:

بلغت نسبة الفصل في القضايا في محكمة صلح بيت لحم ١٤١٪ من مجموع القضايا الواردة للمحكمة خلال العام ٢٠١٠ وهي أعلى نسبة بالمقارنة مع باقي المحاكم في حين بلغت النسبة ٩٨٪ عام ٢٠٠٨. حيث قامت بالفصل بما يعادل جميع القضايا الحقوقية الواردة إليها في العام ٢٠١٠، والفصل أيضا بنسبة ٤١٪ من القضايا المدورة من السنوات السابقة، ارتفع عدد القضايا الواردة إلى المحكمة ارتفاعا ملموسا من ٢٧٦ قضية عام ٢٠٠٨ الى ٣٥٩ قضية عام ٢٠١٠ بنسبة زيادة ٣٠٪. كما ارتفع عدد القضايا المفصولة من ٢٧٠ قضية عام ٢٠٠٨ الى ٥٠٦ قضايا عام ٢٠١٠ بنسبة زيادة ٨٧٪. انخفض عدد القضايا المفصولة لكل قاض من ١٠٩ قضية عام ٢٠٠٩ إلى ١٠١ قضايا عام ٢٠٠٩[٢].

مؤشرات التطور في اداء محكمة صلح بيت لحم في القضايا المدنية

- **قفز أداء محكمة صلح بيت لحم، فقد قامت بالفصل بما يعادل جميع القضايا الواردة ونسبة ٤١٪ من القضايا المدورة عام ٢٠١٠.**
- **ارتفع عدد القضايا الواردة للمحكمة من ٢٣ قضية شهريا عام ٢٠٠٨ وإلى ٢٩ قضية عام ٢٠١٠ بنسبة زيادة ٢٦٪، كما ارتفع عدد القضايا المفصولة من ٢٧٠ قضية إلى ٥٠٦ قضايا خلال الفترة نفسها.**

ثانياً: محكمة صلح أريحا للقضايا المدنية:

بلغت نسبة الفصل في القضايا في محكمة صلح أريحا ١٣٦٪ من مجموع القضايا الواردة للمحكمة خلال العام ٢٠١٠ حيث قامت بالفصل بما يعادل القضايا الواردة إليها عام ٢٠١٠، والفصل أيضا بنسبة ٣٦٪ من القضايا المدورة من السنوات السابقة. ارتفع عدد القضايا الواردة إلى المحكمة ارتفاعا طفيفا من ١٨٢ قضية عام ٢٠٠٨ إلى ١٨٨ قضية عام ٢٠١٠ بنسبة زيادة ٣٪، لتبلغ نسبة القضايا المفصولة إلى مجموع القضايا المدورة والواردة ٥٧٪ عام ٢٠١٠. ارتفع عدد القضايا المفصولة شهريا من ٧ قضايا إلى ٢١ قضية خلال الفترة نفسها. وتحسن أداء قاضيي الصلح فقد بلغ معدل عدد القضايا المفصولة ٩٠ قضية لكل قاض عام ٢٠٠٩ ارتفع إلى ١٢٨ قضية عام ٢٠١٠[٣].

مؤشرات التطور في اداء محكمة صلح أريحا في القضايا المدنية

- **قامت المحكمة بالفصل بما يعادل القضايا الواردة ونسبة ٣٦٪ من القضايا المتراكمة من السنوات السابقة.**
- **ارتفع عدد القضايا الواردة إلى المحكمة ارتفاعا طفيفا من ١٨٢ قضية عام ٢٠٠٨ إلى ١٨٨ قضية عام ٢٠١٠ بنسبة زيادة ٣٪.**
- **وتحسن أداء قاضيي الصلح فقد بلغ معدل عدد القضايا المفصولة ٩٠ قضية لكل قاض عام ٢٠٠٩ ارتفع إلى ١٢٨ قضايا عام ٢٠١٠.**

٢ عدد قضاة الصلح في محكمة الصلح في بيت لحم ستة قضاة عام ٢٠٠٩ انخفض إلى خمسة قضاة عام ٢٠١٠.

٣ بقي عدد القضاة في محكمة الصلح في أريحا ثابتا في العامين ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ وعددهم قاضيان اثنان.

ثالثاً: محكمة صلح طوباس للقضايا المدنية:

بلغت نسبة الفصل في القضايا في محكمة صلح طوباس ١٢٩٪ من مجموع القضايا الواردة للمحكمة خلال العام ٢٠١٠ حيث قامت بالفصل بما يعادل القضايا الواردة إليها عام ٢٠١٠، والفصل أيضا بنسبة ٢٩٪ من القضايا المدورة من السنوات السابقة. ارتفع عدد القضايا الواردة إلى المحكمة ارتفاعا طفيفا من ٢١٦ قضية عام ٢٠٠٨ إلى ٢٣٢ قضية عام ٢٠١٠ بنسبة زيادة ٧٪، لتبلغ نسبة القضايا المفصولة إلى مجموع القضايا المدورة والواردة ٥٢٪ عام ٢٠١٠. ارتفع عدد القضايا المفصولة شهريا من ٩ قضايا إلى ٢٥ قضية خلال الفترة نفسها. ظل معدل عدد القضايا المفصولة ١٥٠ قضية لكل قاض ثابتا في العامين ٢٠٠٩ و ٢٠١٠[٤].

مؤشرات التطور في اداء محكمة صلح طوباس في القضايا المدنية

- **بلغت نسبة القضايا المفصولة ١٢٩٪ من عدد القضايا الواردة للمحكمة عام ٢٠١٠. أي إن المحكمة قامت بالفصل بما يعادل القضايا الواردة ونسبة ٢٩٪ من القضايا المتراكمة من السنوات السابقة.**
- **ارتفع عدد القضايا الواردة إلى المحكمة ارتفاعا من ٢١٦ قضية عام ٢٠٠٨ إلى ٢٣٢ قضية عام ٢٠١٠ بنسبة زيادة ٧٪.**

رابعاً: محكمة صلح نابلس للقضايا المدنية:

بلغت نسبة الفصل في القضايا في محكمة صلح نابلس ١١٨٪ من مجموع القضايا الواردة للمحكمة خلال العام ٢٠١٠ حيث قامت بالفصل بما يعادل القضايا الواردة إليها عام ٢٠١٠، والفصل أيضا بنسبة ١٨٪ من القضايا المدورة من السنوات السابقة. ارتفع عدد القضايا الواردة إلى المحكمة من ٩٩٩ قضية عام ٢٠٠٨ إلى ١٢٧٣ قضية عام ٢٠١٠ بنسبة زيادة ٢٧٪، لتبلغ نسبة القضايا المفصولة إلى مجموع القضايا المدورة والواردة ٤١٪ عام ٢٠١٠. ارتفع عدد القضايا المفصولة شهريا من ٥٩ قضية إلى ١٢٥ قضية خلال الفترة نفسها. وتحسن أداء قاضيي الصلح فقد بلغ معدل عدد القضايا المفصولة ١٣٣ قضية لكل قاض عام ٢٠٠٩ ارتفع إلى ١٦٧ قضية عام ٢٠١٠[٥].

مؤشرات التطور في اداء محكمة صلح نابلس في القضايا المدنية

- **بلغت نسبة القضايا المفصولة ١١٨٪ من عدد القضايا الواردة للمحكمة عام ٢٠١٠. أي إن المحكمة قامت بالفصل بما يعادل القضايا الواردة ونسبة ١٨٪ من القضايا المتراكمة من السنوات السابقة.**
- **ارتفع عدد القضايا الواردة إلى المحكمة من ٩٩٩ قضية عام ٢٠٠٨ إلى ١٢٧٣ قضية عام ٢٠١٠ بنسبة زيادة ٢٧٪.**

خامساً: محكمة صلح دورا للقضايا المدنية:

بلغت نسبة الفصل في القضايا في محكمة صلح دورا ١١١٪ من مجموع القضايا الواردة للمحكمة خلال العام ٢٠١٠ حيث قامت بالفصل بما يعادل القضايا الواردة إليها عام ٢٠١٠، والفصل أيضا بنسبة ١١٪ من القضايا المدورة من السنوات السابقة، ارتفع عدد القضايا الواردة إلى المحكمة من ١٩٩ قضية عام ٢٠٠٨ إلى ٣٣٨ قضية عام ٢٠١٠ بنسبة زيادة ٧٠٪، لتبلغ نسبة القضايا المفصولة إلى مجموع القضايا المدورة والواردة ٥١٪ عام ٢٠١٠. ارتفع عدد القضايا المفصولة شهريا من ٢٣ قضية إلى ٣١ قضية خلال الفترة نفسها. بلغ معدل عدد القضايا المفصولة ١٢١ قضية لكل قاض عام ٢٠٠٩ انخفض إلى ٩٤ قضية عام ٢٠١٠[٦] كنتيجة لزيادة عدد قضاة الصلح قاضيا واحدا.

مؤشرات التطور في اداء محكمة صلح دورا في القضايا المدنية

- **بلغت نسبة القضايا المفصولة ١١١٪ من عدد القضايا الواردة للمحكمة عام ٢٠١٠. أي إن المحكمة قامت بالفصل بما يعادل القضايا الواردة ونسبة ١١٪ من القضايا المتراكمة من السنوات السابقة.**
- **ارتفع عدد القضايا الواردة إلى المحكمة من ١٩٩ قضية عام ٢٠٠٨ إلى ٣٣٨ قضية عام ٢٠١٠ بنسبة زيادة ٧٠٪.**

سادساً: محكمة صلح رام الله للقضايا المدنية:

بلغت نسبة الفصل في القضايا في محكمة صلح رام الله ١٠٦٪ من مجموع القضايا الواردة للمحكمة خلال العام ٢٠١٠ حيث قامت بالفصل بما يعادل القضايا الواردة

٤ بقي عدد القضاة في محكمة الصلح في طوباس ثابتا في العامين ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ وعددهم قاضيان اثنان.

٥ بقي عدد القضاة في محكمة الصلح في نابلس ثابتا في العامين ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ وعددهم تسعة قضاة.

٦ بلغ عدد القضاة في محكمة الصلح في دورا ثلاث قضاة عام ٢٠٠٩ ارتفع الى اربع قضاة عام ٢٠١٠.

إليها عام ٢٠١٠، والفصل أيضا بنسبة ٦٪ من القضايا المدورة من السنوات السابقة. ارتفع عدد القضايا الواردة إلى المحكمة من ٧٣١ قضية عام ٢٠٠٨ إلى ١٠٦٣ قضية عام ٢٠١٠ بنسبة زيادة ٤٥٪، لتبلغ نسبة القضايا المفصولة إلى مجموع القضايا المدورة والواردة ٤٥٪ عام ٢٠١٠. ارتفع عدد القضايا المفصولة شهريا من ٧٢ قضية إلى ٩٤ قضية خلال الفترة نفسها. بلغ معدل عدد القضايا المفصولة ١٢٩ قضية لكل قاض عام ٢٠٠٩ ارتفع إلى ١٤١ قضية عام ٢٠١٠[٧] كنتيجة لانخفاض عدد قضاة الصلح قاضيا واحدا.

مؤشرات التطور في اداء محكمة صلح رام الله في القضايا المدنية

- **بلغت نسبة القضايا المفصولة ١٠٦٪ من عدد القضايا الواردة للمحكمة عام ٢٠١٠. أي إن المحكمة قامت بالفصل بما يعادل القضايا الواردة ونسبة ٦٪ من القضايا المتراكمة من السنوات السابقة.**
- **ارتفع عدد القضايا الواردة إلى المحكمة من ٧٣١ قضية عام ٢٠٠٨ إلى ١٠٦٣ قضية عام ٢٠١٠ بنسبة زيادة ٤٥٪.**

سابعاً: محكمة صلح قلقيلية للقضايا المدنية:

بلغت نسبة الفصل في القضايا في محكمة صلح قلقيلية ١٠٥٪ من مجموع القضايا الواردة للمحكمة خلال العام ٢٠١٠ حيث قامت بالفصل بما يعادل القضايا الواردة إليها عام ٢٠١٠، والفصل أيضا بنسبة ٥٪ من القضايا المدورة من السنوات السابقة، ارتفع عدد القضايا الواردة إلى المحكمة من ٣٠٢ قضية عام ٢٠٠٨ إلى ٦٣٧ قضية عام ٢٠١٠ بنسبة زيادة ١١١٪، لتبلغ نسبة القضايا المفصولة إلى مجموع القضايا المدورة والواردة ٦٢٪ عام ٢٠١٠. ارتفع عدد القضايا المفصولة شهريا من ٢١ قضية إلى ٥٦ قضية خلال الفترة نفسها. بلغ معدل عدد القضايا المفصولة ١٧٠ قضية لكل قاض عام ٢٠٠٩ ارتفع إلى ٢٢٣ قضية عام ٢٠١٠[٨] .

مؤشرات التطور في اداء محكمة صلح قلقيلية في القضايا المدنية

- **بلغت نسبة القضايا المفصولة ١٠٥٪ من عدد القضايا الواردة للمحكمة عام ٢٠١٠. أي إن المحكمة قامت بالفصل بما يعادل القضايا الواردة ونسبة ٥٪ من القضايا المتراكمة من السنوات السابقة.**
- **ارتفع عدد القضايا الواردة إلى المحكمة من ٣٠٢ قضية عام ٢٠٠٨ إلى ٦٣٧ قضية عام ٢٠١٠ بنسبة زيادة ١١١٪.**

ثامناً: محكمة صلح الخليل للقضايا المدنية:

بلغت نسبة الفصل في القضايا في محكمة صلح الخليل ١٠٠٪ من مجموع القضايا الواردة للمحكمة خلال العام ٢٠١٠ حيث قامت بالفصل فقط بما يعادل القضايا الواردة إليها عام ٢٠١٠ ، ارتفع عدد القضايا الواردة إلى المحكمة من ٣١٨ قضية عام ٢٠٠٨ إلى ٤١٠ قضايا عام ٢٠١٠ بنسبة زيادة ٢٩٪، لتبلغ نسبة القضايا المفصولة إلى مجموع القضايا المدورة والواردة ٤٧٪ عام ٢٠١٠. انخفض عدد القضايا المفصولة شهريا من ٤٢ قضية إلى ٣٤ قضية خلال الفترة نفسها، بلغ معدل عدد القضايا المفصولة ١٤٩ قضية لكل قاض عام ٢٠٠٩ انخفض إلى ٨١ قضية عام ٢٠١٠[٩] . بسبب انخفاض عدد القضايا المفصولة وازدياد عدد القضاة قاض واحد.

مؤشرات التطور في اداء محكمة صلح الخليل في القضايا المدنية

- **بلغت نسبة القضايا المفصولة ١٠٠٪ من عدد القضايا الواردة للمحكمة عام ٢٠١٠. أي إن المحكمة قامت بالفصل بما يعادل القضايا الواردة فقط ولم تقم بالفصل من القضايا المتراكمة من السنوات السابقة.**
- **ارتفع عدد القضايا الواردة إلى المحكمة من ٣١٨ قضية عام ٢٠٠٨ إلى ٤١٠ قضايا عام ٢٠١٠ بنسبة زيادة ٢٩٪.**

تاسعاً: باقي محاكم الصلح للقضايا المدنية:

صنفت هذه المحاكم ضمن المستوى الثاني التي لم تستطع الفصل بما يعادل القضايا الواردة في العام ٢٠١٠، وعددها أربع محاكم وهي: سلفيت نسبة الفصل ٩٨٪، وجنين والنسبة ٩٣٪، وطولكرم ٩٢٪ وحلحول ٩١٪. مما أدى إلى زيادة القضايا المدورة للأعوام القادمة.

يلاحظ من الجدول تراجع أداء بعضها عام ٢٠١٠ بالمقارنة مع العام ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩، على سبيل المثال محكمة حلحول تراجعت نسبة الفصل من القضايا الواردة من

٧ بلغ عدد القضاة في محكمة الصلح في رام الله ٩ قضاة عام ٢٠٠٩ انخفض الى ثمانية قضاة عام ٢٠١٠.

٨ بلغ عدد القضاة في محكمة الصلح في قلقيلية ثلاثة قضاة عام ٢٠٠٩ وعام ٢٠١٠.

٩ بلغ عدد القضاة في محكمة الصلح في الخليل أربعة قضاة عام ٢٠٠٩ وخمسة قضاة عام ٢٠١٠.

١٤٦٪ عام ٢٠٠٨ الى ١١٧٪ عام ٢٠٠٩ والى ٩١٪ عام ٢٠١٠، وتعزى أسباب انخفاض نسب الفصل في القضايا الواردة في هذه المحاكم عام ٢٠١٠ إلى أحد الأسباب أو لعدد من الأسباب التالية:

مؤشرات الأداء للمحاكم التي فيها عدد القضايا المفصولة اقل من الواردة

- **المحاكم التي لم تستطع الفصل بما يعادل القضايا الواردة في العام ٢٠١٠، وعددها اربع محاكم وهي: سلفيت نسبة الفصل ٩٨٪، وجنين والنسبة ٩٣٪، وطولكرم ٩٢٪ وحلحول ٩١٪. مما أدى إلى زيادة القضايا المدورة للأعوام القادمة.**

١. تضاعف عدد القضايا الواردة للمحاكم أكثر من طاقتها على سبيل المثال زاد عدد القضايا الواردة لمحكمة جنين عام ٢٠١٠ بنسبة ٢٨٪ بالمقارنة مع عام ٢٠٠٩، وطولكرم بنسبة ٤٠٪، وسلفيت بنسبة ١٥٩٪.

٢. الزيادة في عدد القضاة في هذه المحاكم لم يواكب الزيادة في عدد القضايا الواردة كما في محاكم طولكرم وسلفيت وحلحول، أو لعدم زيادة عدد القضاة كما في دورا وجنين.

جدول رقم (٩): نسب القضايا المدورة والواردة والمفصولة، في محاكم الصلح للقضايا المدنية حسب المحاكم للاعوام (٢٠٠٨-٢٠١٠)

المحاكم	٢٠٠٨		٢٠٠٩		٢٠١٠	
	نسبة القضايا المفصولة إلى الواردة	نسبة القضايا المفصولة إلى مجموع المدورة والواردة	نسبة القضايا المفصولة إلى الواردة	نسبة القضايا المفصولة إلى مجموع المدورة والواردة	نسبة القضايا المفصولة إلى الواردة	نسبة القضايا المفصولة إلى مجموع المدورة والواردة
بيت لحم	٩٧,٨	٢١,٦	١٥٨,٢	٤٨,٦	١٤٠,٩	٤٨,١
أريحا	٩٨,٩	٤٠,٣	١٠٢,٧	٤٢,٣	١٣٦,٢	٥٧,٠
طوباس	٤٨,٦	٢٥,٧	٨٧,٢	٤٦,٤	١٢٩,٣	٥١,٧
نابلس	٧١,٦	١٨,٦	٩٢,٢	٢٧,١	١١٨,٤	٤١,٠
دورا	١٤٠,٧	٤٣,٤	٨٦,٢	٤٧,٦	١١١,٢	٥٠,٩
رام الله	١١٨,٦	٣٣,٦	١٣٦,٨	٤٦,٧	١٠٦,٢	٤٤,٥
قلقيلية	٨٣,١	٣٥,٤	٩٢,٤	٥٠,٤	١٠٥,٠	٦٢,٢
الخليل	١٥٨,٥	٤٦,٤	١٢٦,٢	٥٦,٦	٩٩,٥	٤٧,٠
سلفيت	٩٤,٦	٤٧,١	٩٠,٤	٤٦,٤	٩٨,١	٥٨,٦
جنين	١٠٣,٦	٤٢,٣	٩٢,٧	٤٤,٥	٩٢,٨	٤٨,٨
طولكرم	٨٩,٢	٣٨,٩	٨٨	٤٦,٣	٩٢,١	٥٠,٣
حلحول	١٤٥,٧	٤٨,٧	١١٧,٣	٥٩,٩	٩٠,٧	٤٩,٨
المجموع	٩٨,٤	٣٢,٦	١٠٢,٩	٤٢,٦	١٠٥,١	٤٨,٢

ملاحظة: لا تدخل قضايا املاك الدولة ضمن محكمة صلح اريحا المدورة من سنوات سابقة وعددها ٥٦٧ قضية ولم يجري الفصل فيها

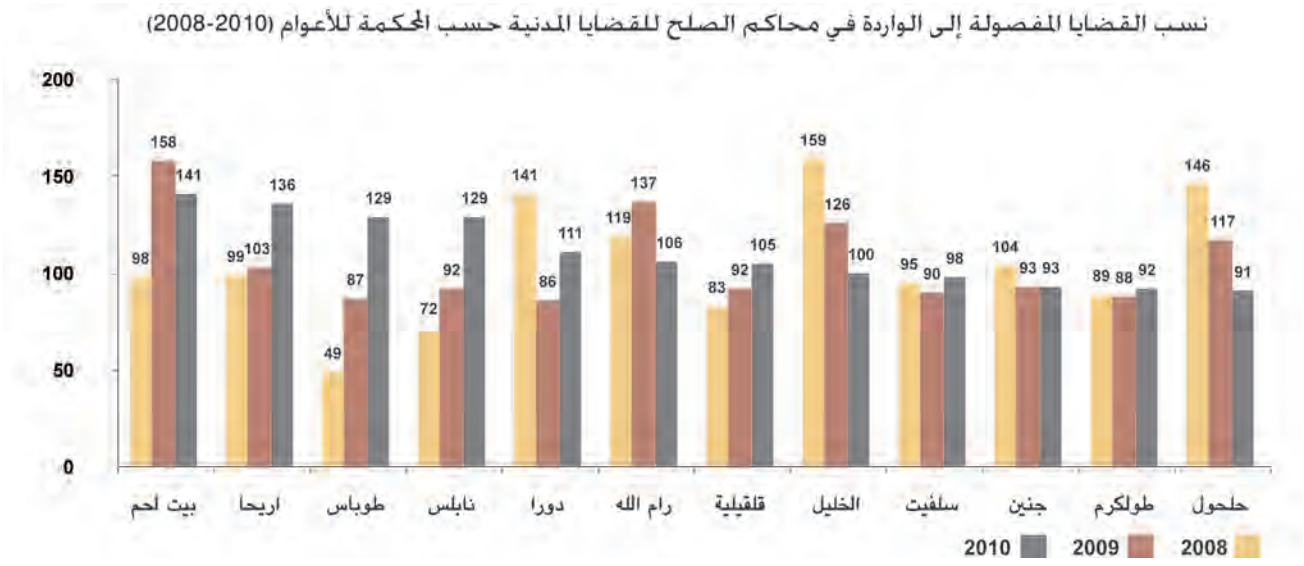

جدول رقم (١٠): عدد القضايا المدورة والواردة في محاكم الصلح للقضايا المدنية حسب موقع المحكمة للأعوام (٢٠٠٨-٢٠١٠)

المحاكم	٢٠٠٨					٢٠٠٩					٢٠١٠				
	المدور من السنة السابقة	عدد القضايا الواردة	عدد القضايا المدورة والواردة	عدد القضايا المفصولة	المدور للسنة اللاحقة	المدور من السنة السابقة	عدد القضايا الواردة	عدد القضايا المدورة والواردة	عدد القضايا المفصولة	المدور للسنة اللاحقة	المدور من السنة السابقة	عدد القضايا الواردة	عدد القضايا المدورة والواردة	عدد القضايا المفصولة	المدور للسنة اللاحقة
أريحا	٢٦٥	١٨٢	٤٤٧	١٨٠	٢٦٧	٢٦١	١٨٧	٤٥٤	١٩٢	٢٥٩	٢٦١	١٨٨	٤٤٩	٢٥٦	١٩٣
الخليل	٧٦٨	٣١٨	١٠٨٦	٥٠٤	٥٨٢	٥٨٢	٤٧٤	١٠٥٦	٥٩٨	٤٥٨	٤٥٨	٤١٠	٨٦٨	٤٠٨	٤٦٠
طولكرم	١١٥٠	٨٩٠	٢٠٤٠	٧٩٤	١٢٤٦	١٢٤٦	١٣٨٦	٢٦٣٢	١٢١٩	١٤١٣	١٤١٣	١٧٠٤	٣١١٧	١٥٦٩	١٥٤٨
نابلس	٢٨٣٨	٩٩٩	٣٨٣٧	٧١٥	٣١٢٢	٣١٢٢	١٢٩٩	٤٤٢١	١١٩٨	٢٤٠٦	٢٤٠٦	١٢٧٣	٣٦٧٩	١٥٠٧	٢١٧٢
بيت لحم	٩٧٥	٢٧٦	١٢٥١	٢٧٠	٩٨١	٩٣٤	٤١٤	١٣٤٨	٦٥٥	٦٩٣	٦٩٣	٣٥٩	١٠٥٢	٥٠٦	٥٤٦
قلقيلية	٤٠٨	٣٠٢	٧١٠	٢٥١	٤٥٩	٤٥٩	٥٥١	١٠١٠	٥٠٩	٤٣٨	٤٣٨	٦٣٧	١٠٧٥	٦٦٩	٤٠٦
جنين	١٠٦١	٧٣٢	١٧٩٣	٧٥٨	١٠٣٥	١٠٣٥	٩٥٧	١٩٩٢	٨٨٧	١١٠٥	١١٠٥	١٢٢٣	٢٣٢٨	١١٣٥	١١٩٣
رام الله	١٨٥١	٧٣١	٢٥٨٢	٨٦٧	١٦٤٢	١٦٤٢	٨٥٠	٢٤٩٢	١١٦٣	١٤٧٣	١٤٧٣	١٠٦٣	٢٥٣٦	١١٢٩	١٤٠٧
سلفيت	١٨٨	١٨٦	٣٧٤	١٧٦	١٩٨	١٩٨	٢٠٩	٤٠٧	١٨٩	٢١٨	٢١٨	٣٢٣	٥٤١	٣١٧	٢٢٤
حلحول	٢٠٩	١٠٥	٣١٤	١٥٣	١٦١	١٦١	١٦٨	٣٢٩	١٩٧	١٣٢	١٣٢	١٦١	٢٩٣	١٤٦	١٤٧
طوباس	١٩٣	٢١٦	٤٠٩	١٠٥	٣٠٤	٣٠٤	٣٤٥	٦٤٩	٣٠١	٣٤٨	٣٤٨	٢٣٢	٥٨٠	٣٠٠	٢٨٠
دورا	٤٤٦	١٩٩	٦٤٥	٢٨٠	٣٦٥	٣٤٢	٤٢١	٧٦٣	٣٦٣	٤٠٠	٤٠٠	٣٣٨	٧٣٨	٣٧٦	٣٦٢
المجموع	١٠٣٥٢	٥١٣٦	١٥٤٨٨	٥٠٥٣	١٠٣٦٢	١٠٢٩٢	٧٢٦١	١٧٥٥٣	٧٤٧١	٩٣٤٣	٩٣٤٥	٧٩١١	١٧٢٥٦	٨٣١٨	٨٩٣٨

ملاحظة: لا تدخل قضايا املاك الدولة ضمن محكمة صلح اريحا المدورة من سنوات سابقة وعددها ٥٦٧ قضية ولم يجري الفصل فيها

٢,٢. القضايا الجزائية في محاكم الصلح:

يبين الجدول التالي ترتيب محاكم الصلح في الضفة الغربية التي قامت بالفصل في القضايا الجزائية تنازليا، حسب نسب القضايا المفصولة إلى القضايا المدورة استنادا على ترتيبها عام ٢٠١٠، ويستعرض هذا الترتيب مقارنات في أداء المحاكم وقدرتها على الفصل في القضايا التي وردتها خلال الأعوام قيد الدراسة.

يلاحظ أن أداء محاكم الصلح في الفصل في القضايا الجزائية ينقسم إلى قسمين هما:

- القسم الأول ويندرج تحته المحاكم التي تزيد أو تساوي نسبة القضايا المفصولة على القضايا الواردة عن ١٠٠٪، وهي المحاكم التي قامت بفصل ما يعدل جميع القضايا الواردة في سنة ٢٠١٠ ونسبة من القضايا المدورة من السنوات السابقة وهذه المحاكم هي: طولكرم ١٥١٪، نابلس ١٤٨٪، دورا ١٣٧٪، جنين ١٢٩٪، طوباس ١٢٧٪، قلقيلية ١٢٣٪، الخليل ١١١٪، أريحا ١٠٦٪، سلفيت ٪.
- القسم الثاني ويندرج تحته المحاكم التي نسبة الفصل في القضايا أقل من ١٠٠٪ أي لم تستطع الفصل بما يعادل القضايا الواردة إليها خلال السنة مما أدى إلى تدوير جزء من هذه القضايا للسنة اللاحقة، وهي ثلاث محاكم: حلحول، رام الله، بيت لحم.

فيما يلي أداء المحاكم في الفصل في القضايا الجزائية حسب ترتيبها على سلم الأداء:

أولاً: محكمة صلح طولكرم للقضايا الجزائية:

بلغت نسبة الفصل في القضايا في محكمة صلح طولكرم ١٥١٪ من مجموع القضايا الواردة للمحكمة خلال العام ٢٠١٠ وهي أعلى نسبة بالمقارنة مع باقي المحاكم، حيث قامت بالفصل بما يعادل جميع القضايا الجزائية الواردة إليها في العام ٢٠١٠، والفصل أيضا بنسبة ٥١٪ من القضايا المدورة من السنوات السابقة، ارتفع عدد القضايا الواردة إلى المحكمة ارتفاعا ملموسا من ١٤٥١ قضية عام ٢٠٠٨ الى ٢٠٧٥ قضية عام ٢٠١٠ بنسبة زيادة ٤٣٪. كما ارتفع عدد القضايا المفصولة من ٧٦٦ قضية عام ٢٠٠٨ الى ٣١٣٤ قضية عام ٢٠١٠ بنسبة زيادة ٣٠٩٪.

مؤشرات التطور في اداء محكمة صلح طولكرم في القضايا الجزائية

- **تطور أداء محكمة صلح طولكرم بشكل كبير، فقد قامت بالفصل بما يعادل جميع القضايا الواردة ونسبة ٥١٪ من القضايا المدورة عام ٢٠١٠.**
- **ارتفع عدد القضايا الواردة إلى المحكمة من ١٤٥١ قضية عام ٢٠٠٨ الى ٢٠٧٥ قضية عام ٢٠١٠ بنسبة زيادة ٤٣٪.**

ثانياً: محكمة صلح نابلس للقضايا الجزائية:

بلغت نسبة الفصل في القضايا في محكمة صلح نابلس ١٤٨٪ من مجموع القضايا الواردة للمحكمة خلال العام ٢٠١٠، حيث قامت بالفصل بما يعادل جميع القضايا الجزائية الواردة إليها في العام ٢٠١٠، والفصل أيضا بنسبة ٤٨٪ من القضايا المدورة من السنوات السابقة، ارتفع عدد القضايا الواردة إلى المحكمة ارتفاعا ملموسا من ٢٨٥٢ قضية عام ٢٠٠٨ الى ٤٢٨١ قضية عام ٢٠١٠ بنسبة زيادة ٥٠٪. كما ارتفع عدد القضايا المفصولة من ٢٦٧٧ قضية عام ٢٠٠٨ الى ٦٣٤٠ قضية عام ٢٠١٠ بنسبة زيادة ١٣٧٪.

مؤشرات التطور في اداء محكمة صلح نابلس في القضايا الجزائية

- **تطور أداء محكمة صلح نابلس بشكل كبير، فقد قامت بالفصل بما يعادل جميع القضايا الواردة ونسبة ٤٨٪ من القضايا المدورة عام ٢٠١٠.**
- **ارتفع عدد القضايا الواردة إلى المحكمة ارتفاعا ملموسا من ٢٨٥٢ قضية عام ٢٠٠٨ الى ٤٢٨١ قضية عام ٢٠١٠ بنسبة زيادة ٥٠٪.**

ثالثاً: محكمة صلح دورا للقضايا الجزائية:

بلغت نسبة الفصل في القضايا في محكمة صلح دورا ١٣٧٪ من مجموع القضايا الواردة للمحكمة خلال العام ٢٠١٠، حيث قامت بالفصل بما يعادل جميع القضايا الجزائية الواردة إليها في العام ٢٠١٠، والفصل أيضا بنسبة ٣٧٪ من القضايا المدورة من السنوات السابقة. ارتفع عدد القضايا الواردة إلى المحكمة ارتفاعا ملموسا من ١١٥٥ قضية عام ٢٠٠٨ الى ١٧٨٦ قضية عام ٢٠١٠ بنسبة زيادة ٥٥٪. كما ارتفع عدد القضايا المفصولة من ١٠٤٢ قضية عام ٢٠٠٨ الى ٢٤٤٢ قضية عام ٢٠١٠ بنسبة زيادة ١٣٥٪.

مؤشرات التطور في اداء محكمة صلح دورا في القضايا الجزائية

- **تطور أداء محكمة صلح دورا بشكل كبير، فقد قامت بالفصل بما يعادل جميع القضايا الواردة ونسبة ٤٨٪ من القضايا المدورة عام ٢٠١٠.**
- **ارتفع عدد القضايا الواردة إلى المحكمة ارتفاعا ملموسا من ٢٨٥٢ قضية عام ٢٠٠٨ الى ٤٢٨١ قضية عام ٢٠١٠ بنسبة زيادة ٥٠٪.**

رابعاً: محكمة صلح جنين للقضايا الجزائية:

بلغت نسبة الفصل في القضايا في محكمة صلح جنين ١٢٩٪ من مجموع القضايا الواردة للمحكمة خلال العام ٢٠١٠، حيث قامت بالفصل بما يعادل جميع القضايا الجزائية الواردة إليها في العام ٢٠١٠، والفصل أيضا بنسبة ٢٩٪ من القضايا المدورة من السنوات السابقة. ارتفع عدد القضايا الواردة إلى المحكمة من ٢١٧٥ قضية عام ٢٠٠٨ الى ٣٦٠٢ قضية عام ٢٠١٠ بنسبة زيادة ٦٦٪. كما ارتفع عدد القضايا المفصولة من ١٧٩٩ قضية عام ٢٠٠٨ الى ٤٦٥٧ قضية عام ٢٠١٠ بنسبة زيادة ١٥٩٪.

مؤشرات التطور في اداء محكمة صلح جنين في القضايا الجزائية

- **تطور أداء محكمة صلح جنين بشكل كبير، فقد قامت بالفصل بما يعادل جميع القضايا الواردة ونسبة ٢٩٪ من القضايا المدورة عام ٢٠١٠.**
- **ارتفع عدد القضايا الواردة إلى المحكمة ارتفاعا ملموسا من ٢١٧٥ قضية عام ٢٠٠٨ الى ٣٦٠٢ قضية عام ٢٠١٠ بنسبة زيادة ٦٦٪.**

خامساً: محكمة صلح طوباس للقضايا الجزائية:

بلغت نسبة الفصل في القضايا في محكمة صلح طوباس ١٢٧٪ من مجموع القضايا الواردة للمحكمة خلال العام ٢٠١٠، حيث قامت بالفصل بما يعادل جميع القضايا الجزائية الواردة إليها في العام ٢٠١٠، والفصل أيضا بنسبة ٢٧٪ من القضايا المدورة من السنوات السابقة، ارتفع عدد القضايا الواردة إلى المحكمة من ٨٨٦ قضية عام ٢٠٠٨ الى ١٢٢٥ قضية عام ٢٠١٠ بنسبة زيادة ٣٨٪. كما ارتفع عدد القضايا المفصولة من ٦٣٩ قضية عام ٢٠٠٨ الى ١٥٥٤ قضية عام ٢٠١٠ بنسبة زيادة ١٤٣٪.

مؤشرات التطور في اداء محكمة صلح طوباس في القضايا الجزائية

- **تطور أداء محكمة صلح طوباس، فقد قامت بالفصل بما يعادل جميع القضايا الواردة ونسبة ٢٧٪ من القضايا المدورة عام ٢٠١٠.**
- **ارتفع عدد القضايا الواردة إلى المحكمة ارتفاعا ملموسا من ٨٨٦ قضية عام ٢٠٠٨ الى ١٢٢٥ قضية عام ٢٠١٠ بنسبة زيادة ٣٨٪.**

سادساً: محكمة صلح قلقيلية للقضايا الجزائية:

بلغت نسبة الفصل في القضايا في محكمة صلح قلقيلية ١٢٣٪ من مجموع القضايا الواردة للمحكمة خلال العام ٢٠١٠، حيث قامت بالفصل بما يعادل جميع القضايا الجزائية الواردة إليها في العام ٢٠١٠، والفصل أيضا بنسبة ٢٢٪ من القضايا المدورة من السنوات السابقة. ارتفع عدد القضايا الواردة إلى المحكمة من ١٤٦٧ قضية عام ٢٠٠٨ الى ٢٢١١ قضية عام ٢٠١٠ بنسبة زيادة ٥١٪. كما ارتفع عدد القضايا المفصولة من ١٣٥٠ قضية عام ٢٠٠٨ الى ٢٧٠٨ قضية عام ٢٠١٠ بنسبة زيادة ١٠٠٪.

مؤشرات التطور في اداء محكمة صلح قلقيلية في القضايا الجزائية

- **تطور أداء أداء محكمة صلح قلقيلية بشكل كبير، فقد قامت بالفصل بما يعادل جميع القضايا الواردة ونسبة ٢٢٪ من القضايا المدورة عام ٢٠١٠.**
- **ارتفع عدد القضايا الواردة إلى المحكمة ارتفاعا ملموسا من ١٤٦٧ قضية عام ٢٠٠٨ الى ٢٢١١ قضية عام ٢٠١٠ بنسبة زيادة ٥١٪.**

سابعاً: محكمة صلح الخليل للقضايا الجزائية:

بلغت نسبة الفصل في القضايا في محكمة صلح الخليل ١١١٪ من مجموع القضايا الواردة للمحكمة خلال العام ٢٠١٠، حيث قامت بالفصل بما يعادل جميع القضايا الجزائية الواردة إليها في العام ٢٠١٠، والفصل أيضا بنسبة ١١٪ من القضايا المدورة من السنوات السابقة. ارتفع عدد القضايا الواردة إلى المحكمة من ١٣٠٤ قضية عام ٢٠٠٨ الى ١٩٤٠ قضية عام ٢٠١٠ بنسبة زيادة ٤٩٪. كما ارتفع عدد القضايا المفصولة من ١٧١٣ قضية عام ٢٠٠٨ الى ٢١٥١ قضية عام ٢٠١٠ بنسبة زيادة ٢٦٪.

مؤشرات التطور في اداء محكمة صلح الخليل في القضايا الجزائية

- **تطور أداء محكمة صلح الخليل بشكل كبير، فقد قامت بالفصل بما يعادل جميع القضايا الواردة ونسبة ١١٪ من القضايا المدورة عام ٢٠١٠.**
- **ارتفع عدد القضايا الواردة إلى المحكمة ارتفاعا ملموسا من ١٣٠٤ قضية عام ٢٠٠٨ الى ١٩٤٠ قضية عام ٢٠١٠ بنسبة زيادة ٤٩٪.**

ثامناً: محكمة صلح أريحا للقضايا الجزائية:

بلغت نسبة الفصل في القضايا في محكمة صلح أريحا ١٠٦٪ من مجموع القضايا الواردة للمحكمة خلال العام ٢٠١٠، حيث قامت بالفصل بما يعادل جميع القضايا الجزائية الواردة إليها في العام ٢٠١٠، والفصل أيضا بنسبة ٦٪ من القضايا المدورة من السنوات السابقة. ارتفع عدد القضايا الواردة إلى المحكمة من ٤٩٤ قضية عام ٢٠٠٨ الى ٩٣٦ قضية عام ٢٠١٠ بنسبة زيادة ٨٩٪. كما ارتفع عدد القضايا المفصولة من ٤٩٢ قضية عام ٢٠٠٨ الى ٩٩١ قضية عام ٢٠١٠ بنسبة زيادة ١٠١٪.

مؤشرات التطور في اداء محكمة صلح أريحا في القضايا الجزائية

- **تطور أداء محكمة صلح أريحا بشكل كبير، فقد قامت بالفصل بما يعادل جميع القضايا الواردة ونسبة ١١٪ من القضايا المدورة عام ٢٠١٠.**
- **ارتفع عدد القضايا الواردة إلى المحكمة من ٤٩٤ قضية عام ٢٠٠٨ الى ٩٣٦ قضية عام ٢٠١٠ بنسبة زيادة ٨٩٪.**

تاسعاً: محكمة صلح سلفيت للقضايا الجزائية:

بلغت نسبة الفصل في القضايا في محكمة صلح سلفيت ١٠٠٪ من مجموع القضايا الواردة للمحكمة خلال العام ٢٠١٠، حيث قامت بالفصل بما يعادل جميع القضايا الجزائية الواردة إليها في العام ٢٠١٠ فقط ولم تستطع الفصل بجزء من القضايا المتراكمة من السنوات السابقة. ارتفع عدد القضايا الواردة إلى المحكمة من ٧٨٣ قضية عام ٢٠٠٨ الى ١٢٣٧ قضية عام ٢٠١٠ بنسبة زيادة ٥٨٪. كما ارتفع عدد القضايا المفصولة من ٩٤٩ قضية عام ٢٠٠٨ الى ١٢٤٢ قضية عام ٢٠١٠ بنسبة زيادة ٣١٪.

مؤشرات التطور في اداء محكمة صلح سلفيت في القضايا الجزائية

- **بلغت نسبة الفصل في القضايا في محكمة سلفيت ١٠٠٪ من مجموع القضايا الواردة للمحكمة خلال العام ٢٠١٠، حيث قامت بالفصل فقط بما يعادل جميع القضايا الجزائية الواردة إليها في العام ٢٠١٠.**
- **ارتفع عدد القضايا الواردة إلى المحكمة من ٧٨٣ قضية عام ٢٠٠٨ الى ١٢٣٧ قضية عام ٢٠١٠ بنسبة زيادة ٥٨٪.**

عاشراً: باقي محاكم الصلح للقضايا الجزائية:

صنفت هذه المحاكم ضمن المستوى الثاني التي لم تستطع الفصل بما يعادل القضايا الواردة في العام ٢٠١٠، وعددها ثلاث محاكم وهي: حلحول نسبة الفصل ٩٣٪، ورام الله والنسبة ٨٩٪، وبيت لحم ٨٥٪ مما أدى إلى زيادة القضايا المدورة للأعوام القادمة.

يلاحظ من الجدول تراجع أداء بعضها عام ٢٠١٠ بالمقارنة مع العام ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩، على سبيل المثال محكمة حلحول تراجعت نسبة الفصل من القضايا الواردة من ١١٢٪ عام ٢٠٠٨ الى ١٢٦٪ عام ٢٠٠٩ والى ٩٣٪ عام ٢٠١٠. يعزى أسباب انخفاض نسب الفصل في القضايا الواردة في هذه المحاكم عام ٢٠١٠ إلى احد الأسباب أو لعدد من الأسباب التالية:

١. زاد عدد القضايا الواردة للمحاكم أكثر من طاقتها على سبيل المثال زاد عدد القضايا الواردة لمحكمة حلحول عام ٢٠١٠ بنسبة ٣٥٪ بالمقارنة مع عام ٢٠٠٨، وطوباس بنسبة ٣٨٪، ودورا بنسبة ٥٥٪.
٢. الزيادة في عدد القضاة في هذه المحاكم لم يواكب الزيادة في عدد القضايا الواردة كما في محاكم حلحول وسلفيت، أو لعدم زيادة عدد القضاة كما في طوباس.

مؤشرات الأداء للمحاكم التي فيها عدد القضايا المفصولة اقل من الواردة

- **نسبة الفصل في القضايا الواردة في محاكم حلحول ٩٣٪، ورام الله والنسبة ٨٩٪، وبيت لحم ٨٥٪ مما أدى إلى زيادة القضايا المدورة للأعوام القادمة.**
- **زاد عدد القضايا الواردة لمحكمة حلحول عام ٢٠١٠ بنسبة ٣٥٪ بالمقارنة مع عام ٢٠٠٨، وطوباس بنسبة ٣٨٪، ودورا بنسبة ٥٥٪.**

جدول رقم (١١): نسب القضايا المدورة والواردة والمفصولة في محاكم الصلح للقضايا الجزائية حسب المحاكم للأعوام (٢٠٠٨-٢٠١٠)

السنة	٢٠٠٨		٢٠٠٩		٢٠١٠	
المحاكم	نسبة القضايا المفصولة إلى الواردة	نسبة القضايا المفصولة إلى مجموع المدورة والواردة	نسبة القضايا المفصولة إلى الواردة	نسبة القضايا المفصولة إلى مجموع المدورة والواردة	نسبة القضايا المفصولة إلى الواردة	نسبة القضايا المفصولة إلى مجموع المدورة والواردة
طولكرم	٥٢,٨	١٧,٨	١١٦,٥	٣٧,٧	١٥١,٠	٥٨,٨
نابلس	٩٣,٩	٢١,٢	٢١٩	٥٤,٦	١٤٨,١	٦٣,٣
دورا	٩٠,٢	٢٨,٥	١٧٩,٨	٥٨,٧	١٣٦,٧	٧٣,٦
جنين	٨٢,٧	٢٢,٤	٢٥٥,٩	٨٣,٦	١٢٩,٣	٩١,٠
طوباس	٧٢,١	٤٢,٩	١١٦,٣	٦٠,١	١٢٦,٩	٨٠,٦
قلقيلية	٩٢	٢٧,٢	٢٢٤,٤	٧١,٣	١٢٢,٥	٧٠,٥
الخليل	١٣١,٤	٥٤,١	١١٦,٢	٦٢,٨	١١٠,٩	٦٩,٠
أريحا	٩٩,٦	٤٣,٩	١١٨,٦	٦٨	١٠٥,٩	٧٠,٢
سلفيت	١٢١,٢	٦٤,٩	١١٧,٣	٧٦,٥	١٠٠,٤	٧٨,٤
حلحول	١١٢,٤	٦٥,٨	١٢٦,٣	٨٢,٩	٩٢,٩	٧٦,١
رام الله	٧٠,٨	٢٩,٧	١١٣,٨	٥٠,٩	٨٨,٧	٥٠,٦
بيت لحم	٨٠,٢	٣٣,٦	١٦٨,٨	٦٢,٩	٨٤,٨	٤٩,٨
المجموع	٨٧,٥	٢٩,٧	١٦٦,٧	٦١,٥	١١٦,٨	٦٥,٢

ملاحظة: لا تدخل قضايا املاك الدولة ضمن محكمة صلح اريحا المدورة من سنوات سابقة وعددها ٥٦٧ قضية ولم يجري الفصل فيها

نسب القضايا المفصولة إلى الواردة في محاكم الصلح للقضايا المدنية حسب المحكمة للأعوام (٢٠٠٨-٢٠١٠)

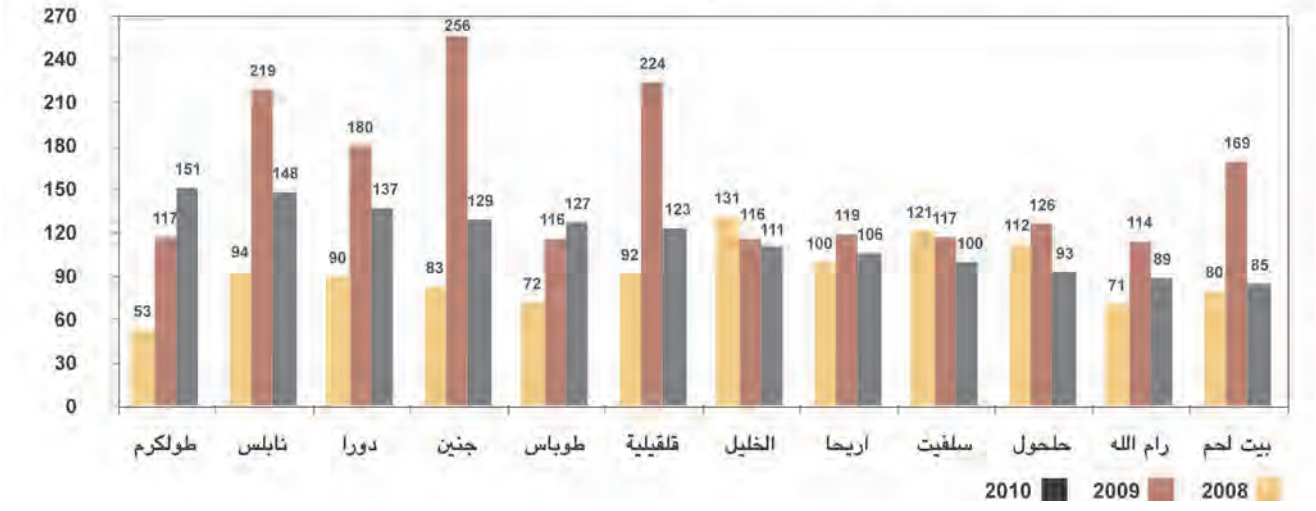

جدول رقم (١٢): عدد القضايا المدورة والواردة في محاكم الصلح لقضايا الجزائية حسب موقع المحكمة للأعوام (٢٠٠٨-٢٠١٠)

المحاكم	٢٠٠٨					٢٠٠٩					٢٠١٠				
	المدور من السنة السابقة	عدد القضايا الواردة	عدد القضايا المدورة والواردة	عدد القضايا المفصولة	المدور للسنة اللاحقة	المدور من السنة السابقة	عدد القضايا الواردة	عدد القضايا المدورة والواردة	عدد القضايا المفصولة	المدور للسنة اللاحقة	المدور من السنة السابقة	عدد القضايا الواردة	عدد القضايا المدورة والواردة	عدد القضايا المفصولة	المدور للسنة اللاحقة
أريحا	٦٢٧	٤٩٤	١١٢١	٤٩٢	٦٢٩	٦٢٩	٨٤٦	١٤٧٥	١٠٠٣	٤٧٥	٤٧٥	٩٣٦	١٤١١	٩٩١	٤٢٠
الخليل	١٨٦٢	١٣٠٤	٣١٦٦	١٧١٣	١٤٥٣	١٤٥٣	١٧١٠	٣١٦٣	١٩٨٧	١١٧٦	١١٧٦	١٩٤٠	٣١١٦	٢١٥١	٩٦٥
طولكرم	٢٨٥٠	١٤٥١	٤٣٠١	٧٦٦	٣٥٣٥	٣٥٣٥	١٦٨٩	٥٢٢٤	١٩٦٧	٣٢٥٧	٣٢٥٧	٢٠٧٥	٥٣٣٢	٣١٣٤	٢١٩٨
نابلس	٩٧٨٨	٢٨٥٢	١٢٦٤٠	٢٦٧٧	٩٩٦٣	٩٩٦٣	٣٣٠٩	١٣٢٧٢	٧٢٤٧	٥٧٢٧	٥٧٢٧	٤٢٨١	١٠٠٠٨	٦٣٤٠	٣٦٦٨
بيت لحم	٢٣٩٩	١٧٣١	٤١٣٠	١٣٨٩	٢٧٤١	٢٧٤١	١٦٤٨	٤٤٢٣	٢٧٨١	١٦٤٢	١٦٤٢	٢٣٣٥	٣٩٧٧	١٩٧٩	١٩٩٨
قلقيلية	٣٤٩٠	١٤٦٧	٤٩٥٧	١٣٥٠	٣٦٠٧	٣٦٠٧	١٦٧٩	٥٢٨٦	٣٧٦٧	١٦٣١	١٦٣١	٢٢١١	٣٨٤٢	٢٧٠٨	١١٣٤
جنين	٥٨٤٥	٢١٧٥	٨٠٢٠	١٧٩٩	٦٢٢١	٦٢٢١	٣٠٢٠	٩٢٤١	٧٧٢٧	١٥١٤	١٥١٤	٣٦٠٢	٥١١٦	٤٦٥٧	٤٥٩
رام الله	٤٢٠٠	٣٠٣٨	٧٢٣٨	٢١٥١	٥٠٥٧	٥٠٥٧	٤٠٩٥	٩١٥٢	٤٦٦١	٤٤٤١	٤٤٤١	٥٩٠٠	١٠٣٤١	٥٢٣٤	٥١٠٧
سلفيت	٦٨٠	٧٨٣	١٤٦٣	٩٤٩	٥١٤	٥١٤	٩٦٥	١٤٧٩	١١٣٢	٣٤٧	٣٤٧	١٢٣٧	١٥٨٤	١٢٤٢	٣٤٢
حلحول	٥٨٩	٨٣١	١٤٢٠	٩٣٤	٤٨٦	٤٨٦	٩٢٦	١٤١٢	١١٧٠	٢٤٨	٢٤٨	١١١٨	١٣٦٦	١٠٣٩	٣٢٧
طوباس	٦٠٣	٨٨٦	١٤٨٩	٦٣٩	٨٥٠	٨٥٠	٩١٠	١٧٦٠	١٠٥٨	٧٠٢	٧٠٢	١٢٢٥	١٩٢٧	١٥٥٤	٣٧٣
دورا	٢٥٠٤	١١٥٥	٣٦٥٩	١٠٤٢	٢٦١٧	٢٥٠٠	١٢١٠	٣٧١٠	٢١٧٦	١٥٣٤	١٥٣٤	١٧٨٦	٣٣٢٠	٢٤٤٢	٨٧٨
المجموع	٣٥٤٣٧	١٨١٦٧	٥٣٦٠٤	١٥٩٠١	٣٧٦٧٣	٣٧٥٩٠	٢٢٠٠٧	٥٩٥٩٧	٣٦٦٧٦	٢٢٦٩٤	٢٢٦٩٤	٢٨٦٤٦	٥١٣٤٠	٣٣٤٧١	١٧٨٦٩

ملاحظة: لا تدخل قضايا املاك الدولة ضمن محكمة صلح اريحا المدورة من سنوات سابقة وعددها ٥٦٧ قضية ولم يجري الفصل فيها

٢,٣. قضايا السير في محاكم الصلح:

يبين الجدول التالي عدد قضايا السير الواردة لمحاكم الصلح في الضفة الغربية والتي تم الفصل فيها خلال السنوات ٢٠٠٨-٢٠٠٩ فيما يلي أهم النتائج:

- زادت القضايا الواردة لجميع المحاكم بنسبة ٦٩٪ عام ٢٠١٠ بالمقارنة مع عام ٢٠٠٨، وبنسبة ١٣٪ بالمقارنة مع ٢٠٠٩. أعلى نسبة زيادة في قضايا السير الواردة كانت إلى محكمة صلح طوباس وبلغت النسبة ٥٦٪ عام ٢٠١٠ بالمقارنة مع ٢٠٠٩، تليها الخليل وبلغت النسبة ٤٩٪ عام ٢٠١٠ بالمقارنة مع ٢٠٠٩. وتليها محكمة صلح نابلس ٣٢٪ لنفس الفترة. محكمة صلح سلفيت تناقصت القضايا الواردة من بنسبة ٦٠٪ خلال نفس الفترة.
- جميع محاكم الصلح قد قامت بالفصل تقريبا بما يعادل القضايا الواردة خلال العام ٢٠١٠ ولم يتبق من القضايا المدورة إلا النزر القليل.
- ارتفع معدل عدد القضايا المفصولة شهريا من ٤٢١٦ قضية عام ٢٠٠٨ إلى ٧٠٣٢ قضية شهريا عام ٢٠١٠، بنسبة زيادة ٦٧٦٪.

جدول رقم (١٣): نسب القضايا المدورة والواردة والمفصولة، في محاكم الصلح لقضايا السير حسب المحاكم للاعوام (٢٠٠٨-٢٠١٠)

المحاكم	٢٠٠٨		٢٠٠٩		٢٠١٠	
	نسبة القضايا المفصولة إلى الواردة	نسبة القضايا المفصولة إلى مجموع المدورة والواردة	نسبة القضايا المفصولة إلى الواردة	نسبة القضايا المفصولة إلى مجموع المدورة والواردة	نسبة القضايا المفصولة إلى الواردة	نسبة القضايا المفصولة إلى مجموع المدورة والواردة
بيت لحم	١٠٩,٤	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
أريحا	١٠٠,٢	١٠٠,٠	٩٩,٩	٩٩,٩	١٠٠,٠	٩٩,٩
طوباس	٩٧,٥	٩٢,٢	١٠٠,٠	٩٢,٩	١٠٠,١	٩٩,٨
نابلس	١٠٣,٣	٩٩,٥	١٠٠,٣	٩٩,٩	٩٩,٦	٩٩,٦
دورا	٩٩,٨	٩٩,٧	١٠٠,٠	٩٩,٩	٩٩,٩	٩٩,٨
رام الله	١٠٢,٨	٩٩,٢	١٠٠,٦	١٠٠,٠	٩٩,٩	٩٩,٩
قلقيلية	١٠٢,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	٩٩,٦	٩٩,٦
الخليل	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
سلفيت	١٠٢,٠	٩٩,٩	٩٦,٧	٩٦,٧	٩٩,٥	٩١,٩
جنين	١٠٠,٣	٩٩,٧	١٠٠,١	١٠٠,٠	٩٩,٩	٩٩,٩
طولكرم	١٠٢,٥	٩٩,٧	١٠١,٧	٩٩,٩	٩٩,٩	٩٩,٨
حلحول	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	٩٩,٩	٩٩,٩
المجموع	١٠١,٣	٩٩,٢	١٠٠,٠	٩٩,٥	٩٩,٩	٩٩,٨

جدول رقم (١٤): عدد القضايا المدورة والواردة في محاكم الصلح لقضايا السير حسب موقع المحكمة للأعوام (٢٠٠٨-٢٠١٠)

المحاكم	٢٠٠٨					٢٠٠٩					٢٠١٠				
	المدور من السنة السابقة	عدد القضايا الواردة	عدد القضايا المدورة والواردة	عدد القضايا المفصولة	المدور للسنة اللاحقة	المدور من السنة السابقة	عدد القضايا الواردة	عدد القضايا المدورة والواردة	عدد القضايا المفصولة	المدور للسنة اللاحقة	المدور من السنة السابقة	عدد القضايا الواردة	عدد القضايا المدورة والواردة	عدد القضايا المفصولة	المدور للسنة اللاحقة
أريحا	٣٣٩	٣٦٢٣	٣٩٦٢	٣٩٦٢	٠	٠	٤٥٦٥	٤٥٦٥	٤٥٦٥	٠	٠	٤٩١٢	٤٩١٢	٤٩١٢	٠
الخليل	١٠	٥٨١٥	٥٨٢٥	٥٨٢٥	٠	٠	١٠٣٤٩	١٠٣٤٩	١٠٣٤٢	٧	٧	١٥٣٨٤	١٥٣٩١	١٥٣٨١	١٠
طولكرم	٢١٧	٣٧٣١	٣٩٤٨	٣٦٣٩	٣٠٩	٣٠٩	٤٠٤٧	٤٣٥٦	٤٠٤٦	٣١٠	١٠	٤٥٢٩	٤٥٣٩	٤٥٣٢	٧
نابلس	٢٦٦	٧٠٧٣	٧٣٣٩	٧٣٠٤	٣٥	٣٥	١٠٣٧٤	١٠٤٠٩	١٠٤٠٠	٩	٩	١٣٦٩٧	١٣٧٠٦	١٣٦٤٦	٦٠
بيت لحم	٢	٤٥٧٩	٤٥٨١	٤٥٦٨	١٣	١٣	٨٩٨٠	٨٩٩٣	٨٩٨٢	١١	١١	٧٨٧٤	٧٨٨٥	٧٨٦٦	١٩
قلقيلية	٨٠	٢١٩٧	٢٢٧٧	٢٢٥٨	١٩	١٩	٣٣١١	٣٣٣٠	٣٣٣٠	٠	٠	٢٦٢٨	٢٦٢٨	٢٦٢٥	٣
جنين	٦٦	٣٣٠٦	٣٣٧٢	٣٣٧١	١	١	٦٠٥٥	٦٠٥٦	٦٠٥٦	٠	٠	٥٤٦٨	٥٤٦٨	٥٤٤٧	٢١
رام الله	٠	١٣٦٧٨	١٣٦٧٨	١٣٦٧٨	٠	٠	١٦٨٨٥	١٦٨٨٥	١٦٨٨٥	٠	٠	١٩٢٦٥	١٩٢٦٥	١٩٢٦٥	٠
سلفيت	٢٥	١٢٠٧	١٢٣٢	١٢٣١	١	١	٢٠٤٢	٢٠٤٣	١٩٧٥	٦٨	٦٨	٨٢٢	٨٩٠	٨١٨	٧٢
حلحول	٩	١٥٠٧	١٥١٦	١٥١٢	٤	٤	٢٦٨٥	٢٦٨٩	٢٦٨٩	٠	٠	٢٤٧٢	٢٤٧٢	٢٤٧٠	٢
طوباس	٢٧	٩٧٠	٩٩٧	٩٩٤	٢٤	٢٤	١٣١٨	١٣٤٢	١٣٤٠	٢	٢	٢٠٦٢	٢٠٦٤	٢٠٥٩	٥
دورا	٠	٢٢٥٦	٢٢٥٦	٢٢٥٦	٠	٠	٤٢٩٢	٤٢٩٢	٤٢٩٢	٠	٠	٥١٧٢	٥١٧٢	٥١٦٥	٧
المجموع	١٠٤١	٤٩٩٤٢	٥٠٩٨٣	٥٠٥٩٨	٤٠٦	٤٠٦	٧٤٩٠٣	٧٥٣٠٩	٧٤٩٠٢	٤٠٧	١٠٧	٨٤٢٨٥	٨٤٣٩٢	٨٤١٨٦	٢٠٦

ثانياً: التطور في أداء محاكم البداية في الفصل بالقضايا:

١. التطور في أداء محاكم البداية بشكل عام:

تنظر محاكم البداية نوعين من القضايا هي القضايا المدنية والجزائية، طرأ تطور نوعي على سرعة الفصل في القضايا، وفي زيادة عدد القضايا الواردة للمحاكم مما يعكس زيادة ثقة الجمهور بالقضاء، يلاحظ من الجدول أدناه أنّ هناك تزايد مطرد في عدد القضايا الواردة والتي تم الفصل فيها لجميع المحاكم سواء كانت قضايا حقوقية أو قضايا جزائية، فقد بلغ عدد القضايا الواردة من القضايا الحقوقية والجزائية ٢٧٥٠ قضية عام ٢٠٠٨ ارتفع العدد الى ٣٦٧٨ قضية عام ٢٠٠٩ والى ٤٦٠٦ قضية عام ٢٠١٠ بنسبة زيادة ٦٧٪ خلال ٢٠٠٨-٢٠١٠. واكب ارتفاع القضايا الواردة ارتفاعا في القضايا التي قد تم الفصل فيها. حيث ارتفع عدد القضايا المفصولة من ٢٤٤٧ قضية عام ٢٠٠٨ الى ٤٠٤٥ قضية عام ٢٠٠٩ والى ٤٢٨٨ قضية عام ٢٠١٠. فيما يلي التطور في أداء محاكم البداية للقضايا الحقوقية والجزائية:

١,١. محاكم البداية للقضايا الحقوقية:

ارتفع عدد القضايا الحقوقية الواردة للمحاكم من ٢١٤١ قضية عام ٢٠٠٨ إلى ٢٨٧٢ قضية عام ٢٠٠٩ واستمر العدد في الارتفاع الى ٣٨٠٩ قضايا عام ٢٠١٠، بنسبة زيادة ٧٨٪. كما ارتفع عدد القضايا الحقوقية التي تم الفصل فيها من ٢٠٩٩ قضية عام ٢٠٠٨ الى ٢٨٥٢ قضية عام ٢٠٠٩ والى ٣٠١٩ قضية عام ٢٠١٠ بنسبة زيادة ٤٤٪. فيما يلي أهم الاستنتاجات:

- إن الزيادة في القضايا المدنية الواردة قد فاق الزيادة في الفصل في القضايا الحقوقية مما يعني زيادة القضايا المتراكمة والمدورة.
- انخفضت نسبة القضايا المفصولة الى القضايا الواردة من ٩٨٪ عام ٢٠٠٨ الى ٧٩٪ عام ٢٠١٠ مما يعني ارتفاع عدد القضايا المتراكمة بنسبة ٢٦٪ من القضايا المدورة عام ٢٠١٠.
- بالرغم من انخفاض نسبة القضايا المفصولة الى الواردة الان ان معدل عدد القضايا المفصولة شهريا قد ارتفع من ١٧٥ قضية شهريا عام ٢٠٠٨ الى ٢٥٢ قضية شهريا عام ٢٠١٠.
- بقي معدل عدد القضايا المفصولة لكل قاض ثابته والبالغة ٥٢ قضية خلال العامين ٢٠٠٩ و ٢٠١٠.

مؤشرات التطور في اداء محاكم البداية للقضايا المدنية

- **زيادة ثقة الجمهور بالقضاء في الحصول على حقوقهم بالسرعة المناسبة، كنتيجة لارتفاع نسبة القضايا الواردة للمحاكم إلى ٧٨٪ خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠.**
- **ارتفع عدد القضايا المفصولة شهريا من ١٧٥ قضية شهريا عام ٢٠٠٨ الى ٢٥٢ قضية شهريا عام ٢٠١٠.**

١,١. محاكم البداية للقضايا الجزائية:

ارتفع عدد القضايا الجزائية الواردة للمحاكم من ٦٠٩ قضية عام ٢٠٠٨ إلى ٨٠٦ قضية عام ٢٠٠٩ وانخفض العدد الى ٧٩٧ قضية عام ٢٠١٠. اما بالنسبة للقضايا الجزائية التي تم الفصل فيها فقد ارتفعت ارتفاعا ملموسا من ٣٤٨ قضية عام ٢٠٠٨ الى ١١٩٣ قضية عام ٢٠٠٩ والى ١٢٦٩ قضية عام ٢٠١٠ بنسبة زيادة ٢٦٥٪. فيما يلي أهم الاستنتاجات:

- الزيادة المطردة في القضايا الجزائية التي تم الفصل فيها فاقت الزيادة في القضايا الواردة في العام ٢٠١٠ مما يعني انه قد تم الفصل بما يعادل القضايا الواردة والفصل ايضا بما نسبته ٥٩٪ من القضايا المتراكمة.
- ارتفعت نسبة القضايا المفصولة الى القضايا الواردة من ٥٧٪ عام ٢٠٠٨ الى ١٤٨٪ عام ٢٠٠٩ والى ١٥٩٪ عام ٢٠١٠. مما يعني انه قد تم الفصل فيما يعادل القضايا الواردة ونسبة ٥٩٪ من القضايا المتراكمة عام ٢٠١٠.
- ارتفع معدل عدد القضايا المفصولة شهريا من ٢٩ قضية شهريا عام ٢٠٠٨ الى ٩٩ قضية شهريا عام ٢٠٠٩ والى ١٠٦ قضايا شهريا عام ٢٠١٠.
- بقي معدل عدد القضايا المفصولة لكل قاض ثابته والبالغة ٢٢ قضية خلال العامين ٢٠٠٩ و ٢٠١٠. كنتيجة لزيادة عدد القضاة من ٥٥ قاضيا عام ٢٠٠٩ الى ٥٩ قاضيا عام ٢٠١٠.

مؤشرات التطور في اداء محاكم البداية للقضايا الجزائية

- **تم الفصل بما يعادل القضايا الجزائية الواردة والفصل ايضا بما نسبته ٥٩٪ من القضايا المتراكمة.**
- **ارتفعت نسبة القضايا المفصولة الى القضايا الواردة من ٥٧٪ عام ٢٠٠٨ الى ١٤٨٪ عام ٢٠٠٩ والى ١٥٩٪ عام ٢٠١٠. مما يعني انه قد تم الفصل فيما يعادل القضايا الواردة ونسبة ٥٩٪ من القضايا المتراكمة عام ٢٠١٠.**

جدول (١٥): عدد القضايا المدورة والواردة والمفصولة، في محاكم البداية للقضايا المدنية والجزائية للأعوام (٢٠٠٨-٢٠١٠)

نوع القضايا	السنة	المدور من السنة السابقة	عدد القضايا الواردة	عدد القضايا المدورة والواردة	عدد القضايا المفصولة	المدور للسنة اللاحقة	نسبة القضايا المفصولة للواردة	نسبة القضايا المفصولة لمجموع المدورة والواردة	عدد القضايا الواردة شهريا	عدد القضايا المفصولة شهريا
قضايا مدنية	٢٠٠٨	٤٢٤٩	٢١٤١	٦٣٩٠	٢٠٩٩	٤٢٩٤	٩٨	٣٢,٨	١٧٨	١٧٥
	٢٠٠٩	٤٢٩٤	٢٨٧٢	٧١٦٦	٢٨٥٢	٤٣٨٥	٩٩,٣	٣٩,٨	٢٣٩	٢٣٨
	٢٠١٠	٤٣٨٠	٣٨٠٩	٨١٨٩	٣٠١٩	٥١٧٠	٧٩,٣	٣٦,٩	٣١٧	٢٥٢
قضايا جزائية	٢٠٠٨	٤٠٢٢	٦٠٩	٤٦٣١	٣٤٨	٤٢٨٣	٥٧,١	٧,٥	٥١	٢٩
	٢٠٠٩	٤٢٨٣	٨٠٦	٥٠٨٩	١١٩٣	٣٨٦٥	١٤٨	٢٣,٤	٦٧	٩٩
	٢٠١٠	٣٨٦١	٧٩٧	٤٦٥٨	١٢٦٩	٣٣٨٩	١٥٩,٢	٢٧,٢	٦٦	١٠٦
الإجمالي	٢٠٠٨	٨٢٧١	٢٧٥٠	١١٠٢١	٢٤٤٧	٨٥٧٧	٨٩	٢٢,٢	٢٢٩	٢٠٤
	٢٠٠٩	٨٥٧٧	٣٦٧٨	١٢٢٥٥	٤٠٤٥	٨٢٥٠	١١٠	٣٣	٣٠٧	٣٣٧
	٢٠١٠	٨٢٤١	٤٦٠٦	١٢٨٤٧	٤٢٨٨	٨٥٥٩	٩٣,١	٣٣,٤	٣٨٤	٣٥٧

نسبة القضايا المفصولة إلى الواردة المدنية والجزائية في محاكم البداية للأعوام (٢٠٠٨-٢٠١٠)

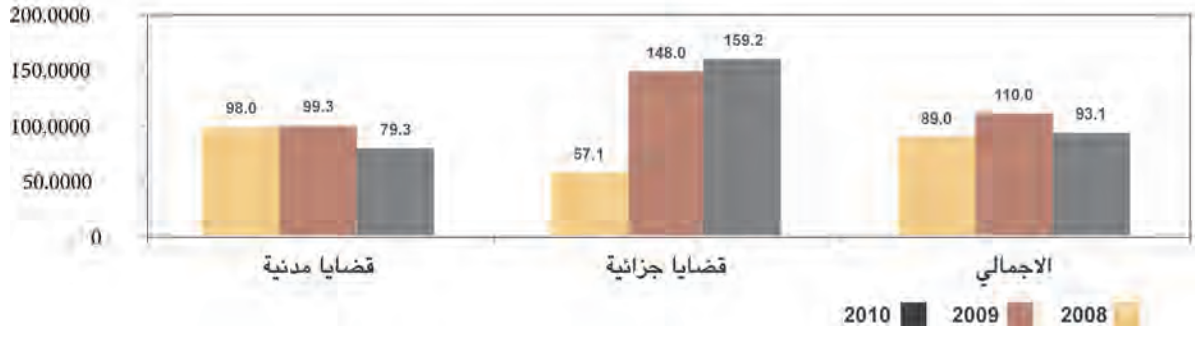

٢. التطور في أداء محاكم البداية في الفصل في القضايا حسب المحكمة:

٢,١. القضايا الحقوقية في محاكم البداية:

يبين الجدول التالي ترتيب محاكم البداية للقضايا المدنية في الضفة الغربية تنازليا حسب نسب الفصل في القضايا المدنية إلى القضايا الواردة استنادا على ترتيبها عام ٢٠١٠ ، يستعرض هذا الترتيب مقارنات في أداء المحاكم وقدرتها على الفصل في القضايا التي وردتها خلال الأعوام قيد الدراسة.

و فيما يلي حالة القضايا الواردة والتي تم الفصل فيها حسب المحكمة:

أولاً: محكمة بداية رام الله للقضايا الحقوقية:

انخفضت نسبة القضايا المفصولة الى الواردة في محكمة بداية رام الله من ١٠١٪ عام ٢٠٠٨ الى ١١٣٪ عام ٢٠٠٩ والى ٩٤٪ عام ٢٠١٠. وفي المقابل ارتفع عدد القضايا الواردة إلى المحكمة ارتفاعا كبيرا من ٤٢٢ قضية عام ٢٠٠٨ إلى ٦٦٢ قضية عام ٢٠٠٩ والى ٩٣١ قضية عام ٢٠١٠ بنسبة زيادة ١٢١٪ خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠. هذه الزيادة الكبيرة في عدد القضايا الواردة لم يواكبها زيادة في الفصل بالقضايا رغم ارتفاع عدد القضايا المفصولة من ٤٢٦ قضية عام ٢٠٠٨ الى ٧٥١ قضية عام

٢٠٠٩ والى ٩٣١ قضية عام ٢٠١٠ بنسبة زيادة ١١٩٪. كما ارتفع عدد القضايا المفصولة شهريا من ٣٦ قضية عام ٢٠٠٨ إلى ٦٣ قضية في العام ٢٠٠٩ الى ٧٢ قضية عام ٢٠١٠. كما ارتفع معدل عدد القضايا المفصولة لكل قاض من ٦٨ قضية عام ٢٠٠٩ الى ٧٢ قضية عام ٢٠١٠[١٠].

مؤشرات التطور في اداء محكمة بداية رام الله للقضايا الحقوقية

- **ارتفع عدد القضايا الواردة إلى المحكمة ارتفاعا كبيرا من ٤٢٢ قضية عام ٢٠٠٨ إلى ٦٦٢ قضية عام ٢٠٠٩ والى ٩٣١ قضية عام ٢٠١٠ بنسبة زيادة ١٢١٪ خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠.**
- **ارتفع عدد القضايا المفصولة من ٤٢٦ قضية عام ٢٠٠٨ الى ٧٥١ قضية عام ٢٠٠٩ والى ٩٣١ قضية عام ٢٠١٠ بنسبة زيادة ١١٩٪.**

ثانياً: محكمة بداية بيت لحم للقضايا الحقوقية:

انخفضت نسبة القضايا المفصولة الى الواردة في محكمة بداية بيت لحم من ١٦١٪ عام ٢٠٠٨ الى ١٢٠٪ عام ٢٠٠٩ والى ٨٧٪ عام ٢٠١٠. وفي المقابل ارتفع عدد القضايا الواردة إلى المحكمة ارتفاعا كبيرا من ١٨١ قضية عام ٢٠٠٨ إلى ٢٤٦ قضية عام ٢٠٠٩ والى ٣٢٥ قضية عام ٢٠١٠ بنسبة زيادة ٨٠٪ خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠. هذه الزيادة الكبيرة في عدد القضايا الواردة لم يواكبها زيادة في الفصل بالقضايا بلغ عدد القضايا المفصولة ٢٩١ قضية عام ٢٠٠٨ و ٢٩٤ قضية عام ٢٠٠٩ و٢٨٢ قضية عام ٢٠١٠. انخفض معدل عدد القضايا المفصولة لكل قاض انخفاضا طفيفا من ٣٧ قضية عام ٢٠٠٩ الى ٣٥ قضية عام ٢٠١٠[١١].

مؤشرات التطور في اداء محكمة بداية بيت لحم للقضايا الحقوقية

- **رتفع عدد القضايا الواردة إلى المحكمة ارتفاعا كبيرا من ١٨١ قضية عام ٢٠٠٨ إلى ٢٤٦ قضية عام ٢٠٠٩ والى ٣٢٥ قضية عام ٢٠١٠ بنسبة زيادة ٨٠٪ خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠.**
- **بلغ عدد القضايا المفصولة ٢٩١ قضية عام ٢٠٠٨ و ٢٩٤ قضية عام ٢٠٠٩ و٢٨٢ قضية عام ٢٠١٠.**

ثالثاً: محكمة بداية أريحا للقضايا الحقوقية:

ارتفعت نسبة القضايا المفصولة الى الواردة في محكمة بداية أريحا من ٦٣٪ عام ٢٠٠٨ الى ١١٢٪ عام ٢٠٠٩ وعادة للانخفاض الى ٨١٪ عام ٢٠١٠. وفي المقابل انخفض عدد القضايا الواردة إلى المحكمة من ٧٠ قضية عام ٢٠٠٨ إلى ٦٥ قضية عام ٢٠٠٩ وعادت الى الارتفاع الى ٨٦ قضية عام ٢٠١٠ بنسبة زيادة ٢٣٪ خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠. هذه الزيادة في عدد القضايا الواردة لم يواكبها زيادة في الفصل بالقضايا رغم ارتفع عدد القضايا المفصولة من ٤٤ قضية عام ٢٠٠٨ الى ٧٣ قضية عام ٢٠٠٩ والى ٧٠ قضية عام ٢٠١٠ بنسبة زيادة ٥٩٪. كما ارتفع عدد القضايا المفصولة شهريا من ٤ قضايا عام ٢٠٠٨ إلى ٦ قضايا في العام ٢٠١٠. ارتفع معدل عدد القضايا المفصولة لكل قاض ارتفاعا طفيفا من ٤١ قضية عام ٢٠٠٩ الى ٤٤ قضية عام ٢٠١٠[١٢].

مؤشرات التطور في اداء محكمة بداية أريحا للقضايا الحقوقية

- **ارتفع عدد القضايا الواردة إلى المحكمة من ٧٠ قضية عام ٢٠٠٨ الى ٨٦ قضية عام ٢٠١٠ بنسبة زيادة ٢٣٪ خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠.**
- **ارتفع عدد القضايا المفصولة من ٤٤ قضية عام ٢٠٠٨ الى ٧٣ قضية عام ٢٠٠٩ والى ٧٠ قضية عام ٢٠١٠ بنسبة زيادة ٥٩٪.**

رابعاً: محكمة بداية جنين للقضايا الحقوقية:

ارتفعت نسبة القضايا المفصولة الى الواردة ارتفاعا طفيفا في محكمة بداية جنين من ٨٠٪ عام ٢٠٠٨ الى ٨٢٪ عام ٢٠٠٩ وعادة للانخفاض الى ٧٧٪ عام ٢٠١٠. وفي المقابل ارتفع عدد القضايا الواردة إلى المحكمة من ٢٥٥ قضية عام ٢٠٠٨ إلى ٣٠٤ قضايا عام ٢٠٠٩ والى ٤٠٨ قضايا عام ٢٠١٠ بنسبة زيادة ٦٠٪ خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠. هذه الزيادة في عدد القضايا الواردة لم يواكبها زيادة في الفصل بالقضايا رغم ارتفع عدد القضايا المفصولة من ٢٠٤ قضايا عام ٢٠٠٨ الى ٢٤٨ قضية عام ٢٠٠٩ والى ٣١٢ قضية عام ٢٠١٠ بنسبة زيادة ٥٣٪. كما ارتفع عدد القضايا المفصولة شهريا من ١٧ قضية عام ٢٠٠٨ إلى ٢٦ قضايا في العام ٢٠١٠. كما ان هناك ثبات في معدل عدد القضايا المفصولة لكل قاض ٢٣ قضية في العامين ٢٠٠٩ و ٢٠١٠[١٣].

١٠ ارتفع عدد قضاة البداية في محكمة البداية في رام الله من ١١ قاضيا عام ٢٠٠٩ إلى ١٢ قاضيا عام ٢٠١٠.

١١ بقي عدد قضاة البداية في محكمة البداية في بيت لحم ثابتا ١١ قاضيا خلال العامين ٢٠٠٩ و ٢٠١٠.

١٢ ارتفع عدد قضاة البداية في محكمة البداية في جنين من ٦ قضاة عام ٢٠٠٩ إلى ٧ قضاة عام ٢٠١٠.

١٣ ارتفع عدد قضاة البداية في محكمة البداية في جنين من ٦ قضاة عام ٢٠٠٩ إلى ٧ قضاة عام ٢٠١٠.

مؤشرات التطور في اداء محكمة بداية جنين للقضايا الحقوقية

- **ارتفع عدد القضايا الواردة إلى المحكمة من ٢٥٥ قضية عام ٢٠٠٨ إلى ٣٠٤ قضايا عام ٢٠٠٩ والى ٤٠٨ قضايا عام ٢٠١٠ بنسبة زيادة ٦٠٪ خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠.**
- **ارتفع عدد القضايا المفصولة من ٢٠٤ قضايا عام ٢٠٠٨ الى ٢٤٨ قضية عام ٢٠٠٩ والى ٣١٢ قضية عام ٢٠١٠ بنسبة زيادة ٥٣٪.**

خامساً: محكمة بداية نابلس للقضايا الحقوقية:

انخفضت نسبة القضايا المفصولة الى الواردة في محكمة بداية نابلس من ٩٦٪ عام ٢٠٠٨ الى ٨٦٪ عام ٢٠٠٩ والى ٧٣٪ عام ٢٠١٠. وفي المقابل ارتفع عدد القضايا الواردة إلى المحكمة من ٤٤٦ قضية عام ٢٠٠٨ إلى ٦٨٠ قضية عام ٢٠٠٩ والى ٨٠٤ قضايا عام ٢٠١٠ بنسبة زيادة ٨٠٪ خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠. هذه الزيادة في عدد القضايا الواردة لم يواكبها زيادة في الفصل بالقضايا رغم ارتفع عدد القضايا المفصولة من ٤٢٦ قضية عام ٢٠٠٨ الى ٥٨٧ قضية عام ٢٠٠٩ والى ٥٨٨ قضية عام ٢٠١٠ بنسبة زيادة ٣٨٪. كما ارتفع عدد القضايا المفصولة شهريا من ٣٦ قضايا عام ٢٠٠٨ إلى ٤٩ قضايا في العام ٢٠١٠. انخفض معدل عدد القضايا المفصولة لكل قاض من ٥٣ قضية في العام ٢٠٠٩ الى ٤٩ قضية عام ٢٠١٠[١٤].

مؤشرات التطور في اداء محكمة بداية نابلس للقضايا الحقوقية

- **ارتفع عدد القضايا الواردة إلى المحكمة من ٤٤٦ قضية عام ٢٠٠٨ إلى ٦٨٠ قضية عام ٢٠٠٩ والى ٨٠٤ قضايا عام ٢٠١٠ بنسبة زيادة ٨٠٪ خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠.**
- **ارتفع عدد القضايا المفصولة من ٤٢٦ قضية عام ٢٠٠٨ الى ٥٨٧ قضية عام ٢٠٠٩ والى ٥٨٨ قضية عام ٢٠١٠ بنسبة زيادة ٣٨٪.**

سادساً: محكمة بداية طولكرم للقضايا الحقوقية:

انخفضت نسبة القضايا المفصولة الى الواردة في محكمة بداية طولكرم من ٨٩٪ عام ٢٠٠٨ الى ٧١٪ عام ٢٠٠٩ والى وارتفعت إلى ٧٣٪ عام ٢٠١٠ ، وفي المقابل ارتفع عدد القضايا الواردة إلى المحكمة من ١٧٨ قضية عام ٢٠٠٨ إلى ٢٤٤ قضية عام ٢٠٠٩ والى ٢٨١ قضايا عام ٢٠١٠ بنسبة زيادة ٥٨٪ خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠. هذه الزيادة في عدد القضايا الواردة لم يواكبها زيادة في الفصل بالقضايا رغم ارتفع عدد القضايا المفصولة من ١٥٩ قضية عام ٢٠٠٨ الى ١٧٣ قضية عام ٢٠٠٩ والى ٢٠٥ قضية عام ٢٠١٠ بنسبة زيادة ٢٩٪. كما ارتفع عدد القضايا المفصولة شهريا من ١٣ قضايا عام ٢٠٠٨ إلى ١٧ قضايا في العام ٢٠١٠. انخفض معدل عدد القضايا المفصولة لكل قاض من ٢٥ قضية في العام ٢٠٠٩ الى ٤١ قضية عام ٢٠١٠[١٥].

مؤشرات التطور في اداء محاكم بداية طولكرم للقضايا الحقوقية

- **ارتفع عدد القضايا الواردة إلى المحكمة من ١٧٨ قضية عام ٢٠٠٨ إلى ٢٤٤ قضية عام ٢٠٠٩ والى ٢٨١ قضايا عام ٢٠١٠ بنسبة زيادة ٥٨٪ خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠.**
- **ارتفع عدد القضايا المفصولة من ١٥٩ قضية عام ٢٠٠٨ الى ١٧٣ قضية عام ٢٠٠٩ والى ٢٠٥ قضية عام ٢٠١٠ بنسبة زيادة ٢٩٪.**

سابعاً: محكمة بداية الخليل للقضايا الحقوقية:

ارتفعت نسبة القضايا المفصولة الى الواردة في محكمة بداية الخليل من ٩٣٪ عام ٢٠٠٨ الى ١١١٪ عام ٢٠٠٩ وعادت للانخفاض الى ٧٣٪ عام ٢٠١٠، وفي المقابل ارتفع عدد القضايا الواردة إلى المحكمة من ٥١٧ قضية عام ٢٠٠٨ إلى ٥٦٥ قضية عام ٢٠٠٩ والى ٧٦٦ قضية عام ٢٠١٠ بنسبة زيادة ٤٨٪ خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠. هذه الزيادة في عدد القضايا الواردة لم يواكبها زيادة في الفصل بالقضايا ارتفع عدد القضايا المفصولة من ٤٧٩ قضية عام ٢٠٠٨ الى ٦٢٦ قضية عام ٢٠٠٩ وعاد الى الانخفاض الى ٥٥٧ قضية عام ٢٠١٠ بنسبة زيادة ١٦٪. كما ارتفع عدد القضايا المفصولة شهريا من ٣٩ قضية عام ٢٠٠٨ إلى ٤٦ قضية في العام ٢٠١٠. انخفض معدل عدد القضايا المفصولة لكل قاض من ١٠٤ قضية في العام ٢٠٠٩ الى ٧٠ قضية عام ٢٠١٠[١٦] كنتيجة لارتفاع عدد القضاة الى ثمانية قضاة عام ٢٠١٠.

مؤشرات التطور في اداء محكمة بداية الخليل للقضايا الحقوقية

- **ارتفع عدد القضايا الواردة إلى المحكمة من ٥١٧ قضية عام ٢٠٠٨ إلى ٥٦٥ قضية عام ٢٠٠٩ والى ٧٦٦ قضية عام ٢٠١٠ بنسبة زيادة ٤٨٪ خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠.**
- **ارتفع عدد القضايا المفصولة من ٤٧٩ قضية عام ٢٠٠٨ الى ٦٢٦ قضية عام ٢٠٠٩ وعاد الى الانخفاض الى ٥٥٧ قضية عام ٢٠١٠ بنسبة زيادة ١٦٪.**

١٤ ارتفع عدد قضاة البداية في محكمة البداية في نابلس من ١١ قاضيا عام ٢٠٠٩ إلى ١٢ قاضيا عام ٢٠١٠.

١٥ انخفض عدد قضاة البداية في محكمة البداية في طولكرم من ٧ قضاة عام ٢٠٠٩ إلى ٥ قضاة عام ٢٠١٠.

١٦ ارتفع عدد قضاة البداية في محكمة البداية في الخليل من ٦ قضاة عام ٢٠٠٩ إلى ٨ قضاة عام ٢٠١٠.

ثامناً: محكمة بداية قلقيلية للقضايا الحقوقية:

انخفضت نسبة القضايا المفصولة الى الواردة في محكمة بداية قلقيلية من ٩٧٪ عام ٢٠٠٨ الى ٩٤٪ عام ٢٠٠٩ وواصلت الانخفاض الى ٦٤٪ عام ٢٠١٠، وفي المقابل ارتفع عدد القضايا الواردة إلى المحكمة من ٧٢ قضية عام ٢٠٠٨ إلى ١٠٦ قضية عام ٢٠٠٩ والى ٢٠٨ قضايا عام ٢٠١٠ بنسبة زيادة ١٨٩٪ خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠. هذه الزيادة في عدد القضايا الواردة لم يواكبها زيادة في الفصل بالقضايا رغم ارتفاع عدد القضايا المفصولة من ٧٠ قضية عام ٢٠٠٨ الى ١٠٠ قضية عام ٢٠٠٩ والى ١٣٢ قضية عام ٢٠١٠ بنسبة زيادة ٨٩٪. كما ارتفع عدد القضايا المفصولة شهريا من ٦ قضايا عام ٢٠٠٨ إلى ١١ قضية في العام ٢٠١٠. بقي معدل عدد القضايا المفصولة لكل قاض ثابتا ٣٣ قضية في العامين ٢٠٠٩ و ٢٠١٠[١٧] كنتيجة لارتفاع عدد القضاة الى ثلاث قضاة عام ٢٠٠٩ الى اربع قضاة عام ٢٠١٠.

مؤشرات التطور في اداء محكمة بداية قلقيلية للقضايا الحقوقية

- **ارتفع عدد القضايا الواردة إلى المحكمة من ٧٢ قضية عام ٢٠٠٨ إلى ١٠٦ قضية عام ٢٠٠٩ والى ٢٠٨ قضايا عام ٢٠١٠ بنسبة زيادة ١٨٩٪ خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠.**
- **ارتفاع عدد القضايا المفصولة من ٧٠ قضية عام ٢٠٠٨ الى ١٠٠ قضية عام ٢٠٠٩ والى ١٣٢ قضية عام ٢٠١٠ بنسبة زيادة ٨٩٪.**

جدول رقم (١٦): نسب القضايا المدورة والواردة والمفصولة في محاكم البداية للقضايا المدنية حسب المحاكم للاعوام (٢٠٠٨-٢٠١٠)

المحاكم	٢٠٠٨		٢٠٠٩		٢٠١٠	
	نسبة القضايا المفصولة إلى الواردة	نسبة القضايا المفصولة إلى مجموع المدورة والواردة	نسبة القضايا المفصولة إلى الواردة	نسبة القضايا المفصولة إلى مجموع المدورة والواردة	نسبة القضايا المفصولة إلى الواردة	نسبة القضايا المفصولة إلى مجموع المدورة والواردة
رام الله	١٠٠,٩	٢٧,٤	١١٣,٤	٤١,٩	٩٣,٨	٤٣,٧
بيت لحم	١٦٠,٨	٣٩,٦	١١٩,٥	٤٢,٦	٨٦,٨	٣٦,٨
أريحا	٦٢,٩	٣١,٧	١١٢,٣	٤٥,٦	٨١,٤	٤٠,٥
جنين	٨٠	٣٧	٨١,٦	٣٨	٧٦,٥	٣٨,٧
نابلس	٩٥,٥	٣٢,٦	٨٦,٣	٣٧,٦	٧٣,١	٣٣,١
طولكرم	٨٩,٣	٣٥,٨	٧٠,٩	٣٢,٧	٧٣,٠	٣٢,٢
الخليل	٩٢,٦	٣٢,٥	١١٠,٨	٤٠,٢	٧٢,٧	٣٢,٨
قلقيلية	٩٧,٢	٣٨	٩٤,٣	٤٤,٨	٦٣,٥	٤٠,٠
المجموع	٩٨	٣٢,٨	٩٩,٣	٣٩,٨	٧٩,٣	٣٦,٩

نسب القضايا المفصولة إلى الواردة في محاكم البدايةلقضايا الجزائية حسب المحكمة للأعوام من(٢٠٠٨ - ٢٠١٠)

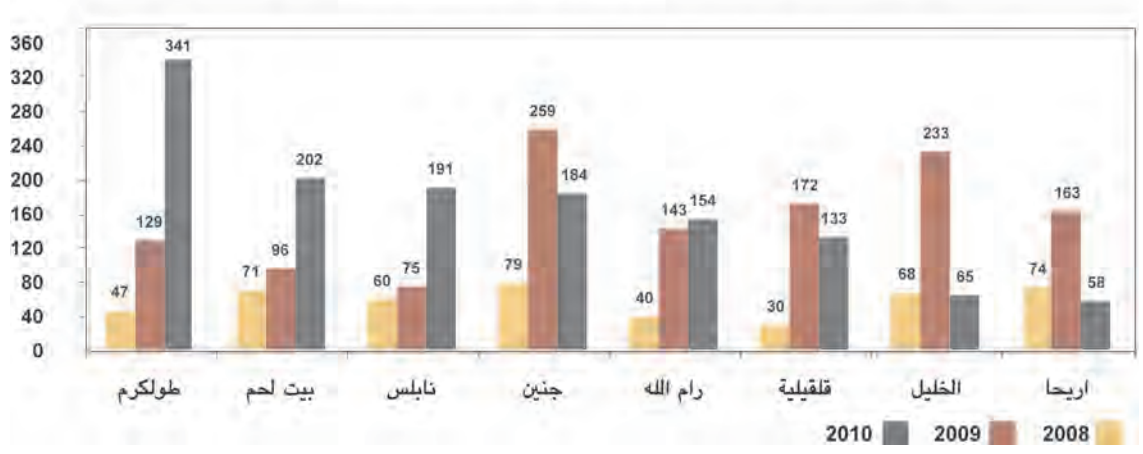

١٧ ارتفع عدد قضاة البداية في محكمة البداية في قلقيلية من ٣ قضاة عام ٢٠٠٩ إلى ٤ قضاة عام ٢٠١٠.

جدول رقم (١٧): عدد القضايا المدورة والواردة والمفصولة في محاكم البداية للقضايا المدنية حسب المحاكم للاعوام (٢٠٠٨-٢٠١٠)

المحاكم	٢٠٠٨					٢٠٠٩					٢٠١٠				
	مدور السنة السابقة	الوارد	المدور والوارد	مفصول	المدور للسنة القادمة	مدور السنة السابقة	الوارد	المدور والوارد	مفصول	المدور للسنة القادمة	مدور السنة السابقة	الوارد	المدور والوارد	مفصول	المدور للسنة القادمة
أريحا	٦٩	٧٠	١٣٩	٤٤	٩٥	٩٥	٦٥	١٦٠	٧٣	٨٧	٨٧	٨٦	١٧٣	٧٠	١٠٣
الخليل	٩٥٥	٥١٧	١٤٧٢	٤٧٩	٩٩٣	٩٩٣	٥٦٥	١٥٥٨	٦٢٦	٩٣٢	٩٣٢	٧٦٦	١٦٩٨	٥٥٧	١١٤١
طولكرم	٢٦٦	١٧٨	٤٤٤	١٥٩	٢٨٥	٢٨٥	٢٤٤	٥٢٩	١٧٣	٣٥٦	٣٥٦	٢٨١	٦٣٧	٢٠٥	٤٣٢
نابلس	٨٦٢	٤٤٦	١٣٠٨	٤٢٦	٨٨٢	٨٨٢	٦٨٠	١٥٦٢	٥٨٧	٩٧٥	٩٧٥	٨٠٤	١٧٧٩	٥٨٨	١١٩١
بيت لحم	٥٥٤	١٨١	٧٣٥	٢٩١	٤٤٤	٤٤٤	٢٤٦	٦٩٠	٢٩٤	٤٤١	٤٤١	٣٢٥	٧٦٦	٢٨٢	٤٨٤
قلقيلية	١١٢	٧٢	١٨٤	٧٠	١١٧	١١٧	١٠٦	٢٢٣	١٠٠	١٢٢	١٢٢	٢٠٨	٣٣٠	١٣٢	١٩٨
جنين	٢٩٧	٢٥٥	٥٥٢	٢٠٤	٣٤٨	٣٤٨	٣٠٤	٦٥٢	٢٤٨	٤٠٤	٣٩٩	٤٠٨	٨٠٧	٣١٢	٤٩٥
رام الله	١١٣٤	٤٢٢	١٥٥٦	٤٢٦	١١٣٠	١١٣٠	٦٦٢	١٧٩٢	٧٥١	١٠٦٨	١٠٦٨	٩٣١	١٩٩٩	٨٧٣	١١٢٦
المجموع	٤٢٤٩	٢١٤١	٦٣٩٠	٢٠٩٩	٤٢٩٤	٤٢٩٤	٢٨٧٢	٧١٦٦	٢٨٥٢	٤٣٨٥	٤٣٨٠	٣٨٠٩	٨١٨٩	٣٠١٩	٥١٧٠

٢,٢. القضايا الجزائية في محاكم البداية:

استطاعت غالبية محاكم البداية للقضايا الجزائية الفصل بما يعادل القضايا المدورة ونسبة من القضايا المتراكمة، يبين الجدول التالي مقارنات في أداء المحاكم وقدرتها على الفصل بما يعادل القضايا المدورة التي وردتها خلال الأعوام قيد الدراسة وهي مرتبة تنازليا حسب نسبة الفصل في العام ٢٠١٠.

يلاحظ أن أداء محاكم البداية في الفصل في القضايا الجزائية ينقسم إلى قسمين هما:

- القسم الأول ويندرج تحته المحاكم التي تزيد أو تساوي نسبة القضايا المفصولة على القضايا الواردة عن ١٠٠٪، وهي المحاكم التي قامت بفصل ما يعدل جميع القضايا الواردة في سنة ٢٠١٠ ونسبة من القضايا المدورة من السنوات السابقة وهذه المحاكم هي: طولكرم ٣٤١٪، بيت لحم ٢٠٢٪، نابلس ١٩١٪، جنين ١٨٤٪، رام الله ١٥٤٪، قلقيلية ١٣٣٪، الخليل.
- القسم الثاني ويندرج تحته المحاكم التي نسبة الفصل في القضايا أقل من ١٠٠٪ أي لم تستطع الفصل بما يعادل القضايا الواردة إليها خلال السنة مما أدى إلى تدوير جزء من هذه القضايا للسنة اللاحقة، وهي محكمة الخليل ٦٥٪، واريحا ٥٨٪.

أولاً: محكمة بداية طولكرم للقضايا الجزائية:

ارتفعت نسبة القضايا المفصولة الى الواردة في محكمة بداية طولكرم ارتفاعا ملموسا من ٤٧٪ عام ٢٠٠٨ الى ١٢٩٪ عام ٢٠٠٩ وواصلت الارتفاع الى ٣٤١٪ عام ٢٠١٠. وفي المقابل ارتفع عدد القضايا الواردة إلى المحكمة من ٤٠ قضية عام ٢٠٠٨ إلى ٧٠ قضية عام ٢٠٠٩ وانخفضت الى ٣٤ قضية عام ٢٠١٠ بنسبة انخفاض ١٥٪ خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠. وازداد عدد القضايا التي تم فصلها من ٢٠ قضية عام ٢٠٠٨ الى ٩٠ قضية عام ٢٠٠٩ والى ١١٦ قضية عام ٢٠١٠ بنسبة زيادة ٤٨٠٪. كما ارتفع عدد القضايا المفصولة شهريا من قضيتين فقط عام ٢٠٠٨ إلى ١٠ قضايا في العام ٢٠١٠. ارتفع عدد القضايا المفصولة لكل قاض من ١٠ قضايا في العام ٢٠٠٩ الى ١٧ قضية عام ٢٠١٠.

مؤشرات التطور في اداء محكمة بداية طولكرم للقضايا الجزائية

- **ارتفعت نسبة القضايا المفصولة الى الواردة في محكمة بداية طولكرم ارتفاعا ملموسا من ٤٧٪ عام ٢٠٠٨ الى ١٢٩٪ عام ٢٠٠٩ وواصلت الارتفاع الى ٣٤١٪ عام ٢٠١٠.**
- **ارتفع عدد القضايا الواردة إلى المحكمة من ٤٠ قضية عام ٢٠٠٨ إلى ٧٠ قضية عام ٢٠٠٩.**

ثانياً: محكمة بداية بيت لحم للقضايا الجزائية:

ارتفعت نسبة القضايا المفصولة الى الواردة في محكمة بداية بيت لحم ارتفاعا ملموسا من ٧١٪ عام ٢٠٠٨ الى ٩٦٪ عام ٢٠٠٩ وواصلت الارتفاع الى ٢٠٢٪ عام ٢٠١٠. وفي المقابل ارتفع عدد القضايا الواردة إلى المحكمة من ٥٩ قضية عام ٢٠٠٨ إلى ٨٩ قضية عام ٢٠٠٩ وانخفضت الى ٦٥ قضية عام ٢٠١٠ بنسبة ارتفاع ١٠٪ خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠. وازداد عدد القضايا التي تم فصلها من ٤٢ قضية عام ٢٠٠٨ الى ٨٥ قضية عام ٢٠٠٩ والى ١٣١ قضية عام ٢٠١٠ بنسبة زيادة ١١٢٪. كما ارتفع عدد القضايا المفصولة شهريا من ٤ قضايا فقط عام ٢٠٠٨ إلى ١١ قضية في العام ٢٠١٠. وارتفع عدد القضايا المفصولة لكل قاض من ٥ قضايا في العام ٢٠٠٩ الى ١٦ قضية عام ٢٠١٠.

مؤشرات التطور في اداء محكمة بداية بيت لحم للقضايا الجزائية

- **ارتفعت نسبة القضايا المفصولة الى الواردة في محكمة بداية بيت لحم ارتفاعا ملموسا من ٧١٪ عام ٢٠٠٨ الى ٩٦٪ عام ٢٠٠٩ وواصلت الارتفاع الى ٢٠٢٪ عام ٢٠١٠.**
- **ارتفع عدد القضايا الواردة إلى المحكمة من ٥٩ قضية عام ٢٠٠٨ إلى ٨٩ قضية عام.**

ثالثاً: محكمة بداية نابلس للقضايا الجزائية:

ارتفعت نسبة القضايا المفصولة الى الواردة في محكمة بداية نابلس ارتفاعا ملموسا من ٦٠٪ عام ٢٠٠٨ الى ٧٥٪ عام ٢٠٠٩ وواصلت الارتفاع الى ١٩١٪ عام ٢٠١٠. وفي المقابل ارتفع عدد القضايا الواردة إلى المحكمة من ١١٧ قضية عام ٢٠٠٨ إلى ١٦٧ قضية عام ٢٠٠٩ والى ١٧٤ قضية عام ٢٠١٠ بنسبة ارتفاع ٤٩٪ خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠. وازداد عدد القضايا التي تم فصلها من ٧٠ قضية عام ٢٠٠٨ الى ١٢٥ قضية عام ٢٠٠٩ والى ٣٣٢ قضية عام ٢٠١٠ بنسبة زيادة ٣٧٤٪. كما ارتفع عدد القضايا المفصولة شهريا من ٦ قضايا فقط عام ٢٠٠٨ إلى ٢٨ قضية في العام ٢٠١٠. وارتفع عدد القضايا المفصولة لكل قاض من ١١ قضية في العام ٢٠٠٩ الى ٢٧ قضية عام ٢٠١٠.

مؤشرات التطور في اداء محكمة بداية نابلس للقضايا الجزائية

- **ارتفعت نسبة القضايا المفصولة الى الواردة في محكمة بداية نابلس ارتفاعا ملموسا من ٦٠٪ عام ٢٠٠٨ الى ٧٥٪ عام ٢٠٠٩ وواصلت الارتفاع الى ١٩١٪ عام ٢٠١٠.**
- **ارتفع عدد القضايا الواردة إلى المحكمة من ١١٧ قضية عام ٢٠٠٨ إلى ١٦٧ قضية عام ٢٠٠٩ والى ١٧٤ قضية عام ٢٠١٠ بنسبة ارتفاع ٤٩٪ خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠.**

رابعاً: محكمة بداية جنين للقضايا الجزائية:

ارتفعت نسبة القضايا المفصولة الى الواردة في محكمة بداية جنين ارتفاعا ملموسا من ٧٩٪ عام ٢٠٠٨ الى ٢٥٩٪ عام ٢٠٠٩ والى ١٨٤٪ عام ٢٠١٠. وفي المقابل انخفض عدد القضايا الواردة إلى المحكمة من ٧١ قضية عام ٢٠٠٨ إلى ٤٤ قضية عام ٢٠٠٩ وعاد للارتفاع الى ١٣٣ قضية عام ٢٠١٠ بنسبة ارتفاع ٢٠٢٪ خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠. وازداد عدد القضايا التي تم فصلها من ٥٦ قضية عام ٢٠٠٨ الى ١١٤ قضية عام ٢٠٠٩ والى ٢٤٥ قضية عام ٢٠١٠ بنسبة زيادة ٣٣٨٪. كما ارتفع عدد القضايا المفصولة شهريا من ٥ قضايا فقط عام ٢٠٠٨ إلى ٢٠ قضية في العام ٢٠١٠. وارتفع عدد القضايا المفصولة لكل قاض من ١٩ قضية في العام ٢٠٠٩ الى ٣٥ قضية عام ٢٠١٠.

مؤشرات التطور في اداء محكمة بداية جنين للقضايا الجزائية

- **ارتفعت نسبة القضايا المفصولة الى الواردة في محكمة بداية جنين ارتفاعا ملموسا من ٧٩٪ عام ٢٠٠٨ الى ٢٥٩٪ عام ٢٠٠٩ والى ١٨٤٪ عام ٢٠١٠. وجاءت في المرتبة الرابعة.**
- **ارتفع عدد القضايا من ٤٤ قضية عام ٢٠٠٩ الى ١٣٣ قضية عام ٢٠١٠ بنسبة ارتفاع ٢٠٢٪ خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠.**

خامساً: محكمة بداية رام الله للقضايا الجزائية:

ارتفعت نسبة القضايا المفصولة الى الواردة في محكمة بداية رام الله ارتفاعا ملموسا من ٤٠٪ عام ٢٠٠٨ الى ١٤٣٪ عام ٢٠٠٩ والى ١٥٤٪ عام ٢٠١٠. وفي المقابل ارتفع عدد القضايا الواردة إلى المحكمة من ١٣٥ قضية عام ٢٠٠٨ إلى ١٧٣ قضية عام ٢٠٠٩ وعاد للانخفاض الى ١٥٧ قضية عام ٢٠١٠ بنسبة ارتفاع ١٦٪ خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠. وازداد عدد القضايا التي تم فصلها من ٥٤ قضية عام ٢٠٠٨ الى ٢٤٧ قضية عام ٢٠٠٩ والى ٢٤٢ قضية عام ٢٠١٠ بنسبة زيادة ٣٤٨٪. كما ارتفع عدد القضايا المفصولة شهريا من ٥ قضايا فقط عام ٢٠٠٨ إلى ٢٠ قضية في العام ٢٠١٠. انخفض قليلا عدد القضايا المفصولة لكل قاض من ٢٢ قضية في العام ٢٠٠٩ الى ٢٠ قضية عام ٢٠١٠.

مؤشرات التطور في اداء محكمة بداية رام الله للقضايا الجزائية

- **ارتفعت نسبة القضايا المفصولة الى الواردة في محكمة بداية جنين ارتفاعا ملموسا من ٤٠٪ عام ٢٠٠٨ الى ١٤٣٪ عام ٢٠٠٩ والى ١٥٤٪ عام ٢٠١٠.**
- **ارتفع عدد القضايا الواردة إلى المحكمة من ١٣٥ قضية عام ٢٠٠٨ إلى ١٧٣ قضية عام ٢٠٠٩ وعاد للانخفاض الى ١٥٧ قضية عام ٢٠١٠ بنسبة ارتفاع ١٦٪ خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠.**

سادساً: محكمة بداية قلقيلية للقضايا الجزائية:

ارتفعت نسبة القضايا المفصولة الى الواردة في محكمة بداية قلقيلية ارتفاعا ملموسا من ٣٠٪ عام ٢٠٠٨ الى ١٧٢٪ عام ٢٠٠٩ وانخفضت الى ١٣٣٪ عام ٢٠١٠. وفي المقابل ارتفع عدد القضايا الواردة إلى المحكمة من ٥٦ قضية عام ٢٠٠٨ إلى ١٠٩ قضية عام ٢٠٠٩ وعاد للانخفاض الى ٧٩ قضية عام ٢٠١٠ بنسبة ارتفاع ٤١٪ خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠. وازداد عدد القضايا التي تم فصلها من ١٧ قضية عام ٢٠٠٨ الى ١٨٧ قضية عام ٢٠٠٩ والى ١٠٥ قضايا عام ٢٠١٠ بنسبة زيادة ٥٧٦٪. كما ارتفع عدد القضايا المفصولة شهريا من قضية واحدة فقط عام ٢٠٠٨ إلى ٩ قضايا في العام ٢٠١٠. انخفض قليلا عدد القضايا المفصولة لكل قاض من ٦ قضايا في العام ٢٠٠٩ الى ٢٦ قضية عام ٢٠١٠.

مؤشرات التطور في اداء محكمة بداية قلقيلية للقضايا الجزائية

- **ارتفعت نسبة القضايا المفصولة الى الواردة في محكمة بداية قلقيلية ارتفاعا ملموسا من ٣٠٪ عام ٢٠٠٨ الى ١٣٣٪ عام ٢٠١٠.**
- **ارتفع عدد القضايا الواردة إلى المحكمة من ٥٦ قضية عام ٢٠٠٨ إلى ٧٩ قضية عام ٢٠١٠ بنسبة ارتفاع ٤١٪ خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠.**

سابعاً: محكمة بداية الخليل للقضايا الجزائية:

ارتفعت نسبة القضايا المفصولة الى الواردة في محكمة بداية الخليل من ٦٨٪ عام ٢٠٠٨ الى ٢٣٣٪ عام ٢٠٠٩ وعادت للانخفاض ٦٥٪ عام ٢٠١٠ لم تستطع المحكمة بالفصل فيما يعادل القضايا الواردة عام ٢٠١٠. وفي المقابل ارتفع عدد القضايا الواردة إلى المحكمة من ١٠١ قضية عام ٢٠٠٨ إلى ١٣٥ قضية عام ٢٠٠٩ وعاد للانخفاض الى ١١٥ قضية عام ٢٠١٠. وازداد عدد القضايا التي تم فصلها من ٦٩ قضية عام ٢٠٠٨ الى ٣١٤ قضية عام ٢٠٠٩ وانخفض العدد الى ٧٥ قضية عام ٢٠١٠. كما انخفض عدد القضايا المفصولة شهريا من قضية ٨ قضايا عام ٢٠٠٨ إلى ٦ قضايا في العام ٢٠١٠.

مؤشرات التطور في اداء محكمة بداية الخليل للقضايا الجزائية

- **ارتفع عدد القضايا الواردة إلى المحكمة من ١٠١ قضية عام ٢٠٠٨ إلى ١٣٥ قضية الى ١١٥ قضية عام ٢٠١٠.**

ثامناً: محكمة بداية أريحا للقضايا الجزائية:

ارتفعت نسبة القضايا المفصولة الى الواردة في محكمة بداية أريحا من ٧٤٪ عام ٢٠٠٨ الى ١٦٣٪ عام ٢٠٠٩ وعادت للانخفاض ٥٨٪ عام ٢٠١٠ لم تستطع المحكمة بالفصل فيما يعادل القضايا الواردة عام ٢٠١٠. وفي المقابل انخفض عدد القضايا الواردة إلى المحكمة من ٢٧ قضية عام ٢٠٠٨ إلى ١٩ قضية عام ٢٠٠٩ وعاد للارتفاع الى ٤٠ قضية عام ٢٠١٠. وازداد عدد القضايا التي تم فصلها من ٢٠ قضية عام ٢٠٠٨ الى ٣١ قضية عام ٢٠٠٩ وانخفض العدد الى ٢٣ قضية عام ٢٠١٠. بقي عدد القضايا المفصولة شهريا ثابتا قضيتين في العامين ٢٠٠٨ و ٢٠١٠. انخفض قليلا عدد القضايا المفصولة لكل قاض من ١٠ قضية في العام ٢٠٠٩ الى ٨ قضايا عام ٢٠١٠.

مؤشرات التطور في اداء محاكم البداية بصفتها الاستئنافية في القضايا الحقوقية

- **ارتفع عدد القضايا الحقوقية الواردة المستأنفة من ٦٧٤ قضايا عام ٢٠٠٨ إلى ١٠٤٥ قضية عام ٢٠١٠ نسبة الزيادة ٥٥٪ عام ٢٠١٠ بالمقارنة مع عام ٢٠٠٨.**
- **ارتفع عدد القضايا المفصولة من ٧٦٢ قضية عام ٢٠٠٨ الى ٩٨٤ قضية عام ٢٠٠٩ والى ١٠١٩ قضية عام ٢٠١٠ بنسبة زيادة ٤٢٪ خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠.**

جدول رقم (١٨): نسب القضايا المدورة والواردة والمفصولة في محاكم البداية للقضايا الجزائية حسب المحاكم وترتيبها حسب الأولوية للأعوام (٢٠٠٨-٢٠١٠)

المحاكم	٢٠٠٨		٢٠٠٩		٢٠١٠	
	نسبة القضايا المفصولة إلى الواردة	نسبة القضايا المفصولة إلى مجموع المدورة والواردة	نسبة القضايا المفصولة إلى الواردة	نسبة القضايا المفصولة إلى مجموع المدورة والواردة	نسبة القضايا المفصولة إلى الواردة	نسبة القضايا المفصولة إلى مجموع المدورة والواردة
طولكرم	٤٦,٥	٣,٥	١٢٨,٦	١٤,٣	٣٤١,٢	٢٠,٢
بيت لحم	٧١,٢	٩,٤	٩٥,٥	١٧,٢	٢٠١,٥	٢٨,٠
نابلس	٥٩,٨	٧,٦	٧٤,٩	١٢,٣	١٩٠,٨	٣١,١
جنين	٧٨,٩	٩,٦	٢٥٩,١	١٩,٩	١٨٤,٢	٤١,٦
رام الله	٤٠	٦,٧	١٤٢,٨	٢٦,٨	١٥٤,١	٣٠,٠
قلقيلية	٣٠,٤	٣,٦	١٧١,٦	٣٢,٨	١٣٢,٩	٢٢,٧
الخليل	٦٨,٣	٩,٧	٢٣٢,٦	٤٠,٤	٦٥,٢	١٣,٠
أريحا	٧٤,١	١٩,٢	١٦٣,٢	٣٠,١	٥٧,٥	٢٠,٥
المجموع العام	٥٧,١	٧,٥	١٤٨	٢٣,٤	١٥٩,٢	٢٧,٢

نسب القضايا المفصولة إلى الواردة في محاكم البدايةلقضايا الجزائية حسب المحكمة للأعوام من(٢٠٠٨ - ٢٠١٠)

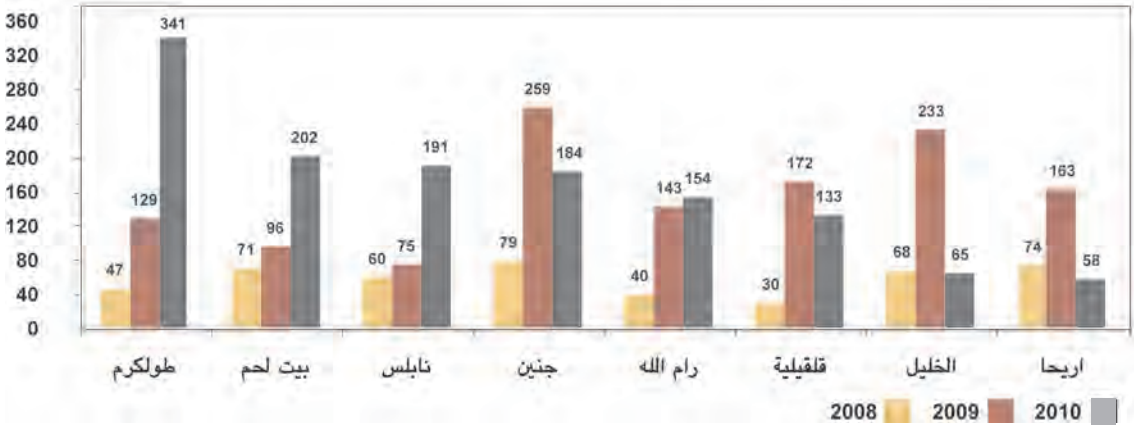

جدول رقم (١٩): عدد القضايا المدورة والواردة في محاكم البداية للقضايا الجزائية حسب المحكمة للأعوام (٢٠٠٨-٢٠١٠)

المحاكم	٢٠٠٨				٢٠٠٩				٢٠١٠			
	مدور السنة السابقة	الوارد	المدور والوارد	مفصول	مدور السنة السابقة	الوارد	المدور والوارد	مفصول	مدور السنة السابقة	الوارد	المدور والوارد	مفصول
أريحا	٧٧	٢٧	١٠٤	٢٠	٨٤	١٩	١٠٣	٣١	٧٢	٤٠	١١٢	٢٣
الخليل	٦١٠	١٠١	٧١١	٦٩	٦٤٢	١٣٥	٧٧٧	٣١٤	٤٦٣	١١٥	٥٧٨	٧٥
طولكرم	٥٣٦	٤٣	٥٧٩	٢٠	٥٥٩	٧٠	٦٢٩	٩٠	٥٣٩	٣٤	٥٧٣	١١٦
نابلس	٨٠٦	١١٧	٩٢٣	٧٠	٨٥٣	١٦٧	١٠٢٠	١٢٥	٨٩٥	١٧٤	١٠٦٩	٣٣٢
بيت لحم	٣٨٨	٥٩	٤٤٧	٤٢	٤٠٥	٨٩	٤٩٤	٨٥	٤٠٣	٦٥	٤٦٨	١٣١
قلقيلية	٤٢٢	٥٦	٤٧٨	١٧	٤٦١	١٠٩	٥٧٠	١٨٧	٣٨٤	٧٩	٤٦٣	١٠٥
جنين	٥١٥	٧١	٥٨٦	٥٦	٥٣٠	٤٤	٥٧٤	١١٤	٤٥٦	١٣٣	٥٨٩	٢٤٥
رام الله	٦٦٨	١٣٥	٨٠٣	٥٤	٧٤٩	١٧٣	٩٢٢	٢٤٧	٦٤٩	١٥٧	٨٠٦	٢٤٢
المجموع	٤٠٢٢	٦٠٩	٤٦٣١	٣٤٨	٤٢٨٣	٨٠٦	٥٠٨٩	١١٩٣	٣٨٦١	٧٩٧	٤٦٥٨	١٢٦٩

المحاكم	٢٠١٠
	المدور للسنة القادمة
أريحا	٨٩
الخليل	٥٠٣
طولكرم	٤٥٧
نابلس	٧٣٧
بيت لحم	٣٣٧
قلقيلية	٣٥٨
جنين	٣٤٤
رام الله	٥٦٤
المجموع	٣٣٨٩

ثالثاً: التطور في أداء محاكم البداية بصفتها الاستئنافية في فصل القضايا:

١. التطور في أداء محاكم البداية بصفتها الاستئنافية بشكل عام:

تنظر محاكم البداية بصفتها الاستئنافية الى نوعين من القضايا هي القضايا المدنية والجزائية، تُظهر النتائج بشكل عام حدوث تطور مهم في أداء محاكم البداية بصفتها الاستئنافية في مجموع القضايا الحقوقية والجزائية في مجال الفصل في القضايا عام ٢٠١٠ فقد ارتفعت نسبة القضايا المفصولة للواردة من ١٠٢٪ عام ٢٠٠٨ الى ١٠٦٪ عام ٢٠١٠. كما ارتفعت نسبة القضايا الواردة عام ٢٠١٠ بحوالي ٧٪ بالمقارنة مع عام ٢٠٠٨ وبنسبة ٩٪ بالمقارنة مع عام ٢٠٠٩. فيما يلي التطور في أداء محاكم البداية بصفتها الاستئنافية في حسب نوع القضايا والمحكمة:

١,١. محاكم البداية بصفتها الاستئنافية في الفصل بالقضايا الحقوقية:

ارتفع عدد القضايا الحقوقية الواردة المستأنفة من ٦٧٤ قضية عام ٢٠٠٨ إلى ١٠٩٣ قضية عام ٢٠٠٩ انخفضت انخفاضا طفيفا الى ١٠٤٥ قضية عام ٢٠١٠ نسبة الزيادة ٥٥٪ عام ٢٠١٠ بالمقارنة مع عام ٢٠٠٨. فقد ارتفع عدد القضايا المفصولة من ٧٦٢ قضية عام ٢٠٠٨ الى ٩٨٤ قضية عام ٢٠٠٩ والى ١٠١٩ قضية عام ٢٠١٠ بنسبة زيادة ٤٢٪ خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠. فيما يلي أهم النتائج:

- انخفضت نسبة القضايا الحقوقية المفصولة للواردة من ١١٣٪ عام ٢٠٠٨ الى ٩٨٪ عام ٢٠١٠ مما يعني عدم قدرة المحاكم بالفصل بما يعادل القضايا الواردة عام ٢٠١٠ وزيادة القضايا المدورة بنسبة ٢٪ .
- ارتفع معدل فصل القضايا في الشهر من ٦٤ قضية مدنية شهريا عام ٢٠٠٨ إلى ٨٢ قضية عام ٢٠٠٩ والى ٨٣ قضية عام ٢٠١٠. مما يعني ان الفصل في القضايا في العامين ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ لم يواكب الزيادة المطردة في القضايا الواردة الى المحاكم.
- بقي معدل عدد القضايا المفصولة لكل قاض بداية ثابتا ١٨ قضية/قاض في العامين ٢٠٠٩ و ٢٠١٠[١٨]

مؤشرات التطور في اداء محاكم البداية بصفتها الاستئنافية في القضايا الجزائية

- **ارتفع عدد القضايا الجزائية الواردة المستأنفة من ١١٤٦ قضية عام ٢٠٠٨ إلى ٢٤٢٥ قضية عام ٢٠١٠ نسبة الزيادة ١١٢٪ عام ٢٠١٠ بالمقارنة مع عام ٢٠٠٨.**
- **ارتفع عدد القضايا المفصولة من ١٠٨٥ قضية عام ٢٠٠٨ الى ٢٥٤٥ قضية عام ٢٠٠٩ والى ٢٦٧١ قضية عام ٢٠١٠ بنسبة زيادة ٥٪ خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠.**

١٨ ارتفع عدد قضاة البداية في محكمة البداية بصفتها الاستئنافية من ٥٥ قاض عام ٢٠٠٩ إلى ٥٩ قاض عام ٢٠١٠.

١,٢. محاكم البداية بصفتها الاستئنافية الفصل في القضايا الجزائية:

ارتفع عدد القضايا الجزائية الواردة المستأنفة من ١١٤٦ قضية عام ٢٠٠٨ إلى ٢٦٢٣ قضية عام ٢٠٠٩ انخفضت انخفاضا قليلا الى ٢٤٢٥ قضية عام ٢٠١٠ نسبة الزيادة ١١٢٪ عام ٢٠١٠ بالمقارنة مع عام ٢٠٠٨. فقد ارتفع عدد القضايا المفصولة من ١٠٨٥ قضية عام ٢٠٠٨ الى ٢٥٤٥ قضية عام ٢٠٠٩ والى ٢٦٧١ قضية عام ٢٠١٠ بنسبة زيادة ٥٪ خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠. فيما يلي أهم النتائج:

- ارتفعت نسبة القضايا الجزائية المفصولة للواردة من ٩٥٪ عام ٢٠٠٨ الى ٩٧٪ عام ٢٠٠٩ والى ١١٠٪ عام ٢٠١٠. مما يعني أن محاكم البداية بصفتها الاستئنافية قد قامت بالفصل بما يعادل القضايا الواردة عام ٢٠١٠ ونسبة ١٠٪ من القضايا المدورة.
- ارتفع معدل فصل القضايا الجزائية في الشهر من ٩٠ قضية جزائية شهريا عام ٢٠٠٨ إلى ٢١٢ قضية عام ٢٠٠٩ والى ٢٢٢ قضية عام ٢٠١٠. مما يعني ان الفصل في القضايا في العام ٢٠١٠ قد واكب الزيادة المطردة في القضايا الواردة الى المحاكم.
- بقي معدل عدد القضايا المفصولة لكل قاض بداية ثابتا ٤٦ قضية/قاض في العامين ٢٠٠٩ و٢٠١٠[١٩]

مؤشرات التطور في اداء محاكم البداية بصفتها الاستئنافية في القضايا الجزائية

- **ارتفع عدد القضايا الجزائية الواردة المستأنفة من ١١٤٦ قضية عام ٢٠٠٨ إلى ٢٤٢٥ قضية عام ٢٠١٠ نسبة الزيادة ١١٢٪ عام ٢٠١٠ بالمقارنة مع عام ٢٠٠٨.**
- **ارتفع عدد القضايا المفصولة من ١٠٨٥ قضية عام ٢٠٠٨ الى ٢٥٤٥ قضية عام ٢٠٠٩ والى ٢٦٧١ قضية عام ٢٠١٠ بنسبة زيادة ٥٪ خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠.**

جدول رقم (٢٠): عدد القضايا المدورة والواردة في محاكم البداية بصفتها الاستئنافية للقضايا الجزائية والحقوقية للأعوام (٢٠٠٨-٢٠١٠)

نوع القضايا	السنة	المدور من السنة السابقة	عدد القضايا الواردة	عدد القضايا المدورة والواردة	عدد القضايا المفصولة	المدور للسنة اللاحقة	نسبة القضايا المفصولة للواردة	نسبة القضايا المفصولة لمجموع المدورة والواردة	معدل عدد القضايا الواردة شهريا	معدل عدد القضايا المفصولة شهريا
قضايا مدنية	٢٠٠٨	٧٧٠	٦٧٤	١٤٤٤	٧٦٢	٦٨٢	١١٣,١	٥٢,٨	٥٦	٦٤
	٢٠٠٩	٦٨٢	١٠٩٣	١٧٧٥	٩٨٤	٦٧٣	٩٠,٠	٥٥,٤	٩١	٨٢
	٢٠١٠	٦٧٥	١٠٤٥	١٧٢٠	١٠١٩	٧٠١	٩٧,٥	٥٩,٢	٨٧	٨٥
قضايا جزائية	٢٠٠٨	٨٥٣	١١٤٦	١٩٩٩	١٠٨٥	٩١٤	٩٤,٧	٥٤,٣	٩٦	٩٠
	٢٠٠٩	٩١٤	٢٦٢٣	٣٥٣٧	٢٥٤٥	١٠٣٩	٩٧,٠	٧٢,٠	٢١٩	٢١٢
	٢٠١٠	١٠٥٩	٢٤٢٥	٣٤٨٤	٢٦٧١	٨١٣	١١٠,١	٧٦,٧	٢٠٢	٢٢٣
الإجمالي	٢٠٠٨	١٦٢٣	١٨٢٠	٣٤٤٣	١٨٤٧	١٥٩٦	١٠١,٥	٥٣,٦	١٥٢	١٥٤
	٢٠٠٩	١٥٩٦	٣٧١٦	٥٣١٢	٣٥٢٩	١٧١٢	٩٥,٠	٦٦,٤	٣١٠	٢٩٤
	٢٠١٠	١٧٣٤	٣٤٧٠	٥٢٠٤	٣٦٩٠	١٥١٤	١٠٦,٣	٧٠,٩	٢٨٩	٣٠٨

١٩ ارتفع عدد قضاة البداية في محكمة البداية بصفتها الاستئنافية من ٥٥ قاض عام ٢٠٠٩ إلى ٥٩ قاض عام ٢٠١٠.

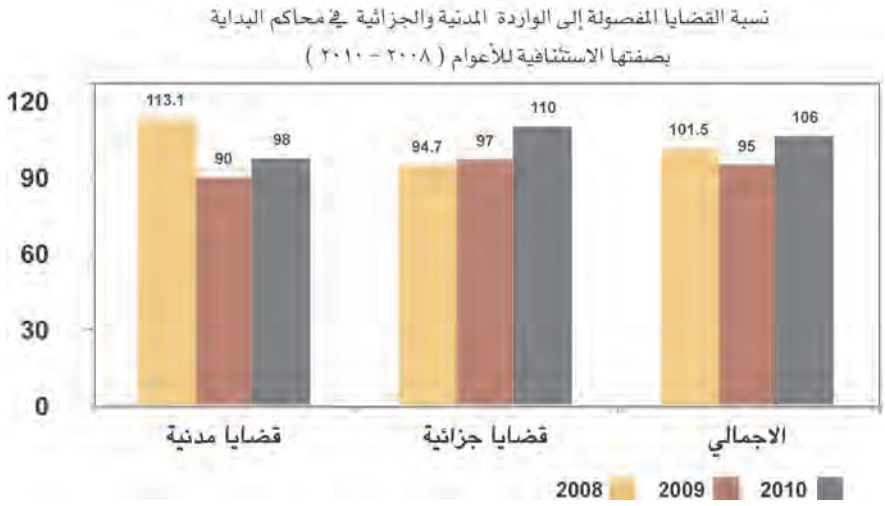

٢. التطور في أداء محاكم البداية بصفتها الاستئنافية حسب المحاكم:

٢,١. القضايا المدنية:

يبين الجدول التالي ترتيب محاكم البداية بصفتها الاستئنافية للقضايا المدنية في الضفة الغربية تنازليا حسب نسب الفصل في القضايا المدنية المستأنفة إلى القضايا المدورة استنادا على ترتيبها عام ٢٠١٠. يستعرض هذا الترتيب مقارنات في أداء المحاكم وقدرتها على الفصل في القضايا المدورة التي وردتها خلال الأعوام قيد الدراسة.

يلاحظ أن أداء محاكم البداية بصفتها الاستئنافية في الفصل في القضايا الحقوقية ينقسم إلى قسمين هما:

- القسم الأول: ويندرج تحته المحاكم التي تزيد أو تساوي نسبة القضايا المفصولة على القضايا الواردة عن ١٠٠٪، وهي المحاكم التي قامت بفصل ما يعدل جميع القضايا الواردة في سنة ٢٠١٠ ونسبة من القضايا المدورة من السنوات السابقة وعددها محكمتين فقط هما: الخليل ١٣٤٪، رام الله ١١٢٪.
- القسم الثاني: ويندرج تحته المحاكم التي نسبة الفصل في القضايا أقل من ١٠٠٪ أي لم تستطع الفصل بما يعادل القضايا الواردة إليها خلال السنة مما أدى إلى تدوير جزء من هذه القضايا للسنة اللاحقة وعددها ستة محاكم هي: محكمة نابلس ٩٤٪، جنين ٨٧٪، أريحا ٨٣٪، قلقيلية ٧٨٪، بيت لحم ٧٦٪، طولكرم ٦٩٪.

أولاً: محكمة بداية الخليل بصفتها الاستئنافية للقضايا الحقوقية:

ارتفعت نسبة القضايا الحقوقية المفصولة الى الواردة في محكمة بداية الخليل بصفتها الاستئنافية ارتفاعا ملموسا من ٩٤٪ عام ٢٠٠٨ الى ١٠٦٪ عام ٢٠٠٩ وواصلت الارتفاع الى ١٣٤٪ عام ٢٠١٠. مما يعني ان المحكمة قامت بفصل ما يعادل القضايا الواردة ونسبة ٣٤٪ من القضايا المدورة، وارتفع عدد القضايا الواردة إلى المحكمة من ١٦٢ قضية عام ٢٠٠٨ إلى ٢١٩ قضية عام ٢٠٠٩ وانخفضت الى ١٦٥ قضية عام ٢٠١٠. نسبة الزيادة ٢٪ فقط خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠. وازداد عدد القضايا التي تم فصلها من ١٥٢ قضية عام ٢٠٠٨ الى ٢٣١ قضية عام ٢٠٠٩ والى ٣٢٥ قضية عام ٢٠١٠ بنسبة زيادة ١١٤٪. كما ارتفع عدد القضايا المفصولة شهريا من ١٣ قضية عام ٢٠٠٨ إلى ١٨ قضية في العام ٢٠١٠. ارتفع عدد القضايا المفصولة لكل قاض من ٣٩ قضية في العام ٢٠٠٩ الى ٢٧ قضية عام ٢٠١٠، كنتيجة لارتفاع عدد القضاة من ستة قضاة عام ٢٠٠٩ الى ثمانية عام ٢٠١٠.

مؤشرات التطور في اداء محكمة بداية الخليل بصفتها الاستئنافية للقضايا الحقوقية

- **ارتفعت نسبة القضايا الحقوقية المفصولة الى الواردة في محكمة بداية الخليل بصفتها الاستئنافية ارتفاعا ملموسا من ٩٤٪ عام ٢٠٠٨ الى ١٠٦٪ عام ٢٠٠٩ وواصلت الارتفاع الى ١٣٤٪ عام ٢٠١٠. مما يعني ان المحكمة قامت بفصل ما يعادل القضايا الواردة ونسبة ٣٤٪ من القضايا المدورة.**
- **ارتفع عدد القضايا الواردة إلى المحكمة من ١٦٢ قضية عام ٢٠٠٨ إلى ١٦٥ قضية عام ٢٠١٠. نسبة الزيادة ٢٪ فقط خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠.**

ثانياً: محكمة بداية رام الله بصفتها الاستئنافية للقضايا الحقوقية:

ارتفعت نسبة القضايا الحقوقية المفصولة الى الواردة في محكمة بداية رام الله بصفتها الاستئنافية ارتفاعا ملموسا من ٧٩٪ عام ٢٠٠٨ الى ٥٩٪ عام ٢٠٠٩ وواصلت الارتفاع الى ١١٢٪ عام ٢٠١٠. مما يعني ان المحكمة قامت بفصل ما يعادل القضايا الواردة ونسبة ١٢٪ من القضايا المدورة، وارتفع عدد القضايا الواردة إلى المحكمة من ١٢٦ قضية عام ٢٠٠٨ إلى ٣١٩ قضية عام ٢٠٠٩ وانخفضت الى ٢٠٩ قضايا عام ٢٠١٠. نسبة الزيادة ٦٦٪ خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠. وازداد عدد القضايا التي تم فصلها من ١٠٠ قضية عام ٢٠٠٨ الى ١٨٧ قضية عام ٢٠٠٩ والى ٢٣٣ قضية عام ٢٠١٠ بنسبة زيادة ١٣٣٪ في العامين ٢٠٠٨ و ٢٠١٠ . كما ارتفع عدد القضايا المفصولة شهريا من ٨ قضايا عام ٢٠٠٨ إلى ١٩ قضية في العام ٢٠١٠.

مؤشرات التطور في اداء محكمة بداية رام الله بصفتها الاستئنافية للقضايا الحقوقية

- **ارتفعت نسبة القضايا الحقوقية المفصولة الى الواردة في محكمة بداية رام الله بصفتها الاستئنافية ارتفاعا ملموسا من ٧٩٪ عام ٢٠٠٨ الى ٥٩٪ عام ٢٠٠٩ وواصلت الارتفاع الى ١١٢٪ عام ٢٠١٠. مما يعني ان المحكمة قامت بفصل ما يعادل القضايا الواردة ونسبة ١٢٪ من القضايا المدورة.**
- **وارتفع عدد القضايا الواردة إلى المحكمة من ١٢٦ قضية عام ٢٠٠٨ إلى ٢٠٩ قضايا عام ٢٠١٠. نسبة الزيادة ٦٦٪ خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠.**

ثالثاً: محكمة بداية نابلس بصفتها الاستئنافية للقضايا الحقوقية:

انخفضت نسبة القضايا الحقوقية المفصولة الى الواردة في محكمة بداية نابلس بصفتها الاستئنافية من ١٧٧٪ عام ٢٠٠٨ الى ١٠٤٪ عام ٢٠٠٩ وواصلت الانخفاض الى ٩٤٪ عام ٢٠١٠. مما يعني ان المحكمة لم تستطع فصل جميع القضايا الواردة عام ٢٠١٠ مما ادى الى تدوير المتبقي. ارتفع عدد القضايا الواردة إلى المحكمة من ١٤٩ قضية عام ٢٠٠٨ إلى ٢٥٥ قضية عام ٢٠٠٩ والى ٢٧٧ قضية عام ٢٠١٠. نسبة الزيادة ٨٦٪ خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠. وازداد عدد القضايا التي تم فصلها من ٢٦٣ قضية عام ٢٠٠٨ الى ٢٦٦ قضية عام ٢٠٠٩ والى ٢٥٩ قضية عام ٢٠١٠. عدد القضايا المفصولة شهريا بقي ثابتا ٢٢ قضية في العامين ٢٠٠٨ و ٢٠١٠.

مؤشرات التطور في اداء محكمة بداية نابلس بصفتها الاستئنافية للقضايا الحقوقية

- **ارتفع عدد القضايا الواردة إلى المحكمة من ١٤٩ قضية عام ٢٠٠٨ إلى ٢٥٥ قضية عام ٢٠٠٩ والى ٢٧٧ قضية عام ٢٠١٠. نسبة الزيادة ٨٦٪ خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠.**

رابعاً: محكمة بداية جنين بصفتها الاستئنافية للقضايا الحقوقية:

ارتفعت نسبة القضايا الحقوقية المفصولة الى الواردة في محكمة بداية جنين بصفتها الاستئنافية من ٧٣٪ عام ٢٠٠٨ الى ١٠٨٪ عام ٢٠٠٩ وعادت للانخفاض الى ٨٧٪ عام ٢٠١٠. مما يعني ان المحكمة لم تستطع فصل جميع القضايا الواردة عام ٢٠١٠ مما ادى الى تدوير المتبقي. ارتفع عدد القضايا الواردة إلى المحكمة من ٦٣ قضية عام ٢٠٠٨ إلى ٦٥ قضية عام ٢٠٠٩ والى ١٠٣ قضية عام ٢٠١٠. نسبة الزيادة ٦٣٪ خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠. وازداد عدد القضايا التي تم فصلها من ٤٦ قضية عام ٢٠٠٨ الى ٧٠ قضية عام ٢٠٠٩ والى ٩٠ قضية عام ٢٠١٠. ارتفع عدد القضايا المفصولة شهريا من ٤ قضايا عام ٢٠٠٨ الى ٨ قضايا عام ٢٠١٠.

مؤشرات التطور في اداء محكمة بداية جنين بصفتها الاستئنافية للقضايا الحقوقية

- **ارتفعت نسبة القضايا الحقوقية المفصولة الى الواردة في محكمة بداية جنين بصفتها الاستئنافية من ٧٣٪ عام ٢٠٠٨ الى ٨٧٪ عام ٢٠١٠.**
- **ارتفع عدد القضايا الواردة إلى المحكمة من ٦٣ قضية عام ٢٠٠٨ إلى ٦٥ قضية عام ٢٠٠٩ والى ١٠٣ قضية عام ٢٠١٠. نسبة الزيادة ٦٣٪ خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠.**

خامساً: محكمة بداية أريحا بصفتها الاستئنافية للقضايا الحقوقية:

انخفضت نسبة القضايا الحقوقية المفصولة الى الواردة في محكمة بداية أريحا بصفتها الاستئنافية من ١٢٩٪ عام ٢٠٠٨ الى ٦٤٪ عام ٢٠٠٩ وعادت للارتفاع الى ٨٣٪ عام ٢٠١٠. مما يعني ان المحكمة لم تستطع فصل جميع القضايا الواردة عام ٢٠١٠ مما ادى الى تدوير المتبقي. ارتفع عدد القضايا الواردة إلى المحكمة من ٢٤ قضية عام ٢٠٠٨ إلى ٢٥ قضية عام ٢٠٠٩ والى ٣٦ قضية عام ٢٠١٠. نسبة الزيادة ٥٠٪ خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠. انخفض عدد القضايا التي تم فصلها من ٣١ قضية عام ٢٠٠٨ الى ١٦ قضية عام ٢٠٠٩ والى ٣٠ قضية عام ٢٠١٠. ارتفع عدد القضايا المفصولة شهريا من قضيتين عام ٢٠٠٨ الى ٣ قضايا عام ٢٠١٠.

مؤشرات التطور في اداء محكمة بداية أريحا بصفتها الاستئنافية للقضايا الحقوقية

- **ارتفع عدد القضايا الواردة إلى المحكمة من ٢٤ قضية عام ٢٠٠٨ إلى ٢٥ قضية عام ٢٠٠٩ والى ٣٦ قضية عام ٢٠١٠. نسبة الزيادة ٥٠٪ خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠.**

سادساً: محكمة بداية قلقيلية بصفتها الاستئنافية للقضايا الحقوقية:

انخفضت نسبة القضايا الحقوقية المفصولة الى الواردة في محكمة بداية قلقيلية بصفتها الاستئنافية من ٩٨٪ عام ٢٠٠٨ الى ٩٤٪ عام ٢٠٠٩ والى ٧٨٪ عام ٢٠١٠. مما يعني ان المحكمة لم تستطع فصل جميع القضايا الواردة عام ٢٠١٠ مما ادى الى تدوير المتبقي. ارتفع عدد القضايا الواردة إلى المحكمة من ٤٠ قضية عام ٢٠٠٨ إلى ٤٩ قضية عام ٢٠٠٩ والى ٥٥ قضية عام ٢٠١٠. نسبة الزيادة ٢٥٪ خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠، ارتفع عدد القضايا التي تم فصلها من ٣٩ قضية عام ٢٠٠٨ الى ٤٦ قضية عام ٢٠٠٩ والى ٤٣ قضية عام ٢٠١٠. ارتفع عدد القضايا المفصولة شهريا من ٣ قضايا عام ٢٠٠٨ الى ٤ قضايا عام ٢٠١٠.

مؤشرات التطور في اداء محكمة بداية قلقيلية بصفتها الاستئنافية للقضايا الحقوقية

- **ارتفع عدد القضايا الواردة إلى المحكمة من ٤٠ قضية عام ٢٠٠٨ إلى ٤٩ قضية عام ٢٠٠٩ والى ٥٥ قضية عام ٢٠١٠. نسبة الزيادة ٢٥٪ خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠.**

سابعاً: محكمة بداية بيت لحم بصفتها الاستئنافية للقضايا الحقوقية:

انخفضت نسبة القضايا الحقوقية المفصولة الى الواردة في محكمة بداية بيت لحم بصفتها الاستئنافية من ١٦٠٪ عام ٢٠٠٨ الى ٧٨٪ عام ٢٠٠٩ والى ٧٦٪ عام ٢٠١٠. مما يعني ان المحكمة لم تستطع فصل جميع القضايا الواردة عام ٢٠١٠ مما ادى الى تدوير المتبقي، ارتفع عدد القضايا الواردة إلى المحكمة من ٤٧ قضية عام ٢٠٠٨ إلى ٩٠ قضية عام ٢٠٠٩ والى ١١٣ قضية عام ٢٠١٠، نسبة الزيادة ١٤٠٪ خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠. انخفض عدد القضايا التي تم فصلها من ٧٥ قضية عام ٢٠٠٨ الى ٧٠ قضية عام ٢٠٠٩ وعادت للارتفاع الى ٨٦ قضية عام ٢٠١٠. ارتفع عدد القضايا المفصولة شهريا من ٦ قضايا عام ٢٠٠٨ الى ٧ قضايا عام ٢٠١٠.

مؤشرات التطور في اداء محكمة بداية بيت لحم بصفتها الاستئنافية للقضايا الحقوقية

- **ارتفع عدد القضايا الواردة إلى المحكمة من ٤٧ قضية عام ٢٠٠٨ إلى ٩٠ قضية عام ٢٠٠٩ والى ١١٣ قضية عام ٢٠١٠. نسبة الزيادة ١٤٠٪ خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠.**

ثامناً: محكمة بداية طولكرم بصفتها الاستئنافية للقضايا الحقوقية:

ارتفعت نسبة القضايا الحقوقية المفصولة الى الواردة في محكمة بداية طولكرم بصفتها الاستئنافية من ٨٩٪ عام ٢٠٠٨ الى ١٣٨٪ عام ٢٠٠٩ وعادت للانخفاض الى ٦٩٪ عام ٢٠١٠. مما يعني ان المحكمة لم تستطع فصل جميع القضايا الواردة عام ٢٠١٠ مما ادى الى تدوير المتبقي. ارتفع عدد القضايا الواردة إلى المحكمة من ٦٣ قضية عام ٢٠٠٨ إلى ٧١ قضية عام ٢٠٠٩ والى ٩٢ قضية عام ٢٠١٠. نسبة الزيادة ٤٦٪ خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠. ارتفع عدد القضايا التي تم فصلها من ٥٦ قضية عام ٢٠٠٨ الى ٩٨ قضية عام ٢٠٠٩ وعادت للانخفاض الى ٦٣ قضية عام ٢٠١٠. ارتفع عدد القضايا المفصولة شهريا من ٤ قضايا عام ٢٠٠٨ الى ٥ قضايا عام ٢٠١٠.

مؤشرات التطور في اداء محكمة بداية طولكرم بصفتها الاستئنافية للقضايا الحقوقية

- **ارتفع عدد القضايا الواردة إلى المحكمة من ٦٣ قضية عام ٢٠٠٨ إلى ٧١ قضية عام ٢٠٠٩ والى ٩٢ قضية عام ٢٠١٠. نسبة الزيادة ٤٦٪ خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠.**

جدول رقم (٢١): نسب القضايا المدورة والواردة والمفصولة في محاكم البداية بصفتها الاستئنافية للقضايا المدنية حسب المحاكم للاعوام (٢٠٠٨-٢٠١٠)

المحاكم	٢٠٠٨		٢٠٠٩		٢٠١٠	
	نسبة القضايا المفصولة إلى الواردة	نسبة القضايا المفصولة إلى مجموع المدورة والواردة	نسبة القضايا المفصولة إلى الواردة	نسبة القضايا المفصولة إلى مجموع المدورة والواردة	نسبة القضايا المفصولة إلى الواردة	نسبة القضايا المفصولة إلى مجموع المدورة والواردة
الخليل	٩٣,٨	٤٦,٢	١٠٥,٥	٥٨,٣	١٣٤,٤	٦٦,٢
رام الله	٧٩,٤	٤٣,١	٥٨,٦	٤١,٥	١١١,٥	٦٩,٦
نابلس	١٧٦,٥	٦١,٣	١٠٤,٣	٦٣,٢	٩٣,٥	٥٩,٣
جنين	٧٣	٤٣,٨	١٠٧,٧	٥٦,٥	٨٧,٤	٥٦,٦
أريحا	١٢٩,٢	٦٨,٩	٦٤	٤١	٨٣,٣	٥٠,٨
قلقيلية	٩٧,٥	٦٢,٩	٩٣,٩	٦٣,٩	٧٨,٢	٥٣,٨
بيت لحم	١٥٩,٦	٦٤,١	٧٧,٨	٥٣	٧٦,١	٤٥,٠
طولكرم	٨٨,٩	٤٤,٨	١٣٨	٧٠	٦٨,٥	٤٧,٠
المجموع	١١٣,١	٥٢,٨	٩٠	٥٥,٤	٩٧,٥	٥٩,٢

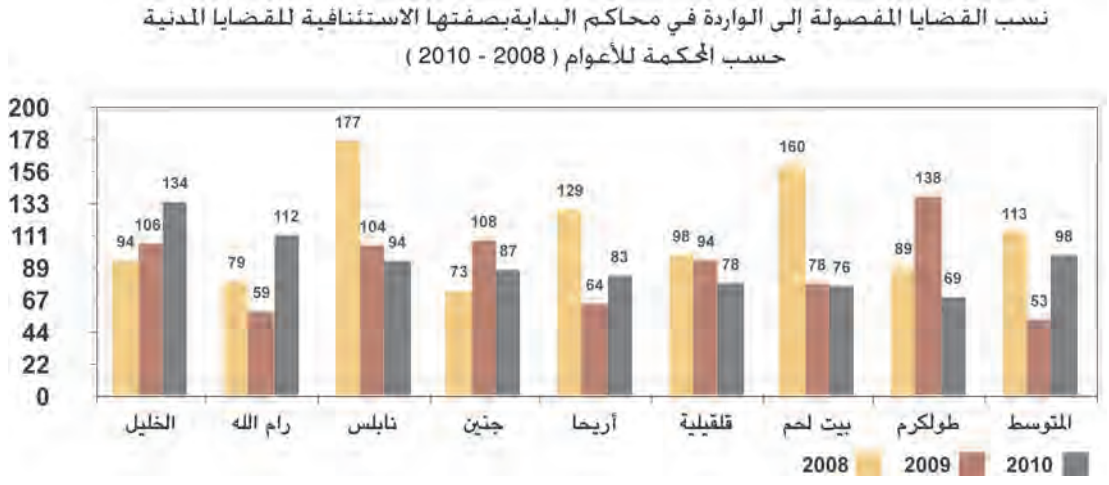

جدول رقم (٢٢): عدد القضايا المدورة والواردة في محاكم البداية بصفتها الاستئنافية للقضايا المدنية حسب المحكمة للأعوام (٢٠٠٨-٢٠١٠)

المحاكم	٢٠٠٨				٢٠٠٩					٢٠١٠				
	مدور السنة السابقة	الوارد	المدور والوارد	مفصول	المدور للسنة القادمة	مدور السنة السابقة	الوارد	المدور والوارد	مفصول	المدور للسنة القادمة	مدور السنة السابقة	الوارد	المدور والوارد	مفصول	المدور للسنة القادمة
أريحا	٢١	٢٤	٤٥	٣١	١٤	١٤	٢٥	٣٩	١٦	٢٣	٢٣	٣٦	٥٩	٣٠	٢٩
الخليل	١٦٧	١٦٢	٣٢٩	١٥٢	١٧٧	١٧٧	٢١٩	٣٩٦	٢٣١	١٦٥	١٦٥	١٦٠	٣٢٥	٢١٥	١١٠
طولكرم	٦٢	٦٣	١٢٥	٥٦	٦٩	٦٩	٧١	١٤٠	٩٨	٤٢	٤٢	٩٢	١٣٤	٦٣	٧١
نابلس	٢٨٠	١٤٩	٤٢٩	٢٦٣	١٦٦	١٦٦	٢٥٥	٤٢١	٢٦٦	١٦٠	١٦٠	٢٧٧	٤٣٧	٢٥٩	١٧٨
بيت لحم	٧٠	٤٧	١١٧	٧٥	٤٢	٤٢	٩٠	١٣٢	٧٠	٧٨	٧٨	١١٣	١٩١	٨٦	١٠٥
قلقيلية	٢٢	٤٠	٦٢	٣٩	٢٣	٢٣	٤٩	٧٢	٤٦	٢٥	٢٥	٥٥	٨٠	٤٣	٣٧
جنين	٤٢	٦٣	١٠٥	٤٦	٥٩	٥٩	٦٥	١٢٤	٧٠	٥٤	٥٦	١٠٣	١٥٩	٩٠	٦٩
رام الله	١٠٦	١٢٦	٢٣٢	١٠٠	١٣٢	١٣٢	٣١٩	٤٥١	١٨٧	١٢٦	١٢٦	٢٠٩	٣٣٥	٢٣٣	١٠٢
المجموع	٧٧٠	٦٧٤	١٤٤٤	٧٦٢	٦٨٢	٦٨٢	١٠٩٣	١٧٧٥	٩٨٤	٦٧٣	٦٧٥	١٠٤٥	١٧٢٠	١٠١٩	٧٠١

٢,١. القضايا الجزائية في محاكم البداية بصفتها الاستئنافية:

يبين الجدول التالي ترتيب محاكم البداية بصفتها الاستئنافية للقضايا الجزائية في الضفة الغربية تنازليا حسب نسب الفصل في القضايا المدنية المستأنفة إلى القضايا المدورة استنادا على ترتيبها عام ٢٠١٠. يستعرض هذا الترتيب مقارنات في أداء المحاكم وقدرتها على الفصل في القضايا المدورة التي وردتها خلال الأعوام قيد الدراسة.

يلاحظ أن أداء محاكم البداية بصفتها الاستئنافية في الفصل في القضايا الجزائية ينقسم إلى قسمين هما:

- القسم الأول: ويندرج تحته المحاكم التي تزيد أو تساوي نسبة القضايا المفصولة على القضايا الواردة عن ١٠٠٪، وهي المحاكم التي قامت بفصل ما يعدل جميع القضايا الواردة في سنة ٢٠١٠ ونسبة من القضايا المدورة من السنوات السابقة وعددها ستة محاكم هي: رام الله ١٢٨٪، بيت لحم ١٢٠٪، جنين ١١٣٪، نابلس ١١٣٪، قلقيلية ١٠٥٪، الخليل ١٠٣٪.
- القسم الثاني: ويندرج تحته المحاكم التي نسبة الفصل في القضايا أقل من ١٠٠٪ أي لم تستطع الفصل بما يعادل القضايا الواردة إليها خلال السنة مما أدى إلى تدوير جزء من هذه القضايا للسنة اللاحقة وعددها محكمتين فقط: طولكرم ٩٣٪، أريحا ٨٥٪.

أولاً: محكمة بداية رام الله بصفتها الاستئنافية للقضايا الجزائية:

ارتفعت نسبة القضايا الجزائية المفصولة الى الواردة في محكمة بداية رام الله بصفتها الاستئنافية من ٤٧٪ عام ٢٠٠٨ الى ٥١٪ عام ٢٠٠٩ والى ١٢٨٪ عام ٢٠١٠. حيث قامت بالفصل بما يعادل القضايا الجزائية الواردة إليها في العام ٢٠١٠، والفصل أيضا بنسبة ٢٨٪ من القضايا المدورة من السنوات السابقة وحصلت على المرتبة الاولى، ارتفع عدد القضايا الواردة إلى المحكمة من ١٦٠ قضية عام ٢٠٠٨ إلى ٤٤٧ قضية عام ٢٠٠٩ والى ٣٣٣ قضية عام ٢٠١٠ بنسبة زيادة ١٠٨٪ عام ٢٠١٠ بالمقارنة مع ٢٠٠٨. ارتفع عدد القضايا المفصولة شهريا من ٦ قضايا عام ٢٠٠٨ إلى ٣٠ قضية عام ٢٠٠٩ والى ٣٥ قضية عام ٢٠١٠.

مؤشرات التطور في اداء محكمة بداية رام الله بصفتها الاستئنافية للقضايا الجزائية

- **ارتفعت نسبة القضايا الجزائية المفصولة الى الواردة في محكمة بداية رام الله بصفتها الاستئنافية من ٤٧٪ عام ٢٠٠٨ الى ٥١٪ عام ٢٠٠٩ والى ١٢٨٪ عام ٢٠١٠. حيث قامت بالفصل بما يعادل القضايا المدنية الواردة إليها في العام ٢٠١٠، والفصل أيضا بنسبة ٢٨٪ من القضايا المدورة من السنوات السابقة.**
- **ارتفع عدد القضايا الواردة إلى المحكمة من ١٦٠ قضية عام ٢٠٠٨ إلى ٤٤٧ قضية عام ٢٠٠٩ والى ٣٣٣ قضية عام ٢٠١٠ بنسبة زيادة ١٠٨٪ عام ٢٠١٠ بالمقارنة مع ٢٠٠٨.**

ثانياً: محكمة بداية بيت لحم بصفتها الاستئنافية للقضايا الجزائية:

انخفضت نسبة القضايا الجزائية المفصولة الى الواردة في محكمة بداية بيت لحم بصفتها الاستئنافية من ١٥١٪ عام ٢٠٠٨ الى ٨٨٪ عام ٢٠٠٩ وعادت للارتفاع الى ١٢٠٪ عام ٢٠١٠. حيث قامت بالفصل بما يعادل القضايا الجزائية الواردة إليها في العام ٢٠١٠، والفصل أيضا بنسبة ٢٠٪ من القضايا المدورة من السنوات السابقة وحصلت على المرتبة الثانية. ارتفع عدد القضايا الواردة إلى المحكمة من ١٣١ قضية عام ٢٠٠٨ إلى ٢٦٨ قضية عام ٢٠٠٩ والى ٢٨٥ قضية عام ٢٠١٠ بنسبة زيادة ١١٨٪ عام ٢٠١٠ بالمقارنة مع ٢٠٠٨. ارتفع عدد القضايا المفصولة شهريا من ١٧ قضية عام ٢٠٠٨ إلى ٢٠ قضية عام ٢٠٠٩ والى ٢٩ قضية عام ٢٠١٠.

مؤشرات التطور في اداء محكمة بداية بيت لحم بصفتها الاستئنافية للقضايا الجزائية

- **قامت محكمة بداية رام الله بصفتها الاستئنافية بالفصل بما يعادل القضايا المدنية الواردة إليها في العام ٢٠١٠، والفصل أيضا بنسبة ٢٠٪ من القضايا المدورة من السنوات السابق.**
- **ارتفع عدد القضايا الواردة إلى المحكمة من ١٣١ قضية عام ٢٠٠٨ إلى ٢٦٨ قضية عام ٢٠٠٩ والى ٢٨٥ قضية عام ٢٠١٠ بنسبة زيادة ١١٨٪ عام ٢٠١٠ بالمقارنة مع ٢٠٠٨.**

ثالثاً: محكمة بداية جنين بصفتها الاستئنافية للقضايا الجزائية:

ارتفعت نسبة القضايا الجزائية المفصولة الى الواردة في محكمة بداية جنين بصفتها الاستئنافية من ٦٩٪ عام ٢٠٠٨ الى ٩٠٪ عام ٢٠٠٩ والى ١١٣٪ عام ٢٠١٠. حيث قامت بالفصل بما يعادل القضايا الجزائية الواردة إليها في العام ٢٠١٠، والفصل أيضا بنسبة ١٣٪ من القضايا المدورة من السنوات السابقة وحصلت على المرتبة الثالثة. ارتفع عدد القضايا الواردة إلى المحكمة من ٦٨ قضية عام ٢٠٠٨ إلى ٣٦٠ قضية عام ٢٠٠٩ والى ٢٥٠ قضية عام ٢٠١٠ بنسبة زيادة ٢٦٨٪ عام ٢٠١٠ بالمقارنة مع ٢٠٠٨. ارتفع عدد القضايا المفصولة شهريا من ٤ قضايا عام ٢٠٠٨ إلى ٢٧ قضية عام ٢٠٠٩ والى ٢٣ قضية عام ٢٠١٠.

مؤشرات التطور في اداء محكمة بداية جنين بصفتها الاستئنافية للقضايا الجزائية

- **ارتفعت نسبة القضايا الجزائية المفصولة الى الواردة في محكمة بداية جنين بصفتها الاستئنافية من ٦٩٪ عام ٢٠٠٨ الى ٩٠٪ عام ٢٠٠٩ والى ١١٣٪ عام ٢٠١٠. حيث قامت بالفصل بما يعادل القضايا الجزائية الواردة إليها في العام ٢٠١٠، والفصل أيضا بنسبة ١١٣٪ من القضايا المدورة من السنوات السابقة.**
- **ارتفع عدد القضايا الواردة إلى المحكمة من ٦٨ قضية عام ٢٠٠٨ إلى ٣٦٠ قضية عام ٢٠٠٩ والى ٢٥٠ قضية عام ٢٠١٠ بنسبة زيادة ٢٦٨٪ عام ٢٠١٠ بالمقارنة مع ٢٠٠٨.**

رابعاً: محكمة بداية نابلس بصفتها الاستئنافية للقضايا الجزائية:

انخفضت نسبة القضايا الجزائية المفصولة الى الواردة في محكمة بداية نابلس بصفتها الاستئنافية من ١١٢٪ عام ٢٠٠٨ الى ٦٥٪ عام ٢٠٠٩ وعادت للارتفاع الى ١١٣٪ عام ٢٠١٠. حيث قامت بالفصل بما يعادل القضايا الجزائية الواردة إليها في العام ٢٠١٠، والفصل أيضا بنسبة ١٣٪ من القضايا المدورة من السنوات السابقة وحصلت على المرتبة الرابعة. ارتفع عدد القضايا الواردة إلى المحكمة من ٢٤٩ قضية عام ٢٠٠٨ إلى ٥٦٩ قضية عام ٢٠٠٩ والى ٥٥٤ قضية عام ٢٠١٠ بنسبة زيادة ١٢٢٪ عام ٢٠١٠ بالمقارنة مع ٢٠٠٨. ارتفع عدد القضايا المفصولة شهريا من ٢٣ قضية عام ٢٠٠٨ إلى ٤٢ قضية عام ٢٠٠٩ والى ٥١ قضية عام ٢٠١٠.

مؤشرات التطور في اداء محكمة بداية نابلس بصفتها الاستئنافية للقضايا الجزائية

- **ارتفعت نسبة القضايا الجزائية المفصولة الى الواردة في محكمة بداية نابلس بصفتها الاستئنافية من ١١٢٪ عام ٢٠٠٨ الى ١١٣٪ عام ٢٠١٠. حيث قامت بالفصل بما يعادل القضايا الجزائية الواردة إليها في العام ٢٠١٠، والفصل أيضا بنسبة ١٣٪ من القضايا المدورة من السنوات السابقة.**
- **ارتفع عدد القضايا الواردة إلى المحكمة من ٢٤٩ قضية عام ٢٠٠٨ إلى ٥٦٩ قضية عام ٢٠٠٩ والى ٥٥٤ قضية عام ٢٠١٠ بنسبة زيادة ١٢٢٪ عام ٢٠١٠ بالمقارنة مع ٢٠٠٨.**

خامساً: محكمة بداية قلقيلية بصفتها الاستئنافية للقضايا الجزائية:

انخفضت نسبة القضايا الجزائية المفصولة الى الواردة في محكمة بداية قلقيلية بصفتها الاستئنافية من ١٤٥٪ عام ٢٠٠٨ الى ١٠٥٪ عام ٢٠٠٩ وبقيت ثابتة الى ١٠٥٪ عام ٢٠١٠. حيث قامت بالفصل بما يعادل القضايا الجزائية الواردة إليها في العام ٢٠١٠، والفصل أيضا بنسبة ٥٪ من القضايا المدورة من السنوات السابقة وحصلت على المرتبة الخامسة. ارتفع عدد القضايا الواردة إلى المحكمة من ٥١ قضية عام ٢٠٠٨ إلى ١٤٢ قضية عام ٢٠٠٩ والى ١٥٦ قضية عام ٢٠١٠ بنسبة زيادة ٢٠٦٪ عام ٢٠١٠ بالمقارنة مع ٢٠٠٨. ارتفع عدد القضايا المفصولة شهريا من ٦ قضايا عام ٢٠٠٨ إلى ١٢ قضية عام ٢٠٠٩ والى ١٤ قضية عام ٢٠١٠.

مؤشرات التطور في اداء محكمة بداية قلقيلية بصفتها الاستئنافية للقضايا الجزائية

- **قامت محكمة بداية قلقيلية بصفتها الاستئنافية بالفصل بما يعادل القضايا الجزائية الواردة إليها في العام ٢٠١٠، والفصل أيضا بنسبة ٥٪ من القضايا المدورة من السنوات السابقة.**
- **ارتفع عدد القضايا الواردة إلى المحكمة من ٥١ قضية عام ٢٠٠٨ إلى ١٤٢ قضية عام ٢٠٠٩ والى ١٥٦ قضية عام ٢٠١٠ بنسبة زيادة ٢٠٦٪ عام ٢٠١٠ بالمقارنة مع ٢٠٠٨.**

سادساً: محكمة بداية الخليل بصفتها الاستئنافية للقضايا الجزائية:

ارتفعت نسبة القضايا الجزائية المفصولة الى الواردة في محكمة بداية الخليل بصفتها الاستئنافية من ٨٨٪ عام ٢٠٠٨ الى ١٢١٪ عام ٢٠٠٩ والى ١٠٣٪ عام ٢٠١٠. حيث قامت بالفصل بما يعادل القضايا الجزائية الواردة إليها في العام ٢٠١٠، والفصل أيضا بنسبة ٣٪ من القضايا المدورة من السنوات السابقة وحصلت على

المرتبة السادسة. ارتفع عدد القضايا الواردة إلى المحكمة من ٣٧٣ قضية عام ٢٠٠٨ إلى ٥٢٣ قضية عام ٢٠٠٩ والى ٥٣٠ قضية عام ٢٠١٠ بنسبة زيادة ٤٢٪ عام ٢٠١٠ بالمقارنة مع ٢٠٠٨. ارتفع عدد القضايا المفصولة شهريا من ٢٧ قضية عام ٢٠٠٨ إلى ٥٢ قضية عام ٢٠٠٩ والى ٤٥ قضية عام ٢٠١٠.

مؤشرات التطور في اداء محكمة بداية الخليل بصفتها الاستئنافية للقضايا الجزائية

- **ارتفعت نسبة القضايا الجزائية المفصولة الى الواردة في محكمة بداية الخليل بصفتها الاستئنافية من ٨٨٪ عام ٢٠٠٨ الى ١٢١٪ عام ٢٠٠٩ والى ١٠٣٪ عام ٢٠١٠. حيث قامت بالفصل بما يعادل القضايا الجزائية الواردة إليها في العام ٢٠١٠، والفصل أيضا بنسبة ٣٪ من القضايا المدورة من السنوات السابقة.**
- **ارتفع عدد القضايا الواردة إلى المحكمة من ٣٧٣ قضية عام ٢٠٠٨ إلى ٥٢٣ قضية عام ٢٠٠٩ والى ٥٣٠ قضية عام ٢٠١٠ بنسبة زيادة ٤٢٪ عام ٢٠١٠ بالمقارنة مع ٢٠٠٨.**

سابعاً: محكمة بداية طولكرم بصفتها الاستئنافية للقضايا الجزائية:

ارتفعت نسبة القضايا الجزائية المفصولة الى الواردة في محكمة بداية طولكرم بصفتها الاستئنافية من ٦٨٪ عام ٢٠٠٨ الى ١٠٩٪ عام ٢٠٠٩ وعادت للانخفاض الى ٩٣٪ عام ٢٠١٠. لم تستطع المحكمة بالفصل بما يعادل القضايا الجزائية الواردة إليها في العام ٢٠١٠ مما ادى الى زيادة القضايا المتراكمة. ارتفع عدد القضايا الواردة إلى المحكمة من ٩٤ قضية عام ٢٠٠٨ إلى ٢٨٤ قضية عام ٢٠٠٩ والى ٢٢١ قضية عام ٢٠١٠ بنسبة زيادة ١٣٥٪ عام ٢٠١٠ بالمقارنة مع ٢٠٠٨. ارتفع عدد القضايا المفصولة شهريا من ٥ قضايا عام ٢٠٠٨ إلى ٢٦ قضية عام ٢٠٠٩ والى ١٧ قضية عام ٢٠١٠.

مؤشرات التطور في اداء محكمة بداية طولكرم بصفتها الاستئنافية للقضايا الجزائية

- **ارتفعت نسبة القضايا الجزائية المفصولة الى الواردة في محكمة بداية طولكرم بصفتها الاستئنافية من ٦٨٪ عام ٢٠٠٨ الى ٩٣٪ عام ٢٠١٠.**
- **ارتفع عدد القضايا الواردة إلى المحكمة من ٩٤ قضية عام ٢٠٠٨ إلى ٢٨٤ قضية عام ٢٠٠٩ والى ٢٢١ قضية عام ٢٠١٠ بنسبة زيادة ١٣٥٪ عام ٢٠١٠ بالمقارنة مع ٢٠٠٨.**

ثامناً: محكمة بداية أريحا بصفتها الاستئنافية للقضايا الجزائية:

ارتفعت نسبة القضايا الجزائية المفصولة الى الواردة في محكمة بداية أريحا بصفتها الاستئنافية من ١٠٥٪ عام ٢٠٠٨ الى ١٠٧٪ عام ٢٠٠٩ وعادت للانخفاض الى ٨٥٪ عام ٢٠١٠. لم تستطع المحكمة بالفصل بما يعادل القضايا الجزائية الواردة إليها في العام ٢٠١٠ مما ادى الى زيادة القضايا المتراكمة. ارتفع عدد القضايا الواردة إلى المحكمة من ٢٠ قضية عام ٢٠٠٨ إلى ٣٠ قضية عام ٢٠٠٩ والى ٩٦ قضية عام ٢٠١٠ بنسبة زيادة ٣٨٠٪ عام ٢٠١٠ بالمقارنة مع ٢٠٠٨. ارتفع عدد القضايا المفصولة شهريا من قضيتين عام ٢٠٠٨ إلى ٣ قضايا عام ٢٠٠٩ والى ٧ قضايا عام ٢٠١٠.

مؤشرات التطور في اداء محكمة بداية أريحا بصفتها الاستئنافية للقضايا الجزائية

- **ارتفع عدد القضايا الواردة إلى المحكمة من ٢٠ قضية عام ٢٠٠٨ إلى ٣٠ قضية عام ٢٠٠٩ والى ٩٦ قضية عام ٢٠١٠ بنسبة زيادة ٣٨٠٪ عام ٢٠١٠ بالمقارنة مع ٢٠٠٨.**

جدول رقم (٢٣): نسب القضايا المدورة والواردة والمفصولة في محاكم البداية بصفتها الاستئنافية للقضايا الجزائية حسب المحاكم للأعوام (٢٠٠٨-٢٠١٠)

المحاكم	٢٠٠٨		٢٠٠٩		٢٠١٠	
	نسبة القضايا المفصولة إلى الواردة	نسبة القضايا المفصولة إلى مجموع المدورة والواردة	نسبة القضايا المفصولة إلى الواردة	نسبة القضايا المفصولة إلى مجموع المدورة والواردة	نسبة القضايا المفصولة إلى الواردة	نسبة القضايا المفصولة إلى مجموع المدورة والواردة
رام الله	٤٦,٩	٣٦,٩	٨١,٢	٦٣,١	١٢٨,٢	٧٤,٩
بيت لحم	١٥١,١	٥٧,٦	٨٨,٤	٥٧,٢	١٢٠,٠	٧١,٧
جنين	٦٩,١	٥٢,٨	٩٠	٨٠,٦	١١٣,٢	٨١,٣
نابلس	١١١,٦	٥٨,٤	٨٧,٩	٦٥,٢	١١٢,٥	٧٥,٦
قلقيلية	١٤٥,١	٦٣,٨	١٠٤,٩	٨١	١٠٤,٥	٨٣,٦
الخليل	٨٧,٩	٥٤,٥	١٢٠,٨	٧٩,٣	١٠٣,٠	٧٨,٦
طولكرم	٦٨,١	٤٧,١	١٠٨,٥	٨٦,٥	٩٢,٨	٧٦,٢
أريحا	١٠٥	٦٣,٦	١٠٦,٧	٧٦,٢	٨٥,٤	٧٧,٤
المجموع	٩٤,٧	٥٤,٣	٩٧	٧٢	١١٠,١	٧٦,٧

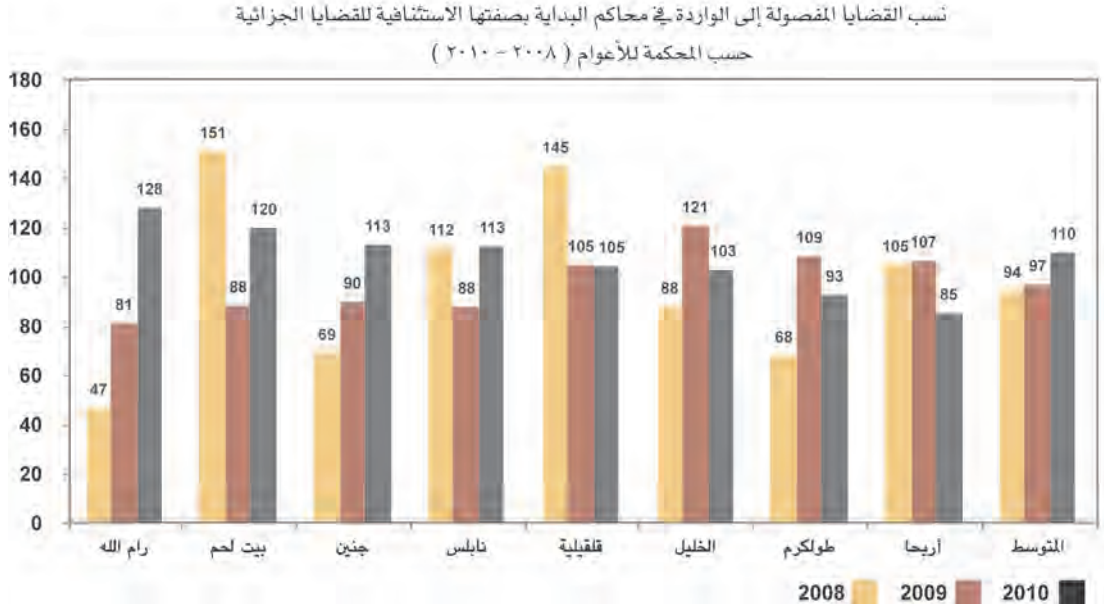

جدول رقم (٢٤): عدد القضايا المدورة والواردة في محاكم البداية بصفتها الاستئنافية للقضايا الجزائية حسب المحكمة للأعوام (٢٠٠٨-٢٠١٠)

المحاكم	٢٠٠٨					٢٠٠٩					٢٠١٠				
	مدور السنة السابقة	الوارد	المدور والوارد	مفصول	المدور للسنة القادمة	مدور السنة السابقة	الوارد	المدور والوارد	مفصول	المدور للسنة القادمة	مدور السنة السابقة	الوارد	المدور والوارد	مفصول	المدور للسنة القادمة
أريحا	١٣	٢٠	٣٣	٢١	١٢	١٢	٣٠	٤٢	٣٢	١٠	١٠	٩٦	١٠٦	٨٢	٢٤
الخليل	٢٢٩	٣٧٣	٦٠٢	٣٢٨	٢٧٤	٢٧٤	٥٢٣	٧٩٧	٦٣٢	١٦٥	١٦٥	٥٣٠	٦٩٥	٥٤٦	١٤٩
طولكرم	٤٢	٩٤	١٣٦	٦٤	٧٢	٧٢	٢٨٤	٣٥٦	٣٠٨	٤٨	٤٨	٢٢١	٢٦٩	٢٠٥	٦٤
نابلس	٢٢٧	٢٤٩	٤٧٦	٢٧٨	١٩٨	١٩٨	٥٦٩	٧٦٧	٥٠٠	٢٧٠	٢٧٠	٥٥٤	٨٢٤	٦٢٣	٢٠١
بيت لحم	٢١٣	١٣١	٣٤٤	١٩٨	١٤٦	١٤٦	٢٦٨	٤١٤	٢٣٧	١٩٢	١٩٢	٢٨٥	٤٧٧	٣٤٢	١٣٥
قلقيلية	٦٥	٥١	١١٦	٧٤	٤٢	٤٢	١٤٢	١٨٤	١٤٩	٣٩	٣٩	١٥٦	١٩٥	١٦٣	٣٢
جنين	٢١	٦٨	٨٩	٤٧	٤٢	٤٢	٣٦٠	٤٠٢	٣٢٤	٧٨	٧٨	٢٥٠	٣٤٨	٢٨٣	٦٥
رام الله	٤٣	١٦٠	٢٠٣	٧٥	١٢٨	١٢٨	٤٤٧	٥٧٥	٣٦٣	٢٣٧	٢٣٧	٣٣٣	٥٧٠	٤٢٧	١٤٣
المجموع	٨٥٣	١١٤٦	١٩٩٩	١٠٨٥	٩١٤	٩١٤	٢٦٢٣	٣٥٣٧	٢٥٤٥	١٠٣٩	١٠٥٩	٢٤٢٥	٣٤٨٤	٢٦٧١	٨١٣

رابعاً: التطور في أداء محكمة العدل العليا:

ازداد عدد القضايا الواردة لمحكمة العدل العليا زيادة مطردة خلال الفترة قيد الدراسة، فقد ارتفعت من ٤٧٧ قضية عام ٢٠٠٨ إلى ٨٩٧ قضية عام ٢٠٠٩ والى ١٠٠٩ قضايا عام ٢٠١٠ حيث بلغت نسبة الزيادة ١١٢٪ في العام ٢٠١٠ بالمقارنة مع عام ٢٠٠٨، رافق ذلك ارتفاعا مطردا في نسبة الفصل في القضايا من ٣١٠ قضايا عام ٢٠٠٨ إلى ٦٥٨ قضية عام ٢٠٠٩ والى ١٠٠٥ قضية عام ٢٠١٠ بنسبة زيادة ٢٢٤٪. ارتفعت نسبة القضايا المفصولة إلى الواردة من ٦٥٪ عام ٢٠٠٨ إلى ٧٣٪ عام ٢٠٠٩ وإلى ١٠٠٪ عام ٢٠١٠. يعني ذلك ان محكمة العدل العليا قامت بالفصل بما يعادل جميع القضايا الواردة خلال السنة ولم يزد عدد القضايا المتراكمة.

جدول رقم (٢٥): عدد القضايا المدورة والواردة في محكمة العدل العليا حسب نوع القضايا للاعوام (٢٠٠٨-٢٠١٠)

السنة	مدور السنة السابق	الوارد	مجموع الوارد والمدور	مفصول	المدور للسنة القادم	نسبة المفصول/ الوارد	نسبة المفصول/مجموع المدور والوارد
٢٠٠٨	٢٢٢	٤٧٧	٦٩٩	٣١٠	٣٨٩	٦٥	٤٤,٣
٢٠٠٩	٣٨٩	٨٩٧	١٢٨٦	٦٥٨	٦٢٨	٧٣,٤	٥١,٢
٢٠١٠	٦٢٨	١٠٠٩	١٦٣٧	١٠٠٥	٦٣٢	٩٩,٦	٦١,٤

نسبة القضايا المدورة والواردة في محكمة العدل العليا حسب نوع القضايا للاعوام (٢٠٠٨-٢٠١٠)

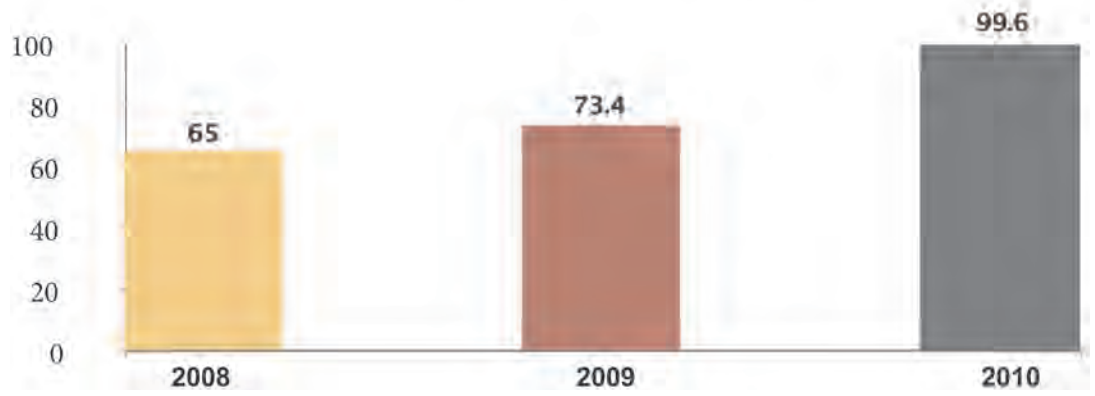

خامساً: التطور في أداء المحكمة العليا:

انخفض عدد القضايا الواردة للمحكمة العليا من ٣٣ قضية عام ٢٠٠٨ إلى ٢٥ قضية عام ٢٠٠٩ وإلى ٢٢ قضية في العام ٢٠١٠. بلغت نسبة الفصل في القضايا الواردة عام ٢٠٠٨ حوالي ٨٨٪ انخفضت إلى ٧٦٪ عام ٢٠٠٩ وعادت للارتفاع الى ٨٢٪ في العام ٢٠١٠. لم تفصل المحكمة في جميع القضايا الواردة مما ادى الى تدويرها للسنوات اللاحقة.

جدول رقم (٢٦): عدد القضايا المدورة والواردة في المحكمة العليا للأعوام (٢٠٠٨-٢٠١٠)

السنة	مدور السنة السابق	الوارد	مجموع الوارد والمدور	مفصول	المدور للسنة القادم	نسبة المفصول/ الوارد	نسبة المفصول/مجموع المدور والوارد
٢٠٠٨	١٢	٣٣	٤٥	٢٩	١٦	٨٧,٩	٦٤,٤
٢٠٠٩	١٦	٢٥	٤١	١٩	٢٢	٧٦,٠	٤٦,٣
٢٠١٠	٢٢	٢٢	٤٤	١٨	٢٦	٨١,٨	٤٠,٩

نسبة القضايا المدورة والواردة في محكمة العدل حسب نوع القضايا للاعوام (٢٠٠٨-٢٠١٠)

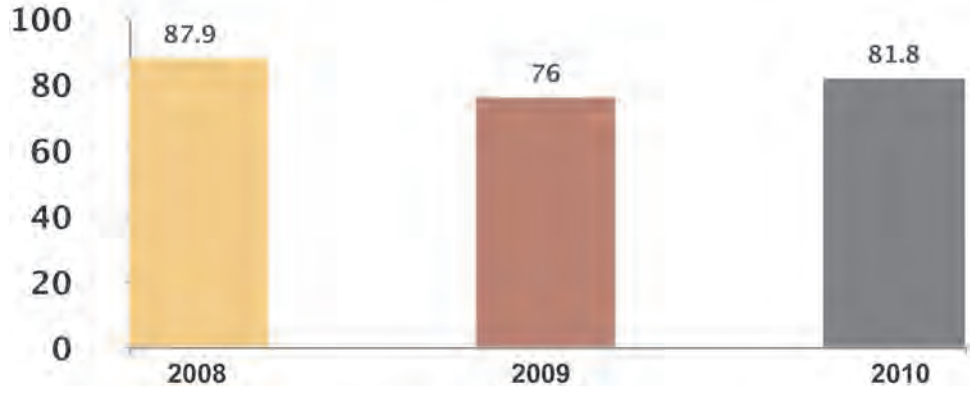

سادساً: التطور في أداء محكمة النقض:

زاد عدد القضايا الواردة لمحكمة النقض زيادة مطردة خلال الفترة قيد الدراسة، فقد ارتفعت من ٤٤٨ قضية عام ٢٠٠٨ إلى ٦٧٨ قضية عام ٢٠٠٩ والى ١٠٠٤ قضايا عام ٢٠١٠ بنسبة زيادة ١٢٤٪ في العام ٢٠١٠ بالمقارنة مع ٢٠٠٨. رافق ذلك ارتفاعا مطردا في نسبة الفصل في القضايا من ٤١٨ قضية إلى عام ٢٠٠٨ إلى ٥٩٤ قضية عام ٢٠٠٩ والى ٦٢٠ قضية عام ٢٠١٠ بنسبة زيادة ٤٨٪. ان الزيادة في عدد القضايا الواردة كانت أعلى من الزيادة في القضايا المفصولة خلال السنوات الثلاث مما أدى الى زيادة القضايا المتراكمة سنة بعد سنة.

جدول رقم (٢٧): عدد القضايا المدورة والواردة في محكمة النقض حسب نوع القضايا للأعوام (٢٠٠٨-٢٠١٠)

نوع القضايا	نوع القضايا	مدور الشهر السابق	الوارد	مجموع الوارد والمدور	مفصول	المدور للشهر القادم	نسبة المفصول/ الوارد	نسبة المفصول/ مجموع المدور والوارد
٢٠٠٨	طلبات حقوق	١٣٥	٣٩١	٥٢٦	٣٦٦	١٦٠	٩٣,٦	٦٩,٦
	طلبات جزاء	٥	٥٧	٦٢	٥٢	١٠	٩١,٢	٨٣,٩
	المجموع	١٤٠	٤٤٨	٥٨٨	٤١٨	١٧٠	٩٣,٣	٧١,١
٢٠٠٩	طلبات حقوق	١٦٠	٥٤٦	٧٠٦	٥٠٢	٢٠٤	٩١,٩	٧١,١
	طلبات جزاء	١٠	١٣٢	١٤٢	٩٢	٥٠	٦٩,٧	٦٤,٨
	المجموع	١٧٠	٦٧٨	٨٤٨	٥٩٤	٢٥٤	٨٧,٦	٧٠
٢٠١٠	طلبات حقوق	٢٠٤	٧٩١	٩٩٥	٤٨٥	٥١٠	٦١,٣	٤٨,٧
	طلبات جزاء	٥٠	٢١٣	٢٦٣	١٣٥	١٢٨	٦٣,٤	٥١,٣
	المجموع	٢٥٤	١٠٠٤	١٢٥٨	٦٢٠	٦٣٨	٦١,٨	٤٩,٣

نسبة القضايا المفصولة الى الواردة في محكمة النقض للأعوام (٢٠٠٨-٢٠١٠)

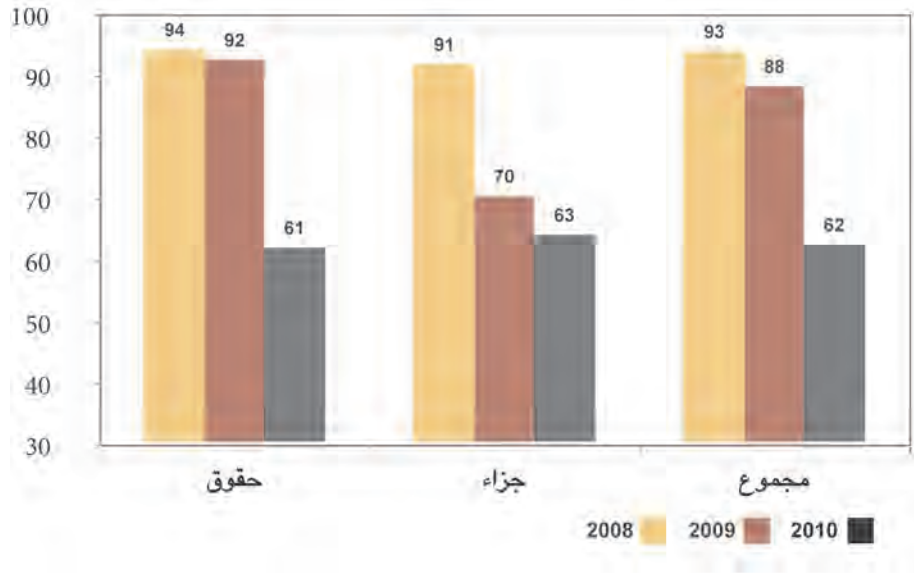

سابعاً: التطور في أداء محكمة استئناف رام الله:

ارتفع عدد القضايا الواردة لمحكمة إستئناف رام الله باطراد من ١٥٥٣ قضية عام ٢٠٠٨ إلى ١٧٦٨ قضية عام ٢٠٠٩ والى ٢٢٢١٩ قضية عام ٢٠١٠. ارتفع عدد القضايا المفصولة من ١٦٠٥ قضايا عام ٢٠٠٨ إلى ١٦٠١ قضية عام ٢٠٠٩ والى ٢٠٢١ قضية عام ٢٠١٠ بنسبة زيادة ٢٦٪ في العام ٢٠١٠ بالمقارنة مع عام ٢٠٠٨. تجدر الإشارة الى ان نسبة الزيادة في الفصل في القضايا لم تواكب الزيادة في القضايا الواردة في السنتين الاخيرتين ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ فقد بلغت النسبة ٩١٪ في كلا السنتين، في حين تم الفصل فيما يعادل جميع القضايا الواردة عام ٢٠٠٨ ونسبة ٣٪ من القضايا المتراكمة.

بالتدقيق في نوع القضايا الواردة لمحكمة الاستئناف نجد ان إستئناف التنفيذ تشكل حوالي نصف القضايا الواردة في الاعوام الثلاث. كما ان استئناف التنفيذ هي التي أخذت الأولوية في الفصل فيها في العام ٢٠١٠ وبلغت نسبة الفصل ٩٩٪ وفي العام ٢٠٠٨ بلغت النسبة ٩٨٪.

جدول رقم (٢٨): عدد القضايا المدورة والواردة في محكمة استئناف رام الله حسب نوع القضايا للاعوام (٢٠٠٨-٢٠١٠)

السنة	نوع القضايا	مدور الشهر السابق	الوارد	مجموع الوارد والمدور	مفصول	المدور للشهر القادم	نسبة المفصول/ الوارد	نسبة المفصول/ مجموع المدور والوارد
٢٠٠٨	استئناف جزاء	١٠٤	٢٥٩	٣٦٣	٢٣٧	١٢٦	٩١,٥	٦٥,٣
	استئناف حقوق	٤٣٣	٣٦٤	٧٩٧	٤٦٠	٣٣٧	١٢٦,٤	٥٧,٧
	استئناف تنفيذ	١٩	٩٣٠	٩٤٩	٩٠٨	٤١	٩٧,٦	٩٥,٧
	المجموع	٥٥٦	١٥٥٣	٢١٠٩	١٦٠٥	٥٠٤	١٠٣,٣	٧٦,١
٢٠٠٩	استئناف جزاء	١٢٦	٢٩٩	٤٢٥	٢٣٧	١٨٨	٧٩,٣	٥٥,٨
	استئناف حقوق	٣٣٧	٥٥٦	٨٩٣	٤١٢	٤٨١	٧٤,١	٤٦,١
	استئناف تنفيذ	٤١	٩١٣	٩٥٤	٩٥٢	٢	١٠٤,٣	٩٩,٨
	المجموع	٥٠٤	١٧٦٨	٢٢٧٢	١٦٠١	٦٧١	٩٠,٦	٧٠,٥
٢٠١٠	استئناف جزاء	١٨٨	٤٨٩	٦٧٧	٣٦٩	٣٠٨	٧٥,٥	٥٤,٥
	استئناف حقوق	٤٨١	٦٥٨	١١٣٩	٥٩٤	٥٤٥	٩٠,٣	٥٢,٢
	استئناف تنفيذ	٢	١٠٧٢	١٠٧٤	١٠٥٨	١٦	٩٨,٧	٩٨,٥
	المجموع	٦٧١	٢٢١٩	٢٨٩٠	٢٠٢١	٨٦٩	٩١,١	٦٩,٩

نسبة القضايا المفصولة الى الواردة في محكمة استئناف رام الله للأعوام (٢٠٠٨-٢٠١٠)

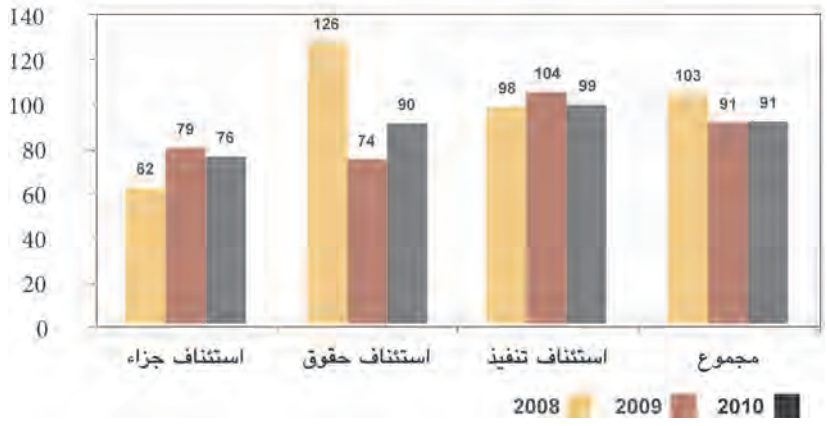

ثامناً: التطور في أداء محكمة استئناف القدس:

ارتفع عدد القضايا الواردة لمحكمة استئناف القدس من ٩٣٤ قضية عام ٢٠٠٨ إلى ١٠٤٨ قضية عام ٢٠٠٩ والى ١١٩١ قضية عام ٢٠١٠ بنسبة زيادة ٢٨٪ في العام ٢٠١٠ بالمقارنة مع عام ٢٠٠٨. أعلى نسبة زيادة للقضايا الواردة كانت لقضايا استئناف إجراء فقد زادت من ٣٢٦ قضية عام ٢٠٠٨ إلى ٦٦٨ قضية عام ٢٠١٠ بنسبة زيادة ١٠٥٪. انخفضت نسبة قضايا استئناف جزاء الواردة من ١٣٥ قضية عام ٢٠٠٨ الى ١٠٨ قضايا عام ٢٠١٠.

ارتفعت نسبة الفصل في قضايا الاستئناف من ٦٨٪ عام ٢٠٠٨ إلى ٨٠٪ عام ٢٠٠٩ والى ١٢٤٪ عام ٢٠١٠. نسبة الفصل في القضايا لم تواكب الزيادة في القضايا الواردة في العامين ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ في حين تم الفصل فيما يعادل القضايا الواردة في العام ٢٠١٠ والفصل ايضا بما نسبته ٢٤٪ من القضايا المدورة. أعلى نسبة فصل كانت للقضايا المتعلقة باستئناف جزاء عام ٢٠١٠ فقد بلغت نسبة الفصل ١٦٤٪.

جدول رقم (٢٩): عدد القضايا المدورة والواردة في محكمة استئناف القدس حسب نوع القضايا للأعوام(٢٠٠٨-٢٠١٠)

السنة	نوع القضايا	مدور الشهر السابق	الوارد	مجموع الوارد والمدور	مفصول	المدور للشهر القادم	نسبة المفصول/ الوارد	نسبة المفصول/ مجموع المدور والوارد
٢٠٠٨	استئناف جزاء	٠	١٣٥	١٣٥	٩١	٤٤	٦٧,٤	٦٧,٤
	استئناف حقوق	٠	٤٧٣	٤٧٣	٢٢٩	٢٤٤	٤٨,٤	٤٨,٤
	استئناف اجراء	٠	٣٢٦	٣٢٦	٣١٣	١٣	٩٦	٩٦
	المجموع	٠	٩٣٤	٩٣٤	٦٣٣	٣٠١	٦٧,٨	٦٧,٨
٢٠٠٩	استئناف جزاء	٤٤	١١٣	١٥٧	٧٣	٨٤	٦٤,٦	٤٦,٥
	استئناف حقوق	٢٤٤	٣٧٦	٦٢٠	٢٦٥	٣٥٥	٧٠,٥	٤٢,٧
	استئناف اجراء	١٣	٥٥٩	٥٧٢	٥٠١	٧١	٨٩,٦	٨٧,٦
	المجموع	٣٠١	١٠٤٨	١٣٤٩	٨٣٩	٥١٠	٨٠,١	٦٢,٢
٢٠١٠	استئناف جزاء	٨٤	١٠٨	١٩٢	١٧٧	١٥	١٦٣,٩	٩٢,٢
	استئناف حقوق	٣٥٥	٤١٥	٧٧٠	٥٧٣	١٩٧	١٣٨,١	٧٤,٤
	استئناف اجراء	٧١	٦٦٨	٧٣٩	٧٣٢	٧	١٠٩,٦	٩٩,١
	المجموع	٥١٠	١١٩١	١٧٠١	١٤٨٢	٢١٩	١٢٤,٤	٨٧,١

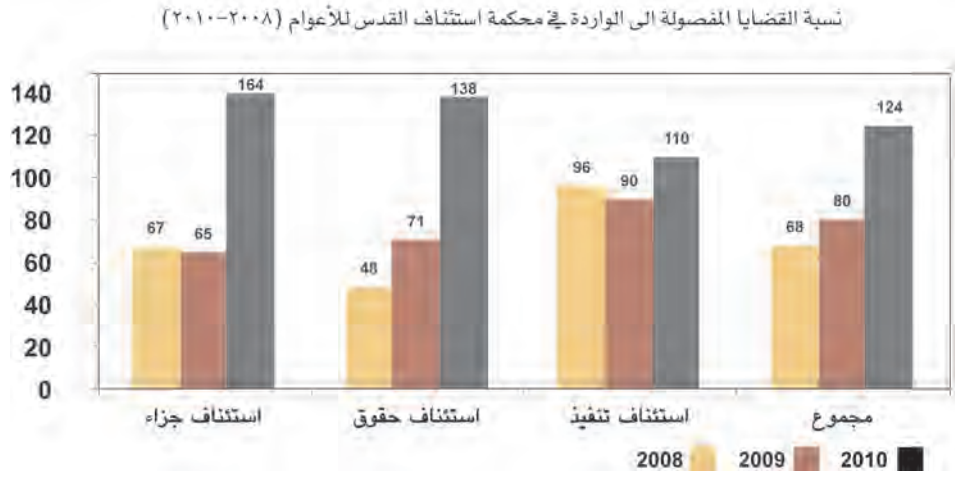

تاسعاً: التطور في أداء دوائر التنفيذ:

١. التطور في أداء دوائر التنفيذ بشكل عام:

بشكل عام ارتفع عدد القضايا الواردة لدوائر التنفيذ ارتفاعا مطردا، فقد تضاعف عدد القضايا الواردة خلال الفترة قيد الدراسة، ارتفع العدد من ١٠٦٨٨ قضية عام ٢٠٠٨ الى ١٥١٢٥ قضية عام ٢٠٠٩ والى ٢٤٢٥٢ قضية عام ٢٠١٠ بنسبة زيادة ١٢٧٪ في العام ٢٠١٠ بالمقارنة مع عام ٢٠٠٨، في نفس الوقت ارتفع عدد القضايا المفصولة من ٩٢٩١ قضية عام ٢٠٠٨ الى ٧٨٨٩ قضية عام ٢٠٠٩ والى ١٢٢٤٦ قضية عام ٢٠١٠، بنسبة زيادة ٣٢٪ عام ٢٠١٠ بالمقارنة مع عام ٢٠٠٨. لكن الزيادة في عدد القضايا الواردة قد فاقت الزيادة في عدد القضايا المفصولة في السنوات الثلاث مما فاقم من القضايا المتراكمة..فيما يلي أهم التطور في القضايا الواردة والمفصولة حسب نوعها:

١,١. الإعلامات الحقوقية:

تحظى الاعلامات الحقوقية الواردة لدوائر التنفيذ بالنصيب الأكبر في القضايا الواردة خلال السنوات الثلاث. ارتفع عدد الاعلامات الحقوقية الواردة من ٩٤٩٨ قضية عام ٢٠٠٨ والى ١٣٥٦٧ قضية عام ٢٠٠٩ والى ٢١٨٩٨ قضية في العام ٢٠١٠ بنسبة زيادة ١٣١٪ في العام ٢٠١٠ بالمقارنة مع عام ٢٠٠٨. انخفضت نسبة الفصل في هذا النوع من القضايا من ٨٠٪ من مجموع القضايا الواردة عام ٢٠٠٨ إلى ٥١٪ في العامين ٢٠٠٩ و ٢٠١٠، مما أدى إلى زيادة القضايا المدورة في السنوات قيد الدراسة.

١,٢. الإعلامات الشرعية:

ارتفع عدد الاعلامات الشرعية الواردة لدوائر التنفيذ من ١٠٥٤ قضية عام ٢٠٠٨ الى ١٢٨٢ قضية عام ٢٠٠٩ والى ١٩١٩ قضية عام ٢٠١٠ بنسبة زيادة ٨٢٪ في العام ٢٠١٠ بالمقارنة مع عام ٢٠٠٨. لم تواكب الزيادة في الفصل في هذا النوع من القضايا الزيادة في عدد القضايا الواردة في العامين ٢٠٠٩ و ٢٠١٠، اما في عام ٢٠٠٨ تم الفصل فيما يعادل القضايا الواردة ونسبة ٥٪ من المدورة من السنوات السابقة. فقد بلغت نسبة الفصل ٦٣٪ في عام ٢٠٠٩ ونسبة ٤٢٪ في العام ٢٠١٠.

١,٣. الإعلامات المحكوم بها لصالح الخزينة:

شكل هذا النوع من القضايا نسبة ٤٪ فقط من مجموع القضايا المدورة من السنوات السابقة لدوائر التنفيذ عام ٢٠١٠. ارتفع عدد الاعلامات المحكوم بها لصالح الخزينة الواردة من ١٣٦ قضية عام ٢٠٠٨ الى ٢٧٦ قضية عام ٢٠٠٩ والى ٤٣٥ قضية في العام ٢٠١٠ بنسبة زيادة ٢٢٠٪ في العام ٢٠١٠ بالمقارنة مع عام ٢٠٠٨. انخفضت نسبة الفصل في هذا النوع من القضايا من ٢٥٨٪ من مجموع القضايا الواردة عام ٢٠٠٨ إلى ٦٥٪ في العام ٢٠٠٩ والى ٥٦٪ عام ٢٠١٠، مما أدى إلى زيادة القضايا المدورة في السنوات ٢٠٠٩ و ٢٠١٠.

جدول (٣٠): عدد القضايا المدورة والواردة في دوائر التنفيذ حسب نوع القضايا للأعوام (٢٠٠٨-٢٠١٠)

نوع القضايا	السنة	المدور من السنة السابقة	عدد القضايا الواردة	عدد القضايا المدورة والواردة	عدد القضايا المفصولة	المدور للسنة اللاحقة	نسبة القضايا المفصولة للواردة	نسبة القضايا المفصولة لمجموع المدورة والواردة
اعلامات حقوقية	٢٠٠٨	١٧٩٥٦	٩٤٩٨	٢٧٤٥٤	٧٦٢٤	١٩٥٦٩	٨٠,٣	٢٧,٨
	٢٠٠٩	١٩٥٦٩	١٣٥٦٧	٣٣١٣٦	٦٩٠٠	٢٦٣٠٩	٥٠,٩	٢٠,٨
	٢٠١٠	٣٠٧٦٤	٢١٨٩٨	٥٢٦٦٢	١١١٩٣	٤١٤٦٩	٥١,١	٢١,٣
اعلامات شرعية	٢٠٠٨	٤٧٨٣	١٠٥٤	٥٨٣٧	١٣١٦	٤٥٢١	١٢٤,٩	٢٢,٥
	٢٠٠٩	٤٥٢١	١٢٨٢	٥٨٠٣	٨١١	٤٩٧٩	٦٣,٣	١٤,٠
	٢٠١٠	٥٨٣٠	١٩١٩	٧٧٤٩	٨٠٩	٦٩٤٠	٤٢,٢	١٠,٤
سندات عدل	٢٠٠٨	٤٦	٠	٤٦	٠	٤٦	٠,٠	٠,٠
	٢٠٠٩	٤٦	٠	٤٦	٠	٤٦	٠,٠	٠,٠
	٢٠١٠	٤٦	٠	٤٦	٠	٤٦	٠,٠	٠,٠
اعلامات خزينة	٢٠٠٨	١٥٥٩	١٣٦	١٦٩٥	٣٥١	١٣٤٤	٢٥٨,١	٢٠,٧
	٢٠٠٩	١٣٤٥	٢٧٦	١٦٢١	١٧٨	١٤٤٣	٦٤,٥	١١,٠
	٢٠١٠	١٤٩٠	٤٣٥	١٩٢٥	٢٤٤	١٦٨١	٥٦,١	١٢,٧
الاجمالي	٢٠٠٨	٢٤٣٤٤	١٠٦٨٨	٣٥٠٣٢	٩٢٩١	٢٥٤٨٠	٨٦,٩	٢٦,٥
	٢٠٠٩	٢٥٤٨١	١٥١٢٥	٤٠٦٠٦	٧٨٨٩	٣٢٧٧٧	٥٢,٢	١٩,٤
	٢٠١٠	٣٨١٣٠	٢٤٢٥٢	٦٢٣٨٢	١٢٢٤٦	٥٠١٣٦	٥٠,٥	١٩,٦

ملاحظة (١): البيانات في الاعوام ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ لم تدخل دوائر اجراء محاكم صلح طوباس وسلفيت وحلحول ودورا في حين ادخلت في عام ٢٠١٠.

ملاحظة (٢): لم يتم ادخال القضايا المتروكة شرعي والقضايا المتروكة حقوق عام ٢٠١٠ في دائرة اجراء محكمة صلح وبداية جنين لانه لم يتم ادخالها عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ ويبلغ عدد المدور منها للسنة اللاحقة ٥١٢ قضية.

نسبة القضايا المفصولة الى الواردة في دوائر التنفيذ للأعوام (٢٠٠٨-٢٠١٠)

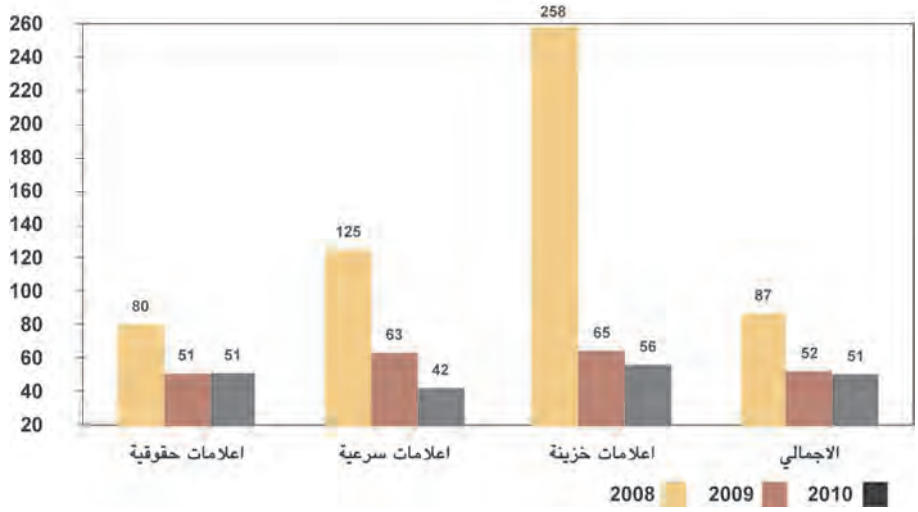

٢. التطور في أداء دوائر التنفيذ حسب مناطق الدوائر:

تم ترتيب دوائر التنفيذ تنازليا حسب نسبة الفصل في القضايا من مجموع القضايا الواردة، إن جميع دوائر التنفيذ في مختلف المناطق لم تستطع الفصل في جميع القضايا الواردة إليها مما ادى إلى زيادة القضايا المدورة باطراد، تراوحت نسبة القضايا المفصولة الى المدورة ما بين ٧٠٪ كحد أعلى في دائرة تنفيذ قلقيلية الى ٣٤٪ كأدنى نسبة في دائرة تنفيذبيت لحم. ويتضح من الجدول ادناه ما يلي:

- بلغ عدد القضايا المدورة من السنوات السابقة في العام ٢٠١٠ حوالي ٣٨,١ الف قضية اعلى نسبة مدورة من دائرة تنفيذ جنين وتبلغ ١٧٪ من مجموع القضايا المدورة تليها دائرة تنفيذ طولكرم ونسبتها ١٥٪ ورام الله ١٣٪ وادنى نسبة في دائرة تنفيذ طوباس وتبلغ ١,٢٪.
- بلغ عدد القضايا الواردة في العام ٢٠١٠ حوالي ٢٤,٣ الف قضية اعلى نسبة وارد من دائرة تنفيذ جنين وتبلغ ١٤٪ من مجموع القضايا الواردة تليها دائرة تنفيذ طولكرم ونسبتها ١٣,٨٪ ورام الله ١٣٪ وادنى نسبة في دائرة تنفيذ طوباس وتبلغ ٢٪.

جدول رقم (٣١): نسب القضايا المدورة والواردة والمفصولة في دوائر التنفيذ حسب الدوائر للاعوام (٢٠٠٨-٢٠١٠)

دوائر التنفيذ	٢٠٠٨		٢٠٠٩		٢٠١٠	
	نسبة القضايا المفصولة إلى الواردة	نسبة القضايا المفصولة إلى مجموع المدورة والواردة	نسبة القضايا المفصولة إلى الواردة	نسبة القضايا المفصولة إلى مجموع المدورة والواردة	نسبة القضايا المفصولة إلى الواردة	نسبة القضايا المفصولة إلى مجموع المدورة والواردة
أريحا	٨٨	٢٤	١١٢,٣	٢٣,٢	٦٩,٧	٣١,٨
قلقيلية	٤٥,٩	١٥,٨	٨٥,٢	٢٧,٦	٦٩,٩	٢٦,٦
رام الله	٢٦١	٥٣,٨	٦٩,١	٢٨	٥٧,١	٢٤,٩
بيت لحم	٥٠,١	١١,٨	٤٨,٥	١٢,٥	٣٣,٩	١٢,٧
الخليل	٥١,٤	١٦,٤	٤٥	١٩	٤١,٦	١١,٤
طولكرم	٧٥,١	٣٤,٥	٤٤,٦	٢٣	٦٠,٨	٢٤,٨
جنين	٤٠,١	١١,٨	٤٠	١٢,٧	٤٩,١	١٦,٩
نابلس	٣٠,٨	١٢,٩	٣٩,٨	١٥,٩	٣٩,٣	١٥,١
طوباس					٤٦,٤	٢٣,٨
سلفيت					٤٦,٦	١٩,٦
حلحول					٥٦,٠	٢٧,٧
دورا					٥٢,٠	٢٣,٠
المجموع	٨٦,٩	٢٦,٥	٥٢,٢	١٩,٤	٥٠,٥	١٩,٦

ملاحظة: لم يتم ادخال القضايا المتروكة شرعي والقضايا المتروكة حقوق عام ٢٠١٠ في دائرة اجراء محكمة صلح وبداية جنين لانه لم يتم ادخالها عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ ويبلغ عدد المدور منها للسنة القادمة ٥١٢ قضية.

جدول رقم (٣٢): عدد القضايا المدورة والواردة في دوائر التنفيذ حسب نوع القضايا للأعوام (٢٠٠٨-٢٠١٠)

دوائر التنفيذ	نوع القضايا	٢٠٠٨				٢٠٠٩				٢٠١٠				
		مدور السنة السابقة	الوارد	المدور والوارد	مفصول	المدور للسنة القادمة	مدور السنة السابقة	الوارد	المدور والوارد	مفصول	المدور للسنة القادمة	مدور السنة السابقة	الوارد	المدور والوارد	مفصول	المدور للسنة القادمة
أريحا	اعلامات حقوقية	١١٥٩	٥٢٠	١٦٧٩	٤٨٦	١١٩٣	١١٩٣	٣٥٤	١٥٤٧	٤٠٢	١١٤٥	١١٤٥	١٢٤٤	٢٣٨٩	٨٦٨	١٥٢١
	اعلامات شرعية	١٩٧	٤٨	٢٤٥	١٠	٢٣٥	٢٣٥	٥٩	٢٩٤	٥٩	٢٣٥	٢٣٥	٤٥	٢٨٠	٣١	٢٤٩
	سندات عدل	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
	اعلامات للخزينة	١٦٦	١	١٦٧	٥	١٦٢	١٦٢	٠	١٦٢	٣	١٥٩	١٥٩	٠	١٥٩	٠	١٥٩
	مجموع	١٥٢٢	٥٦٩	٢٠٩١	٥٠١	١٥٩٠	١٥٩٠	٤١٣	٢٠٠٣	٤٦٤	١٥٣٩	١٥٣٩	١٢٨٩	٢٨٢٨	٨٩٩	١٩٢٩
الخليل	اعلامات حقوقية	١٦٥٠	٩٢٩	٢٥٧٩	٤٨٩	٢٠٩٠	٢٠٩٠	١٨١١	٣٩٠١	٨٣٩	٣٠٦٢	٣٠٦٢	٢١٦٠	٥٢٢٢	١٣٥١	٣٨٧١
	اعلامات شرعية	٢٥٢	٩٥	٣٤٧	٣٧	٣١٠	٣١٠	١٤٣	٤٥٣	٤٠	٤١٣	٤١٣	١٥١	٥٦٤	٢٦٤	٣٠٠
	سندات عدل	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
	اعلامات للخزينة	٢٧٧	٠	٢٧٧	٠	٢٧٧	٢٧٧	٠	٢٧٧	١	٢٧٦	٢٧٦	٠	٢٧٦	٠	٢٧٦
	مجموع	٢١٧٩	١٠٢٤	٣٢٠٣	٥٢٦	٢٦٧٧	٢٦٧٧	١٩٥٤	٤٦٣١	٨٨٠	٣٧٥١	٣٧٥١	٢٣١١	٦٠٦٢	١٦١٥	٤٤٤٧
طولكرم	اعلامات حقوقية	١٤٣٢	١٦٣١	٣٠٦٣	١١٤٢	١٩٢١	١٩٢١	٢٤٢٩	٤٣٥٠	١١٠٩	٣٢٤١	٣٠٤١	٢٨١٨	٥٨٥٩	١٦٣٩	٤٢٢٠
	اعلامات شرعية	٥٨٠	١٥٥	٧٣٥	٢١٩	٥١٦	٥١٦	٢١٤	٧٣٠	٥٧	٦٧٣	٦٧٣	١٩٥	٨٦٨	٥٧	٨١١
	سندات عدل	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
	اعلامات للخزينة	١٩٢	٩٠	٢٨٢	٤٨	٢٣٤	٢٣٤	١٨٧	٤٢١	٩٧	٣٢٤	٣٢٤	١١١	٤٣٥	٨٧	٣٤٨
	مجموع	٢٢٠٤	١٨٧٦	٤٠٨٠	١٤٠٩	٢٦٧١	٢٦٧١	٢٨٣٠	٥٥٠١	١٢٦٣	٤٢٣٨	٤٠٣٨	٣١٢٤	٧١٦٢	١٧٨٣	٥٣٧٩
نابلس	اعلامات حقوقية	٢٠٣٨	١٧١٧	٣٧٥٥	٥١٦	٣٢٣٩	٣٢٣٩	٢٤١١	٥٦٥٠	٩٦٩	٤٦٨١	٤٦٨١	٣٠٢٤	٧٧٠٥	١٠٥٤	٦٦٥١
	اعلامات شرعية	٥٥١	٢٠٥	٧٥٦	٧٦	٦٨٠	٦٨٠	٢٤٠	٩٢٠	٧٨	٨٤٢	٨٤٢	٣٢٣	١١٦٥	٨٢	١٠٨٣
	سندات عدل	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
	اعلامات للخزينة	٧٥	١	٧٦	١	٧٥	٧٥	١٧	٩٢	١٥	٧٧	٧٧	١١	٨٨	٣	٨٥
	مجموع	٢٦٦٤	١٩٢٣	٤٥٨٧	٥٩٣	٣٩٩٤	٣٩٩٤	٢٦٦٨	٦٦٦٢	١٠٦٢	٥٦٠٠	٥٦٠٠	٣٣٥٨	٨٩٥٨	١١٣٩	٧٨١٩
بيت لحم	اعلامات حقوقية	٢٧٢٥	٩٢٠	٣٦٤٥	٤٧٠	٢٩١٤	٢٩١٤	١٠٨٠	٣٩٩٤	٥٤٠	٣٤٥٤	٣٤٥٤	١٣٨٩	٤٨٤٣	٥٩٠	٤٢٥٣
	اعلامات شرعية	٣٣٥	٧١	٤٠٦	٢٦	٣٨٠	٣٨٠	١١٠	٤٩٠	٣٦	٤٥٤	٤٥٤	١٣٣	٥٨٧	٤٦	٥٤١
	سندات عدل	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
	اعلامات للخزينة	١٤٠	٠	١٤٠	٠	١٤٠	١٤٠	٠	١٤٠	١	١٣٩	١٣٩	٨	١٤٧	٠	١٤٧
	مجموع	٣٢٠٠	٩٩١	٤١٩١	٤٩٦	٣٤٣٤	٣٤٣٤	١١٩٠	٤٦٢٤	٥٧٧	٤٠٤٧	٤٠٤٧	١٥٣٠	٥٥٧٧	٦٣٦	٤٩٤١
قلقيلية	اعلامات حقوقية	١٢٤٤	٦٢٩	١٨٧٣	٣٠٣	١٥٧٠	١٥٧٠	٨١٤	٢٣٨٤	٧١٤	١٦٧٠	١٦٧٠	١١١٢	٢٧٨٢	٦٨٣	٢٠٩٩
	اعلامات شرعية	٢٢٣	١٢٦	٣٤٩	٣٣	٣١٦	٣١٦	٩٠	٤٠٦	٥٢	٣٥٤	٣٥٤	١٢٠	٤٧٤	٤٧	٤٢٧
	سندات عدل	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
	اعلامات للخزينة	٢١	٢٢	٤٣	٢١	٢٢	٢٢	٩	٣١	١٢	١٩	١٩	١٨٠	١٩٩	١٢٨	٧١
	مجموع	١٤٨٨	٧٧٧	٢٢٦٥	٣٥٧	١٩٠٨	١٩٠٨	٩١٣	٢٨٢١	٧٧٨	٢٠٤٣	٢٠٤٣	١٤١٢	٣٤٥٥	٨٥٨	٢٥٩٧

جنين	اعلامات حقوقية	٢٩٤٤	١٥٩٥	٤٥٣٩	٦٥٦	٣٨٨٣	٣٨٨٣	٢٢٠٢	٦٠٨٥	٩٠٤	٥١٢٤	٥١٢٤	٣٠٧٣	٨١٩٧	١٥٨٠	٦٦١٧
	اعلامات شرعية	١٠٨٨	١٢٥	١٢١٣	٣٤	١١٧٩	١١٧٩	١٨٨	١٣٦٧	٥٧	١٢٩٧	١٢٩٧	٢٩٣	١٥٩٠	٨٩	١٥٠١
	سندات عدل	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
	اعلامات للخزينة	٩٦	٠	٩٦	٠	٩٦	٩٦	١٣	١٠٩	٠	١٠٩	١٠٩	٥٥	١٦٤	١١	١٥٣
	مجموع	٤١٢٨	١٧٢٠	٥٨٤٨	٦٩٠	٥١٥٨	٥١٥٨	٢٤٠٣	٧٥٦١	٩٦١	٦٥٣٠	٦٥٣٠	٣٤٢١	٩٩٥١	١٦٨٠	٨٢٧١
رام الله	اعلامات حقوقية	٤٧٦٤	١٥٥٧	٦٣٢١	٣٥٦٢	٢٧٥٩	٢٧٥٩	٢٤٦٦	٥٢٢٥	١٤٢٣	٣٩٣٢	٣٩٣٢	٢٧٨٢	٦٧١٤	١١٢٩	٥٥٨٥
	اعلامات شرعية	١٥٥٧	٢٢٩	١٧٨٦	٨٨١	٩٠٥	٩٠٥	٢٣٨	١١٤٣	٤٣٢	٧١١	٧١١	٣٠٥	١٠١٦	٩٤	٩٢٢
	سندات عدل	٤٦	٠	٤٦	٠	٤٦	٤٦	٠	٤٦	٠	٤٦	٤٦	٠	٤٦	٠	٤٦
	اعلامات للخزينة	٥٩٢	٢٢	٦١٤	٢٧٦	٣٣٩	٣٣٨	٥٠	٣٨٩	٤٩	٣٤٠	٣٤٠	٥٦	٣٩٦	١١	٣٨٥
	مجموع	٦٩٥٩	١٨٠٨	٨٧٦٧	٤٧١٩	٤٠٤٩	٤٠٤٨	٢٧٥٤	٦٨٠٣	١٩٠٤	٥٠٢٩	٥٠٢٩	٣١٤٣	٨١٧٢	١٢٣٤	٦٩٣٨
طوباس	الاعلامات الحقوقية										٣٨٩		٤٤٨	٨٣٧	٢١٦	٦٢١
	الاعلامات الشرعية										٧٤		٣٩	١١٣	٩	١٠٤
	سندات العدل										٠		٠	٠	٠	٠
	اعلامات للخزينة										٢		٢	٤	٢	٢
	مجموع										٤٦٥		٤٨٩	٩٥٤	٢٢٧	٧٢٧
سلفيت	الاعلامات الحقوقية										٧٤٧		٦٠٢	١٣٤٩	٢٩٩	١٠٥٠
	الاعلامات الشرعية										١٥٨		٥١	٢٠٩	٩	٢٠٠
	سندات العدل										٠		٠	٠	٠	٠
	اعلامات للخزينة										٩		١٢	٢١	٢	١٩
	مجموع										٩١٤		٦٦٥	١٥٧٩	٣١٠	١٢٦٩
حلحول	الإعلامات الحقوقية										٨٩٤		٩٣١	١٨٢٥	٥٣٩	١٢٨٦
	الإعلامات الشرعية										١٤٥		٩٦	٢٤١	٣٦	٢٠٥
	سندات العدل										٠		٠	٠	٠	٠
	اعلامات للخزينة										١١		٠	١١	٠	١١
	مجموع										١٠٥٠		١٠٢٧	٢٠٧٧	٥٧٥	١٥٠٢
دورا	الاعلامات الحقوقية										٢٦٢٥		٢٣١٥	٤٩٤٠	١٢٤٥	٣٦٩٥
	الاعلامات الشرعية										٤٧٤		١٦٨	٦٤٢	٤٥	٥٩٧
	سندات العدل										٠		٠	٠	٠	٠
	اعلامات للخزينة										٢٥		٠	٢٥	٠	٢٥
	مجموع										٣١٢٤		٢٤٨٣	٥٦٠٧	١٢٩٠	٤٣١٧
المجموع العام	الاعلامات الحقوقية	١٧٩٥٦	٩٤٩٨	٢٧٤٥٤	٧٦٢٤	١٩٥٦٩	١٩٥٦٩	١٣٥٦٧	٣٣١٣٦	٦٩٠٠	٢٦٣٠٩	٣٠٧٦٤	٢١٨٩٨	٥٢٦٦٢	١١١٩٣	٤١٤٦٩
	الاعلامات الشرعية	٤٧٨٣	١٠٥٤	٥٨٣٧	١٣١٦	٤٥٢١	٤٥٢١	١٢٨٢	٥٨٠٣	٨١١	٤٩٧٩	٥٨٣٠	١٩١٩	٧٧٤٩	٨٠٩	٦٩٤٠
	سندات العدل	٤٦	٠	٤٦	٠	٤٦	٤٦	٠	٤٦	٠	٤٦	٤٦	٠	٤٦	٠	٤٦
	الاعلامات المحكوم بها لصالح الخزينة	١٥٥٩	١٣٦	١٦٩٥	٣٥١	١٣٤٤	١٣٤٥	٢٧٦	١٦٢١	١٧٨	١٤٤٣	١٤٩٠	٤٣٥	١٩٢٥	٢٤٤	١٦٨١
	المجموع العام	٢٤٣٤٤	١٠٦٨٨	٣٥٠٣٢	٩٢٩١	٢٥٤٨٠	٢٥٤٨١	١٥١٢٥	٤٠٦٠٦	٧٨٨٩	٣٢٧٧٧	٣٨١٣٠	٢٤٢٥٢	٦٢٣٨٢	١٢٢٤٦	٥٠١٣٦

جدول رقم (٣٣): عدد القضايا المدورة والواردة في دوائر التنفيذ حسب نوع القضايا للأعوام (٢٠٠٨-٢٠١٠)

دوائر التنفيذ	٢٠٠٨					٢٠٠٩					٢٠١٠				
	مدور السنة السابقة	الوارد	المدور والوارد	مفصول	المدور للسنة القادمة	مدور السنة السابقة	الوارد	المدور والوارد	مفصول	المدور للسنة القادمة	مدور السنة السابقة	الوارد	المدور والوارد	مفصول	المدور للسنة القادمة
أريحا	١٥٢٢	٥٦٩	٢٠٩١	٥٠١	١٥٩٠	١٥٩٠	٤١٣	٢٠٠٣	٤٦٤	١٥٣٩	١٥٣٩	١٢٨٩	٢٨٢٨	٨٩٩	١٩٢٩
الخليل	٢١٧٩	١٠٢٤	٣٢٠٣	٥٢٦	٢٦٧٧	٢٦٧٧	١٩٥٤	٤٦٣١	٨٨٠	٣٧٥١	٣٧٥١	٢٣١١	٦٠٦٢	١٦١٥	٤٤٤٧
طولكرم	٢٢٠٤	١٨٧٦	٤٠٨٠	١٤٠٩	٢٦٧١	٢٦٧١	٢٨٣٠	٥٥٠١	١٢٦٣	٤٠٣٨	٤٢٣٨	٣١٢٤	٧١٦٢	١٧٨٣	٥٣٧٩
نابلس	٢٦٦٤	١٩٢٣	٤٥٨٧	٥٩٣	٣٩٩٤	٣٩٩٤	٢٦٦٨	٦٦٦٢	١٠٦٢	٥٦٠٠	٥٦٠٠	٣٣٥٨	٨٩٥٨	١١٣٩	٧٨١٩
بيت لحم	٣٢٠٠	٩٩١	٤١٩١	٤٩٦	٣٤٣٤	٣٤٣٤	١١٩٠	٤٦٢٤	٥٧٧	٤٠٤٧	٤٠٤٧	١٥٣٠	٥٥٧٧	٦٣٦	٤٩٤١
قلقيلية	١٤٨٨	٧٧٧	٢٢٦٥	٣٥٧	١٩٠٨	١٩٠٨	٩١٣	٢٨٢١	٧٧٨	٢٠٤٣	٢٠٤٣	١٤١٢	٣٤٥٥	٨٥٨	٢٥٩٧
جنين	٤١٢٨	١٧٢٠	٥٨٤٨	٦٩٠	٥١٥٨	٥١٥٨	٢٤٠٣	٧٥٦١	٩٦١	٦٥٣٠	٦٥٣٠	٣٤٢١	٩٩٥١	١٦٨٠	٨٢٧١
رام الله	٦٩٥٩	١٨٠٨	٨٧٦٧	٤٧١٩	٤٠٤٨	٤٠٤٩	٢٧٥٤	٦٨٠٣	١٩٠٤	٥٠٢٩	٥٠٢٩	٣١٤٣	٨١٧٢	١٢٣٤	٦٩٣٨
طوباس											٤٦٥	٤٨٩	٩٥٤	٢٢٧	٧٢٧
سلفيت											٩١٤	٦٦٥	١٥٧٩	٣١٠	١٢٦٩
حلحول											١٠٥٠	١٠٢٧	٢٠٧٧	٥٧٥	١٥٠٢
دورا											٣١٢٤	٢٤٨٣	٥٦٠٧	١٢٩٠	٤٣١٧
المجموع	٢٤٣٤٤	١٠٦٨٨	٣٥٠٣٢	٩٢٩١	٢٥٤٨٠	٢٥٤٨١	١٥١٢٥	٤٠٦٠٦	٧٨٨٩	٣٢٧٧٧	٣٨١٣٠	٢٤٢٥٢	٦٢٣٨٢	١٢٢٤٦	٥٠١٣٦

ملاحظة: لم يتم ادخال القضايا المتروكة شرعي والقضايا المتروكة حقوق عام ٢٠١٠ في دائرة اجراء محكمة صلح وبداية جنين لانه لم يتم ادخالها عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ ويبلغ عدد المدور منها للسنة القادمة ٥١٢ قضية.

عاشراً: دقة الأحكام في محاكم البداية بصفتها الاستئنافية ومحكمتي استئناف رام الله والقدس:

تقوم محاكم البداية بصفتها الاستئنافية بالفصل في القضايا الواردة اليها المستأنفة التي لم ترض أحد أطراف المتقاضين بعدالة الأحكام الصادرة بحقهم في محاكم الصلح والبداية، في القضايا حقوقية والجزائية، تنظر هذه القضايا ويتخذ فيها قرارات منها رد الاستئناف بأشكال مختلفة منها: اعتبار الدعوى كان لم تكن، إلغاء القرار المستأنف، ترك الاستئناف، رد الاستئناف، ترك الاستئناف، شطب القرار أو فسخه أو إسقاطه، إعادة لمحكمة الموضوع وغيرها. أو قبول الاستئناف باشكال مختلفة منها: تصديق القرار المستأنف، قبول أو مصالحة، التصديق على قبول المصالحة، انقضاء الخصومة، إعلان براءة المستأنف، إخلاء سبيل، الحبس، تحويل الحبس إلى غرامة، التصديق على إخلاء السبيل، عدم ملاحقة المستأنف ضده من التهمة،واخيرا تعديل القرار المستأنف.

فيما يلي دقة الاحكام في القضايا الحقوقية والجزائية المستأنفة في محاكم البداية بصفتها الاستئنافية ومحكمتي استئناف رام الله والقدس:

١. دقة الأحكام في محكمتي استئناف رام الله والقدس:

ترد إلى محكمتي إستئناف رام الله والقدس القضايا الحقوقية والجزائية التي تم الفصل فيها محاكم الصلح والبداية في الضفة الغربية ولم تقنع المتقاضين بعدالة الأحكام الصادرة بحقهم في هذه المحاكم. حيث ان محكمتي رام الله والقدس هي أعلى درجة وتقوم بالفصل في القضايا المستأنفة الواردة إليها من محاكم الصلح والبداية. غالبية القضايا المستأنفة لمحكمتي إستئناف رام الله والقدس قد رد استئنافها عدد قليل من القضايا تم تعديل القرار المستأنف أقل من ١٪.

يبين الجدول التالي ان عدد القضايا الحقوقية والجزائية التي وردت لمحكمتي استئناف رام الله والقدس من جميع محاكم الصلح والبداية في الضفة الغربية حوالي ٩١٠٠ قضية عام ٢٠١٠ نسبة القضايا الواردة لمحكمة استئناف رام الله ٦٣٪ واستئناف القدس ٣٧٪. الغالبية العظمى من القضايا لكلا المحكمتين قد تم رد استئنافها نسبة القضايا التي تم رد استئنافها في محكمة استئناف رام الله ٨١٪ وفي محكمة استئناف القدس ٧٩٪ . نسبة قليلة لا تتجاوز ٢٢٪ من القضايا تم قبول الاستئناف في محكمة استئناف القدس ونسبة ١٨٪ في محكمة استئناف رام الله. ونسبة قليلة جدا حوالي ١٪ قد تم تعديل القرار المستأنف.

جدول رقم (٣٤): دقة الأحكام في محكمتي استئناف رام الله والقدس للقضايا الحقوقية والجزائية المحولة إليها من مختلف المحاكم حسب الحالة في العام ٢٠١٠

دقة الاحكام	استئناف رام الله	استئناف القدس	المجموع	دقة الأحكام من القضايا المفصولة		
				استئناف رام الله	استئناف القدس	المجموع
تعديل القرار المستأنف	٨٣	٤٦	١٢٩	١,٥	١,٤	١,٤
رد الاستئناف	٤٦٣٤	٢٥٨٨	٧٢٢٢	٨١,٠	٧٦,٦	٧٩,٤
قبول الاستئناف	١٠٠٦	٧٤٣	١٧٤٩	١٧,٦	٢٢,٠	١٩,٢
المجموع	٥٧٢٣	٣٣٧٧	٩١٠٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

٢. دقة الأحكام في محكمة بداية نابلس بصفتها الاستئنافية:

يبين الجدول التالي دقة الاحكام في محكمة بداية نابلس بصفتها الاستئنافية، حيث ارتفع عدد القضايا الحقوقية المفصولة من ١٤٥ قضية عام ٢٠٠٨ الى ١٩٩ قضية عام ٢٠٠٩ والى ٨٢٥ قضية عام ٢٠١٠ بنسبة زيادة ٤٦٩٪ في العام ٢٠١٠ بالمقارنة مع عام ٢٠٠٨. حوالي نصف القضايا الحقوقية قد رد استئنافها في العام ٢٠٠٩ والنسبة ٥٢٪ وفي العام ٢٠١٠ بلغت ٤٨٪. وحوالي النصف الاخر قد تم قبول الاستئناف فيها. اما بالنسبة للقضايا الجزائية المستأنفة اكثر من ثلاث ارباع القضايا قد رد استئنافها بلغت النسبة في العام ٢٠٠٨ حوالي ٧٨٪ وفي العام ٢٠٠٩ حوالي ٧٩٪ وفي عام ٢٠١٠ بلغت ٧٦٪. باقي القضايا قد تم قبول الاستئناف فيها.

(جدول رقم (٣٥): دقة الأحكام في محكمة بداية نابلس بصفتها الاستئنافية للقضايا المدنية والجزائية حسب الحالة للاعوام (٢٠٠٨-٢٠١٠

نوع القضايا	دقة الأحكام	عدد القضايا المفصولة			نسبة دقة الأحكام من القضايا المفصولة		
		٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
القضايا المدنية	تعديل القرار المستأنف	١	٢	٠	٠,٧	١,٠	٠,٠
	رد الاستئناف	٤١	١٠٤	٣٩٧	٢٨,٣	٥٢,٣	٤٨,١
	قبول الاستئناف	١٠٣	٩٣	٤٢٨	٧١,٠	٤٦,٧	٥١,٩
	المجموع	١٤٥	١٩٩	٨٢٥	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
القضايا الجزائية	تعديل القرار المستأنف	٠	٠	٠	٠	٠	٠
	رد الاستئناف	١٨٩	٣٨٢	١٥٢٦	٧٨,١	٧٩,٤	٧٦,٢
	قبول الاستئناف	٥٣	٩٩	٤٧٧	٢١,٩	٢٠,٦	٢٣,٨
	المجموع	٢٤٢	٤٨١	٢٠٠٣	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

٣. دقة الأحكام في محكمة بداية جنين بصفتها الاستئنافية:

يبين الجدول التالي دقة الاحكام في محكمة بداية جنين بصفتها الاستئنافية، حيث ارتفع عدد القضايا الحقوقية المفصولة من ٢٣ قضية عام ٢٠٠٨ الى ٣٢ قضية عام ٢٠٠٩ والى ٢١١ قضية عام ٢٠١٠ بنسبة زيادة ٨١٧٪ في العام ٢٠١٠ بالمقارنة مع عام ٢٠٠٨. الغالبية العظمى من القضايا الحقوقية قد رد استئنافها في العام ٢٠٠٨ والنسبة ٨٧٪ وفي العام ٢٠٠٩ بلغت ٦٦٪ وفي العام ٢٠١٠ بلغت ٨٤٪. باقي القضايا قد تم قبول الاستئناف فيها ونسبتها ١٥٪ في العام ٢٠١٠. كذلك القضايا الجزائية المستأنفة غالبيتها قد رد استئنافها بلغت النسبة في الاعوام الثلاث ٨١٪. باقي القضايا قد تم قبول الاستئناف فيها.

جدول رقم (٣٦): دقة الأحكام في محكمة بداية جنين بصفتها الاستئنافية للقضايا المدنية والجزائية حسب الحالة للأعوام (٢٠٠٨-٢٠١٠)

نوع القضايا	دقة الأحكام	عدد القضايا المفصولة			نسبة دقة الأحكام من القضايا المفصولة		
		٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
القضايا المدنية	تعديل القرار المستأنف	٠	١	٢	٠	٣,١	٠,٩
	رد الاستئناف	٢٠	٢١	١٧٧	٨٧,٠	٦٥,٦	٨٣,٩
	قبول الاستئناف	٣	١٠	٣٢	١٣,٠	٣١,٣	١٥,٢
	المجموع	٢٣	٣٢	٢١١	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
القضايا الجزائية	تعديل القرار المستأنف	٠	٠	٠	٠,٠	٠,٠	٠
	رد الاستئناف	١٣	٦٨	٤٠٤	٨١,٣	٨١,٠	٨١,٠
	قبول الاستئناف	٣	١٦	٩٥	١٨,٨	١٩,٠	١٩,٠
	المجموع	١٦	٨٤	٤٩٩	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

٤. دقة الأحكام في محكمة بداية أريحا بصفتها الاستئنافية:

يبين الجدول التالي دقة الاحكام في محكمة بداية أريحا بصفتها الاستئنافية، حيث ارتفع عدد القضايا الحقوقية المفصولة من ٢٢ قضية عام ٢٠٠٨ الى ٢١١ قضية عام ٢٠١٠ بنسبة زيادة ٨٥٩٪ في العام ٢٠١٠ بالمقارنة مع عام ٢٠٠٨. الغالبية العظمى من القضايا الحقوقية قد رد استئنافها في العام ٢٠٠٨ والنسبة ٦٨٪ وفي العام ٢٠٠٩ بلغت ٨٨٪ وفي العام ٢٠١٠ بلغت ٧٣٪. باقي القضايا قد تم قبول الاستئناف فيها ونسبتها ٢٧٪ في العام ٢٠١٠. كذلك القضايا الجزائية المستأنفة غالبيتها قد رد استئنافها بلغت النسبة في العام ٢٠٠٨ حوالي ٥٣٪ وفي العام ٢٠٠٩ حوالي ٥٥٪ وعام ٢٠١٠ حوالي ٦٥٪. باقي القضايا قد تم قبول الاستئناف فيها ولم يتم تعديل أي قرار مستأنف.

جدول رقم (٣٧): دقة الأحكام في محكمة بداية أريحا بصفتها الإستئنافية للقضايا المدنية والجزائية حسب الحالة للأعوام (٢٠٠٨-٢٠١٠)

نوع القضايا	دقة الأحكام	عدد القضايا المفصولة			نسبة دقة الأحكام من القضايا المفصولة		
		٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
القضايا المدنية	تعديل القرار المستأنف	٠	٠	٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
	رد الاستئناف	١٥	٧	١٠٩	٦٨,٢	٨٧,٥	٧٢,٧
	قبول الاستئناف	٧	١	٤١	٣١,٨	١٢,٥	٢٧,٣
	المجموع	٢٢	٨	١٥٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
القضايا الجزائية	تعديل القرار المستأنف	٠	٠	٦	٠,٠	٠,٠	٠,٠
	رد الاستئناف	٩	١١	٩٢	٥٢,٩	٥٥,٠	٦٤,٨
	قبول الاستئناف	٨	٩	٤٤	٤٧,١	٤٥,٠	٣١,٠
	المجموع	١٧	٢٠	١٤٢	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

٥. دقة الأحكام في محكمة بداية بيت لحم بصفتها الاستئنافية:

يبين الجدول التالي دقة الاحكام في محكمة بداية بيت لحم بصفتها الاستئنافية، حيث ارتفع عدد القضايا الحقوقية المفصولة من ٥٦ قضية عام ٢٠٠٨ الى ٣٦٨ قضية عام ٢٠١٠ بنسبة زيادة ٥٥٧٪ في العام ٢٠١٠ بالمقارنة مع عام ٢٠٠٨. الغالبية العظمى من القضايا الحقوقية قد رد استئنافها في العام ٢٠٠٨ والنسبة ٦٦٪ وفي العام ٢٠٠٩ بلغت ٨٣٪ وفي العام ٢٠١٠ بلغت ٧٤٪. باقي القضايا قد تم قبول الاستئناف فيها ونسبتها ٢٦٪ في العام ٢٠١٠. كذلك القضايا الجزائية المستأنفة غالبيتها قد

رد استئنافها بلغت النسبة في العام ٢٠٠٨ حوالي ٨٥٪ وفي العام ٢٠٠٩ حوالي ٧٠٪ وعام ٢٠١٠ حوالي ٦٢٪. باقي القضايا قد تم قبول الاستئناف فيها وتم تعديل أي قرار مستأنف بنسبة لا تتجاوز ٢٪.

جدول رقم (٣٨): دقة الأحكام في محكمة بداية بيت لحم بصفتها الإستئنافية للقضايا المدنية والجزائية حسب الحالة للأعوام (٢٠٠٨-٢٠١٠)

نوع القضايا	دقة الأحكام	عدد القضايا المفصولة			نسبة دقة الأحكام من القضايا المفصولة		
		٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
القضايا المدنية	تعديل القرار المستأنف	١	٠	٠	١,٨	٠,٠	٠,٠
	رد الاستئناف	٣٧	٤٣	٢٧٢	٦٦,١	٨٢,٧	٧٣,٩
	قبول الاستئناف	١٨	٩	٩٦	٣٢,١	١٧,٣	٢٦,١
	المجموع	٥٦	٥٢	٣٦٨	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
القضايا الجزائية	تعديل القرار المستأنف	٨	٤	١٢	٤,٣	٢,٢	١,٢
	رد الاستئناف	١٥٩	١٢٩	٦٢٨	٨٥,٠	٧٠,١	٦٢,٢
	قبول الاستئناف	٢٠	٥١	٣٧٠	١٠,٧	٢٧,٧	٣٦,٦
	المجموع	١٨٧	١٨٤	١٠١٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

٦. دقة الأحكام في محكمة بداية قلقيلية بصفتها الاستئنافية:

يبين الجدول التالي دقة الاحكام في محكمة بداية قلقيلية بصفتها الاستئنافية، حيث ارتفع عدد القضايا الحقوقية المفصولة من صفر قضية عام ٢٠٠٨ الى ٣٧ قضية عام ٢٠١٠. غالبية القضايا الحقوقية قد قبل استئنافها في العام ٢٠٠٩ والنسبة ٨٢٪ وفي العام وفي العام ٢٠١٠ بلغت ٥٧٪. باقي القضايا قد تم رد الاستئناف فيها ونسبتها ٤٣٪ في العام ٢٠١٠. في حين أن القضايا الجزائية المستأنفة غالبيتها قد رد استئنافها بلغت النسبة في العام ٢٠٠٩ حوالي ٦٣٪ وعام ٢٠١٠ حوالي ٦١٪. باقي القضايا قد تم قبول الاستئناف فيها ولم يتم تعديل أي قرار مستأنف.

جدول رقم (٣٩): دقة الأحكام في محكمة بداية قلقيلية بصفتها الإستئنافية للقضايا المدنية والجزائية حسب الحالة للأعوام (٢٠٠٨-٢٠١٠)

نوع القضايا	دقة الأحكام	عدد القضايا المفصولة			نسبة دقة الأحكام من القضايا المفصولة		
		٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
القضايا المدنية	تعديل القرار المستأنف	٠	٠	٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
	رد الاستئناف	٠	٢	١٦	٠,٠	١٨,٢	٤٣,٢
	قبول الاستئناف	٠	٩	٢١	٠,٠	٨١,٨	٥٦,٨
	المجموع	٠	١١	٣٧	٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
القضايا الجزائية	تعديل القرار المستأنف	٠	٠	٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
	رد الاستئناف	١	٢٩	٦٦	٣٣,٣	٦٣,٠	٦٠,٦
	قبول الاستئناف	٢	١٧	٤٣	٦٦,٧	٣٧,٠	٣٩,٤
	المجموع	٣	٤٦	١٠٩	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

حادي عشر: خلاصة لأهم مؤشرات الأداء في عمل المحاكم:

سيتطرق هذا البند الى أهم المؤشرات التي توصلت اليها الدراسة في أداء القطاع القضائي الفلسطيني وأثر ذلك على مختلف قطاعات الجمهور الفلسطيني من عدة جوانب هي:

١. مؤشرات تتعلق بمدى ثقة الجمهور بالقضاء الفلسطيني من خلال الزيادة في القضايا الواردة للمحاكم للعام ٢٠١٠ بالمقارنة مع عام ٢٠٠٨ ومعدل عدد القضايا الواردة للمحاكم شهريا. ويدل هذا المؤشر على مدى اقبال الجمهور على حل مشاكلهم من خلال اللجوء الى المحاكم وايمانهم بتحصيل حقوقهم وسيادة القانون على الجميع.

٢. مؤشرات تتعلق بقدرة النظام القضائي في الفصل بالقضايا بالسرعة المناسبة والتخفيف من الاختناق القضائي والتقليل من القضايا المدورة سنة بعد اخرى.

٣. مؤشر يتعلق بمعدل عدد القضايا التي يتم فصلها لكل قاض للتعرف على العبئ الوظيفي الذي يتحمله القاضي خلال عمله والبت في القضايا بالسرعة الممكنة وعدم تراكمها في المحاكم.

٤. مؤشرات تتعلق بقدرة النظام في تنفيذ الاحكام الصادرة عن المحاكم من خلال دوائر التنفيذ (الاجراء).

٥. مؤشرات تتعلق بأثر الانجازات التي حققها القطاع القضائي على جمهور المستفيدين مباشرة او غير مباشر بما فيهم الجمهور بشكل عام ومستخدمي المحاكم والمراجعين والطواكم العاملة في المحاكم والقضاة انفسهم من ناحية المعرف والتوجه نحو عدالة القضاء الفلسطيني.

٦. مؤشرات الاداء في النظام المالي لمجلس القضاء الاعلى.

١. نسبة القضايا المفصولة إلى الواردة:

نسبة الفصل الحدية في القضايا هي ١٠٠٪ من مجموع القضايا الواردة خلال الأعوام قيد الدراسة، عندها تكون كفاءة النظام القضائي في المحاكم عالية وعندما تتجاوز نسبة الفصل في القضايا النسبة الحدية ١٠٠٪ يكون النظام القضائي على مستوى عال جدا بالقدر الذي ترتفع فيه النسبة عن المستوى الحدي. والعكس صحيح عندما تكون اقل ينخفض مستوى كفاءة النظام بالقدر الذي تشير اليه النسبة. يلاحظ من الجدول أدناه ما يلي:

- **محاكم الصلح:** مستوى أداء محاكم الصلح الفصل في القضايا المدنية والجزائية كان أقل من النسبة الحدية في العام ٢٠٠٨ أما في العامين ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ كان مستوى الأداء أعلى من النسبة الحدية في القضايا المدنية والجزائية بلغت في العام ٢٠٠٩ حوال ١١٤٪ (مدنية ١٠٣٪ وجزائية ١٦٧٪) وبلغت في العام ٢٠١٠ حوالي ١٠٤٪ (مدنية ١٠٥٪ وجزائية ١٠٠٪) اما بالنسبة لقضايا السير فقد تم الفصل في جميع القضايا الواردة والغالبية العظمى من القضايا المدورة. كما تشير النتائج إلى ان عدد القضايا الواردة قد تضاعفت خلال عام ٢٠١٠ بالمقارنة مع ٢٠٠٨ مما يدل على زيادة التشدد على فرض قوانين السير واتساع رقعة تنفيذ القوانين في مختلف مناطق الضفة الغربية.
- **محاكم البداية:** بلغت نسبة الفصل في القضايا في العام ٢٠٠٨ حوالي ٨٩٪ (مدنية ٩٨٪ وجزائية ٥٧٪) ارتفعت عام ٢٠١٠ الى ٩٣٪ (مدنية ٧٩٪ وجزائية ١٥٩٪).
- **محاكم البداية بصفتها الاستئنافية:** بلغت نسبة الفصل في القضايا في هذه المحاكم في العام ٢٠٠٨ حوالي ١٠٢٪ (مدنية ١١٣٪ وجزائية ٩٥٪) ارتفعت عام ٢٠١٠ الى ١٠٦٪ (مدنية ٩٨٪ وجزائية ١١٠٪).
- **محكمة العدل العليا:** ارتفع اداء محكمة العدل العليا في الفصل في القضايا بمختلف انواعها من ٦٦٪ في العام ٢٠٠٨ الى ٧٣٪ عام ٢٠٠٩ وواصلت النسبة ارتفاعها الى ١٠٠٪ اي قامت بفصل ما يعادل جميع القضايا الواردة اليها في نفس السنة.
- **محكمة النقض:** بلغت نسبة الفصل في القضايا بمختلف انواعها في محكمة النقض عام ٢٠٠٨ حوالي ٩٣٪ وفي العام ٢٠٠٩ الى ٨٨٪ وعام ٢٠١٠ حوالي ٦٢٪.
- **محكمتي استئناف القدس ورام الله:** ارتفع اداء المحكمتين في الفصل في القضايا بمختلف انواعها (حقوقي جزائي اجرائي) من ٩٥٪ في العام ٢٠٠٨ الى ٩١٪ عام ٢٠٠٩ الى ١٠٣٪ عام ٢٠١٠ اي قامت بفصل ما يعادل جميع القضايا الواردة اليها في سنة ٢٠١٠.
- **دوائر التنفيذ:** بلغت نسبة القضايا المفصولة إلى الواردة في دوائر التنفيذ للاعلامات المحكوم بها وسندات العدل والاعلامات الشرعية والحقوقية عام ٢٠٠٨ حوالي ٨٧٪ وفي العام ٢٠٠٩ حوالي ٥٢٪ عام ٢٠٠٨ وعام ٢٠١٠ حوالي ٥١٪.

٢. معدل عدد القضايا المفصولة شهرياً:

- ارتفع معدل عدد القضايا المفصولة شهريا المدنية والجزائية والسير في العام ٢٠١٠ بالمقارنة مع عام ٢٠٠٨ في **محاكم الصلح** في جميع القضايا من ٥٩٦٣ قضية شهريا عام ٢٠٠٨ الى ١٠٤٩٨ قضية شهريا عام ٢٠١٠ بنسبة زيادة ٧٦٪ (مدنية ٦٥٪ والجزائية ١١٠٪ وقضايا السير ٧٦٪).
- كما ارتفع معدل عدد القضايا المفصولة شهريا في **محاكم البداية للقضايا** المدنية والجزائية من ٢٠٤ قضية شهريا عام ٢٠٠٨ إلى ٣٥٨ قضية شهريا عام ٢٠١٠ بنسبة زيادة ٧٥٪ (مدنية ٤٤٪ جزائية ٢٦٦٪) خلال الفترة نفسها.

- وارتفع معدل عدد القضايا المفصولة شهريا في **محاكم البداية بصفتها الاستئنافية** للقضايا المدنية والجزائية من ٢٠٤ قضية شهريا عام ٢٠٠٨ إلى ٣٥٨ قضية شهريا عام ٢٠١٠ بنسبة زيادة ١٠٠٪ (مدنية ٧٥٪ جزائية ١٤٨٪) خلال الفترة نفسها.
- وارتفع معدل عدد القضايا المفصولة شهريا في **محكمة العدل العليا** لمختلف القضايا من ٢٦ قضية شهريا عام ٢٠٠٨ إلى ٨٤ قضية شهريا عام ٢٠١٠ بنسبة زيادة ٢٢٣٪.
- وارتفع معدل عدد القضايا المفصولة شهريا في **محكمة النقض** لمختلف القضايا من ٣٥ قضية شهريا عام ٢٠٠٨ إلى ٥٢ قضية شهريا عام ٢٠١٠ بنسبة زيادة ٤٩٪.
- وارتفع معدل عدد القضايا المفصولة شهريا في **دوائر التنفيذ** لمختلف القضايا من ٧٧٤ قضية شهريا عام ٢٠٠٨ إلى ١٠٢٠ قضية شهريا عام ٢٠١٠ بنسبة زيادة ٣٢٪.

٣. معدل عدد القضايا الواردة شهرياً:

يعكس هذا المؤشر مدى ثقة الجمهور بالنظام القضائي وحل مشاكلهم من خلال القانون والقضاء.

- ارتفع معدل عدد القضايا الواردة شهريا المدنية والجزائية والسير في العام ٢٠١٠ بالمقارنة مع عام ٢٠٠٨ في **محاكم الصلح** في جميع القضايا من ٦١٠٤ قضية شهريا عام ٢٠٠٨ الى ١٠٠٧٠ قضية شهريا عام ٢٠١٠ بنسبة زيادة ٦٥٪ (مدنية ٥٤٪ والجزائية ٥٨٪ وقضايا السير ٦٩٪).
- كما ارتفع معدل عدد القضايا الواردة شهريا في **محاكم البداية للقضايا** المدنية والجزائية من ٢٢٩ قضية شهريا عام ٢٠٠٨ إلى ٣٨٣ قضية شهريا عام ٢٠١٠ بنسبة زيادة ٦٧٪ (مدنية ٧٨٪ جزائية ٢٩٪) خلال الفترة نفسها.
- وارتفع معدل عدد القضايا الواردة شهريا في **محاكم البداية بصفتها الاستئنافية** للقضايا المدنية والجزائية من ١٥٢ قضية شهريا عام ٢٠٠٨ إلى ٢٨٩ قضية شهريا عام ٢٠١٠ بنسبة زيادة ٩٠٪ (مدنية ٥٥٪ جزائية ١١٠٪) خلال الفترة نفسها.
- وارتفع معدل عدد القضايا الواردة شهريا في **محكمة العدل العليا** لمختلف القضايا من ٣٩ قضية شهريا عام ٢٠٠٨ إلى ٨٤ قضية شهريا عام ٢٠١٠ بنسبة زيادة ١١٥٪.
- وارتفع معدل عدد القضايا الواردة شهريا في **محكمة النقض** لمختلف القضايا من ٣٨ قضية شهريا عام ٢٠٠٨ إلى ٨٤ قضية شهريا عام ٢٠١٠ بنسبة زيادة ١٢١٪.
- وارتفع معدل عدد القضايا الواردة شهريا في **دوائر التنفيذ** لمختلف القضايا من ٨٩١ قضية شهريا عام ٢٠٠٨ إلى ١٠٢١ قضية شهريا عام ٢٠١٠ بنسبة زيادة ١٥٪.

٤. معدل عدد القضايا المفصولة لكل قاض:

يرتبط حجم هذا المعدل بزيادة عدد القضايا المفصولة خلال السنة وعدد القضايا الواردة وعدد القضاة الذين يتولون الفصل في هذه القضايا.

- ارتفع معدل عدد القضايا المفصولة لكل قاض المدنية والجزائية والسير في العام ٢٠١٠ بالمقارنة مع عام ٢٠٠٨ في **محاكم الصلح** في جميع القضايا من ١٥٩٠ قضية/قاض عام ٢٠٠٨ الى ٢٣٧٧ قضية/قاض عام ٢٠١٠ بنسبة زيادة ٤٩٪ (مدنية ٤٠٪ والجزائية ٧٩٪ وقضايا السير ٤١٪).
- كما ارتفع معدل عدد القضايا المفصولة لكل قاض في **محاكم البداية** للقضايا المدنية والجزائية من ٤٨ قضية/قاض عام ٢٠٠٨ إلى ٧٣ قضية شهريا عام ٢٠١٠ بنسبة زيادة ٥٢٪ (مدنية ٢٤٪ جزائية ٢١٤٪) خلال الفترة نفسها.
- وارتفع معدل عدد القضايا المفصولة لكل قاض في **محاكم البداية بصفتها الاستئنافية** للقضايا المدنية والجزائية من ٣٩ قضية/قاض عام ٢٠٠٨ إلى ٦٢ قضية/قاض عام ٢٠١٠ بنسبة زيادة ٥٩٪ (مدنية ٦٪ جزائية ٩٦٪) خلال الفترة نفسها.

جدول رقم (٤٠): خلاصة لأهم مؤشرات الأداء لجميع محاكم الصلح والبداية والبداية بصفتها الاستئنافية في مجال الفصل في القضايا للأعوام (٢٠٠٨-٢٠١٠)

	مؤشرات الأداء	محاكم الصلح			محاكم البداية			البداية بصفتها الاستئنافية		
		قضايا مدنية	قضايا جزائية	قضايا سير	الإجمالي	قضايا مدنية	قضايا جزائية	الإجمالي	قضايا مدنية	قضايا جزائية	الإجمالي
٢٠٠٨	نسبة القضايا المفصولة إلى الواردة ٪	٩٨	٨٨	١٠١	٪٩٨	٩٨	٥٧	٪٨٩	١١٣	٩٥	١٠٢
	نسبة القضايا المفصولة إلى مجموع المدورة والواردة ٪	٣٢	٣٠	٩٩	٪٦٠	٣٣	٨	٪٢٢	٥٣	٥٤	٪٥٤
	معدل عدد القضايا المفصولة شهريا	٤٢١	١٣٢٥	٤٢١٧	٥٩٦٣	١٧٥	٢٩	٢٠٤	٦٤	٩٠	١٥٤
	معدل عدد القضايا الواردة شهريا	٤٢٨	١٥١٤	٤١٦٢	٦١٠٤	١٧٨	٥١	٢٢٩	٥٦	٩٦	١٥٢
	معدل عدد القضايا المفصولة لكل قاض	١١٢	٣٥٣	١١٢٤	١٥٩٠	٤١	٧	٤٨	١٦	٢٣	٣٩
٢٠٠٩	نسبة القضايا المفصولة إلى الواردة ٪	١٠٣	١٦٧	١٠٠	١١٤	٩٩	١٤٨	١١٠	٩٠	٩٧	٩٥
	نسبة القضايا المفصولة إلى مجموع المدورة والواردة ٪	٤٣	٦٢	١٠٠	٧٨	٤٠	٢٣	٣٣	٥٥	٧٢	٦٦
	معدل عدد القضايا المفصولة شهريا	٦٢٣	٣٠٥٦	٦٢٤١	٩٩٢١	٢٣٨	٩٩	٣٣٧	٨٢	٢١٢	٢٩٤
	معدل عدد القضايا الواردة شهريا	٦٠٥	١٨٣٤	٦٢٤٢	٨٦٨١	٢٣٩	٦٧	٣٠٦	٩١	٢١٩	٣١٠
	معدل عدد القضايا المفصولة لكل قاض	١٤٧	٧٢١	١٤٧١	٢٣٣٩	٤٨	٢٠	٦٩	١٧	٤٣	٦٠
٢٠١٠	نسبة القضايا المفصولة إلى الواردة ٪	١٠٥	١١٧	١٠٠	١٠٤	٧٩	١٥٩	٩٣	٩٨	١١٠	١٠٦
	نسبة القضايا المفصولة إلى مجموع المدورة والواردة ٪	٤٨	٦٥	١٠٠	٨٢	٣٧	٢٧	٣٣	٥٩	٧٧	٧١
	معدل عدد القضايا المفصولة شهريا	٦٩٣	٢٧٨٩	٧٠١٦	١٠٤٩٨	٢٥٢	١٠٦	٣٥٨	٨٥	٢٢٣	٣٠٨
	معدل عدد القضايا الواردة شهريا	٦٥٩	٢٣٨٧	٧٠٢٤	١٠٠٧٠	٣١٧	٦٦	٣٨٣	٨٧	٢٠٢	٢٨٩
	معدل عدد القضايا المفصولة لكل قاض	١٥٧	٦٣٢	١٥٨٨	٢٣٧٧	٥١	٢٢	٧٣	١٧	٤٥	٦٢

(جدول رقم (٤١): خلاصة لأهم مؤشرات الأداء لمحاكم العدل العليا والنقض والاستئناف في مجال الفصل في القضايا للأعوام (٢٠٠٧-٢٠٠٩

السنة	مؤشرات الاداء	محكمة العدل العليا	محكمة النقض	محكمتي استئناف القدس ورام الله			
				استئناف حقوقي	استئناف جزائي	إجرائي	الإجمالي
٢٠٠٨	نسبة القضايا المفصولة إلى الواردة ٪	٦٦	٩٣	٩٦	٩٢	٩٧	٩٥
	نسبة القضايا المفصولة إلى مجموع المدورة والواردة ٪	٤٤	٧١	٥٤	٥٧	٩٦	٦٣
	معدل عدد القضايا المفصولة شهريا	٢٦	٣٥	١٢١	١١٨	١٠٢	٣٤٠
	معدل عدد القضايا الواردة شهريا	٣٩	٣٨	١٢٦	١٢٨	١٠٥	٣٥٩
٢٠٠٩	نسبة القضايا المفصولة إلى الواردة ٪	٧٣	٨٨	٨٢	٩٤	٩٩	٩١
	نسبة القضايا المفصولة إلى مجموع المدورة والواردة ٪	٥١	٧٠	٥١	٦٩	٩٥	٦٧
	معدل عدد القضايا المفصولة شهريا	٥٥	٥٠	١٣٨	٢٣٨	١٢١	٤٩٧
	معدل عدد القضايا الواردة شهريا	٧٥	٥٧	١٦٩	٢٥٣	١٢٣	٥٤٤
٢٠١٠	نسبة القضايا المفصولة إلى الواردة ٪	١٠٠	٦٢	١٠٩	٩٢	٩٩	١٠٣
	نسبة القضايا المفصولة إلى مجموع المدورة والواردة ٪	٦١	٤٩	٦١	٦٣	٩٩	٧٦
	معدل عدد القضايا المفصولة شهريا	٨٤	٥٢	٩٧	٤٦	١٤٩	٢٩٢
	معدل عدد القضايا الواردة شهريا	٨٤	٨٤	٨٩	٥٠	١٤٥	٢٨٤

جدول رقم (٤٢): خلاصة لأهم مؤشرات الأداء لدوائر التنفيذ في مجال الفصل في القضايا للأعوام (٢٠٠٨-٢٠١٠)

السنة	مؤشرات الأداء	اعلامات الخزينة	سندات العدل	الاعلامات الشرعية	الاعلامات الحقوقية	الإجمالي
٢٠٠٨	نسبة القضايا المفصولة إلى الواردة ٪	٢٥٨	٠	١٢٥	٨٠	٨٧
	نسبة القضايا المفصولة إلى مجموع المدورة والواردة ٪	٢١	٠	٢٣	٢٨	٢٧
	معدل عدد القضايا المفصولة شهريا	٢٩	٠	١١٠	٦٣٥	٧٧٤
	معدل عدد القضايا الواردة شهريا	١١	٠	٨٨	٧٩٢	٨٩١
٢٠٠٩	نسبة القضايا المفصولة إلى الواردة ٪	٦٥	٠	٦٣	٥١	٥٢
	نسبة القضايا المفصولة إلى مجموع المدورة والواردة ٪	١١	٠	١٤	٢١	١٩
	معدل عدد القضايا المفصولة شهريا	١٥	٠	٦٨	٥٧٥	٦٥٧
	معدل عدد القضايا الواردة شهريا	٢٣	٠	١٠٨	١١٣١	١٢٦٠
٢٠١٠	نسبة القضايا المفصولة إلى الواردة ٪	٥٦	٠	٤٢	٥١	٥١
	نسبة القضايا المفصولة إلى مجموع المدورة والواردة ٪	١٣	٠	١٠	٢١	٢٠
	معدل عدد القضايا المفصولة شهريا	٢٠	٠	٦٧	٩٣٣	١٠٢٠
	معدل عدد القضايا الواردة شهريا	٣٦	٠	١٦٠	١٨٢٥	١٠٢١

الفصل الخامس

مؤشرات أداء إدارات السلطة القضائية في العام ٢٠١٠

يستعرض هذا التقرير مؤشرات أداء الإدارات القضائية بعد قياس مؤشرات أداء المحاكم في الفصل الرابع، يستثنى من هذا الفصل مؤشرات أداء دائرة التفتيش القضائي ودائرة التدريب القضائي ودائرة التخطيط وإدارة المشاريع ودائرة الأمانة العامة للمجلس بسبب ورودها بشكل تفصيلي في الفصول السابقة كمؤشرات أداء مرتبطة بشكل أصيل لا انفصام فيه عن مواضيع الفصول التي وردت فيها، كما يستثنى منه مؤشرات أداء مكتب رئيس مجلس القضاء الأعلى، حيث يرتبط أدائه بشكل كبير مع مؤشرات أداء كافة الدوائر والمحاكم كونه يمثل حلقة الوصل في التنسيق بين هذه الدوائر بتعليمات رئيس مجلس القضاء الأعلى ، لذلك سيقسم هذا الفصل إلى الأقسام التالية:

أولاً: مؤشرات أداء المركز الإعلامي القضائي ودائرة العلاقات العامة ٢٠١٠:

تم إنشاء المركز الإعلامي القضائي ودائرة العلاقات العامة كوحدة ملحقة بمكتب رئيس مجلس القضاء الأعلى لتصبح حلقة وصل بين القضاء الفلسطيني ووسائل الاعلام المختلفة وقطاعات الجمهور الفلسطيني، استطاعت هذه الدائرة ترسيخ مفهوم وقواعد الإعلام القضائي ضمن رؤية السلطة القضائية، وفي إطار القوانين واللوائح المنظمة للمعلومات والنشر والإعلام وبما يشتمل على تغطية أخبار المحاكم والسلطة القضائية بشكل عام، وقد اشتملت الخطة الاستراتيجية للمركز الاعلامي ودائرة العلاقات العامة في العام ٢٠١٠ على هدفين استراتيجيين عامين وهما:

١. تعزيز ثقة الجمهور الفلسطيني بالقضاء.

٢. نشر الوعي القضائي وخلق ثقافة مجتمعية تنظم توجهات المجتمع في التعامل مع حقوقه وحرياته.

من المعضلات الرئيسة التي تعيق تقييم مدى تحقيق هذه الأهداف أنه لا يوجد أداة فعلية لقياس فعالية عمل الإعلام القضائي في تحقيق الأهداف السابقة، فلو أخذنا زيادة عدد الوارد من القضايا إلى المحاكم كدليل على تعزيز ثقة الجمهور الفلسطيني بالقضاء فإننا نهمل كثيرا من العوامل التي تساهم في زيادة هذا العدد من الوارد، مثل تحسن الأوضاع الأمنية على سبيل المثال .

المركز الإعلامي القضائي ينظم لقاء بمناسبة الثامن من أذار يوم المراة العالمي

فيما يلي رصد الوسائل التي استخدمت في الإعلام القضائي خلال الفترة السابقة، والصيغة الإعلامية الموجهة:

جدول رقم (٤٣): رصد وسائل الإعلام التي استخدمت في الاعلام القضائي

وسيلة الإعلام	مدى انتشار وتأثير الوسيلة في المجتمع المحلي
الصحيفة	تباع منها ٣٠-٤٠ ألف نسخة، وتصل النخبة من الناشطين المجتمعيين، والمؤسسات الرسمية
التلفزيونات المحلية	حجم إقبال قليل بسبب وجود الفضائيات ولكنها توفر مواد مصورة وتقارير تستخدم من خلال الانترنت.
التلفزيونات الفضائية	أهمها تلفزيون فلسطين، لأنه يعنى بتغطية الشأن المحلي ولديه قاعدة واسعة من المشاهدين، والفضائيات الأخرى تهتم بالأحداث الكبيرة فقط التي لها أبعاد سياسية ودولية.
الإذاعات	تحظى بإقبال كبير في المجتمع الفلسطيني، وخصوصا بين فئات الشباب والسائقين، وربات البيوت والعمل معها في غاية الأهمية.
نشرة قضاؤنا	يوزعها مجلس القضاء الأعلى
الموقع الإلكتروني	يزوره المهتمون بالشأن القضائي، ويزيد الإقبال عليه عند طرح الوظائف والإعلانات الخاصة بمجلس القضاء
شبكات الإنترنت البريدية	تصل إلى النخبة من الناشطين المجتمعيين والإعلاميين

جدول رقم (٤٤): وسائل الإعلام الخارجية التي استخدمت في الاعلام القضائي وحجم التغطية

وسيلة الاعلام	حجم التغطية (تقرير)
الأيام	٧٨
القدس	٨٥
الحياة	٥٦
وكالة معاً	٦١
وكالة وفا	٥٥
تلفزيون فلسطين	٢٠
إذاعات مختلفة	٢٥
المجموع	٣٨٠

١. الصحف:

حسب إستطلاع لوسائل الإعلام الفلسطينية، فإن العدد التقريبي للصحف الفلسطينية التي تباع يوميا هو من ٣٠-٤٠ ألف نسخة لأفضل الصحف، وبنشاط الوحدة الإعلامية فإن معظم منشورات السلطة القضائية في الصحف تنشر في جميع الصحف معا، فقد بلغ حجم التغطية الإعلامية المكتوبة المختلفة لنشاطات مجلس القضاء الأعلى خلال عام٢٠١٠ في مختلف الصحف والمواقع الإلكترونية المتداولة (الأيام ، والقدس، والحياة، وكالة معاً، وكالة وفا) ٣٣٢ خبر، بمعدل خبر كل ٣ أيام، وبذلك تم تحقيق الفائدة القصوى المرجوة من التعامل مع الصحيفة في حال كانت صيغة الخطاب الإعلامي ناجحة.

٤ أيام فلسطينية

خلال افتتاحه براء الله ورشة حول تفعيل اجراءات إدارة المحاكم

الجلاد: مجلس القضاء الأعلى حريص على كسب ثقة المواطنين واستقلال القضاء

لمحة عن أخبار السلطة القضائية في الصحف المحلية

رئيس مجلس القضاء الأعلى يتحدث لوسائل الإعلام

٢. الإذاعات والتلفزيون:

(نحتاج إلى معلومة عن مدى تعاطي الجمهور للبرامج الإذاعية وأكثر الإذاعات استماعا)، وبسبب غياب المعلومة فإننا سنناقش الجوانب الأخرى مفترضين أن الإذاعات تحظى ب١٠٪ من أبناء الشعب الفلسطيني كمستمعين ومتابعين ملتزمين، وهنا يبقى السؤال عن ما هي التغطيات والبرامج التي شاركت بها السلطة القضائية، وعددها ٢٠ تقرير إخباري تلفزيوني حول نشاطات المجلس، و ٢٥ تقرير إذاعي.

تنوعت التغطيات الإذاعية إلى قسمين، القسم الإخباري، وهو ما ينشر من أخبار تزود لها من السلطة القضائية، أو تغطيها بنفسها بسبب حضورها في الأحداث بتنسيق من وحدة الإعلام والعلاقات العامة، أو البرامج الإذاعية التي تتحدث بها عن القضاء، ويجدر الذكر أن الإذاعة والتلفزيون المحلي اهتم بتغطية أخبار المحاكم أكثر من أخبار السلطة القضائية الداخلية مثل التدريبات القضائية والزيارات الرسمية، بمعنى أن الثقل الإعلامي للسلطة القضائية لا يرتكز على شؤون المؤسسة القضائية الداخلية، على اعتبار أن الجمهور الفلسطيني يحب المعلومة السريعة التي تكون محل جدل ونقاش مثل قضية معينة في أروقة المحاكم، أو بناء وافتتاح مبنى جديد لمحكمة ما، واهتمّت الإذاعات أيضا ولكن بشكل أقل، بالقضايا التي تهم فئة معينة من المجتمع، وهي فئة المهتمين بالشأن القضائي من المحامين، المؤسسات الحقوقية المختلفة، مثل أخبار المؤتمرات القضائية، وما شابه، الأخبار التي نشرت في الإذاعة والتلفزيون كتقارير إخبارية بعدد الأحداث المهمة التي قامت بها السلطة القضائية منذ بداية العام ٢٠١٠، على الصعيد الجماهيري وهي مفصلة في الجدول التالي:

النشـاط
١-المؤتمر القضائي الثالث
٢-مؤتمر القضاة والنيابة العامة
٣-توقيع مذكرة التفاهم مع جامعة بيرزيت
٤-قضاة بداية جدد يؤدون اليمين القانونية
٥-مؤتمر إدارة المحاكم
٦-إنفاذ النظام الجديد لمخالفات السير
٧-إفتتاح رئيس مجلس القضاء لمعرض فني عن سيادة القانون
٨-المؤتمرات الصحفية عن التفتيش القضائي وإدارة المحاكم ونشر المعلومات حول ذلك
٩-برنامج الإعلام القضائي في وسائل الإعلام مع شبكة أمين
١٠-مؤتمر مناقشة قانون العقوبات
١١-حلقة دراسية بعنوان دور القضاء في حماية وتعزيز حقوق الإنسان
١٢- تدريب متخصص بجرائم الفساد وغسيل الأموال
١٣- إجتماع برؤساء أقلام الصلح لتحديد الاحتياجات في المحاكم
١٤-العليا تنظر في دستورية قانوني العقوبات وأصول المحاكمات الجزائية لعام ١٩٧٩
١٥-مشارك الموظفين بالخطة الإستراتيجية لتطوير المحاكم
١٦-إجتماع مع الوكالة الكندية ومنفذي مشاريع مجمعات المحاكم
١٧-إفتتاح محكمة جرائم الفساد
١٨-ميزان ٢ من أفضل البرامج على مستوى المنطقة العربية
١٩- حلقة دراسية حول الأدلة العلمية لقضاة الهيئات الجنائية
٢٠-تخريج تسعة قضاة صلح جدد بعد استكمالهم برنامج التدريب الأساسي
٢١-افتتاح معرض فني حول سيادة القانون
٢٢-مؤتمر رؤساء المحاكم العليا في الدول العربية
٢٣-تكريم القضاة النساء
٢٤-تدريب حول المهارات الإدارية والتخطيط لمأموري التنفيذ وموظفي الكاتب العدل
٢٥- إلغاء قرار مجلس الوزراء بتأجيل الانتخابات المحلية
٢٦-القرارالنهائي برد دعوى سحب المركبات
٢٧- اللقاء الثاني حول جرائم الفساد

٣. نشرة قضاؤنا:

صدرت خمسة أعداد من مجلة قضاؤنا حتى إعداد هذا التقرير، قد إهتمت بنشر أهم الأخبار خلال الفترة الدورية للمجلة وهي ثلاث شهور تقريباً، إضافة إلى أهم التحقيقات والمقالات والآراء القانونية التي تهم أكثر من فئة، ووزعت المجلة على:

- المحاكم.
- المؤسسات الرسمية والوزارات والمجلس التشريعي.
- مؤسسات حقوق الإنسان والمهتمة بالشأن القضائي.
- ألف نسخة توزع مع جريدة الأيام.
- الموقع الإلكتروني لمجلس القضاء الأعلى.
- شبكات إلكترونية، مثل بنجوف، وقائمة الوحدة الإعلامية الخاصة.

بخصوص الأدوات الإعلامية التي استخدمتها وحدة الإعلام والعلاقات العامة في المجلس، ويتضح مما ورد أن هذه الأدوات على الرغم من أنها اشتملت كافة الجوانب المتاحة إعلاميا على الصعيد المحلي، إلا أنها اقتصرت في معظمها على الفئات المهتمة بالشأن القضائي، والمؤسسات العاملة في هذا القطاع، أما الجمهور فكانت تأخذه الأحداث الأكثر وجدلاً والتي تحدث غالبا في قاعات المحكمة، أكثر من الأحداث المؤشرة على توجهات قطاع العدالة ومسيرة القضاء الفلسطيني، وهنا تجب الإشارة إلى وجود فجوة ثقافية في الوعي لدى الجمهور الفلسطيني الذي تعنيه النتائج أكثر من الأسباب، ولا تتعزز لديه ثقافة مشاركة السلطة في عملها، وإنما يجب التعليق على النتائج بمعزل عن دوره المجتمعي، ومن ذات المؤشر نرى أن وسائل الإعلام الفلسطينية قلما تقوم بدورها التوعوي، بقدر ما تحاول أن تحظى بالمادة الإعلامية الأكثر رنينا وبريقا.

٤. الخطاب الإعلامي للسلطة القضائية:

اعتمد الخطاب الإعلامي على المعلومة بالدرجة الأولى، وعلى ضرورة التعامل مع الجمهور بصيغة الشريك في بناء العدالة الفلسطينية، وتواءم هذا الخطاب مع نشاط الدائرة الذي أشرك المجتمع المدني والمؤسسة الأهلية في كافة النشاطات مع السلطة.

كما نفذت الدائرة برامج متنوعة وعقدت مؤتمرات وورشات مختلفة حاولت من خلالها إسقاط الضوء على علاقة الجمهور الفلسطيني المباشرة بأمور مثل التفتيش القضائي وإدارة المحاكم، والتدريبات القضائية للقضاة والطاقم الإداري، ومدى أهمية ذلك في تحسن سير أداء المحاكم، وتعيين القضاة الجدد، ونتائج الدراسات الإحصائية، إلا أن العمل على ذلك ما زال في بداياته.

جانب من مؤتمر صحفي نظمه المركز الإعلامي القضائي

قضاؤنا

استكمال الاستعدادات لإطلاق أعمال المؤتمر القضائي الثالث

في كلمة وجهها لفخامة الرئيس بمناسبة صدور التقرير السنوي الخامس

رئيس المحكمة العليا يدعو لتدخل تشريعي لمواجهة بعض تحديات القضاء

القضاء الفلسطيني.. خطوات حثيثة في البناء والتطوير

استناداً إلى ما أنجز خلال النصف الأول من العام الحالي

محاكم الصلح والبداية تواصل تقدمها في عدد القضايا الواردة والمفصولة

نشرة قضاؤنا العدد الخامس

٥. التحديات التي تواجه المركز الاعلامي:

واجهت وحدة الإعلام والعلاقات العامة خلال العمل بالفترة المذكورة مجموعة من التحديات نلخصها التالي:

- النقص في الكادر البشري اللازم للقيام بمهام الوحدة بالشكل الأمثل.
- النقص في التجهيزات اللازمة للعمل المكتبي والتي يحد نقصها من القدرة على القيام بالمهام بالشكل الأمثل.
- ضعف التنسيق المسبق للنشاطات لنتمكن من التحضير لها وتغطيتها إعلامياً بصورة تليق بالسلطة القضائية.
- النقص في التدريب المهني المتخصص، وعدم حصول طاقم العمل على تدريب وتأهيل مهني يمكنهم من مواكبة المستجدات الإعلامية على كافة المستويات.

٦. أهم التوصيات:

- الاستمرار بالمناهج السابقة في النشر وتعزيز النجاحات التي قامت بها وحدة الإعلام والعلاقات العامة، ومحاولة البحث عن أساليب ومناهج جديدة، وتكريس الخطاب الإعلامي ذاته.
- عمل برامج مع الإعلاميين تشمل على توعية الجمهور وتغطية أخبار المحاكم و تزويد الإعلاميين بالأدوات القانونية والإجرائية التي من شأنها مساعدتهم في عملهم.
- تقوية العلاقات مع مؤسسات المجتمع المدني ووسائل الإعلام من خلال النشاطات المشتركة.
- رفد المركز الإعلامي بطاقم كفؤ ومؤهل بعدد ثلاثة موظفين /موظفات على الأقل للقيام بأعمال السكرتاريا و توفير كادر صحفي متخصص وذو كفاءة، حيث يعمل توفير مثل هذا الكادر على تحقيق نقلة نوعية في العمل الإعلامي في المركز.
- التنسيق المسبق للتغطيات الإعلامية للنشاطات التي ينبغي تغطيتها وإبلاغ الوحدة بها قبل حدوثها بوقت كافٍ، لتتمكن الوحدة من العمل على تغطيتها بشكل مناسب وبصورة مهنية.
- توفير فرص للتدريب في المجالات المتخصصة والمجالات ذات العلاقة، بهدف العمل على تطوير وتأهيل الكادر الموجود والكادر المستقبلي للمركز، ونأمل من سيادتكم تخصيص نسبة معينة من الحصة التدريبية للموظفين في المركز الإعلامي القضائي.
- توفير الاحتياجات المكتبية الضرورية للقيام بأعمال المركز والتي يؤدي النقص بها إلى تعطيل العمل ومن هذه الاحتياجات (فاكس /خط هاتف منفصل ومباشر /سكانر...).
- إجراء استبانة لقياس أثر الإعلام القضائي من خلال تحديد الفئات المستهدفة للاستبيان وأفضل الآليات للوصول إليها، و تحديد المعلومات التي من شأنها أن تعطي مؤشرات لقياس ثقة الجمهور بأداء السلطة القضائية، وأثر الإعلام القضائي، وتحديد آليات تحليل المعلومات والاستنتاج.

٧. تصور أولي للنشاطات المخطط لها للعام ٢٠١١:

- عمل ورشات مع الإعلاميين تشمل على توعية الجمهور، وتغطية أخبار المحاكم و تزويد الإعلاميين بالأدوات القانونية التي من شأنها مساعدتهم في عملهم.
- تقوية العلاقات مع مؤسسات المجتمع المدني ووسائل الإعلام من خلال نشاطات مشتركة مثل عقد لقاءات صحفية برئاسة معالي رئيس مجلس القضاء الأعلى ومؤسسات المجتمع المدني.
- استكمال العمل مع وحدة التخطيط لوضع خطة عمل نهائية لعمل المركز والمصادقة عليها.
- استمرار التنسيق لإصدار أعداد جديدة من مجلة قضاؤنا.
- تطوير الموقع الإلكتروني.
- لا يتعارض تطبيق هذه الخطة مع أي مستجدات أو أحداث عاجلة تستحدث تعديلاً في خطة العمل.

ثانياً: مؤشرات أداء دائرة تكنولوجيا المعلومات (حوسبة المحاكم):

تقوم دائرة تكنولوجيا المعلومات في مجلس القضاء الاعلى بمهام أتممتة و حوسبة المحاكم من أجل تطوير و تسهيل العمل القضائي في المحاكم الفلسطينية ليرقى هذا العمل الى مصاف الأنظمة القضائية المتطورة حيث حققت هذه الدائرة انجازات باهرة على هذا الصعيد تجسدت في تصميم برنامج ميزان (٢) من أجل تعميمه على كافة المحاكم النظامية حيث يعتبر هذا البرنامج من البرامج الحديثة جداً في معالجة اجراءات العمل في المحاكم عن طريق الحوسبة مما يساهم في تنظيم العمل القضائي وبما يساهم في زيادة سرعة و فاعلية أداء المحاكم باختلاف انواعها و درجاتها و قد تمثلت المنجزات هذه الدائرة في العام ٢٠١٠ في الآتي :

١. تزويد مجلس القضاء الاعلى بشبكة مناطقية متطورة (WAN) تربط جميع المحاكم بعضها ببعض مرتبطة مع مجلس القضاء الاعلى ودوائره:
من أجل النهوض بالسلطة القضائية وإيجاد قاعدة بيانات مركزية لتسهيل الوصول الى المعلومة ووضع جميع المعلومات أمام متخذي القرار بالوقت المناسب وايجاد آلية لتبادل المعلومات مع الوزارات الاخرى المعنية (مثل الربط مع وزارة المواصلات من أجل تزويدهم بقرارات مخالفات السير بالسرعة الممكنة) قامت دائرة تكنولوجيا المعلومات ببناء شبكة مناطقية متطورة مستخدمة تقنية شبكات IPVPN وباستخدام خطوط Optical Fiber ذات السرعات العالية والتي تتمتع بقدر عالي من الامان للحفاظ على سرية المعلومات و البيانات المتبادلة بين جميع المحاكم و دوائر المجلس وقد تم الانتهاء من تشغيل الشبكة الجديدة في بداية شهر نيسان ٢٠١٠ على ان يتم تطوير السرعات مستقبلا لتلائم الحاجة المتزايدة لنقل البيانات ما بين المحاكم و الدوائر و مركز المعلومات الموحد الموجود في مقر الوحدة في رام الله.

مدير وحدة تكنولوجيا المعلومات يقدم عرضا حول ميزان(٢) في مؤتمر بجامعة بيرزيت

موظفو وحدة تكنولوجيا المعلومات خلال ورشة حول برنامج ميزان(٢)

٢. الانتهاء من بناء برنامج الميزان (٢) لإدارة الدعاوى والوثائق:
وهو عبارة عن برنامج متكامل لإدارة سير الدعوى بجميع فروعها الحقوقية و الجزائية و الإدارية بالإضافة إلى متابعة الدعاوى لدى محكمتي الاستئناف والنقض، برنامج الميزان (٢) يوفر قاعدة بيانات مركزية تحتوي على جميع بيانات المحاكم الأمر الذي يتيح لمجلس القضاء الأعلى إمكانية الاتصال مع الوزارات والمؤسسات الحقوقية ذات العلاقة بالإضافة لسهولة استخراج كافة التقارير و البيانات الاحصائية لوضعها أمام متخذي القرار في الوقت المناسب و بالسرعة الممكنة ، وقد تم بناء البرنامج بالكامل بالإضافة الى قاعدة البيانات المركزية داخل وحدة تكنولوجيا المعلومات ودون الاستعانة بأية خبرات اجنبية وبتمويل مباشر من مشروع دعم سيادة القانون الممول من قبل UNDP ، يوفر البرنامج جميع ما يتطلبه السير بالدعوى القانونية من لحظة تسجيلها الى لحظة الحكم فيها وأرشفتها بما في ذلك (أنظر الملحق):

- تسجيل الدعوى بكافة البيانات اللازمة ومن ثم امكانية التعديل على هذه البيانات (شكل ١-١) و(شكل١-٢).
- كتابة المحاضر الخاصة بالجلسات و متابعتها (شكل ١-٣).
- تاريخ حالات الدعوى من لحظة التسجيل وحتى لحظة الفصل فيها وآليات متابعة موقعها.
- آلية للتوزيع الالكتروني على القضاة بما يضمن الشفافية و النزاهة و التوزيع العادل .
- يحتوي البرنامج على شاشة البحث التي تم بناؤها

بطريقة ديناميكية لتوفر كماً كبيراً من التقارير للمستخدم (شكل ١-٤).

- يوفر البرنامج من خلال قائمة التقارير مجموعة كبيرة من التقارير المتداولة حول أعمال المحاكم (شكل١-٥).
- يتناول البرنامج أيضا إصدار وتحرير التبالیغ و المذكرات القضائية بدقة ويوفر آليات دقيقة لمتابعة هذه التبالیغ وعكس نتائجها على الدعاوى بما يوفر للقاضي كافة المعلومات الخاصة بالجلسة عند نظرها (شكل ١-٦).
- يغطي البرنامج موضوع الامانات التنفيذية بشقيها القانوني و المالي الأمر الذي يسهل استخراج تقارير دقيقة من دائرة التنفيذ ويساهم بعمل التسويات المالية مع البنوك.
- يحتوي البرنامج على خاصية رسائل التذكير الخاصة بكل ما هو شاذ عن السير الطبيعي مثل الدعاوى التي بحاجة الى تبالیغ ومتابعة معلومات الموقوفين وانتهاء فترات التوقيف والقضايا غير محدثة الجلسات وغيرها من الامور الخاصة بحسن سير العمل وضمان جودة البيانات (شكل ١-٧).

٣. تطبيق برنامج الميزان (٢) في مجمع محاكم رام الله ودائرة التنفيذ:

قام فريق دائرة تكنولوجيا المعلومات وبعد الانتهاء من بناء البرنامج بتطبيقه في محكمتي صلح وبداية رام الله بكافة أقسامها (الحقوق و الجزاء و الاستئنافات الحقوقية و الجزائية) وفي دائرة تنفيذ رام الله و لقد تم بداية تحويل جميع البيانات المدخلة إلى برنامج ميزان ١ إلى قاعدة البيانات المركزية الجديدة الخاصة بالإصدار الجديد من برنامج ادارة سير الدعوى ليتم استخدامها و من ثم قام موظفو الوحدة بتدريب طاقم المحكمة على استخدام البرنامج ومن ثم متابعة اعمالهم عليه بشكل يومي وعلى مدار الساعة حتى تم التأكد من أن المحكمتين يعملن بشكل كامل على البرنامج.

وقام أيضا بتطبيق برنامج الميزان ٢ في محكمتي صلح وبداية رام الله وفر للمحامين ومن خلال الخدمات الالكترونية المتوفرة على موقع مجلس القضاء الاعلى على الانترنت إمكانية متابعة قضاياهم من مكاتبهم او من أي مكان في العالم دون الحاجة إلى زيارة المحكمة الامر الذي يوفر عليهم الكثير من الوقت و الجهد والذي يؤدي ايضا الى تخفيف ضغط المراجعين على اقلام المحاكم.

٤. توفير برنامج خاص بالمخالفات المرورية وربطه ببرنامج الميزان ٢:

قام فريق دائرة تكنولوجيا المعلومات بالمساهمة ببناء برنامج خاص بالمخالفات المرورية والعمل مع فريق من الشرطة ووزارة النقل والمواصلات وبالتنسيق مع المجلس الاعلى للمرور على بناء برنامج يمكن الشرطة من إدخال المخالفات الكترونيا ومن ثم تحويلها إلى وزارة النقل والمواصلات ومن ثم إلى جميع المحاكم النظامية ليتم النظر فيها حسب الاصول وبالتالي عكس نتيجة المحاكمة الى كل من وزارة النقل والمواصلات و الشرطة.

٥. تجهيز الأجهزة الالكترونية اللازمة لاستخدام المحاكم بالإضافة إلى متابعة العمل اليومي للمحاكم ودوائر مجلس القضاء الاعلى:

من مهام دائرة تكنولوجيا المعلومات اليومية متابعة عمل المحاكم ودوائر مجلس القضاء الأعلى الكترونيا وتوفير الدعم الفني على مدار الساعة لكافة العاملين في المحاكم النظامية ودوائر مجلس القضاء الأعلى وصيانة كافة الاجهزة من اجهزة حاسوب و طابعات وماسحات ضوئية واجهزة وشبكات الهاتف و المقاسم ومتابعة عقود صيانة ماكينات التصوير وجميع الأمور الالكترونية والكهربائية.

٦. بناء نسخة خاصة من برنامج الميزان ٢ لخدمة مكتب النائب العام و دوائر النيابة العامة:

قامت الوحدة أيضا ببناء نسخة خاصة من برنامج الميزان ٢ لمكاتب النيابة العامة و ذلك من أجل تسجيل كافة الملفات الجزائية من قبل النيابة العامة ليتم سحبها الكترونيا الى المحاكم فيما بعد وقد قامت الوحدة ايضا بتدريب جزء من العاملين في النيابة العامة على استخدام البرنامج وقامت أيضا بتوفير كافة الدعم الفني لوحدة تكنولوجيا المعلومات الخاصة بالنيابة العامة من أجل تجهيز مركز المعلومات وشبكات الربط الالكتروني المناطقية و تسليم نسخة من البرنامج الى مكتب النائب العام بناء على مذكرة تفاهم تحدد اليات تبادل البيانات و طبيعة البيانات المتبادلة على ان تتولى النيابة العامة مسؤولية تطوير البرنامج مستقبلا بما يلبي احتياجات العمل.

٧. ربط الكتروني مع نقابة المحامين الفلسطينيين:

قامت الوحدة أيضا بعمل ربط الكتروني مع نقابة المحامين الفلسطينيين لتوفير كافة المعلومات الخاصة بالمحامين المزاولين للساده القضاة من خلال برنامج الميزان ٢ وذلك على مدار الساعة لضمان السير بالإجراءات القانونية وذلك بناء على مذكرة تفاهم تبين اليات تبادل البيانات وطبيعة البيانات المتبادلة بما يخدم الطرفين ويوفر الخصوصية والامان للمعلومات الشخصية.

٨. بناء برنامج خاص بدائرة الحركة في مجلس القضاء الاعلى:

قامت الوحدة أيضا ببناء برنامج خاص بدائرة الحركة في المجلس من اجل تسجيل ومتابعة تحركات سيارات الحركة و جميع البيانات الخاصة فيها وذلك من اجل حسن سير العمل وضمانا لاستخدام هذه السيارات لأغراض العمل الرسمي.

٩. المهام المتوقع تحقيقها خلال العام ٢٠١١:

تطبيق برنامج الميزان ٢ في جميع محاكم الضفة الغربية وتمكين المحامين والمراجعين من متابعة جميع قضاياهم من مكاتبهم. وبناء برنامج خاص بالكاتب العدل وربطه مع سلطة الأراضي.

ملحق : صور توضيحية لبرنامج الميزان ٢

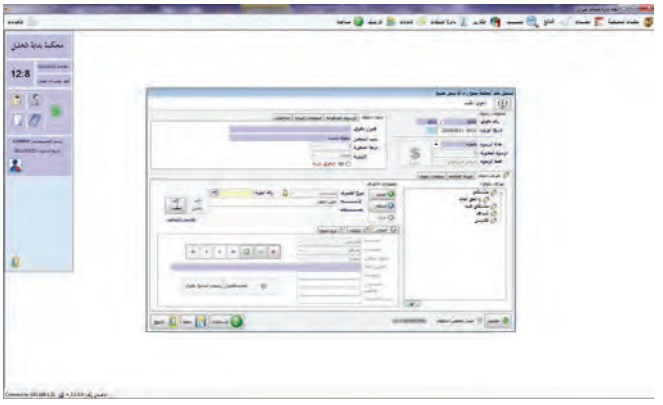

ثالثاً: مؤشرات الأداء في استخلاص ونشر المبادئ القانونية (المكتب الفني):

يولي مجلس القضاء الأعلى اهتماماً كبيراً بنشر المبادئ القانونية الصادرة عن المحكمة العليا، لما يساهم فيه ذلك من تحقيق الاستقرار في الاجتهاد القضائي ونشر المعلوماتية القانونية، من خلال وضعها بين أيدي الهيئات القضائية والمشتغلين بالحقل القانوني، ويتولى المكتب الفني الذي يرأسه قاض بالمحكمة العليا مهمة استنباط المبادئ القانونية من الأحكام القضائية الصادرة عن المحكمة العليا بشقيها محكمة النقض في المواد المدنية والجزائية ومحكمة العدل العليا في المواد الإدارية، وقد حقق المكتب الفني بالعام ٢٠١٠ اختراقا واضحا في قدرته على إنجاز استنباط المبادئ القانونية من أحكام المحكمة العليا منذ تشكيلها، ويعتبر المكتب الفني بالمحكمة العليا أحد أهم الوحدات التي تعمل على تدعيم وتحسين أداء جهاز القضاء، لتحقيق نقلة نوعية باتجاه بناء نظام معلومات قضائي كفؤ وفعال.

واجهت السلطة القضائية لفترات طويلة مشكلة غياب النشر الرسمي والمنتظم للأحكام الصادرة عنه، حيث لم يرصد في السنوات الماضية وجود أي نشر رسمي للمبادئ القانونية باستثناء بعض المبادرات الخاصة التي قامت بها بعض الجهات لنشر مجموعات منتقاة من الأحكام مرفقة بالمبادئ المستقاة منها على شكل مطبوع أو من خلال استخدام تقنيات النشر الإلكتروني.

وبمراجعة وضع النشر الرسمي للأحكام القضائية نجد أنه قد عانى ولفترات طويلة سابقة من صعوبات تتلخص بمجملها في غياب الاهتمام الرسمي بعملية النشر وفي بعض الأحيان غياب الوعي والدعم اللازم بضرورة إنشاء نظام نشر معتمد للأحكام و المبادئ المستنبطة منها، وقد تمخض عن ذلك النتائج التالية:

١. غياب خطة إستراتيجية موحدة ومتسقة للنشر الرسمي للأحكام القضائية.
٢. عدم انتظام عمليات نشر الأحكام القضائية وازدواجيتها في العديد من المرات.

إن تحقيق عملية نشر الإحكام القضائية وانتظامها يعتبر من أحد أهم أهداف مجلس القضاء، وتجسد هذا الاهتمام من خلال التركيز على تفعيل دور المكتب الفني والذي أنيطت به المهام التالية:

١. استخلاص المبادئ القانونية المقرة من قبل المحكمة العليا ونشرها بعد موافقة رئيس الهيئة المصدرة لها.
٢. تحضير الأبحاث الضرورية لعمل المحاكم والقضاة.
٣. نشر الأحكام القضائية.
٤. الإشراف على عمل المكتبة.
٥. تلبية أية طلبات صادرة من رئيس المحكمة العليا.

رئيس مجلس القضاء الأعلى ورئيس المكتب الفني يوقعان مذكرة تفاهم مع جامعة بيرزيت

ولتحقيق الأهداف السابقة، تمت المباشرة بمرحلة تحضيرية تتضمن استكشاف إمكانيات المكتب الفني وتحديد الاحتياجات الفعلية من خلال إعداد دراسة احتياجات تشمل على تحديد الخبرات المطلوبة، الكوادر البشرية، المواد والأجهزة، التدريبات والمستلزمات الأخرى الضرورية لتمكين هذا المكتب من تحقيق الأهداف السابقة.

إن تعميم المبادئ القانونية على القضاة والمحامين وتواليها يساهم في توحيد نسق الأحكام في مختلف المحاكم ويعمل على تقليل الطعون المرفوعة إلى محاكم الإستئناف والبداية بصفتها الإستئنافية وحتى المحكمة العليا الأمر الذي يخفف الاختناق القضائي أمام هذه المحاكم.

إن تعميم المبادئ القانونية يعمل على زيادة جودة الأحكام الصادرة من المحاكم الأدنى درجة وذلك لما يساهمه من إعطاء قضاة هذه المحاكم الخطوط العريضة للقضايا المنظورة أمامهم عند قياسها بالأحكام الصادرة عن المحكمة العليا ويساهم في إطلاع المحامين والقضاة على قرارات المحكمة العليا الصادرة بهيئتها العامة والتي نص القانون على وجوب إتباعها لدى

المحاكم الأدنى درجة ويؤدي نشر الأحكام القضائية إلى وضع معايير إرشادية للقضاة والعاملين لسير الدعوى وإدارتها بما يؤدي إلى سرعة الفصل في القضايا. لذلك كان لا بد من العمل وبكل الطاقات لنشر الأحكام القضائية الصادرة عن المحكمة العليا والمبادئ القانونية المستنبطة منها وذلك وصولاً للنتائج السابقة وتحقيقاً لأكبر قدر ممكن من الفائدة وتجنباً لما قد يساهمه إخفاء هذه الأحكام من أضرار بسير العدالة في الوقت الذي يمكن تفاديه من خلال وضع هذه الأحكام في متناول القضاة والمحامين. وقد عمل المكتب الفني ولتحقيق أهدافه خلال عام ٢٠١٠ على الإنجازات التالية:

١. **النشرة الورقية:** للإعداد للنشرة الورقية قام المكتب الفني نشر واستخلاص المبادئ القانونية حيث تم إنجاز الأحكام الصادر عن المحكمة العليا في الضفة الغربية وغزة كما يلي:
   - نشر الأحكام القضائية لسنتي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ في المواد المدنية والجزائية والإدارية على ثلاثة كتب.
   - استخلاص المبادئ القانونية للأحكام الصادرة عن المحكمة العليا في السنوات ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ و ويجري العمل على استخلاص المبادئ القانونية الصادرة في عام ٢٠٠٩.
٢. **النشر الإلكتروني:** يعمل المكتب الفني على إنجاز هذه المهمة من خلال مذكرة التفاهم التي وقعت ما بين رئيس مجلس القضاء الأعلى ورئيس جامعة بيرزيت للتعاون بين المكتب الفني ومعهد الحقوق، وقد تم نشر جميع الأحكام القضائية على قاعدة المقتفي حتى عام ٢٠١٠ وتم الإشارة على صفحة الإنترنت بأن هذه القاعدة هي ثمرة تعاون بين المكتب الفني ومعهد الحقوق، ويتجه المكتب الفني حاليا لبحث آليات ربط الميزان مع المقتفي حتى يتم نشر الأحكام القضائية بعد صدورها مباشرة وفقا لآليات يتم الاتفاق عليها بين كل من المكتب ودائرة تكنولوجيا المعلومات في مجلس القضاء الأعلى ومعهد الحقوق.
٣. **إعداد مجموعة من الاستشارات والآراء والأبحاث القانونية التي تهم مجلس القضاء الأعلى والمحاكم ودوائر المجلس.**
٤. **المشاركة في اللجنة الفنية لمشروع قانون المختبر الجنائي .**
٥. **المشاركة في اللجنة الخاصة بدراسة حصانة موظفي الأونروا .**
٦. **المشاركة في لجنة إعداد مشروع قانون المساعدة القضائية .**
٧. **دائرة الإحصاء:** يعمل المكتب الفني وبشكل دوري (شهري) على إحصاء القضايا التي تم فصلها في كافة المحاكم النظامية والقضايا المدورة والمسجلة حديثاً وتقديم تقرير إحصائي بهذا الخصوص لسعادة رئيس مجلس القضاء الأعلى، بما يساهم في معرفة عدد القضايا المفصولة والمدورة والمسجلة حديثا لكل محكمه أو قاض على حدا. يبين الجدول التالي منشورات المكتب الفني و استخلاصه للمبادئ من احكام المحكمة العليا عام ٢٠١٠ :

صورة لإحدى مجموعات المبادئ القانونية الصادرة عن المكتب الفني

جدول رقم (٤٥): الكتب القانونية الصادرة عن المكتب الفني في العام ٢٠١٠

الرقم	اسم الكتاب	عدد الأحكام
١	المبادئ القانونية الصادرة عن محكمة النقض في القضايا الجزائية لعام٢٠٠٥ /رام الله	١٦ حكم
٢	المبادئ القانونية الصادرة عن محكمة النقض في القضايا الجزائية لعام٢٠٠٥/ غزة	٨ أحكام
٣	المبادئ القانونية الصادرة عن محكمة النقض في القضايا الجزائية لعام ٢٠٠٦ /رام الله	١٥ حكم
٤	المبادئ القانونية الصادرة عن محكمة النقض في القضايا الجزائية لعام٢٠٠٦ /غزة	٢ حكم
٥	المبادئ القانونية الصادرة عن محكمة العدل العليا لعام٢٠٠٥ /رام الله	٤٤ حكم
٦	المبادئ القانونية الصادرة عن محكمة العدل العليا لعام٢٠٠٥ /غزة	١٧ حكم
٧	المبادئ القانونية الصادرة عن محكمة العدل العليا لعام٢٠٠٦ /رام الله	٤٠ حكم
٨	المبادئ القانونية الصادرة عن محكمة العدل العليا لعام٢٠٠٦ /غزة	١٢ حكم
٩	المبادئ القانونية الصادرة عن محكمة النقض في القضايا المدنية لعام ٢٠٠٥ /رام الله	٥٩ حكم
١٠	المبادئ القانونية الصادرة عن محكمة النقض في القضايا المدنية لعام ٢٠٠٦ /رام الله	٣٩ حكم
١١	المبادئ القانونية الصادرة عن محكمة النقض في القضايا المدنية لعام ٢٠٠٥ /غزة	٣٣ حكم
١٢	المبادئ القانونية الصادرة عن محكمة النقض في القضايا المدنية لعام ٢٠٠٦ /غزة	٤٧ حكم
مجموع الأحكام		١٥٤ حكم

علماً بأنه قد تم إصدار المبادئ القانونية في القضايا الجزائية رام الله و غزة في كتاب واحد حمل اسم « مجموعة المبادئ القانونية الصادرة عن محكمة النقض الفلسطينية في القضايا الجزائية ٢٠٠٥/٢٠٠٦». والمبادئ القانونية الصادرة عن محكمة العليا رام الله وغزة في كتاب واحد ايضاً حمل اسم «مجموعة المبادئ القانونية الصادرة عن محكمة العدل العليا الفلسطينية ٢٠٠٥/٢٠٠٦»والمبادئ القانونية في القضايا المدنية رام الله و غزة في كتاب واحد حمل اسم « مجموعة المبادئ القانونية الصادرة عن محكمة النقض الفلسطينية في القضايا المدنية ٢٠٠٥/٢٠٠٦»

جدول رقم (٤٦): جدول المبادئ القانونية المنجزة في العام ٢٠١٠

الرقم	المبدأ	عدد المباديء
١	المبادئ القانونية الصادرة عن محكمة النقض في القضايا الجزائية لعام ٢٠٠٧ /رام الله	١٠ مباديء
٢	المبادئ القانونية الصادرة عن محكمة النقض في القضايا الجزائية لعام ٢٠٠٨/ رام الله	٢١ مبدأ
٣	المبادئ القانونية الصادرة عن محكمة النقض في القضايا الجزائية لعام ٢٠٠٩ /رام الله	٣٤ مبدأ
٤	المبادئ القانونية الصادرة عن محكمة النقض في القضايا المدنية/حقوق لعام٢٠٠٧ /رام الله	٥٠ مبدأ
٥	المبادئ القانونية الصادرة عن محكمة النقض في القضايا المدنية/حقوق لعام٢٠٠٨ /رام الله	١١٠ مبدأ
٦	المبادئ القانونية الصادرة عن محكمة العدل العليا لعام٢٠٠٧ /رام الله	٣٥ مبدأ
٧	المبادئ القانونية الصادرة عن محكمة العدل العليا لعام٢٠٠٨ /رام الله	٤٢ مبدأ
مجموع المبادئ		٣٠٢ مبدأ

يشار إلى أن اختيار الأحكام يتم بعد حذف المكرر منها وكذلك بعد حذف الأحكام التي لا تصلح لاستخلاص المبادئ القانونية منها كالأحكام الصادرة برد الدعوى شكلاً أو ترك الدعوى أو شطب الدعوى وغيرها من الأمور الشكلية.

رابعاً: مؤشرات تعزيز البحث القضائي والقانوني (مركز الأبحاث والدراسات القضائية):

تبنى مجلس القضاء الأعلى في خطته الاستراتيجية للعام ٢٠١٠ هدفا رئيسا يتمثل في ضرورة إنشاء مركز أبحاث ودراسات قضائية يتبع رئيس مجلس القضاء الأعلى، ليتولى هذا المركز مهمة إجراء الدراسات والأبحاث المرتبطة بالشأن القضائي بما يخدم الرؤية الاستراتيجية المجلس نحو تطوير بنية وعمل النظام القضائي الفلسطيني، وقد أصدر مجلس القضاء الأعلى في جلسته رقم (١٥/ ٢٠١٠ بتاريخ ٢٠١٠/١٠/١٧) لائحة تنظيمية لإنشاء المركز وتحديد اختصاصاته بموجب المادة ٨٠ والمادة ٤١ من قانون السلطة القضائية رقم ١ لسنة ٢٠٠٢، حيث نصت المادة الثانية من هذه اللائحة على إنشاء مركز أبحاث ودراسات قضائية يتبع رئيس مجلس القضاء مباشرة، وعلى الرغم من حداثة إنشاءه، فقد حقق مركز الأبحاث والدراسات القضائية إنجازات هامة في العام ٢٠١٠ تمثلت في مايلي:

١. إعداد الرؤية القانونية الخاصة بإنشاء محكمتي الجمارك البدائية والاستنافية واقتراح هيكليتها وتحديد احتياجات الإنشاء والتنسيق مع الجهات ذات الصلة لغايات إنشائها.
٢. تنظيم زيارة استطلاعية بتاريخ ٢٠١٠/١٢/٢٠ لوفد من مركز الأبحاث والدراسات القضائية والدائرة القانونية بوزارة المالية لمحاكم الجمارك البدائية والاستئنافية في المملكة الأردنية الهاشمية من اجل الاطلاع على التجربة الأردنية في القضاء الجمركي وتقديم المقترحات لمجلس القضاء الأعلى بهذا الخصوص.
٣. تنظيم زيارة لوفد من مركز الأبحاث والدراسات القضائية ستجري مطلع العام ٢٠١١ لزيارة المركز القومي للدراسات القضائية في جمهورية مصر العربية للاطلاع على تجربة هذا المركز في الأبحاث القضائية والاستفادة من هذه التجربة على هذا الصعيد.
٤. المشاركة في العديد من المؤتمرات والورشات والندوات التي تعقدها المؤسسات القانونية الفلسطينية وتقديم تقارير لمجلس القضاء الأعلى حول مجرياتها واستخلاص النتائج التي تمخضت عنها.
٥. المشاركة في صياغة جملة من التوصيات في اللجان التي شكلها مجلس الوزراء الفلسطيني لاقتراح تعديلات على القوانين والأنظمة السارية.
٦. قام المركز بوضع الخطة التفصيلية للأبحاث المنوي إجرائها في الربع الأول من العام ٢٠١١ في المواضيع التالية:
   - الطبيعة التنظيمية والموضوعية للقضاء الإداري في فلسطين وسبل التطوير.
   - حقوق التأليف في مصنفات المبادئ القانونية الصادرة عن المكتب الفني بالمحكمة العليا .
   - دور الإدارات القضائية في تعزيز استقلال السلطة القضائية.
   - الطبيعة القانونية لعقد تمويل الرهن العقاري.
٧- التحضير لإصدار التقرير السنوي السادس للسلطة القضائية للعام ٢٠١٠ بالتعاون مع الإدارات القضائية والمقرر نشره رسميا في العام ٢٠١١.

لقاء وفد من مركز الأبحاث والدراسات القضائية ووزارة المالية مع رئيس مجلس القضاء الأعلى الأردني للاطلاع على عمل محاكم الجمارك

تبنى مجلس القضاء
الأعلى في خطته الاستراتيجية للعام
٢٠١٠ هدفا رئيسا يتمثل في ضرورة إنشاء مركز
أبحاث ودراسات قضائية يتبع رئيس مجلس القضاء
الأعلى، ليتولى هذا المركز مهمة إجراء الدراسات والأبحاث
المرتبطة بالشأن القضائي بما يخدم الرؤية الاستراتيجية
المجلس نحو تطوير بنية وعمل النظام القضائي الفلسطيني،
وقد أصدر مجلس القضاء الأعلى في جلسته رقم (١٥/ ٢٠١٠
بتاريخ ٢٠١٠/١٠/١٧) لائحة تنظيمية لإنشاء المركز وتحديد
اختصاصاته بموجب المادة ٨٠ والمادة ٤١ من قانون السلطة
القضائية رقم ١ لسنة ٢٠٠٢، حيث نصت المادة الثانية
من هذه اللائحة على إنشاء مركز أبحاث
ودراسات قضائية يتبع رئيس مجلس
القضاء مباشرة،

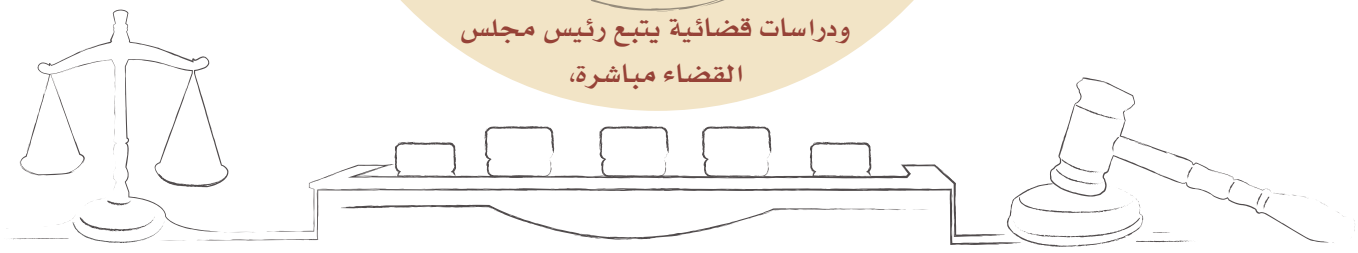

الفصل السادس

مؤشرات التطور في أداء القطاع المالي للسلطة القضائية في العام ٢٠١٠

أولا: تقرير الدائرة المالية:

بموجب المادة (٢) من قانون السلطة القضائية كلف مجلس القضاء الأعلى دائرة الشؤون المالية للمجلس بإعداد الموازنة الخاصة بالسلطة القضائية وتم عرضها على المجلس وأقرت ثم أرسلت إلى الجهات المختصة حسب القانون.

لقد دأبت الدائرة المالية على توفير كل ما يلزم من احتياجات السلطة القضائية رغم الإمكانيات المحدودة التي لا تفي بأدنى الالتزامات المطلوبة ، كما أشير إليه سابقا،ا تتكون الدائرة المالية لمجلس القضاء الأعلى من قسم الإيرادات وقسم النفقات ووقسم الأمانات، وفيما يلي إجمالي المبالغ المتوفرة في هذه الدوائر:

١. إيرادات المحاكم:

بلغ اجمالي ايرادات محاكم الضفة الغربية لسنة ٢٠٠٨ حوالي ١٦,١ مليون شيكل ومن ثم ارتفعت الى ٢٣,٩ مليون شيكل لسنة ٢٠٠٩. وارتفعت في عام ٢٠١٠ الى ٢٨,٥ مليون شيكل بنسبة زيادة ٧٧ ٪. وكانت اعلى نسبة مساهمة في الايرادات لعام ٢٠١٠ من بين المحاكم هي محكمة بداية نابلس فقد ساهمت بنسبة ١٦,٧ ٪ من مجموع الايرادات بحيث بلغ مجموع ايراداتها عام ٢٠١٠حوالي ٤,٨ مليون شيكل . تليها محكمة بداية رام الله حيث بلغ مجموع الايرادات ٤,٤ مليون شيكل بنسبة ١٥,٢ ٪ من مجموع الايرادات لسنة ٢٠١٠.

وبلغت ايرادات محكمة بداية جنين حوالي ٣,٨ مليون شيكل اي بنسبة ١٣,٢٪ . وكانت ادنى نسبة مساهمة خلال الفترة نفسها هما محكتا صلح اريحا والمحكمة العليا وحصتهما ٣٥٣،٣٦٥ الف شيكل و ٢٢٣،٨٨٩ الف شيكل ونسبة ايراداتهما ١,١ ٪ من مجموع الايرادات لسنة ٢٠١٠.

أعلى نسبة زيادة في الايرادات خلال الفترة ما بين ٢٠٠٨ – ٢٠١٠ شهدتها محكمة صلح اريحا فقد بلغت ٣٧٤٪ فقد تضاعفت اربع اضعاف من ٥ ,٧٤،٥٥٤ الف شيكل الى ٣٥٣،٣٦٥ الف شيكل خلال الفترة نفسها تليها محكمة صلح دورا بنسة ٢٢٥,١٪ خلال الفترة نفسها .

اجتماع للدائرة المالية في مجلس القضاء الأعلى

مدير الدائرة المالية السابق المرحوم سلام خضر في مؤتمر إدارة المحاكم

جدول رقم (٤٧): بيانات تفصيلية لإيرادات المحاكم المختلفة في العام ٢٠١٠.

اسم المحكمة	ايرادات ٢٠٠٨	ايرادات ٢٠٠٩	ايرادات ٢٠١٠	نسبة الزيادة ٢٠٠٨ –٢٠١٠	النسبة المئوية للمجموع لعام ٢٠١٠
المحمة العليا	٠,٠	٥٤،٧٩٣,٥	٢٢٣،٨٨٩,٠	٣٠٨,٦	٠,٧٨
بداية رام الله	٢،٧٧٩،٦١٠,٠	٣،٤١٢،٧٥٥,٠	٤،٤٢٥،٠٨٦,٠	٥٩,٢	١٥,٥٣
عدل رام الله	١،١٠٥،٠٣٢,٠	١،٣٧٤،٥١٩,٥	١،٣١٥،٣٧٥,٥	١٩,٠	٤,٦٢
حلحول	٤٧٠،٣٥١,٥	٧٦٠،٥٢٤,٥	١،٠٣٧،٦٧٥,٠	١٢٠,٦	٣,٦٤
الخليل	١،٥٩٦،٤٦٩,٥	٢،٥٠٦،٣٢٧,٠	٣،٠٩٦،٦٨٨,٠	٩٤,٠	١٠,٨٧
بيت لحم	٩٨٤،٨٢٤,٠	١،٦٧٠،٩٠٣,٥	١،٣٩٠،٠٤٣,٠	٤١,١	٤,٨٨
ب/أريحا	٣٧٨،٣٢٠,٥	١٨٢،٥٤٨,٥	٣٧٨،٥٧٦,٠	٠,١	١,٣٣
ص/أريحا	٧٤،٥٥٤,٥	٣٦٨،٠٧٣,٠	٣٥٣،٣٦٥,٠	٣٧٤,٠	١,٢٤
نابلس	٢،٧١٧،٠٤٢,٥	٤،٣٧٠،٦٧٧,٥	٤،٧٦٦،٣٢١,٥	٧٥,٤	١٦,٧٣
قلقيلية	٧٧٣،٤٤١,٠	١،٣٤٩،٥٣٠,٥	١،٨٠٠،٧٠٨,٠	١٣٢,٨	٦,٣٢
دورا	٦٧٥،١٢٢,٥	١،٢٧٢،٣٨٩,٠	٢،١٩٥،٠٠٨,٥	٢٢٥,١	٧,٧٠
طولكرم	١،٤٣٨،١٨٦,٥	١،٩٣٤،٧٠١,٠	٢،٧٠٦،٩١٣,٥	٨٨,٢	٩,٥٠
ب.جنين	٢،٢١١،٦٠٦,٥	٣،٤٥٦،٢٩٣,٥	٣،٧٧٨،٧٩٩,٠	٧٠,٩	١٣,٢٦
سلفيت	٤٧٥،٩٥٢,٠	٥٦١،٥٠٠,٣	٥٦١،٦٩١,٥	١٨,٠	١,٩٧
طوباس	٤٢٢،٦٥٣,٠	٥٨٢،٣٢٣,٥	٤٦٥،٨٣٢,٠	١٠,٢	١,٦٣
الإجمالي	١٦،١٠٣،١٦٦,٠	٢٣،٨٥٧،٨٥٩,٨	٢٨،٤٩٥،٩٧١,٥	٧٧,٠	١٠٠,٠

٢. نفقات المحاكم:

يقوم مجلس القضاء الاعلى بتغطية نفقاته بثلاث عملات الشيكل والدينار والدولار من موازنة المجلس المقرة من رئاسة الوزراء ضمن موازنة السلطة العامه وكذلك من الدول المانحة ومنحة الرئيس، بلغت النفقات التشغيلية والرأسمالية والتطويرية للمجلس بعملة الشيكل عام ٢٠٠٨ (٦٢٣،١٣٧) شيكل في حين ارتفعت النفقات الى (١،٠٨٨،٦٢٢) شيكل في عام ٢٠٠٩ . واصلت ارتفاعها في عام ٢٠١٠ لتصل الى (٣،٢٢٩،٩٣٢) شيكل.

أما نفقات المجلس في عام ٢٠٠٩ بعملة الدينار بلغت (٤٠،٠٠٠) دينار في حين ارتفعت في عام ٢٠١٠ الى (٤٥٠،٥٢٨) دينار. بعملة الدولار فقد بلغت نفقات المجلس في عام ٢٠٠٨ (٣٤،٧٩١,٣) دولار وفي عام ٢٠٠٩ ارتفعت لتصل الى (٢٦،٠٥٢,٩) دولار علما ان هذه النفقات صرفت من منحة الرئيس. اما في عام ٢٠١٠ فقد وصلت الى (٧٦٥،٦٨٥,٦٨) دولار. كما تم تغطية نفقات بمبلغ ١٠٠،٠٠٠ دولار من ، UNDP٢ ، ومبلغ ١٢٠,٠٠٠ دولار من UNDP.

٣. مؤشرات الأداء في النظام المالي في مجال الايرادات والمصروفات:

تظهر النتائج ان إجمالي الإيرادات من جميع المحاكم عام ٢٠٠٨ قد بلغ حوالي ١٦,١ مليون شيكل ارتفعت إلى ٢٣,٩ مليون شيكل عام ٢٠٠٩ وواصلت الإيرادات

ارتفاعها إلى ٢٨,٥ مليون شيكل عام ٢٠١٠ بنسبة زيادة ٧٧٪ عام ٢٠١٠ بالمقارنة مع عام ٢٠٠٨ فيما يلي أهم المؤشرات في جانب الإيرادات والمصروفات:

- شهدت الإيرادات من جميع المحاكم زيادة مطردة فقد ارتفعت عام ٢٠٠٩ بنسبة ٤٨,٤٪ بالمقارنة مع عام وواصلت الارتفاع عام ٢٠١٠ بنسبة ٧٧٪ بالمقارنة مع عام ٢٠٠٨.
- ازدادت المصروفات عام ٢٠٠٩ بنسبة ٨٨,٦٪ بالمقارنة مع عام ٢٠٠٨، كما تضاعفت المصروفات عشرة مرات عام ٢٠١٠ بالمقارنة مع ٢٠٠٨ وحوالي ستة مرات بالمقارنة مع عام ٢٠٠٩.

٤. أمانات المحاكم:

٤,١. أرصدة الأمانات بالشيكل: يظهر كشف الأمانات أن المحاكم تحتفظ بأموال بثلاث عملات هي الشيكل و الدينار الأردني و الدولار الأمريكي ، بلغ رصيد آخر المدة عام ٢٠٠٨ حوالي ٦,٨ مليون شيكل ارتفع عام ٢٠٠٩ حوالي ٧,٢ مليون شيكل وواصل ارتفاعه إلى ٩,٩ مليون شيكل في عام ٢٠١٠، فكانت نسبة الزيادة في الرصيد ٤٦٣٪. فيما يلي تفاصيل عن الأمانات بالشيكل:

- رصيد أول المدة: ارتفع رصيد أول المدة في عام ٢٠٠٨ من ٣,٣ مليون شيكل إلى ٦,٨ مليون شيكل لعام ٢٠٠٩ و واصل ارتفاعه عام ٢٠١٠ إلى ٧,٢ مليون شيكل تقريباً بنسبة زيادة ١١٣٪.
- مجموع الإيداعات: انخفضت الإيداعات من ١٣ مليون عام ٢٠٠٨ إلى ١٠ مليون لعام ٢٠٠٩ ومن ثم ارتفعت بعام ٢٠١٠ إلى ٢٣ مليون شيكل بنسبة زيادة ٧٧٢٪.
- مجموع المصروفات: ارتفعت المصروفات من ٩,٦ مليون شيكل لعام ٢٠٠٨ إلى ٩,٩ مليون شيكل عام ٢٠٠٩ و واصلت ارتفاعها إلى ٢٣ مليون شيكل لعام ٢٠١٠ بنسبة زيادة ١١٢٪.
- الفوائد الدائنة: ارتفعت بنسبة ١٥٠٪ عام ٢٠١٠ بالمقارنة مع عام ٢٠٠٨.
- الفوائد المدينة: ارتفعت بنسبة ١٤١٪ خلال الفترة من (٢٠٠٨-٢٠١٠).

٤,٢. أرصدة الأمانات بالدينار: بلغ رصيد آخر المدة عام ٢٠٠٨ حوالي ٢,٩مليون دينار، ارتفع عام ٢٠٠٩ حوالي ٤,١ مليون دينار و واصل ارتفاعه إلى ٥,٦ مليون دينار في عام ٢٠١٠، فكانت نسبة الزيادة في الرصيد ٩٣٤٪ . فيما يلي تفاصيل عن الأمانات بالدينار:

- رصيد أول المدة: ارتفع رصيد أول المدة في عام ٢٠٠٨ من ١,٧ مليون دينار إلى ٢,٩ مليون دينار لعام ٢٠٠٩ و واصل ارتفاعه عام ٢٠١٠ إلى ٤,١ مليون دينار تقريباً بنسبة زيادة ١٤٣٪.
- مجموع الإيداعات: ارتفعت الإيداعات من ٢,٩ مليون عام ٢٠٠٨ إلى ٣,٩ مليون لعام ٢٠٠٩ و من ثم ارتفعت بعام ٢٠١٠ إلى ٥,١ مليون دينار بنسبة زيادة ٧٨٧٪.
- مجموع المصروفات: ارتفعت المصروفات من ١,٧ مليون دينار لعام ٢٠٠٨ إلى ٢,٥ مليون دينار عام ٢٠٠٩ و واصلت ارتفاعها إلى ٣,٧ مليون دينار لعام ٢٠١٠ بنسبة زيادة ١١٢٪.
- الفوائد الدائنة: انخفضت بنسبة ٩٧٪ عام ٢٠١٠ بالمقارنة مع عام ٢٠٠٨.
- الفوائد المدينة: ارتفعت بنسبة ١٦٣٪ خلال الفترة من (٢٠٠٨-٢٠١٠).

٤,٣. أرصدة الأمانات بالدولار: بلغ رصيد آخر المدة عام ٢٠٠٨ حوالي ٩٣ ألف دولار ، انخفض عام ٢٠٠٩ فأصبح حوالي ٩١ ألف دولار و من ثم ارتفع إلى ٣٩٥ ألف دولار في عام ٢٠١٠ ، فكانت نسبة الزيادة في الرصيد ٣٢٣٪. فيما يلي تفاصيل عن الأمانات بالدينار:

- رصيد أول المدة: ارتفع رصيد أول المدة في عام ٢٠٠٨ من ٣٨ ألف دولار إلى ٩٣ ألف دولار لعام ٢٠٠٩ ومن ثم انخفض عام ٢٠١٠ إلى ٩١ ألف دولار تقريباً فبالمقارنة للفترة من ٢٠٠٨-٢٠١٠ ارتفع رصيد أول المدة بنسبة زيادة ١٩٣٪.
- مجموع الإيداعات: ارتفعت الإيداعات من ٢٨٧ ألف دولار عام ٢٠٠٨ إلى ١,٤ مليون لعام ٢٠٠٩ و من ثم انخفضت بعام ٢٠١٠ إلى ١,٣ مليون دولار فبالمقارنة للفترة من عام ٢٠٠٨-٢٠١٠ ارتفعت نسبة الإيداعات بنسبة زيادة ٣٣٩٪.
- مجموع المصروفات: ارتفعت المصروفات من ٢٣٢ ألف دولار لعام ٢٠٠٨ إلى ١,٤ مليون دولار عام ٢٠٠٩ ومن ثم انخفضت إلى ٩٥٩ ألف دولار لعام ٢٠١٠ فبالمقارنة للفترة من عام ٢٠٠٨-٢٠١٠ ارتفعت نسبة المصروفات بنسبة زيادة ٣١٣٪.
- الفوائد الدائنة: انخفضت بنسبة ١٠٠٪ عام ٢٠١٠ بالمقارنة مع عام ٢٠٠٨.
- الفوائد المدينة : انخفضت بنسبة ٥١٪ خلال الفترة من (٢٠٠٨-٢٠١٠).

جدول رقم (٤٨): كشف تفصيلي بأمانات المحاكم و نسبة الزيادة للأعوام (٢٠٠٨-٢٠١٠)

البيان	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	نسبة الزيادة ٢٠٠٨-٢٠١٠
الرصيد أول المدة بالشيكل	٣٣٤١٥٢٢	٦٧٧٠٢١٢,٩	٧١٥٠٢٦٤,٥٨	١١٣,٩٨
مجموع الإيداعات بالشيكل	١٣١١٠٦٤٠	١٠٣٠٤٩٨٨,١٥	٢٣٢٣٨٤٧٧,٤٥	٧٧,٢٥
مجموع المصروفات بالشيكل	٩٦٥٣١٦٢	٩٩١٧١٠٦,٣	٢٠٤٦٨٦٨٠,٨٣	١١٢,٠٤
الفوائد الدائنة بالشيكل	٧٦٤,٧٣	١٠٩٢,٩٥	١٩١٦,٧	١٥٠,٦٤
الفوائد المدينة بالشيكل	٢٩٥٥٢,٤٤	٨٩٢٣,٥٤	١٢٢٨٢,٥٦	١٤١,٥٦
رصيد آخر المدة	٦٧٧٠٢١٢,٢٩	٧١٥٠٢٦٤,١٦	٩٩٠٩٦٩٥,٣٤	٤٦,٣٧
الرصيد أول المدة بالدينار	١٧٠١٣٢٧	٢٨٧٣٤٥٠	٤١٤٣١٨٥,٦١	١٤٣,٥٣
مجموع الإيداعات بالدينار	٢٨٩٠٣٩٦	٣٨٥٥٠٥٢,٢	٥١٦٦٧٥٦,٧٣	٧٨,٧٦
مجموع المصروفات بالدينار	١٧٦٥٠٣٧	٢٥٣٧٤٥٧,١	٣٧٤٨٦٧٢,١٩	١١٢,٣٨
الفوائد الدائنة بالدينار	٤٨٤٦٦,٦٩	١٣,٦٧	١٠٠٩,١٤	-٩٧,٩٢
الفوائد المدينة بالدينار	١٥١٧,٨٤	٤٧٨٧٣,١	٣٩٩٧,٨٢١	٣٦٣,٣٩
رصيد آخر المدة	٢٨٧٣٦٣٤,٨٥	٤١٤٣١٨٥,٦٧	٥٥٥٨٢٨١,٤٦٩	٩٣,٤٢
الرصيد أول المدة بالدولار	٣٨٢٠٣,٣٢	٩٣٢٤٥,٨٣	٩١٤٠٥,٢٢	١٣٩,٢٦
مجموع الإيداعات بالدولار	٢٨٧٤٠٨,٤	١٣٨٥٤٠١,٩	١٢٦٣٦٩٨,٣	٣٣٩,٦٩
مجموع المصروفات بالدولار	٢٣٢١٩٩,٥	١٣٨٧١٧٦,٨	٩٥٩٤٩٣,٤٣	٣١٣,٢٢
الفوائد الدائنة بالدولار	٣٨٢,٧٢	٠	٠	-١٠٠,٠٠
الفوائد المدينة بالدولار	٥٤٩,٠١	٦٥,٧٣	٢٦٧,٠٦	١٤٨,٦٤
رصيد آخر المدة	٩٣٢٤٥,٩٣	٩١٤٠٥,٢	٣٩٥٣٤٣,٠٣	٣٢٣,٩٨

ويظهر النتائج ان إجمالي الإيرادات من جميع المحاكم عام ٢٠٠٨ قد بلغ حوالي ١٦,١ مليون شيكل ارتفعت إلى ٢٣,٩ مليون شيكل عام ٢٠٠٩ وواصلت الإيرادات ارتفاعها إلى ٢٨,٥ مليون شيكل عام ٢٠١٠ بنسبة زيادة ٧٧٪ عام ٢٠١٠ بالمقارنة مع عام ٢٠٠٨ فيما يلي أهم المؤشرات في جانب الإيرادات والمصروفات:

- شهدت الإيرادات من جميع المحاكم زيادة مطردة فقد ارتفعت عام ٢٠٠٩ بنسبة ٤٨,٤٪ بالمقارنة مع عام وواصلت الارتفاع عام ٢٠١٠ بنسبة ٧٧٪ بالمقارنة مع عام ٢٠٠٨.
- ازدادت المصروفات عام ٢٠٠٩ بنسبة ٨٨,٦٪ بالمقارنة مع عام ٢٠٠٨، كما تضاعفت المصروفات عشرة مرات عام ٢٠١٠ بالمقارنة مع ٢٠٠٨ وحوالي ستة مرات بالمقارنة مع عام ٢٠٠٩.

ثانياً: تقرير دائرة اللوازم والمخازن:

تتولى دائرة اللوازم والمخازن في مجلس القضاء الأعلى مهمة تغطية الاحتياجات اللوجستية للمحاكم النظامية والادارات القضائية بكافة المتطلبات اللازمة لحسن سير العمل بهذه المحاكم والإدارات، وبما يتوافق مع السياسة المالية لمجلس القضاء الأعلى وتعليماته.

وتبذل هذه الدائرة جهودا كبيرة في توفير هذه الاحتياجات في الوقت المناسب وبالسرعة الممكنة من اجل استمرار الخدمة للجمهور دون انقطاع، وقد حققت هذه الدائرة

مستوى عال من الكفاءة في القيام بمهامها في العام ٢٠١٠ وفق ما تبينه نماذج الصرف وسندات الاضافة والاعارة التي تظهر بشكل تفصيلي قيام هذه الدائرة بتغطية احتياجات المحاكم بكافة مستوياتها وبشكل مكثف، ويظهر التقرير الذي أعدته هذه الدائرة جميع المستلزمات التي وفرتها الدائرة للمحاكم والادارات وما هو متوفر في المخازن والشركات التي قامت الدائرة بالتعامل وفق نماذج معتمدة أصولا ومعدة لهذا الغرض بقصد الوصول إلى أعلى مستوى من الشفافية والانسيابية والوضوح في عمل هذه الدائرة ، وتظهر بيانات الدائرة نموا وتسارعا كبيرا في قدرة مجلس القضاء الأعلى على توفير احتياجات المحاكم والاهتمام الكبير في توفيرها للمحاكم، في وفيما يلي مجموعة من النماذج التي استخدمتها الدائرة في عملها في العام ٢٠١٠.

اجتماع دائرة اللوازم العامة لتوزيع المهام اليومية

نماذج سندات الإيداع والصرف المستخدمة في دائرة اللوازم والمخازن

السند	المورد	الصنف	الكمية	التكلفة	التاريخ	ملاحظات
٩	شركة معايعة	كرسي ظهر عالي	٣٢	١٩٣٠٤٠	٢٠١٠/٠٢/٢٢	
		كرسي موظف	١٤٧			
		خزانة خشب	٤٧			
		خزانة رفوف	٣٤			
		مكتب موظف	٣٠			
		خزانة ٤ جوارير	١٩			
		مساعد جانبي	٣			
١١	الاوائل	منصة قاعة	١	١٨١٨٢	٢٠١٠/٠٢/٢٤	منحة
		كاونتر فضاة	١			
		طاولة نيابة	١			
		طاولة محامين	١			
١٦	تكنوجراف	لافتات ارشادية	٢١	٧٢٢	٢٠١٠/٠٣/٠٣	
٢٠	نور	ارمات منع التدخين	١١٠	٤٢٩٠	٢٠١٠/٠٣/١٠	
٢٧	تكنوجراف	ختم يدوي تصديق الوكالات	١	٢٠٨	٢٠١٠/٠٤/٠٥	
		ختم صندوق	١			
		اختام للاقسام	٥			

٢٨	ابو مويس	كاونتر	٢٣	٨٠٤٦٠	٢٠١٠/٠٤/١١	
		طربيزه ريشت	١١			
		طاولة كمبيوتر	٥١			
		طاولة فاكس	٣٥			
		وحدة جوارير	٣٠			
		كرسي S	٦٦			
		كرسي انتظار منجد	٣٨			
٤٢	شركة بيونير	ختم دائري	١	١٥٠	٢٠١٠/٠٦/١٠	
		ختم مستطيل	١			
٤٣	شركة بيونير	ختم دائري	١	٧٥	٢٠١٠/٠٦/١٠	
٤٤	شركة جلاسكو	قاطع زجاج	١	٥٩٠٠	٢٠١٠/٠٦/١٠	جنين
٤٥	شركة سمارة	تركيب حمايات	٤٤,٥ م	٦٨٢١	٢٠١٠/٠٦/١٠	جنين
٤٦	شركة سمارة	تركيب حمايات	٧ م	١٤٠٠	٢٠١٠/٠٦/١٠	جنين
٤٧	عبدالكريم العتماوي	تركيب واجهة مع زرفيل	١	٣٩٥٠	٢٠١٠/٠٦/١٤	
٤٨	احمد الطوخي	ماتور ماء	١	٦٥٠	٢٠١٠/٠٦/١٥	
٤٩	شركة جلوبال تك	اعمال صيانة و تركيب	١	١٨٠٠٠	٢٠١٠/٠٦/١٦	
٥٠	شركة جلوبال تك	توريد اجهزة كهربائية	ـــــ	١٦٠٠٠	٢٠١٠/٠٦/١٦	
٦١	شركة CCS	BATCH PANEL	١	٨٥ $	٢٠١٠/٠٧/٢٥	
٦٢	اكرم سبيتاني	تلفاز LCD	٢	٤٧٤٠	٢٠١٠/٠٨/٠٣	
٦٤	مشغل الجولاني	شباك النظارة	٤	٤٥٠	٢٠١٠/٠٨/٠٨	الخليل
٦٧	تكنوجراف	ختم صندوق للمالية	١	٤٠	٢٠١٠/٠٨/٢٤	
٦٨	كهرباء عبدو	شفاط هواء	٣	٣٣٠	٢٠١٠/٠٩/١٥	

السند	المورد	الصنف	الكمية	التكلفة	التاريخ	ملاحظات
٧٣	جفال	هاتف فيليبس	١٠	٥٩٠	٢٠١٠/١٠/٠٣	
٧٦	الشافعي	كولر ماء	١	٩٥٠	٢٠١٠/١٠/١٨	جنين
٨٠	الجرمق	كاميرا مراقبة خارجية	١	٥٧٠	٢٠١٠/١١/٢٤	
٨١	ابو مويس	صندوق شكاوي	١٥	٤٥٠٠	٢٠١٠/١٢/٠٨	
٨٧	رمزي	قفص اتهام	١	٩١٥	٢٠١٠/١٢/٠٩	قلقيلية
٩٠	سمارة	حمايات	١	٢٥٠٠	٢٠١٠/١٢/١٢	
٩١	سمارة	حمايات	٢٧ م	٨١٠٠	٢٠١٠/١٢/١٢	
٩٢	سمارة	تركيب حمايات و قفص	ـــــ	٤٠٠٠	٢٠١٠/١٢/١٢	
٩٣	حضارة	راوتر مع توصيلات شبكة	١	١٢٧٧٥٦	٢٠١٠/١٢/١٩	
٩٧	ماجد حسونة	تركيب حمايات	١	٨٨٢	٢٠١٠/١٢/٢٢	الخليل
٩٨	زلوم اخوان	تلبيس واجهة	١	٧٥٠	٢٠١٠/١٢/٢٢	الخليل
٩٩	شركة CCS	٢٠٥٥ طابعة	٢٠	٧٨٠٠ $	٢٠١٠/١٢/٢٢	

الصنف(قرطاسية)	رقم السند	المورد	الكمية	التاريخ
مساطر	٢	شركة السوسن	٢٠٠	٢٠١٠/٠٢/١١
	٨٦	شركة السوسن	٣٠٠	٢٠١٠/١٢/٠٨
CD	٣١	انظمة الحاسبات	١٠٠٠	٢٠١٠/٠٤/٢٠
ورق ملاحظات(مكعب)	٦٩	شركة تدمر	٣٠٠	٢٠١٠/٠٩/١٥
ارواب قضاء	٨٤	ابو مويس	١٠٠	٢٠١٠/١٢/٠٨
ماوس USB	٥٣	شركة صبري	٥٠	٢٠١٠/٠٦/٢٤
ماوس عادي	٥٣	شركة صبري	٥٠	٢٠١٠/٠٦/٢٤

الصنف(مطبوعات)	رقم السند	المورد	الكمية	التاريخ
ورق A٤	٧٠	شركة تدمر	٥٠٠٠	٢٠١٠/٠٥/٢١
امر حبس لعدم دفع الدين	٧	الموسسة العربية	٣٠٠	٢٠١٠/٠٢/١٤
دفاتر صندوق	١	الموسسة العربية	٣٠٠٠	٢٠١٠/٠٢/١١
	٩٥	شركة الوان	٤٠٠٠	٢٠١٠/١١/٢٨
خلاصة حكم جزائي	٧٥	شركة الوان	٢٠٤	٢٠١٠/١٠/١٨
دفاتر رد امانة	١٥	شركة حجازي	٤٠٠	٢٠١٠/٠٣/٠٣
	١١٦	شركة حجاوي	٢٠٠٠	٢٠١٠/١٢/٠٦
دفتر علم وخبر وتبليغ	٧٥	شركة الوان	٢١٠	٢٠١٠/١٠/١٨
مغلفات كبير	٢٩	شركة تدمر	٢٥٠٠٠	٢٠١٠/٠٤/١٥
مغلفات وسط	٢٩	شركة تدمر	٢٥٠٠٠	٢٠١٠/٠٤/١٥
	١١٠	دار المستقبل	٣٠٠٠٠	٢٠١٠/١٢/٣٠
مغلفات صغير	٥٧	شركة تدمر	٢٠٠٠٠	٢٠١٠/٠٧/١٢
مذكرة توقيف	٧٥	شركة الوان	٢٠٥	٢٠١٠/١٠/١٨
سجل اجراء	٥٩	شركة حجازي	٤٩	٢٠١٠/٠٧/١٣
سجلات عدل	٩٦	الموسسة العربية	٩٠٠	٢٠١٠/١٢/٢٢
سجلات العدل العليا	١١٠	دار المستقبل	٢٥	٢٠١٠/١٢/٣٠
ملفات تنفيذ DBK	٢٩	بيت المقدس	٢٠٨٠٠	٢٠١٠/٠٥/٠١
	١٠٧	بيت المقدس	٣٠٠٠٠	٢٠١٠/١٢/٠٩
ملفات حقوق DBK	٣٨	بيت المقدس	٦٤٠٠	٢٠١٠/٠٥/٠١
ملفات جزاء DBK	٣٩	بيت المقدس	٢٠٦٠٠	٢٠١٠/٠٥/٠١
	١٠٦	بيت المقدس	٣٠٠٠٠	٢٠١٠/١٢/٠٩
ملفات استئناف DBK	٣٨	بيت المقدس	٢٠٤٠٠	٢٠١٠/٠٥/٠١
مغلفات صغير للرئيس	٥٨	شركة تدمر	٢٠٠٠	٢٠١٠/٠٧/١٢
مغلفات وسط للرئيس	٥٨	شركة تدمر	٥٠٠٠	٢٠١٠/٠٧/١٢
مغلفات A٤ لرئيس المجلس	٥٨	شركة تدمر	٢٠٠٠	٢٠١٠/٠٧/١٢
مغلفات كبير للرئيس	٥٨	شركة تدمر	٤٠٠٠	٢٠١٠/٠٧/١٢

الاصناف التي صرفت	رام الله	الخليل	طولكرم	الشؤون الادارية	الشؤون المالية	ادارة المحاكم	حلحول	الاستئناف	جرائم الفساد	قلقيلية	اريحا	بيت لحم	المجموع
دفاية كهربائية ٣ شمعات	٣	٥			١							٧	١٩
كمبيوتر	٩	٣	٥	٢	٢	٤	٢	١١		٧	٣	٢	٧٩
صندوق شكاوي	١	١	١				١	١		١	١	١	١٤
طابعة	٥	٣	٢	١		١		١		١		١	٢٠
شاشة كمبيوتر	١٨	٥	٨	٢		٣	٢	١٣	١	١٠	٣	٣	١٠٢
كرسي موظف	١٣	١٢		٥	٦	٢		٥		١٥	٧		٩٢
كرسي قاضي	٧	٢			١	١	١	٦		٤	٢		٢٨
كرسي انتظار	١٠	٦		٤			٦				٦		٥٦
مكتب قاضي						١		٣		١	٢		٨
مكتب موظف	٣				١	٢		٢			٥		١٧
طاولة وسط وجه زجاج	١			١							١		٥
طاولة T										١	١		٥
وحدة جوارير						١		٣			٢		٩
سكنر							١				١		٣
موزع ثنائي										٣			٤
رفوف										٤٨			٤٨
اعمدة										٣٠			٣٠
هاتف	٨				١	٤		٤		٤			٣٦
سماعة حائط										١			١
مقعد ثلاثي										٣			٣
حامل تلفون و فاكس متحرك										١			١
وحدة خزانة جانبية خشبية					١					١			٢
خزانة خشب وجه زجاج				١		٣		٣		٢			١٥
خزانة خشبية ٤ جوارير مع قفل										١			٤
خزانة خشبية ١٨ جارور	٢									٢			٧
لوحة اعلانات									١				١
سماعات كمبيوتر				٢					٢				٥
آلة حاسبة	٣		٢						٢				١٣
خزانة رفوف خشبية	١				٤			١					٢٤
طاولة كمبيوتر					١	٣		٣					٢٦
مكيف			٤					٢					٨
فاكس	١			١				١					٣
خزانة رفوف خشبية (قواطع)	٢					١٠							١٢

الاصناف التي صرفت	رام الله	الخليل	طولكرم	الشؤون الادارية	الشؤون المالية	ادارة المحاكم	حلحول	الاستئناف	جرائم الفساد	قلقيلية	اريحا	بيت لحم	المجموع
خزانة خشبية ٤ درفات						١							١
لاب توب				١	١								٢
كرسي سكرتارية					١								٢
ROUTER					١								١
SWITCH	٢	١											٤
كيبل موزع شاشة		١											١
سماعات مناداه	٣												٣
جرس	٢												٣
مروحة عامود	١												٤
قاصة حديدية	١												١
كرسي انتظار (عظم) سكني	١٩												١٩
فيدر سكنر	١												١
خزانة ملفات	٢												٢
ماكنة تصوير	١												١
جهاز مناداة													١
سرير مفرد													١
كاميرا ديجيتال													١
طاولة فاكس													١
طربيزه ريشت													١
غاز ٣ عيون													١
اسطوانة غاز ١٢ كغم													١
طاولة خشب رجل حديد													١
مساعد جانبي													٢

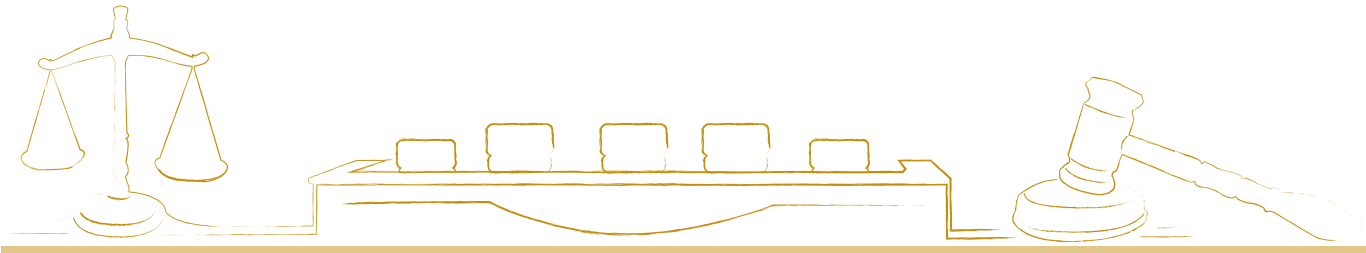

3. Statistics department: Counts the legal cases that the regular courts process as well as the new cases.

Eleventh: The performance of the HJC Secretariat

The HJC Secretariat made a number of successes in 2010. It managed to realize its objectives in line with the strategy of the Judicial Authority. The successes were also in line with an institutional vision that sought to improve its services. The Secretariat also implemented the decisions of HJC concerning transfers and prepared for the HJC meetings. It also oversaw the affairs of the judges, including appointments, retirements, and allowances.

Twelfth: The performance of the Research Center of Judicial and Studies

The Research Center of Judicial and Studies (RCJS) made a number of achievements in 2010 despite being recently established. The achievements include prepare the vision for a court of first instance and appeal for customs, propose structure for the court, define the court's requirements, coordinate with relevant parties, and organize a visit to the Jordanian Court of First Instance and Appeal for Customs. The purpose of the visit was to learn from the Jordanian experiment. The Center also organized a mission to the National Center for Judicial Studies in Egypt early 2011. RCJS took part in a number of conferences, workshops, and symposiums by the Palestinian judicial establishments. RCJS submitted reports about such activities to HJC and provided recommendations to committees created by the Council of Ministers (CoM) to propose amendments to effective laws and regulations. RCJS also set up a detailed plan for the researches of the first quarter of 2011.

Thirteenth: Performance indicators of the financial system

According to findings, the total revenues of the courts in 2008 was approximately NIS 16.1 million. This figure rose to NIS 23.9 million in 2009 and to NIS 28.5 million in 2010 (at 77% increase compared to 2008). These are the key indicators of revenues and expenses:

- The revenues of the courts rose by 48.64% in 2009 and by 77% in 2010 compared to 2008.
- Expenses increased by 88.6% in 2009 compared to 2008. They were ten times the expenses of 2008 and six times the expenses of 2009 in 2010.

Regular Courts and Quality Control Department. The Administration implemented through the Administrative and Financial Affairs Directorate a number of activities in 2010 including supervising personnel (appointments, transfers, promotions …etc.) Also, the Directorate archived staff files, numbered them, and renewed them. It also prepared new files for new staff members. The Directorate safeguarded all documents and data of staff, set up personnel policies in cooperation with the decision makers. The Directorate oversaw correspondence and cooperation with the General Personnel Council in job placements.

Eighth: The performance of the Judicial Media Center and PR Department in 2010

The Judicial Media Center and PR Department report to the Head of HJC. They are the connecting point between the Palestinian judiciary and the public. They aim to improve the confidence of the public in the judiciary and raise awareness in this regard. The Media Center carried out the following:

1. Broadcast important news reports about the activities of the Judicial Authority in 2010 such as the 3rd Judicial Conference, Judges and Public Prosecution Conference, signing an MoU with Birzeit University, opening an exhibition about the rule of law by the Head of HJC, press conferences about judicial inspection, court management, and other information.
2. Publishing five issues of "Our Judiciary" bulletin, which focused on news and key investigations, essays, and legal opinions.

Ninth: The performance of the Information Technology Department

The IT Department of HJC is responsible for computerized services at courts. The Department facilitates the judiciary function and the function of the Palestinian courts in order to develop the judicial system. The Department made key achievements in 2010 such as:

1. Implement Mizan 2 program at Ramallah courts compound and the Implementation Department.
2. Provide necessary electronic equipment for courts' use and monitor the day-t-day work of courts and HJC departments.
3. Create a version of Mizan 2 for the use of the AG office and the public prosecution departments.
4. Electronic linkage with the Palestinian Bar Association.
5. Create a program for the Movement Department of HJC.

Tenth: Performance of the Technical Office

The Technical Office is responsible for publishing the judicial laws, the legal principles approved by the High Court, and it oversees the library. The following are the achievements of the Technical Office:

1. Paper bulletin: Publishes the legal principles of the High Court in the West Bank and Gaza Strip.
2. Electronic bulletin: Publishes all judicial laws on the Muqtafi website.

- In courts of first instance as appeal courts, the number of cases rose from 125 a month in 2008 to 289 a month in 2010 (a 90% increase, including 55% increase in civil cases and 110% increase in criminal cases).
- In the high court, the number of cases rose from 39 a month in 2008 to 84 a month in 2010 (a 115% increase).
- In courts of cassation, the number of cases rose from 38 a month in 2008 to 84 a month in 2010 (a 121% increase).
- In implementation departments, the number of cases rose from 891 a month in 2008 to 1021 a month in 2010 (a 15% increase).

3. **Average number of ruled cases per judge**

- The number of ruled cases (civil, criminal, and traffic) by judge increased in 2010 in comparison with 2008. In magistrate courts the number of cases rose from 1590/judge in 2008 to 2377/judge in 2010 (a 49% increase, including 40% increase in civil cases and 79% increase in criminal cases and 41% increase in traffic cases).
- In courts of first instance, the number of cases rose from 48/judge in 2008 to 73/judge in 2010 (a 52% increase, including 24% increase in civil cases and 214% increase in criminal cases).
- In courts of first instance as appeal courts, the number of cases rose from 39/judge in 2008 to 62/judge in 2010 (a 59% increase, including 6% increase in civil cases and 96% increase in criminal).

Sixth: Planning and Project Management Unit

- The different department of HJC submitted their requirements to the Unit in 2010 and the Unit acted accordingly by preparing project proposals to fulfill the requirements. This was based on a strategic vision to achieve the desired goals in cooperation with donors. The projects included technical assistance to the financial management of HJC. This was carried out through an expert who assessed the situation of the financial department and trained the department's staff. The expert also prepared an action plan to develop the department, change it organizational structure, establish the Research Center of Judicial Studies (RCJS), establish libraries of judicial references at West Bank courts, and support MIS and Technology Unit. The projects also included support for establishing magistrate courts. The Unit represented HJC in a number of work groups including the justice sector group, technical justice sector group, implementation of donors' financial support obligations, the technical steering committee of court building, the Palestinian – European Committee, judges training committee, budget committee, and training committee.

Seventh: The performance of the Court Administration

The Administration held its first conference "The Role of Court Administration in Empowering the Effectiveness of the Judiciary" during May 20 to 22, 2010. The conference announced the new position for the Head of Bureau of

- 4% of the piled up cases. The majority of the legal cases about traffic was processed.
- Courts of first instance: The courts processed 89% of the cases in 2008, including 98% civil and 57% penal cases). The percentage climbed to 93% in 2010 including 79% of the civil cases and 159% of the penal cases.
- Courts of first instance as appeal courts: The courts processed 102% of the cases in 2008, including 98% civil and 110% penal cases).
- High Court of Justice: The performance at the High Court of Justice improved from 66% in 2008 to 73% in 2009 and to 100% in 2010, which means that the Court processed all cases.
- Court of Cassation: This court processed 93% of the cases in 2008, and 88% in 2009 and 62% in 2010.
- Courts of appeal in Ramallah and Jerusalem: The courts processed 95% of the cases in 2008; however, the percentage dropped to 91% in 2009 and rose to 103% in 2010.
- Implementation departments: The departments processed 87% of the cases in 2008. They processed 52% in 2009 and 51% in 2010.

1. **The rate of processed cases each month**

- The rate of the monthly processed civil, penal, and traffic cases in 2010 rose compared to 2008. This number registered 5,963 in 2008; however, it rose to 10,498 in 2010 (at 76% increase, including an increase of 65% in civil cases, 110% in penal cases, and 76% in traffic cases).
- Penal and civil cases at courts of first instance: The rate of processed monthly penal cases increased from 204 in 2008 to 358 in 2010 (a 75% increase, including 44% in civil cases and 266% in penal cases).
- Penal and civil cases at courts of first instance as appeal courts: The rate of processed monthly penal and civil cases increased from 204 in 2008 to 358 in 2010 (a 100% increase, including 75% in civil cases and 148% in penal cases).
- High Court of Justice: The number of monthly processed cases increased from 26 in 2008 to 84 in 2010 (an increase of 223%.
- Cassation court: The number of monthly processed cases increased from 35 in 2008 to 52 in 2010 (an increase of 49%).
- Implementation departments: The number of monthly processed cases increased from 774 in 2008 to 1020 in 2010 (an increase of 32%).

2. **Average number of incoming cases**

This indicator shows the public confidence in the judicial system and its capacity to solve their problem.

- The average number of civil, criminal, and traffic legal cases rose in 2010 in comparison with 2008. In magistrate courts the number of cases rose from 6104 a month in 2008 to 10070 a month in 2010 (a 65% increase, including 54% increase in civil cases and 58% increase in criminal cases and 69% increase in traffic cases).
- In courts of first instance, the number of cases rose from 229 a month in 2008 to 383 a month in 2010 (a 67% increase, including 78% increase in civil cases and 29% increase in criminal cases).

2. **Admin staff capacity building**

A number of workshops for staff were held in 2010. They were a continuation of the workshops that started in 2009 as part of the training plan targeting court staff. The training was in coordination with HJC departments, and included,

a. Training on the unified procedures of the courts, implementation departments, justice departments, and notary public departments. The number of participants in the training from the notary public departments was 30 and 39 joined the training from the implementation departments, and 30 clerks from the courts of first instance and magistrate court.

b. Training on the unified procedures of the notification departments. The training targeted notification people and writers of notifications whose number totaled 88.

c. Management, planning, and quality control concepts: This training targeted 75 staff members.

d. Specialized training courses including training of trainers on Mizan 2. This training covered 20 employees. Project management training: This training targeted 9 employees from courts.

Fourth: Empowerment of control, accountability, and transparency

The Judicial Inspection Department carried out the following:

1. The Department paid 96 inspection visits to magistrate courts, courts of first instance, and the appeal courts of Ramallah and Jerusalem in 2010. The average number of visits to each court was 3 to 4 visits.
2. The head of HJC transferred approximately 178 complaints to the Judicial Inspection Department in 2010. The Department dealt with the complaints appropriately. It responded to 145 complaints; 32 complaints remaining, and 1 complaint was transferred.
3. The assessment of the performance of the judge is based on subjective criteria, including the way the judge deals with cases, hard work and research, knowledge of the judiciary and interpretation of the law, and presenting the reasons for a ruling. The personality of the judge is also assessed including the appearance, compliance with the code of conduct, and punctuality. The Department submits recommendations to HJC.

Fifth: Key indicators of courts' functions (compared to 2008 as the start of the strategic plan until 2010, which marks the end of the strategic plan)

1. Percentage of processed legal cases to new legal cases

   The following contains the key achievements of the courts concerning processed and new legal cases in 2010 and deciding in piled up cases at courts:

- **Magistrate court**: The magistrate courts managed to process 104% of the legal cases, including 100% of the new penal cases and 105 of the civil cases). This means that the magistrate courts processed all new cases plus

1. The number of staff totaled 676. More than two thirds of the staff (67.1%) were recruited to the Judicial Authority (JA) between 2007-2010. Moreover, more than two thirds (64.3%) of the staff members are youth aged 20 to 34. Also, 12.5% of the staff are aged 20 to 24 and 27.4% are aged 25 to 27. Additionally, 24.3% of the staff are aged 30-34. The percentage of those above 34 years of age is 37.2% and those in the age group of 50 to 60 are no more than 7.4%.

Third: Capacity building of judicial and admin staff

1. Capacity building of judicial staff

The Judicial Education Department (JED) is mandated to develop judicial and admin staff capacities. JED identified its training method and policy in accordance with the training needs of the JA staff needs. JED created annual training plans and programs in cooperation with the Planning Department. JED also created initial training program and continuous training program; it developed comprehensive approach to judicial training, including admin skills and technology use. JED conducted a number of training courses including:

a. The training included a training program on judicial mediation and training of trainers in managing civil action. Moreover, the training included a three-week 4th basic training program for magistrate courts' judges. This program was intensive, practical, and theoretical.

b. Training of trainers in managing civil action program: The program aim is to prepare judges to become trainers in their areas of specialty.

c. The 4th basic training program for the magistrate courts' judges: This program includes a number of theoretical training topics such as the civil procedures law, penal procedures law, and evidence law. The program also includes practical training such as supervision of colleagues (both civil and penal). A number of distinguished Palestinian judges from the high court, appeal court, first instance, and magistrate court judges joined the training.

d. Civil procedures law, including code of judicial conduct, judge's inspection of legal cases before continuing procedures, formal and objective legal defenses, temporary and urgent request, and judicial ruling.

e. The law of evidence, including acknowledgement, conclusive oath, suppletory oath, witnesses testifying in court and cross examination, presumptions of law and judicial presumptions… etc.

f. Colleagues' supervision at courts (civil).

g. Penal procedures law, including felonies and misdemeanor, practical training on trials of civil cases, the procedures and evidence in penal cases, appeal and reduced procedures, pleading and penal ruling, Arabic language skills …etc.

h. Developing judicial training approaches and methods program, judicial conduct, scientific evidence, corruption and money laundering cases.

i. The third stage of training in unified procedures of courts, implementation departments, notary public departments, and notification departments. The training also encompasses management, planning, concepts, and quality control.

j. Judges' workshops in cooperation with the Office of the High Commissioner for Human Rights, including women rights, the role of the judiciary in protecting women victims of crimes of honor, right to access to courts and legal trials, study cases).

Executive Summary

The High Judicial Council (HJC) seeks to empower the rule of law, process lawsuits effectively, improve the courts' infrastructure, train staff, and have complementary relationship with the justice establishments in order to achieve good governance. Hence, HJC completed a number of tasks in 2010; they include the different parts of the justice sector in line with the strategic plan. This report includes the successes of the HJC pursuant to realizing the objectives of the strategic plan of 2008-2010; however, the focus of the report will be on the achievements of 2010.

First: HJC role in empowering the independence of the judiciary

The modern Palestinian experience of creating an independent and effective judicial authority has succeeded in making judicial function more effective. This process includes empowering Palestinian judges to fulfill their respected judicial mission independently and professionally. A number of factors contributed to making HJC a full functioning institution that is capable of managing justice affairs with all judicial components and administrative staff at regular courts. The purpose is to realize the constitutional provisions that ensure the independence of the judiciary as a key authority of the Palestinian political and constitutional system. The judicial authority is completely independent in running the justice affairs and courts.

The performance of the judicial departments in 2010 reflects a well-developed and comprehensive vision of regulating Palestinian courts and making them more effective. This enabled HJC to fulfill its constitutional obligations. The vision is based on empowering the independence of the judicial authority through enabling it to run its affairs entirely. The judicial departments have noticeably contributed to the independence of the judicial authority, according to various performance indicators.

Second: The achievements of HJC in realizing the objectives of its strategic plan (up to 2010).

HJC made great achievements in 2010 in realizing the strategic visions, including:

1. Initiating the establishment of specialized courts such as the Crimes of Corruption Court (CCC), which was opened on October 21, 2010. HJC provided the court with a council of highly qualified judges as well as the administrative staff, the building, and the necessary logistics.
2. HJC held monthly meetings as stipulated by the law.
3. Complete the organizational structure of HJC. It consists of a number of departments. The head of HJC is the highest authority in the structure, which also includes other responsibilities as stipulated by the law. The head of HJC supervises the different directorates and departments.
4. HJC signed a number of memos of understanding with relevant institutions such as the Bar Association and the Birzeit Law School. The purpose is to empower the rule of law and the justice sector of Palestine.
5. The number of judges is on the rise. Their total reached 195 in 2010.